

إحكامُ المقالِ في حكمِ
صيامِ الستِّ من شوالِ
ومعه
مكانةُ الصحيحينِ
والدفاع عن صحيح مسلم

حقوق الطبع محفوظة
للمؤلف

الطبعة الأولى
١٤٢٧ - ٢٠٠٧ م

الطبعة الثانية
١٤٣٩ - ٢٠١٨ م

إحكامُ المقالِ في حكمِ صيامِ الستِّ من شوالِ

ومعه

مكانة الصحيحين
والدفاع عن صحيح مسلم

ونقض قول ابن دحية الكلبي

ومن قلده في تضعيف صيام الست من شوال

ويحتوى على فوائد نفيسة من كلام أهل العلم وبيان منهج النقد عند المحدثين

تأليف

عبد العزيز بن ندى العتيبي



مقدمة الطبعة الثانية

الحمدُ لله وحدهُ، والصلاةُ والسلامُ على من لا نبيَّ بعدهُ؛ أما بعدُ:
فأقدمُ للقارئِ الكريمِ الطبعةَ الثانيةَ من كتابنا هذا، ولعلَّ الانشغالَ
حالَ دونَ إخراجِ هذه الطبعةَ، وتأخِرَ نشرَها بعدَ نفاذِ الأولى،
وحرصتُ في هذه النشرةِ على تهذيبِ مواضعٍ، وذكرِ زياداتٍ علميةٍ
في غيرها، والتنبيهِ على فوائدٍ حديثةٍ، وإضافةِ دراساتٍ وبحوثٍ؛
منها ما تعلقَ ببيانِ حالِ راوٍ أو بنقِدِ مرويٍّ، كالكلامِ على زهيرِ بنِ
محمدِ الخُراسانيِّ، ودراسةِ حديثِ أبي أمامةَ، قال: أتيتُ
رسولَ اللهِ ﷺ، فقلتُ: مُرني بأمرٍ أخذهُ عنكَ، قال: **«عليكُ
بالصومِ فإنه لا مثلَ له»**، وغير ذلك مما سيقفُ عليه القارئُ، قد
يزيدُ الثلثَ على الطبعةِ الأولى، مع صناعةِ الفهارسِ الفنيةِ للمادةِ
العلميةِ، وقد فضلتُ تغييرًا يسيرًا على العنوانِ، فيه نوعُ تقديمٍ
وتأخيرٍ؛ فجعلته: **«إحكامُ المقالِ في حكمِ صيامِ الستِّ من شؤالٍ،
ومكانةِ الصحيحينِ، دفاعٌ عن صحيحِ مسلمٍ؛ ونقضُ الفتوى...»**.
أسألُ اللهَ أن ينفَعَ بما فيه كاتبهُ وقارئهُ وكلُّ من أعانَ على نشره.

أبو عمر عبد العزيز بن ندى

المقدمة

الحمدُ لله نَحْمَدُه ونُسْتَعِينُه ونَسْتَغْفِرُه، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفُسِنَا ومن سيئاتِ أعمالِنَا، من يهدهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له، ومن يضللِ فلا هَادِي له، أما بعدُ:

فقد أوفَّقني أحدُ طلبةِ العلمِ على مجلةٍ «المجالسِ» الكويتيةِ - وسألحِقُ صورةَ الفتوى بآخرِ الكتابِ - تحوي في مَضامينِها بابًا خاصًا بالفتاوى؛ مُسمَّاه «مجالسُ الهدى»، يقوم بالإفتاء فيه أحدُ المشايخِ.

وقد قامَ صاحبُ الفتوى في العددِ (١٦٣٠) بتاريخِ (٥/ شوال/ ١٤٢٤) الذي وافقَ (٢٩/١١/٢٠٠٣) بتضعيفِ حديثٍ في «صحيحِ مسلمٍ» وجعلِهِ رُكنًا من الأركانِ التي أقامَ عليها قولُهُ وفتواه، وكان التَّضعيفُ هو عُمدةُ دَعواه.

وكم تَمَنَّيتُ ألا يقعَ النظرُ على مثلِ هذا الكلامِ وهذا الطعنِ بتضعيفِ حديثٍ في «صحيحِ مسلمٍ» الغنيِّ باسمِهِ عن التَّدقيقِ في رَسْمِهِ، الذي هَابَهُ كبارُ العلماءِ وَعَظَّمُوا شَأْنَهُ، فكيفَ لطالبِ علمٍ أن يتناوَلَ بالتَّقدِ والتَّضعيفِ، وقبلَهُ كبارُ القومِ عرفوا فضلَهُ وكلُّ لَزَمَ حَدَّهُ، ومع ذلك استروحَ الشيخُ بكلِّ سهولةٍ ويسرٍ التَّكَلُّمَ على حديثِ أبي أيوبَ الأنصاريِّ رضيَ اللهُ عنه في صيامِ الستِّ أيامٍ من شوالٍ، وقد رواه محتجًّا به

الإمام الحافظُ مسلمُ بنُ الحجاجِ النيسابوري، الذي أفرَدَ مصنفًا في الحديثِ الصحيح، وكانت له إمامةٌ مطلقةٌ في الحفظِ ومعرفةِ عللِ الحديثِ؛ فصنَّفَ «كتابَ العِللِ»، و«كتابَ التَّمييزِ» وغيرَ ذلك من الكتبِ والمصنفاتِ الفريدة.

والأمرُ لا نراه مُستغربًا عندما يكونُ من أعداءِ السنةِ والطوائفِ المنحرفةِ؛ لكن أن يصدُرَ عن واحدٍ نَعُدُّه من أهلِ السنةِ، فتلك مجازفةٌ، تدعو إلى الغرابةِ.

وهذا التطاولُ على أحدِ الصحيحين جعلني أبادرُ إلى الدفاعِ عن صحيحِ البخاريِّ وصحيحِ مسلم، وإني لأجدُ ذلك شرفًا؛ وأيما شرفٍ أن أكونَ في زُمرَةِ المدافعِينَ عن الصحيحين، لا في زُمرَةِ الطاعنين، وأن أسلكَ طريقَ العلماءِ المدافعِينَ عن السنةِ، الذين نَخَلُوا أحاديثَ رسولِ اللهِ ﷺ نَخْلًا، راجيًا من اللهِ التوفيقَ والسدادَ.

ونعلمُ ما بلغَ الصحيحانُ؛ صحيحُ البخاريِّ، وصحيحُ مسلم من مكانةِ خاصَّةٍ، وميزةِ ظاهرةٍ عند المسلمين؛ منذُ عدَّةِ قرونٍ متتَابعةٍ حتى استقرَّ الأمرُ لهما بالقبولِ والتصديقِ، وانفردا بالصحةِ بعد كتابِ اللهِ عزَّ وجلَّ، وأصبحا لا يجاريهما كتابٌ آخرٌ منذُ بدايةِ تاريخِ التدوينِ لحديثِ رسولِ اللهِ ﷺ إلى يومنا هذا.

وقد جعلتُ الردَّ على صاحبِ الفتوى وغيره في خمسةِ أبوابٍ:

الأولُ: مكانةُ «الصحيحين» عند الأمةِ.

- الثاني: الإمامُ مسلمُ بنُ الحجاجِ وكتابهُ «الصحيح» .
- الثالثُ: نقدُ ودراسةُ حديثِ: «صيامُ الستِّ أيامٍ من شوالٍ» .
- الرابعُ: حالُ (سعدِ بنِ سعيدِ الأنصاريِّ) وأقوالُ أئمةِ الجرحِ والتعديلِ فيه .
- الخامسُ: نقضُ الفتوى والرُدُّ على من تقدّمه في التّضعيفِ ؛ أستاذه الذي قلّده: ابنُ دحيّةِ الكلبيِّ .
- ولستُ الأولُ في هذا البابِ فقد ردَّ جماعةٌ من العلماءِ على من طعنَ في هذا الحديثِ ، وهم :
- ١- الحافظُ العلاءيُّ في «رفعِ الإشكالِ» .
 - ٢- وابنُ القيمِ في حاشيتهِ على «سننِ أبي داودٍ» .
 - ٣- وابنُ كثيرٍ أفردَ له جزءًا ؛ كما ذكرَ في «جامعِ المسانيدِ» (٢٩٤ / ١٣) .
 - ٤ - وأبو محمدِ الدميّاطيُّ قامَ بجمعِ طُرُقِهِ .
 - ٥ - وابنُ الملقنِ في «البدْرِ المنيرِ» وفي باقي مصنفاته .
 - ٦ - والحافظُ العراقيُّ اعتنى بجمعِ طُرُقِهِ .
 - ٧- وردَّ قاسمُ بنُ فطلوبُغا في مصنفِ سمّاهُ «تحريرُ الأقوالِ في صومِ الستِّ من شوالٍ» .
- و تعقّبَ من طعنَ في الحديثِ كثيرٌ من أهلِ العلمِ غيرُ أولئك ؛ لم

أذكرهم اختصارًا.

وكان الدافع نُصْرَةَ حديثِ رسولِ الله ﷺ وبيانَ مكانةِ كتبِ السنة - التي رَضِيها الأئمَّةُ النقادُ - وتلقَتْها الأمةُ بالقبولِ مع توضيحِ لمناهجِ النَّقْدِ عندَ المحدثينَ، وأصولِ البحثِ والتتبعِ على طريقةِ العلماءِ المرَضِيِّينَ . . . وباللهِ نستعينُ .

وكتبه

أبو عمرَ

عبدُ العزيزِ بنُ نَدَى العُتَيْبِيُّ

إحكامُ المقالِ في حكمِ صيامِ الستِّ من شوالِ

١٠

البابُ الأولُ
مَكَانَةُ الصَّحِيحِينَ عِنْدَ الْأُمَّةِ

إحكامُ المقالِ في حكمِ صيامِ الستِّ من شوالِ

تمهيدٌ

اعلم أخي القارئُ أنَّ محمدَ بنَ إسماعيلَ البخاريَّ، ومسلمَ بنَ الحجاجِ النيسابوريَّ، من أعلامِ السنةِ المشهودِ لهم بالفضلِ والتَّقدمِ، ومن علماءِ الحديثِ، وأئمةِ الدينِ، الذين أطبقَ المتقدمونَ والمتأخرونَ على أنَّ لهما درايةً واسعةً في نقدِ الرواياتِ والأحاديثِ، وعلى معرفةٍ تامةٍ بعللِ الحديثِ وأحوالِ الرجالِ.

ومن البخاريِّ ومسلمٍ، إنَّهما من حَفَاطِ الدنيا:

قال الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخِ بغداد» (١٦/٢): وأخبرني الحسنُ، قال: أخبرنا محمدُ بنُ أبي بكرٍ، قال: أخبرنا أبو شجاعِ الفُضَيْلُ بنُ العباسِ بنِ الخَصِيْبِ التَّمِيمِيَّ، قال: حدثنا أبو قُرَيْشٍ محمدُ بنُ جُمعةِ بنِ خَلْفٍ، قال: سمعتُ بُنْدَارًا محمدَ بنَ بشارٍ، يقولُ: حفاظُ الدنيا أربعة؛ أبو زرعةَ بالرِّيِّ، ومسلمُ بنُ الحجاجِ بنِيسابُورَ، وعبدُ اللَّهِ بنُ عبدِ الرحمنِ الدارميُّ بِسَمَرْقَنْدَ، ومحمدُ بنُ إسماعيلَ البُخاريِّ بِبُخَارَى. اهـ

ومن مظانِّ ذلك؛ «تهذيبُ الأسماءِ واللغاتِ» للنوويِّ (٦٨/١)، و«تهذيبُ الكمالِ» لأبي الحجاجِ المِزِّيِّ (٢٣٢/٦)، و«تذكرةُ الحفاظِ» للذهبيِّ (٥٨٩/٢)، و«سيرُ أعلامِ النبلاءِ» له (٤٢٣/١٢)، و«تهذيبُ التهذيبِ» لابنِ حجرٍ (١٢٨/١٠).

وكلُّ من الحَافِظِينِ أَخَذَ جَمَلَةً مِنَ الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ، وَأَفْرَدَ لَهَا مَصْنَفًا خَاصًّا بِالصَّحِيحِ الْمَسْنَدِ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ يَقُمْ أَحَدٌ مِنْهُمَا بِحَصْرِ الصَّحِيحِ فِي كِتَابِهِ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمَا: إِنَّ الصَّحِيحَ وَحْدَهُ مَا كَانَ فِي كِتَابِهِ، بَلْ تَرَكََا كَثِيرًا مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَلَمْ يُخْرِجَاهُ.

وَهَذَا يَعْنِي أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي لَيْسَ فِي «الصَّحِيحِينَ» لَا يُحْكَمُ بِضَعْفِهِ؛ بَلْ تُعْمَلُ فِيهِ قَوَاعِدُ النِّقْدِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، فَمَا تَوَافَرَتْ فِيهِ شُرُوطُ الصَّحَّةِ، حُكِمَ عَلَيْهِ بِالصَّحَّةِ، وَمَا تَخَلَّفَ عَنْهُ شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِ الصَّحَّةِ، حُكِمَ عَلَيْهِ بِالضَّعْفِ وَعَدِمِ الْعَمَلِ، وَاللَّهُ الْمَوْفَّقُ.



مكانة «الصحيحين» عند الأمة، وتتابع نقد «الصحيح»

لقد مرَّ هذان الكتابان بعدة أزمنة، كلما مضى زمانٌ مليءٌ بالنقد والتتبع تبعه غيره؛ منها:

زمنُ نقدِ الكتابِ إبانَ التصنيفِ:

لقد كان للإمامين؛ محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج النيسابوري عنايةً تامةً عند انتقاء الأحاديث التي أودعت في الكتابين، وعملٌ تميَّزَ بوضع شروطٍ خاصة؛ عالية الدقة في ضبط المتن والأسانيد، حتى لا يوضع ويدون في الكتابين إلا ما كان صحيحًا، ولهذا انتشر الكتابان باسم الصحيح؛ «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم» واشتهرا بـ«الصحيحين».

زمنُ نقدِ الكتابِ ما بعد التصنيفِ:

لقد كان نقدُ الكتابين ابتداءً من العلماء المعاصرين للإمامين، وما تلا ذلك من القرون مرورًا بأبي الحسن الدرافطني، وأبي علي الغساني، وأبي مسعود الدمشقي، ومن بعدهم من أرباب وأئمة هذا الشأن.

ومثاله: عرض أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، كتابه «الصحيح» على سيّد الحفاظ إمام الجرح والتعديل أبي زرعة الرازي.

قال الذهبيُّ في «السير» (٥٦٨/١٢): قال مكيُّ بنُ عبدانَ: سمعتُ مسلماً يقول: عرضتُ كتابي هذا «المسند» على أبي زُرعةَ، فكلُّ ما أشارَ عليَّ في هذا الكتابِ أن له علةً وسبباً تركته، وكلُّ ما قال: إنه صحيحٌ ليس له علةٌ، فهو الذي أخرجتُ. اهـ

واستقرَّ الأمرُ على قبولِ الكتابين، عدا أحرفِ يسيرةٍ بيَّنها العلماءُ، وقد تلقَّتِ الأمةُ هذين الكتابين بالقبولِ، وحصل لهما من الإجماعِ ما لم يحصلُ لغيرهما من كتبِ ومصنفاتِ الحديثِ.

وكانت لهذين الكتابين مكانةٌ عظيمةٌ عند أهلِ السنةِ، فمن أتى بعد ذلك ناقداً أو مستدرِكاً؛ فإنه لا ينقُدُ «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، بل ينقُدُ ويستدرِكُ على جموعِ العلماءِ، ويتهِمُ مجموعَ الأمةِ بالخطأ.

لذا ينبغي أن تكونَ للصحيحين هيبَةٌ ومكانةٌ عليَّةٌ عند أهلِ السنةِ والجماعةِ، حتى لا يجرؤَ غمَرٌ يَصَحِّحُ ويُضَعِّفُ أحاديثَ في «الصحيحين» أو في أحدهما، فيفتحَ باباً لأهلِ الأهواءِ والبدعِ، للنَّيلِ من دينِ هذه الأمةِ، فأهلُ البدعِ يستدلُّونَ بغمَرِ جهالِ أهلِ السنةِ في كتبِ وعلماءِ السنةِ، وربما فُتِحَ بابُ شرِّ لكلِّ من أراد أن يتكلَّمَ في روايةٍ تخالفُ ما عليه المذهبُ والمشرَّبُ، فيُعظِّمُ قولَ إمامِهِ، ويَطْرَحُ قولَ الرسولِ ﷺ، بحُجَّةِ النقدِ الحديثيِّ.

إن الواجبَ على المسلمين في عصرنا، وفي كلِّ عصرٍ، الوقوفُ بقوةِ أمامِ أيِّ محاولةٍ للنَّيلِ من كتبِ السنةِ عامَّةً، والصحيحين خاصَّةً.

وإن كان ثمةً تساهلٌ أمامَ أيِّ تطاولٍ على صحيح البخاريِّ، وصحيح

مسلم، فلن يبقى لأهل السنة كتاب خاص بالحديث الصحيح يرجعون إليه، ولأصبح الناس في شك وتردد أمام مرويات السنة، وأحاديث رسول الله ﷺ، وعندها فلا تسأل عن حال الأمة؛ إن ظهرت وعَلَّتْ رايات أهل الأهواء، ولا تعجب عندما ترى لدعاة الرأي وما سَمَّوْهُ (فِكْرًا) شَوْكَةً.

ومن المعلوم أن الله عز وجل حفظ لهذه الأمة دينها، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]. وفي الأثر المشهور: **«يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِبِينَ وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ»**. وصحح نسبته إلى النبي ﷺ العلامة الألباني في **«مشكاة المصابيح»** (١/٥٣)، وقد روي عن النبي ﷺ بأسانيد مُرسَلةٍ وملتصِلةٍ، وفي النفس من صحته شيء، لذلك يحتاج إلى مزيد بحث ليس هنا محل بيانه، ولم أهمل تصحيح الألباني **رَحِمَهُ اللهُ** فهو من جهابذة هذا العلم وفُرسانه، ولكنّه كان ينهانا عن تقليده مشافهةً وكتابتةً في غير ما مَوْضِعٍ من كُتُبِهِ.

وقد هيأ الله سبحانه وتعالى منذ القرن الأول فما بعده أعلامًا، وضعوا ضوابط وقواعد تضبط الراوي والمروى، فجعلوا الأمر وكأنه أسوار حديدية، لا يتجاوزها إلا ما كان مسندًا صحيحًا غير مُعَلٍّ ولا شاذ، ثابت النسبة إلى رسول الله ﷺ - ولا أذكر ذلك مبالغًا؛ بل هذا واقع لمن تأمل بعين الحق، جزاهم الله عنّا خير الجزاء - حتى بلغت بهم القوة والمنعة في الذب عن حديث رسول الله ﷺ، أنهم رصدوا ما

يَهُمُّ فِيهِ الْحَافِظُ أَوْ يُخَطِّئُ فِيهِ الثَّقَةُ، مَعَ الْقَبُولِ الْمَطْلُوقِ لِرَوَايَتِهِ.

وَبَلَغَ بِهِمُ الْأَمْرُ أَنَّ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَكُونَ مِنْ حَمَلَةِ الْأَثَارِ وَيَلِجَ بَابَ الرِّوَايَةِ قَدْ جَعَلَ مِنْ نَفْسِهِ عُرْضَةً لِلسُّؤَالِ، عَنِ حَالِهِ، وَمَوْلِدِهِ، وَوَفَاتِهِ، وَمَعْرِفَةِ أَخْبَارِهِ، وَرُفُقَتِهِ، وَأَصْحَابِهِ، حَتَّى خَاصَةً أَمْرِهِ، وَأَصْبَحَ يُدَوِّنُ عَنْهُ كُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ فِي حَيَاتِهِ، لِيَكُونَ ضَابِطًا وَمَعْيَارًا لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ، هَلْ هُوَ مَأْمُونٌ الْجَانِبِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ؛ كَقَوْلِهِ لِحَمَلِ شَرِيعِ اللَّهِ، وَأَهْلٍ لَتَقُلَّ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَنَذَكَّرُ لَكَ مِثَالًا يُرِيكَ حَيَاةَ الْقَوْمِ وَاهْتِمَامَهُمْ بِأَمْرِ الْحَدِيثِ وَرَجَالِهِ:

ذَكَرَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «تَهْذِيبِ التَهْذِيبِ» (١/١٥٢) فِي تَرْجُمَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ أَسْمَاءَ بْنِ خَارِجَةَ بْنِ حِصْنِ بْنِ بَدْرِ الْفَزَارِيِّ، أَبُو إِسْحَاقَ الْكُوفِيِّ: «قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخَذَ الرَّشِيدُ زَنْدِيقًا فَأَرَادَ قَتْلَهُ، فَقَالَ: أَيْنَ أَنْتَ مِنْ أَلْفِ حَدِيثٍ وَضَعْتَهَا، فَقَالَ لَهُ: أَيْنَ أَنْتَ يَا عَدُوَّ اللَّهِ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ الْفَزَارِيِّ وَابْنِ الْمُبَارِكِ يَنْخُلَانِهَا حَرْفًا حَرْفًا».

وَانْتَشَرَتْ عَمَلِيَّاتُ التَّفْتِيشِ وَالتَّنْقِيبِ عَنِ أَحْوَالِ الرِّجَالِ مِنْ حَيْثُ الْإِعْتِقَادُ، وَالدِّيَانَةُ، وَالْوَرَعُ، وَالصَّدْقُ، وَالضَّبْطُ، وَالْحِفْظُ، وَالِاتِّقَانُ، وَإِنَّ الْكَلَامَ فِي مَنْهَجِ النِّقْدِ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ وَبَيَانِهِ، بَابٌ وَاسِعٌ لَيْسَ هُنَا مَوْضِعٌ بَسْطِهِ وَبَيَانِهِ.

تلقي الأمة للصحيحين بالقبول والصحة

نذكرُ بعضَ أقوالِ العلماءِ والنقادِ:

أولاً: قول الحُمَيْدِيِّ في «الصحيحين»

* قال أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فُتُوح الحُمَيْدِيُّ في كتابه «الجمع بين الصحيحين» (٧٤ / ١): «وحيث استقرَّ ذلك وانتشر، وسار مسيرَ الشمسِ والقمرِ، أردتُ تعجيلَ الفائدةِ لنفسِي، وتسهيلَ سرعةِ المطلوبِ ذخيرةً لمطالعتي وحفظي، والأخذِ بحظِّ من التقريبِ في التبليغِ، ينتفعُ به مَنْ سِوَايَ، وأحظي به عند مولاي، فاستخرتهُ تعالى وجل، وسألته العَوْنَ والتأييدَ على تجريدِ ما في هذين الكتابين من متون الأخبارِ، ونصوصِ الآثارِ؛ إذ قد صحَّ الانقيادُ للإسنادِ من جمهورِ الأئمةِ النقادِ، وتلخيصُ ذلك في كتابٍ واحدٍ. اهـ»

ثانياً: قول ابن الصلاح في «الصحيحين»

* قال ابن الصلاح في علوم الحديث «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١٠٠) في أقسام الصحيح: ...

وأعلاها الأول، وهو الذي يقول فيه أهل الحديث كثيراً: «صحيح مُتَّفَقٌ عليه» يُطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم، لا اتفاق

الأمّةِ عليه، لكنّ اتفاقَ الأمّةِ عليه لازمٌ؛ من ذلك وحاصلُ معه، باتفاقِ الأمّةِ على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول، وهذا القسمُ جميعُهُ مقطوعٌ بصحّته، والعلمُ اليقيني النظري واقعٌ به. اهـ

وقال ابنُ الصلاحِ في (ص ١٠١): القولُ: بأنّ ما انفرد به «البخاريُّ أو مسلمٌ» مُندرجٌ في قبيلِ ما يُقَطَّعُ بصحّته، لتلقّي الأمّةِ كلّ واحدٍ من كتابيّهما بالقبولِ، على الوجهِ الذي فصلّناه من حالهما فيما سبق، سوى أحرفٍ يسيرةٍ تكلمَ عليها بعضُ أهلِ النقدِ مِنَ الحُفَاطِ ك (الدَّارِقُطَنِيِّ) وغيره، وهي معروفةٌ عند أهلِ هذا الشأنِ. اهـ

ثالثاً: قولُ ابنِ كثيرٍ في «الصحيحين»

* وقال الحافظُ ابنُ كثيرٍ في «اختصارِ علومِ الحديثِ» (ص ٣٥): ثم حَكَى أنّ الأمّةَ تَلَقَّتْ هذينِ الكتابينِ بالقبولِ سوى أحرفٍ يسيرةٍ، انتقدها بعضُ الحُفَاطِ ك (الدَّارِقُطَنِيِّ) وغيره، ثم استنبطَ من ذلك القَطْعَ بصحةِ ما فيهما من الأحاديثِ؛ لأنّ الأمّةَ معصومةٌ من الخطأ، فما ظنّتُ صحّته، ووجبَ عليها العملُ به لا بُدَّ وأن يكونَ صحيحاً في نفسِ الأمرِ وهذا جيّدٌ.

وقد خالف في هذه المسألةَ الشيخُ محيي الدينِ النَّوَوِيُّ وقال: لا يُستفادُ القطعُ بالصحةِ من ذلك.

قلتُ: وأنا مع ابنِ الصلاحِ فيما عوّلَ عليه، وأرشد إليه، واللّه أعلم. اهـ

قال أبو عمر (عبدُ العزيز): إِنَّ النُّوَوِيَّ، **رَحِمَهُ اللهُ**، يرى صحَّةَ ما في «الصَّحِيحِينَ»، ويذهبُ إلى أَنَّ أَحَادِيثَ البَخَارِيِّ ومُسْلِمٍ صحِيحَةٌ، والخلافُ الذي ذكره ابنُ كثيرٍ **رَحِمَهُ اللهُ**؛ خلافٌ ليس في أصلِ صحَّةِ ما في البَخَارِيِّ ومُسْلِمٍ، بل هو خلافٌ تَفَرَّعَ عن مسألةِ القولِ بالصَّحَّةِ؛ هل تلك صحَّةٌ قَطْعِيَّةٌ أم صِحَّةٌ ظَنِّيَّةٌ.

رابعًا: قولُ النُّوَوِيَّ في «الصَّحِيحِينَ»

* وفي فتاوى النُّوَوِيَّ المسمَّاةِ بـ«المنثوراتِ وعُيُونِ المسائلِ المهمَّاتِ» (ص ٢٨٥): سُئِلَ: هل في صحيحِ البَخَارِيِّ ومُسْلِمٍ وأبي داودَ والتِّرْمِذِيَّ والنسائيَّ والمسائِدِ المشهورةِ؛ حديثٌ غيرُ صحيحٍ وأحاديثٌ باطلةٌ، أو في بعضها دون بعضٍ.

أجاب **رَحِمَهُ اللهُ**: أمَّا البَخَارِيُّ ومُسْلِمٌ، فأحاديثُهُما صحِيحَةٌ، وأمَّا باقي السننِ، وأكثرُ المسائِدِ، ففيها الصحيحُ، والحَسَنُ، والضعيفُ، والمُنكَرُ، والباطلُ، واللَّهُ أعلمُ. اهـ.

وقال النُّوَوِيَّ **رَحِمَهُ اللهُ**، في «مقدمةِ شرحِ صحيحِ مسلمٍ» (١/٣٠): فَإِنَّ أَخْبَارَ الْأَحَادِ التي في غيرِهِما يجبُ العملُ بها إذا صَحَّتْ أسانيدُها، ولا تُفِيدُ إلا الظَّنَّ، فكذا الصحيحانِ، وإنما يفترقُ الصحيحانِ وغيرُهُما من الكتبِ في كونِ ما فيهِما صحِيحًا لا يُحتاج إلى النظرِ فيه، بل يجبُ العملُ به مطلقًا، وما كان في غيرِهِما لا يُعملُ به حتى يُنظَرَ، وتُوجَدَ فيه شروطُ الصحيحِ. اهـ.

خامسًا: قولُ ابنِ دَقِيقِ العِيدِ في «الصحيحين»

* قال ابنُ دَقِيقِ العِيدِ في «الاقتراحِ في بيانِ الاصطلاح» (ص ٣٢٥):
ولمعرفةِ كونِ الراوي ثقةً طرقٌ، منها:

إيرادُ أصحابِ التواريخِ ألفاظَ المزيَّنِ في الكتبِ التي صُنِّفَتْ على
أسماءِ الرجالِ، ككتابِ تاريخِ البخاريِّ، وابنِ أبي حاتمٍ وغيرهما.
ومنها:

تخريجُ الشَّيخينِ أو أحدهما في الصحيحِ للراوي مُحتَجِّينَ به، وهذه
درجةٌ عاليةٌ لما فيها من الزيادةِ على الأولِ، وهو إطباقُ جمهورِ الأمةِ أو
كلُّهم على تسميةِ الكتَّابينِ بالصحيحينِ، والرجوعُ إلى حكمِ الشَّيخينِ
بالصَّحَّةِ.

وهذا معنَى لم يَحْضُلْ لغيرِ مَنْ خُرِّجَ عنه في الصحيحِ، فهو بمَثَابَةِ
إطباقِ الأمةِ أو أكثرهم على تعديلِ مَنْ ذُكِرَ فيهما.
وقد وُجِدَ في هؤلاءِ الرجالِ المُخَرَّجِ عنهم في الصحيحِ مَنْ تَكَلَّمَ فيه
بعضُهم.

وكان شيخُ شيوخنا الحافظُ أبو الحسنِ المَقْدِسِيُّ، يقولُ في الرجلِ
يُخَرِّجُ عنه في الصحيحِ: هذا جازُ الفَنُطْرَةِ.

يعني بذلك: أنه لا يُلْتَفَتُ إلى ما قيل فيه، وهكذا يُعْتَقَدُ، وبه نقولُ،
ولا نَخْرُجُ عنه إلا بيانِ شافٍ وُحْجَةٍ ظاهرةٍ، تزيدُ في غَلْبَةِ الظَّنِّ على
المعنى الذي قَدَّمناه، من اتفاقِ الناسِ بعد الشَّيخينِ على تسميةِ كتَّابيهما
بالصحيحينِ، ومن لوازمِ ذلك تعديلُ روايتهما.

نعم: يمكن أن يكونَ للترجيحِ مدخلٌ عندَ تعارضِ الرواياتِ، فيكونُ مَنْ لم يُتَكَلَّمْ فيه أصلاً راجِحاً على مَنْ قد تُكَلِّمَ فيه، وإن كانا جميعاً من رجالِ الصحيحِ، وهذا عندَ وقوعِ التعارضِ. اهـ

سادساً: قولُ الذهبيِّ في «الصحيحين»

* وقال الحافظُ الذَّهَبِيُّ في «الموقظة» (ص ٧٩): مَنْ أخرجَ له الشيخانَ على قِسْمَيْنِ:

أحدهما: ما احتجَّ به في الأصولِ.

وثانيهما: مَنْ خرَّجا له متابَعَةً وشهادةً واعتباراً.

فَمَنْ احتجَّ به أو أحدهما، ولم يُوثَّقْ، ولا عُمرَ، فهو ثقةٌ حديثُهُ قَوِيٌّ. وَمَنْ احتجَّ به أو أحدهما، وتُكَلِّمَ فيه:

فتارةً يكونُ الكلامُ فيه تَعَنُّتٌ، والجمهورُ على تَوْثِيقِهِ، فهذا حديثُهُ قَوِيٌّ أَيْضًا.

وتارةً يكونُ الكلامُ في تَلْيِينِهِ وحِفْظِهِ له اعتباراً، فهذا حديثُهُ لا يَنْحَطُّ عن مرتبةِ الحَسَنِ، التي قد نُسِمِيها مِنْ أدنى دَرَجَاتِ الصحيحِ.

فما في «الكتابين» بحمدِ اللَّهِ رجلٌ احتجَّ به البخاريُّ أو مسلمٌ في الأصولِ، ورواياته ضعيفةٌ، بل حسنةٌ أو صحيحةٌ.

وقال: فكلُّ مَنْ خرَّجَ له في «الصحيحين» فقد قَفَرَ القَنْطَرَةَ فلا مَعْدِلَ عنه إلا بُرْهَانٍ بَيِّنٍ. اهـ

قلتُ: قال الذهبيُّ في «تنقيحِ التحقيقِ» (٤٣٥/٥): عن سعدِ بنِ سعيدٍ: «واحتجَّ به مسلمٌ».

وقال الذهبيُّ في «السِّيَرِ» (٣٣٩/٧) في ترجمةِ محمدِ بنِ طلحةَ: وَيَجِيءُ حَدِيثُهُ مِنْ أَدْنَى مَرَاتِبِ الصَّحِيحِ، وَمِنْ أَجْوَدِ الْحَسَنِ، وَبِهَذَا يَظْهَرُ لَكَ أَنَّ «الصَّحِيحِينَ» فِيهِمَا الصَّحِيحُ، وَمَا هُوَ أَصْحَحُ مِنْهُ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: فِيهِمَا الصَّحِيحُ الَّذِي لَا نِزَاعَ فِيهِ، وَالصَّحِيحُ الَّذِي هُوَ حَسَنٌ، وَبِهَذَا يَظْهَرُ لَكَ أَنَّ الْحَسَنَ قِسْمٌ دَاخِلٌ فِي الصَّحِيحِ، وَأَنَّ الْحَدِيثَ النَّبَوِيَّ قِسْمَانِ، لَيْسَ إِلَّا صَحِيحٌ، وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبٍ، وَضَعِيفٌ وَهُوَ عَلَى مَرَاتِبٍ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

سابعاً: قولُ العَلَّائِيِّ في «الصَّحِيحِينَ»

* قال الحافظُ صلاحُ الدينِ خَلِيلُ العَلَّائِيِّ في «النقدِ الصحيحِ لما اعترضَ عليه من أحاديثِ المصابيحِ» (ص ٢٢): وقبلَ الكلامِ على هذه الأحاديثِ نُقِّدُ مُقَدِّمَاتِ تَمْهِيدًا لِمَا يَأْتِي مِنَ الْبَيَانِ بِحَالِهَا:

الأولى: أن الحديثَ المحتجَّ به ينقسمُ إلى صحيحٍ وحَسَنٍ، وذلك بحسبِ تَفَاوُتِ رِجَالِ إِسْنَادِهِ فِي الْحِفْظِ وَالِاتِّقَانِ، وَأَدَاءِ مَا تَحَمَّلُوهُ، كَمَا أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي لَا يُحْتَجُّ بِهِ يَنْقَسِمُ إِلَى ضَعِيفٍ وَمُنْكَرٍ وَمَوْضُوعٍ، بِحَسَبِ تَفَاوُتِ رِوَايَتِهِ فِي الْوَهْمِ وَالْعَلْطِ وَالتَّسَاهُلِ وَتَعَمُّدِ الْكُذْبِ.

- فَمَنْ كَانَ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الْإِتِّقَانِ وَالْحِفْظِ كَانَ مَا تَفَرَّدَ بِهِ صَحِيحًا مَرْكُوبًا إِلَيْهِ.

- ومن نَزَلَ عن هذه الدرجة تكون أفرادُه حَسَنَةً .
 - وما تَابَعَهُ غيرُه فيه صحيحًا .
 - ومَنْ نَزَلَ عن ذلك يكون ما رواه منكرًا أو شاذًا .
 - ومَنْ نَقَصَ عن ذلك يكون حديثُه ضعيفًا .
- والمرجعُ في ذلك كُلُّه إلى ما حرَّره الأئمةُ الحُفَظُ من أحوالِ الرجالِ، وبيَّنوا من صفاتهم، أو تعرَّضوا له من الأحاديثِ بالتَّنْصِيصِ عليه مع النقدِ الصحيحِ والتَّصَرُّفِ الجاري على قواعدهم .
- الثانية:** أن الأئمةَ اتفقت على أن كلَّ ما أسندهُ البخاريُّ أو مسلمٌ في كتابيهما «الصحيحين» فهو صحيحٌ لا يُنظَرُ فيه .

وأنه لا يصلُ إلى درجتيهما في ذلك كُتُبُ السُّنَنِ والمسانيدِ، بل هذه الكتبُ مُشتملةٌ على الصحيحِ والحسنِ والضعيفِ، وفي يسيرِ منها أحاديثٌ واهيةٌ جدًا. اهـ

ثامناً: قولُ ابنِ حجرٍ في «الصحيحين»

* قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٣٨٤) جوابًا على مَنْ انتقد بعضَ الرواياتِ في «الصحيح»: :

قال: وقبل الخوضِ فيه، ينبغي لكلِّ مُنْصِفٍ أن يعلمَ أن تخريجَ صاحبِ الصحيحِ لأيِّ راوٍ كان مُقْتَضٍ لعدالتهِ عنده، وصِحَّةِ ضَبْطِهِ، وَعَدَمِ غَفْلَتِهِ؛ ولا سيَّما ما انضافَ إلى ذلك من إطباقِ جُمهورِ الأُمَّةِ على تسميةِ الكتابينِ بـ«الصحيحين»، وهذا معنَى لم يحصلْ لغيرِ مَنْ

خُرِّجَ عنه في «الصحيح»، فهو بمثابة إطباقِ الجمهورِ على تعديلِ مَنْ ذُكِرَ فيهما، هذا إذا خُرِّجَ له في الأصولِ.

فأما إنْ خُرِّجَ له في المتابعاتِ والشواهدِ والتعليقِ، فهذا يتفاوتُ درجاتُ مَنْ أُخْرِجَ له منهم في الضبطِ وغيره، مع حصولِ اسمِ الصدقِ لهم، وحينئذٍ إذا وَجَدْنَا لغيره في أحدٍ منهم طَعْنًا فذلك الطعنُ مُقَابِلٌ لتعديلِ هذا الإمام، فلا يُقْبَلُ إلا مُبَيَّنَ السببُ، مُفَسَّرًا بقادِحٍ يَقْدَحُ في عدالةِ هذا الراوي، وفي ضبطه مُطْلَقًا، أو في ضبطه لخبرٍ بعينه، لأنَّ الأسبابَ الحاملةَ للأئمةَ على الجرحِ مُتفاوتَةٌ، منها ما يَقْدَحُ ومنها ما لا يَقْدَحُ، وقد كان الشيخُ أبو الحسنِ المَقْدِسِيُّ يقولُ في الرجلِ الذي يُخَرِّجُ عنه في «الصحيح»: هذا جاز القنطرة.

يَعْنِي بذلك أنه لا يُلتَفَتُ إلى ما قيل فيه، قال الشيخُ أبو الفتحِ القُشَيْرِيُّ في مختصره: وهكذا نعتقدُ وبه نقولُ، ولا نخرُجُ عنه إلا بحُجَّةٍ ظاهرة، وبيانٍ شافٍ، يزيدُ في غَلَبَةِ الظَّنِّ على المعنى الذي قَدَّمناه من اتفاقِ الناسِ بعد الشيخين على تسميةِ كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازمِ ذلك تعديلُ روايتهما. اهـ

فائدة (١):

قلتُ: وَقَعَ في المطبوعِ مِنْ مقدِّمةِ الفتحِ «هَدْيِ السَّارِي»: «ولا سيِّما ما انضافَ إلى ذلك من إطباقِ جمهورِ الأئمةِ»؛ والأقربُ أنَّ هذا تصحيْفٌ، والصوابُ: الأئمةُ كما أثبتناه. اهـ

فائدة (٢):

قلت: «وهكذا يعتقِدُ وبه نقولُ» عند ابنِ دقيقِ العيدِ أبي الفتحِ القشيريِّ في كتابه «الاقتراح».

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «شرح نُخبَةِ الفِكرِ» (ص ٨٩-٩٠): ثُمَّ يُقَدِّمُ فِي الْأَرْجَحِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الْأَصْحِيَّةِ مَا وَاظَمَهُ شَرْطُهُمَا، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ رُؤَايَهُمَا مَعَ بَاقِي شُرُوطِ الصَّحِيحِ، وَرُؤَايَهُمَا قَدْ حَصَلَ الْإِتْفَاقُ عَلَى الْقَوْلِ بِتَعْدِيلِهِمْ بِطَرِيقِ الزُّوْمِ، فَهُمْ مُقَدَّمُونَ عَلَى غَيْرِهِمْ فِي رِوَايَاتِهِمْ، وَهَذَا أَسْلٌ لَا يُخْرِجُ عَنْهُ إِلَّا بِدَلِيلٍ. اهـ

تاسعاً: قولُ الشُّوكَانِيِّ فِي «الصَّحِيحِينَ»

* قال الإمامُ الشُّوكَانِيُّ فِي «قَطْرِ الْوَلِيِّ عَلَى حَدِيثِ الْوَلِيِّ» (ص ٢٣٠): وَلَا حَاجَةَ لَنَا فِي الْكَلَامِ عَلَى رِجَالِ إِسْنَادِهِ، فَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ هَذَا الشَّانِ أَنَّ أَحَادِيثَ «الصَّحِيحِينَ» أَوْ أَحَدِهِمَا، كَلَّهَا مِنَ الْمَعْلُومِ صِدْقُهُ بِالْمَقْبُولِ الْمُجْمَعِ عَلَى ثُبُوتِهِ، وَعِنْدَ هَذِهِ الْإِجْمَاعَاتِ تَنْدَفِعُ كُلُّ شُبْهَةٍ، وَيَزُولُ كُلُّ تَشْكِيكٍ.

وقد دفع أكابرُ الأئمةِ مَنْ تَعَرَّضَ لِلْكَلامِ عَلَى شَيْءٍ مِمَّا فِيهِمَا، وَرَدُّوهُ أَبْلَغَ رَدٍّ، وَبَيَّنُّوا صِحَّتَهُ أَكْمَلَ بَيَانٍ. فَالْكَلامُ عَلَى إِسْنَادِهِ بَعْدَ هَذَا، لَا يَأْتِي بِفَائِدَةٍ يُعْتَدُّ بِهَا. فَكُلُّ رُؤَايَةٍ قَدْ جَازُوا الْقَنْطَرَةَ، وَارْتَفَعَ عَنْهُمْ الْقَيْلُ وَالْقَالُ، وَصَارُوا أَكْبَرَ مِنْ أَنْ يُتَكَلَّمَ فِيهِمْ بِكَلَامٍ، أَوْ يَتَنَاوَلَهُمْ طَعْنُ طَاعِنٍ، أَوْ تَوْهِينُ مُوَهِّنٍ. اهـ

وقال الشُّوكانيُّ أيضًا في «تُحفةِ الذاكرين» (ص ٣): واعلم أنَّ ما كان من أحاديثِ هذا الكتابِ في أحدِ «الصحيحين»، فقد أسفَرَ فيه صُبْحُ الصُّحَّةِ لكلِّ ذي عَينين، لأنَّه قد قطعَ عِرْقَ النُّزاعِ ما صحَّ من الإجماعِ على تَلَقِّي جميعِ الطوائفِ الإسلاميَّةِ لما فيهما بالقبولِ، وهذه رُتبةٌ فوقَ رتبةِ التصحيحِ عند جميعِ أهلِ المَعقولِ والمَنْقولِ؛ على أنَّهما قد جَمعا في كتابيهما من أعلى أنواعِ الصحيحِ ما اقتدى به وبرجاله من تَصَدَّى بعدهما للتصحيحِ. اهـ.

عاشراً: قولُ الألبانيِّ في «الصحيحين»

* وقال العلامَةُ ناصرُ الدينِ الألبانيُّ رَحِمَهُ اللهُ في مقدمة «شرحِ العقيدةِ الطَّحاويةِ» (ص ٢٢) في رَدِّه على مُتعضِّبةِ الحنفيَّةِ وغيرِهِم من أعداءِ السنةِ: يُلاحظُ القارئُ الكريمُ أنَّ كثيراً من الأحاديثِ التي جاءت في الكتابِ مَعزُوةٌ إلى «الصحيحين» أو أحدهما، قد عَلَّقنا عليه بقولنا: (صحيح)، وتارةً نقولُ: (صحيحٌ، متفقٌ عليه)، أو (صحيحٌ، رواه البخاريُّ) أو (صحيحٌ، رواه مسلمٌ) وذلك حين يكونُ الحديثُ غيرَ مُخَرَّجٍ في الكتابِ.

فالذي تُريدُ بيانهُ حول ذلك، أنَّه قد يقولُ قائلٌ: إنَّ الجَمعَ بين (صحيحٌ) و(متفقٌ عليه) ونحوه، اصطلاحٌ غيرٌ معروفٍ، وقد يَتَوَهَّمُ فيه البعضُ أنَّ أحاديثَ «الصحيحين»، كأحاديثِ «السنن» وغيرها من الكُتبِ التي تَجْمعُ الصحيحَ والضعيفَ من الحديثِ، ولم يُفَرِّدْ للصحيحِ فقط.

وجواباً على ذلك نقول: إنَّ الذي دعانا إلى هذا الاصطلاح، إنما هو شيءٌ واحدٌ، ألا وهو رَغْبَتُنَا فِي إِيقَافِ الْقَارِيِّ بِأَقْرَبِ طَرِيقٍ عَلَى دَرَجَةِ الْحَدِيثِ بِعِبَارَةٍ قَصِيرَةٍ صَرِيحَةٍ، مثل قولنا: (صحيحٌ)، جَرَيْنَا عَلَى هَذَا فِي كُلِّ حَدِيثٍ صَحِيحٍ، ولو كان من المتَّفَقِ عَلَيْهِ، لما ذَكَّرْنَا، ولسنا نعني بذلك ما أشرنا إليه مما قد يتوهمه البعض. كيف، و«الصحيحان» هما أصحُّ الكُتُبِ بعد كتابِ اللَّهِ تعالى باتفاقِ علماءِ المسلمين من المحدثين وغيرهم، فقد امتازا على غيرهما من كتبِ السنة بتفردِهما بجمع أصحِّ الأحاديثِ الصحيحة، وطرح الأحاديثِ الضعيفةِ والمتونِ المنكَّرةِ، على قواعدٍ متينةٍ، وشروطٍ دقيقةٍ وقد وُفِّقوا في ذلك توفيقاً بالغاً؛ لم يُوفِّقْ إليه مَنْ بعدهم مِمَّنْ نحا نحوهم في جمع «الصحيح» كـ (ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم)، وغيرهم حتى صارَ عرفاً عاماً أنَّ الحديثَ إذا أخرجهُ الشيخان أو أحدهما، فقد جاوزَ القنطرةَ، ودخل في طريقِ الصحةِ والسلامةِ. ولا ريبَ في ذلك وأنه الأصلُ عندنا، وليس معنى ذلك أن كلَّ حرفٍ أو لفظةٍ أو كلمةٍ في «الصحيحين» هو بمنزلة ما في (القرآن) لا يمكنُ أن يكونَ فيه وهمٌ أو خطأٌ في شيءٍ من ذلك من بعضِ الرواةِ، كلاً، فلسنا نعتقدُ العصمةَ لكتابِ بعد كتابِ اللَّهِ تعالى أصلاً. اهـ

حادي عشر: قولُ مُقْبِلِ الْوَادِعِيِّ فِي «الصَّحِيحِينَ»

* وسُئِلَ مَحْدُثُ الدِّيَارِ الْيَمِينِيَةِ الشَّيْخُ مُقْبِلُ بْنُ هَادِي الْوَادِعِيِّ، رَحِمَهُ اللَّهُ، فِي «الْمُقْتَرَحِ فِي أَجْوَبَةِ بَعْضِ أَسْئَلَةِ الْمُصْطَلِحِ» (ص ٢٩) السُّؤَالُ - وَهُوَ لِأَبِي الْحَسَنِ الْمَارْبِيِّ - :

قولُ ابنِ الصلاح: إِنَّ الأُمَّةَ تَلَقَّتِ «الصَّحِيحِينَ» بالقبولِ، هل هذا عليه العملُ، وإذا كان هذا عليه العملُ، فهل لي أنا أو لغيري من طلبة العلم إذا اتَّصَحَ له حديثٌ فيه عِلَّةٌ ولم يَتَكَلَّمْ عليه الأئمةُ الأولون، وهل لي أن أتكلَّم فيه، لأنني سمعتُ أن بعضَ الإخوة يُضَعِّفُ حديثًا في البخاريِّ ما ذكره الدارقطنيُّ ولا غيره من الأئمة، فهل هذا الأخ، أو الذي يقولُ هذه المقالة، يدفَعُ بأن الأُمَّة تَلَقَّتْ هذين «الصَّحِيحِينَ» بالقبولِ إلا الأحرفَ اليسيرة، أم يقولُ: الأمرُ أمرُ اجتهادٍ وأسِيرُ كما سار الدَّارِقُطِيُّ، وأنا صاحبُ شوكةٍ وصاحبُ أهليَّةٍ... إلخ.

الجواب:

الذي يظهرُ أنَّ «الصَّحِيحِينَ» قد تَلَقَّتْهُمَا الأُمَّةُ بالقبولِ - كما يقولُ ابنُ الصلاح - إلا أحاديثَ يَسِيرَةً انتقدتها الحُفَّاظُ، ك (الدَّارِقُطِيِّ) وغيره، وأنه لا ينبغي أن يُفْتَحَ البابُ لزَعزَعَةِ الثقةِ بما في «الصَّحِيحِينَ»...

إلى أن قال **رَحِمَهُ اللهُ**: فينبغي أن يُعَلَّمَ أنهم حُفَّاظٌ ونحن لسنا بحفاظٍ، وربما نَعَتَرُ بظاهرِ السَّنَدِ هو كالشمسِ في نَظَرِنَا وهو مُعَلٌّ عندهم وربما يكونُ في السَّنَدِ ابنُ لهيعةَ، وهم يعلمون أن هذا الحديثُ من صحيحِ حديثِ ابنِ لهيعةَ، فإذا صَحَّحَهُ الحافظُ الكبيرُ ولم يَقْدَحْ فيه حافظٌ مُعْتَبَرٌ مثله، فهو مَقْبُولٌ، لأنهم قد نَحَلُوا سنةَ رسولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وعلى آلهِ وسلَّم نَحْلًا، ولو كان ضَعِيفًا لصاحوا به.

ثَانِي عَشَرَ: قَوْلُ أَحْمَدَ شَاكِرٍ فِي «الصَّحِيحِينَ»

* وقال أحمدُ شاكِرٍ رَحِمَهُ اللهُ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلَى «اِخْتِصَارِ عُلُومِ الْحَدِيثِ»
لِلْحَافِظِ ابْنِ كَثِيرٍ (ص ٣٥): الْحَقُّ الَّذِي لَا مِرْيَةَ فِيهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ
بِالْحَدِيثِ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ وَمِمَّنْ اهْتَدَى بِهِدْيِهِمْ، وَتَبِعَهُمْ عَلَى بَصِيرَةٍ
مِنَ الْأَمْرِ، أَنَّ أَحَادِيثَ «الصَّحِيحِينَ»، صَحِيحَةٌ كُلُّهَا، لَيْسَ فِي
وَاحِدٍ مِنْهَا مَطْعَنٌ أَوْ ضَعْفٌ، وَإِنَّمَا انْتَقَدَ الدَّارِقُطْنِيُّ وَغَيْرُهُ مِنْ
الْحُقَافِظِ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ مَا انْتَقَدُوهُ لَمْ يَبْلُغْ فِي
الصَّحَّةِ الدَّرَجَةَ الْعُلْيَا، الَّتِي التَّرَمَّهَا كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِي كِتَابِهِ، وَأَمَّا
صِحَّةُ الْحَدِيثِ فِي نَفْسِهِ فَلَمْ يَخَالَفْ أَحَدٌ فِيهَا. فَلَا يَهْوِلَنَّكَ إِرْجَافُ
الْمُرْجِفِينَ، وَزَعْمُ الزَّاعِمِينَ أَنَّ فِي «الصَّحِيحِينَ» أَحَادِيثَ غَيْرَ
صَحِيحَةٍ.

وَتَتَّبِعِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي تَكَلَّمُوا فِيهَا، وَانْقُدْهَا عَلَى الْقَوَاعِدِ الدَّقِيقَةِ الَّتِي
سَارَ عَلَيْهَا أُمَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَاحْكُمْ عَن بَيِّنَةٍ، وَاللَّهُ الْهَادِي إِلَى سَوَاءِ
السَّبِيلِ. اهـ



إحكامُ المقالِ في حكمِ صيامِ الستِّ من شوالِ

البابُ الثاني
الإمامُ مسلمُ بنُ الحجاجِ وكتابه
«الصحيحُ»

إحكامُ المقالِ في حكمِ صيامِ الستِّ من شوالِ

الإمام مسلم بن الحجاج وكتابه «الصحيح»

* قال الحافظ أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٣/١٠١): حدثني أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن علي السوذرجاني بأصبهان، قال: سمعت محمد بن إسحاق بن مندة، يقول: سمعت أبا علي الحسين بن علي النيسابوري، يقول: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم بن الحجاج في علم الحديث.

وتقدم عن أبي قريش محمد بن جُمعة بن خَلَف، قال: سمعت بُندارًا محمد بن بشار، يقول: حُفاظ الدنيا أربعة: أبو زُرعة بالرِّي، ومُسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبدُ الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل البخاري ببخارى. اهـ

* وقال الحاكم في «تاريخ نيسابور كما في تلخيص التاريخ» للخليفة النيسابوري (ص ٣٤) قال: سمعت أبا عمرو بن أبي جعفر، يقول: سمعت أبا العباس بن سعيد بن عقدة، وسألته عن محمد بن إسماعيل البخاري ومسلم بن الحجاج النيسابوري، أيهما أعلم، فقال: كان محمد عالمًا، ومسلم عالمًا، فكررت عليه مرارًا، وهو يُجيبني بمثل هذا الجواب، ثم قال لي: يا عمرو، قد يقع لمحمد ابن إسماعيل الغلط في أهل الشام، وذلك أنه أخذ كتبهم فنظر فيها،

فربما ذكرَ الواحدَ منهم بِكُنْيَتِهِ، ويذكرُهُ في موضعٍ آخَرَ باسمه، ويتوَهَّمُ
أنهما اثنان، فأما مسلمٌ فقلَّ ما يقعُ له الغلطُ في العِلَلِ؛ لأنَّهُ كَتَبَ
المسانيدَ ولم يَكْتُبِ المقاطيعَ والمراسيلَ. اهـ

* ومن طريقِ الحاكمِ رواهُ ابنُ عساکرَ في «تاريخِ دمشق» (٩٠/٥٨)
قال: كَتَبَ إِلَيَّ أَبُو نَصْرِ بْنِ الْقَشِيرِيِّ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنَا
أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْحَاكِمُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، يَقُولُ:
سَمِعْتُ أَبَا الْعَبَّاسِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ عُقْدَةَ، بِهِ نَحْوَهُ.

لن نعدمَ الخيرَ ما أبقاكَ اللهُ للمسلمين

* وروى ابنُ عساکرَ في «تاريخِ دمشق» (٨٩/٥٨) قال: قرأتُ على
أبي القاسمِ زاهرِ بنِ طاهرٍ عن أبي بكرِ البيهقيِّ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ
الْحَافِظُ، قرأتُ بخطَّ أبي عَمْرٍو المُسْتَمْلِيِّ؛ أَمَلَى عَلَيْنَا إِسْحَاقُ بْنُ
مَنْصُورِ [الكوسج]، سنةِ إحدى وخمسينَ ومئتينَ، ومسلمٌ بنُ
الحجَّاجِ يَنْتَخِبُ عَلَيْهِ وَأَنَا أُسْتَمْلِي، فَنظَرَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورِ إِلَى
مُسلمٍ، فَقَالَ: لَنْ نَعْدَمَ الْخَيْرَ مَا أَبْقَاكَ اللهُ لِلْمُسْلِمِينَ.

* وقال الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخِ بغداد» (١٠١/١٣): أَخْبَرَنِي
مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَعْقُوبَ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُعَيْمِ الضَّبِّيِّ، أَخْبَرَنَا
أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ سَلَمَةَ يَقُولُ:
رَأَيْتُ أَبَا زُرْعَةَ وَأَبَا حَاتِمٍ يُقَدِّمَانِ مُسْلِمَ بْنَ الْحَجَّاجِ فِي مَعْرِفَةِ
الصَّحِيحِ عَلَى مَشَايخِ عَصْرِهِمَا. اهـ

* وقال الحاكم أبو عبد الله: حدثنا أبو الفضل محمد بن إبراهيم مثله .

رواه ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (٥٨/١٨٩)، وابن الصلاح في «صيانة صحيح مسلم» (ص ٦١) كلاهما من طريق أبي المعالي محمد بن إسماعيل الفارسي، أخبرنا أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، به .

* وقال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٧٨): حدثنا محمد بن إبراهيم الهاشمي، قال: حدثنا أحمد بن سلمة، قال: سمعت الحسين بن منصور، يقول: سمعت إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ونظر إلى مسلم بن الحجاج، فقال: «مرد كامل بود». اه أي: ما أعظم هذا الرجل؛ بالعربية.

قلت: هل تعلم من أبو زُرعة، ومن أبو حاتم؛ إنهما الرازيان.

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/٣٣٤): سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: أبو زُرعة وأبو حاتم إماما خراسان، ودعا لهما، وقال: بقاؤهما صلاح للمسلمين.

١- أبو زُرعة: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، أبو زُرعة الرازي، مولى عياش بن مطرف القرشي

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/٣٢٨): قال: حدثنا الحسن بن أحمد بن الليث، قال: سمعت عبد الواحد بن غياث

البَصْرِيِّ، يقول: ما رَأَى أَبُو زُرْعَةَ بَعَيْنِهِ مِثْلَ نَفْسِهِ أَحَدًا.

وقال أبو محمدٍ: قرأتُ كتابَ إسحاقَ بنِ راهويه بخطِّه إلى أبي زُرْعَةَ: إِنِّي أَزْدَادُ بكَ كُلَّ يَوْمٍ سُورًا؛ فالحمدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَكَ مِمَّنْ يَحْفَظُ سُنَّتَهُ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْيَوْمَ طَالِبُ الْعِلْمِ، وَأَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لَا يَزَالُ فِي ذِكْرِكَ الْجَمِيلِ حَتَّى يَكَادَ يُفْرِطُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيكَ بِحَمْدِ اللَّهِ إِفْرَاطًا، وَأَقْرَأَنِي كِتَابَكَ إِلَيْهِ بِنَحْوِ مَا أَوْصَيْتُكَ، مِنْ إِظْهَارِ السُّنَّةِ وَتَرْكِ الْمُدَاهَنَةِ فَجَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، فَدُمْ عَلَى مَا أَوْصَيْتُكَ؛ فَإِنَّ لِلْبَاطِلِ جَوْلَةً ثُمَّ يَضْمَحِلُّ، وَإِنَّكَ مِمَّنْ أَحَبُّ صَلَاحَهُ وَزَيْنَهُ، وَإِنِّي أَسْمَعُ مِنْ إِخْوَانِنَا الْقَادِمِينَ مَا أَنْتَ عَلَيْهِ مِنَ الْعِلْمِ وَالْحِفْظِ فَأَسْرُ بِذَلِكَ.

وقال ابنُ أبي حاتمٍ في (٣٢٩/١) - منه - : ذكر سعيدُ بنُ عمرو البردعيُّ، قال: سمعتُ محمدَ بنَ يحيى النَّيسابوريَّ، يقول: لا يزالُ المسلمون بخيرٍ ما أبقي اللهُ عزَّ وجلَّ لهم مثلَ أبي زُرْعَةَ، وما كان اللهُ عزَّ وجلَّ ليتركُ الأرضَ إلا وفيها مثلُ أبي زُرْعَةَ يُعَلِّمُ النَّاسَ ما جهلوه.

وقال الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخِ بغداد» (٣٢٦/١٠): وكان إمامًا ربايًّا متقنًا حافظًا، مُكثِرًا صادقًا. اهـ

وقال: حدثني الأزهرِيُّ، حدثنا عبيدُ اللهِ بنُ محمدٍ العُكبرِيُّ، قال: سمعتُ أحمدَ بنَ سلمانَ، قال: سمعتُ عبدَ اللهِ بنَ أحمدَ بنَ حنبلٍ، قال: لما وردَ علينا أبو زُرْعَةَ نَزَلَ عِنْدَنَا، فَقَالَ لِي أَبِي: يَا بَنِيَّ، قَدْ اعْتَضْتُ بِنَوَافِلِي مُذَاكِرَةَ هَذَا الشَّيْخِ.

ورواها الخطيبُ البغداديُّ من طريقِ عُمرَ بنِ محمدِ بنِ رجاءٍ، قال: سمعتُ عبدَ اللهَ بنَ أحمدَ بنِ حنبلٍ يقولُ: لما قدِمَ أبو زُرْعَةَ نَزَلَ عندَ أبي، فكانَ كثيرَ المذاكرةِ له، فسمعتُ أبي يوماً يقولُ: ما صَلَّيتُ غيرَ الفَرَضِ، استأثرتُ بمذاكرةِ أبي زُرْعَةَ على نوافلي.

وقال الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخِ بَغدَادَ» (٣٢٨/١٠): أخبرنا أبو القاسمِ رضوانُ بنُ محمدِ بنِ الحسنِ الدينوريِّ، حدثنا أبو عليِّ حمدُ بنُ عبدِ اللهِ الأصبهانيُّ قال: سمعتُ أبا عبدَ اللهِ عُمرَ بنَ محمدِ بنِ إسحاقِ العطارَ، يقولُ: سمعتُ عبدَ اللهَ بنَ أحمدَ بنِ حنبلٍ، يقولُ: سمعتُ أبي يقولُ: ما جاوزَ الجِسْرَ أفقهُ من إسحاقِ ابنِ راهويه ولا أحفظُ من أبي زُرْعَةَ.

وقال أبو بكرُ الخطيبُ: قال عبدُ اللهُ: سمعتُ محمدَ بنَ عوفٍ يقولُ: قدِمَ علينا أبو زُرْعَةَ فما ندري مما يُتَعَجَّبُ منه، مما وهبَ اللهُ له من الصِّيَانَةِ والمعرفةِ، مع الفهمِ الواسِعِ.

وقال أبو بكرُ الخطيبُ في «تاريخِ بَغدَادَ» (٣٣٠/١٠): أخبرنا أبو سعدِ المالينيُّ - قراءةً - حدثنا عبدُ اللهُ بنُ عديِّ الحافظُ، قال: سمعتُ محمدَ بنَ إبراهيمَ المقرئِ يقولُ: سمعتُ فضلكَ الصائغِ، يقولُ: دخلتُ المدينةَ فَصِرْتُ إلى بابِ أبي مُضْعَبٍ، فخرج إليَّ شيخٌ مخضوبٌ، وكنْتُ أنا ناعِسًا فحرَكَنِي، فقال: يا مردريك، من أين أنت، لأيِّ شيءٍ تنامُ، فقلتُ: أصلحك اللهُ، من الرِّيِّ، من بعضِ شاكردي أبي زُرْعَةَ، فقال: تركتَ أبا زُرْعَةَ وجئتَنِي، لقيتُ

مالك بن أنس وغيره، ما رأت عيناى مثله. اهـ

قلتُ: مردريك وشاكردي لغةً فارسيَّةً، وفي العربية: مرد: تعني الشابُّ أو الفتى، وشاكردي: التابع أو التلميذ.

وقال أبو بكرٍ الخطيبُ في «تاريخه» (١٠/٣٣٤): أخبرنا المالينيُّ، أخبرنا عبدُ الله بنُ عديٍّ، قال: سمعتُ أبا يعلى الموصليَّ يقولُ: ما سمعنا بذكرٍ أحدٍ في الحفظِ إلا كان اسمه أكثرَ من رؤيته، إلا أبا زُرعةَ الرازيِّ؛ فإنَّ مُشاهدتهُ كانت أعظمَ من اسمه، وكان قد جمَعَ حِفْظَ الأبوابِ والشُّيوخِ والتفسيرِ وغيرِ ذلك، وكَتَبْنَا بانتِخابِهِ بواسِطِ ستَّةِ آلافٍ.

ورواه ابنُ عساكرٍ في «تاريخِ دمشق» (٣٨/٢٢) من طريقِ حمزة بنِ يوسفَ، قال: أخبرنا أبو أحمدَ بنُ عديٍّ، قال: سمعتُ أبا يعلى الموصليَّ نحوه. وقال: وكَتَبْنَا بانتِخابِهِ بواسِطِ ستَّةِ آلافٍ **حديث**

وقال الذَّهبيُّ في «السِّير» (١٣/٦٥): الإمامُ، سيِّدُ الحُفَاطِ.

وقال في «تَذَكِرَةُ الحُفَاطِ» (٢/٥٥٧): حافظُ العصرِ... وقال: وكان من أفرادِ الدَّهرِ حِفْظًا وذكاءً، ودينًا وإخلاصًا، وعلماً وعملاً. اهـ

٢- أبو حاتم: محمدُ بنُ إدريسَ بنِ المُنذِرِ بنِ داوُدَ بنِ مِهْرَانَ، أبو حاتمِ الحَنْظَلِيُّ الرازيُّ

قال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتَّعْدِيلِ» (١/٣٥٦): سمعتُ أبي يقولُ: جَرَى بيني وبينِ أبي زُرعةَ يوماً تمييُزُ الحديثِ ومَعْرِفَتُهُ،

فجعل يَذْكُرُ أَحَادِيثَ وَيَذْكُرُ عِلَلَهَا، وكذلك كُنْتُ أَذْكُرُ أَحَادِيثَ خَطَأً وَعِلَلَهَا وَخَطَأَ الشُّيُوخِ، فقال لي: يا أبا حاتم، قَلَّ مَنْ يَفْهَمُ هَذَا، مَا أَعَزَّ هَذَا، إِذَا رَفَعْتَ هَذَا مِنْ وَاحِدٍ وَاثْنَيْنِ فَمَا أَقَلَّ مَنْ تَجِدُ مَنْ يُحْسِنُ هَذَا، وَرَبَّمَا أَشَكَّ فِي شَيْءٍ، أَوْ يَتَخَالَجُنِي شَيْءٌ فِي حَدِيثٍ، فَإِلَى أَنْ أَلْتَقِيَ مَعَكَ لَا أَجِدُ مَنْ يَشْفِينِي مِنْهُ، قَالَ أَبِي: وَكَذَلِكَ كَانَ أَمْرِي. اهـ.

وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٣٥٧/١): سمعتُ موسى بنَ إسحاقَ يقولُ لي: ما رأيتُ أحفظَ من أبيك **رَحِمَهُ اللهُ**، وقد رأى أحمدَ بنَ حنبلٍ ويحيى بنَ معينٍ وأبا بكرٍ بنَ أبي شيبَةَ وابنَ نميرٍ وغيرَهم، فقلتُ له: رأيتُ أبا زُرْعَةَ، فقال: لا. اهـ.

قلتُ: وكان موسى بنُ إسحاقَ القاضي قد طاف البلادَ، ولقيَ كثيرًا من الحُفَّاظِ؛ الإمامَ أحمدَ ويحيى بنَ معينٍ وأبا بكرٍ بنَ أبي شيبَةَ وابنَ نميرٍ وغيرَهم، واستقرَّ لديه أن أبا حاتمِ الرازيَّ الأحفظُ، ولمعرفة ابنِ أبي حاتمٍ بمكانة أبي زُرْعَةَ الرازيِّ، وسعة علمه وحفظه؛ سأله: هل لقيَ أبا زُرْعَةَ، فأجاب موسى بنُ إسماعيلَ القاضي بالنفي، فانظر؛ لا يعرفُ أهلَ الفضلِ إلا مَنْ عُرِفَ به.

وقال الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (٧٥ / ٢): أخبرنا أبو نُعيمِ الحافظُ، قال: أخبرني محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الضَّبِّيُّ في كتابه، وأخبرني أحمدُ بنُ محمدِ بنِ عبدِ الواحدِ المُنكَدِرِيُّ، قال: أنبأنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الضَّبِّيُّ بنيسابورَ، قال: أنبأنا أبو الفضلِ

محمدُ بنُ إبراهيمِ الهاشميِّ، قال: أنبأنا أحمدُ بنُ سلمَةَ، قال: ما رأيتُ بعدَ إسحاقَ - يعني ابنَ راهويه - ومحمدَ بنِ يحيى، أحفظَ للحديثِ ولا أعلمُ بمعانيه من أبي حاتمِ محمدِ بنِ إدريسَ. اهـ

* وقال الذهبيُّ في «السِّيَرِ» (٢٤٧/١٣): محمدُ بنُ إدريسَ بنِ المُنذِرِ بنِ داوُدَ بنِ مهرانَ، الإمامُ الحافظُ الناقدُ، شيخُ المحدثينَ الحنَظليِّ العَظفانيِّ، من تَمِيمِ بنِ حنَظَلَةَ بنِ يَرْبُوعٍ وقيل: عُرفَ بالحنَظليِّ؛ لأنه كان يَسْكُنُ في دَرْبِ حنَظَلَةَ بمَدِينَةِ الرِّيِّ، كان من بُحورِ العلمِ، طَوَّفَ البلادَ، وَبَرَعَ في المَثَنِ والإسنادِ، وَجَمَعَ وصنَّفَ، وَجَرَّحَ وعدَّلَ، وصحَّحَ وعلَّلَ. اهـ

قلتُ: هذان الرازيان على ما جمعا من الديانة والعلم والحفظ، ومعرفة صحيح الحديث من سقيمِهِ، كانا يُقدِّمان مسلمَ بنَ الحَجَّاجِ في معرفة الصحيحِ على مشايخِ عصرِهِما ومن أراد مزيدًا عن الإمامين فعليه مراجعة:

ترجمة أبي زُرْعَةَ في «الجَرَحِ والتَّعْدِيلِ» (٣٢٨/١)، و«تاريخِ بَغدَادِ» (٣٢٦/١٠)، و«سِيَرِ أعلامِ النُّبَلَاءِ» (١٣/٦٥).

وترجمة أبي حاتمِ في «الجَرَحِ والتَّعْدِيلِ» (٣٤٩/١)، و«تاريخِ بَغدَادِ» (٧٣/٢)، و«سِيَرِ أعلامِ النُّبَلَاءِ» (٢٤٧/١٣).



ما بين البخاري ومسلم

سار مسلمٌ على طريقِ البخاريِّ وحرَّص على الاستفادة من علمه وحَدَا حَدْوَهُ، واختلف مع محمد بن يحيى الذُّهلي وفارقه وترك الرواية عنه، وكانتِ الوَحْشَةُ بينهما من أجلِ دِفَاعِهِ عن محمد بن إسماعيلَ البخاريِّ.

* قال الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخِ بغداد» (١٣/١٠٢): قلتُ: إنَّما قَفَا مسلمٌ طريقَ البخاريِّ ونظرَ في علمه، وحَدَا حَدْوَهُ، ولمَّا وردَ البخاريُّ نَيْسَابُورَ في آخِرِ أمرِهِ لازَمَهُ مسلمٌ، وأدام الاختلافَ إليه. وقد حدثني عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ بنِ عثمانَ الصَّيْرَفِيُّ، قال: سمعتُ أبا الحسنِ الدارِقُطَنِيَّ يقولُ: لولا البخاريُّ لما ذهبَ مسلمٌ ولا جاء. اهـ

* وقال النَّوَوِيُّ في «شرحِ مقدمةِ صحيحِ مسلم» (١/٢٤): وقد صَحَّ أن مسلماً كان مَمَّنْ يَسْتَفِيدُ من البخاريِّ ويعترفُ بأنه ليس له نظيرٌ في علمِ الحديثِ.



ما بين أبي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ ومُسلِمٍ

وكما استفاد مسلمٌ من مشايخِ عَصْرِهِ وحُقَاطِ الحديثِ كـ (البخاريِّ) وغيرِهِ، حصلَ له استفادةٌ واستزادةٌ من الإمامِ الكبيرِ أبي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ. قال الذَّهَبِيُّ في «السِّيَرِ» (٥٦٨/١٢): قال مَكِيُّ بْنُ عَبْدِانَ: سمعتُ مسلماً يقولُ: عَرَضْتُ كتابي هذا «المسندَ» على أبي زُرْعَةَ، فكلُّ ما أشار عليَّ في هذا الكتابِ أنَّ له علَّةً وسبباً تركتهُ، وكلُّ ما قال: إنه صحيحٌ ليس له علَّةٌ، فهو الذي أخرجتُ. اهـ

عنايةُ مسلمٍ بكتابه:

* وقال الذَّهَبِيُّ في «تَذَكُّرَةِ الحُقَاطِ» (٥٩٠/٢): قال ابنُ الشَّرْقِيِّ: سمعتُ مسلماً يقولُ: ما وضعتُ شيئاً في كتابي هذا «المسندِ» إلا بحُجَّةٍ، وما أسقطتُ منه شيئاً إلا بحُجَّةٍ. اهـ

* وقال الحافظُ ابنُ رَجَبٍ: في «شرحِ عللِ التِّرْمِذِيِّ» (٣٩٨/١): وأما مسلمٌ فلا يُخَرِّجُ إلا حديثَ الثقةِ الضابطِ، ومَن في حفظِهِ بعضُ شيءٍ، وتكلمَ فيه لحفظِهِ، لكنَّه يتحرَّى فيه التَّخْرِيجَ عنه، ولا يُخَرِّجُ عنه إلا ما لا يُقالُ: إنه مما وهم فيه. اهـ

* قال النوويُّ رَحِمَهُ اللهُ في «شرحِ مقدمةِ صحيحِ مسلمٍ» (٢٢/١): قلتُ: ومَن حقَّقَ نظرَهُ في «صحيحِ مسلمٍ» رَحِمَهُ اللهُ وأطلعَ على ما

أودعَهُ في أسانيدِهِ وترتيبِهِ، وحُسنِ سياقَتِهِ، وبَدِيعِ طريقَتِهِ، من نفائسِ التَّحْقِيقِ، وجواهرِ التَّدْقِيقِ، وأنواعِ الوَرَعِ والاحتياطِ، والتَّحَرِّيِ في الروايةِ، وتلخيصِ الطُّرُقِ واختصارِها، وضبطِ مُتَّفَرِّقِها وانتشارِها، وكثرةِ اَطِّلاعِهِ واتساعِ روايتِهِ، وغيرِ ذلك مما فيه من المحاسنِ والأعجوباتِ، واللطائفِ الظاهرَاتِ والخَفِيَّاتِ، عِلِمٌ أَنه إمامٌ لا يَلْحَقُهُ مِن بَعْدِ عَصْرِهِ، وَقَلَّ مَن يُساوِيهِ بل يَدانِيهِ مِن أَهْلِ وَقْتِهِ وَدَهْرِهِ، وَذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ، وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ. اهـ

* وقال النَّوَوِيُّ في «شرحِ المَقْدِمَةِ» (٣١ / ١): فَضْلٌ: سَلَكَ مُسَلِّمٌ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** في صحيحِهِ طَرِيقًا بِالْعَمَّةِ في الاحتياطِ والإتقانِ والورعِ والمعرفةِ، وَذَلِكَ مَصْرُوحٌ بِكَمالِ ورعِهِ وَتَمَامِ معرفَتِهِ، وَغَزارةِ عِلْمِهِ وَشَدَّةِ تحقِيقِهِ بِحَفْظِهِ، وَتَقَعُّدِهِ في هَذَا الشَّانِ، وَتَمَكُّنِهِ من أنواعِ معارفِهِ، وَتَبَرُّيزِهِ في صناعتِهِ وَعُلُوِّ مَحَلِّهِ في التَّمييزِ بين دَقائِقِ عِلْمِهِ، لا يَهْتَدِي إليها إِلا أَفرادٌ في الأَعْصارِ، ف **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** وَرَضِيَ عَنْهُ. اهـ

قلتُ: هَكَذا كانَ الحافِظُ مُسَلِّمُ بنِ الحِجَّاجِ النِّسَابُورِيِّ الَّذِي انتَقَى أَحاديثَ صحِيحَةً أودعها كتابَهُ المشهورَ بـ«صحيحِ مسلمٍ» من بينِ آلافِ الأحاديثِ الصَّحِيحَةِ، تَكونُ سَهلةً المَتناولِ والمَقْصِدِ، لَمَن أرادَ أَحاديثَ صحِيحَةً مَجموعَةً في كتابٍ مَفرَدٍ.

* قالَ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ في «تَهذِيبِ التَهذِيبِ» (١٢٧ / ١٠): حَصَلَ لِمُسَلِّمٍ في كتابِهِ حَظٌّ عَظِيمٌ مَفرطٌ لَم يَحْضَلْ لِأَحَدٍ مِثْلُهُ؛ بِحَيْثُ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ كانَ يُفَضِّلُهُ على صَحيحِ مُحَمَّدِ بنِ إِسْماعِيلَ، وَذَلِكَ

لَمَّا اخْتَصَّ بِهِ مِنْ جَمْعِ الطُّرُقِ، وَجَوْدَةِ السِّيَاقِ، وَالْمَحَافِظَةِ عَلَى أَدَاءِ الْأَلْفَاظِ كَمَا هِيَ، مِنْ غَيْرِ تَقْطِيعٍ وَلَا رَوَايَةٍ بِمَعْنَى.

وَقَدْ نَسَجَ عَلَى مَنَوَالِهِ خَلْقٌ مِنَ النَّيْسَابُورِيِّينَ، فَلَمْ يَبْلُغُوا شَأْوَهُ، وَحَفِظَتْ مِنْهُمْ أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ إِمَامًا، مِمَّنْ صَنَّفَ الْمُسْتَخْرَجَ عَلَى مُسْلِمٍ فَسَبَّحَانَ الْمُعْطَى الْوَهَّابِ. اهـ

قلتُ: وَلَمَّا تَمَيَّزَ بِهِ عَمَلُ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ فِي كِتَابِهِ الصَّحِيحِ الْمُسْنَدِ مِنْ حُسْنِ السِّيَاقِ وَالْإِتْقَانِ وَالِدَقَّةِ؛ ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّهُ أَصْحَحُ كِتَابٍ فِي الصَّحِيحِ.

- قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادٍ» (١٣/١٠١): حَدَّثَنِي أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَلِيِّ السُّوْدَرِجَانِيُّ بِأَصْبَهَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْحَاقَ بْنِ مَنْدَه، يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا عَلِيٍّ الْحُسَيْنَ بْنَ عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيَّ، يَقُولُ: مَا تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ أَصْحَحُ مِنْ «كِتَابِ مُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ» فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ. اهـ

- وَلِذَا قَالَ الذَّهَبِيُّ مُعْتَذِرًا فِي «تَذَكْرَةِ الْحِفَاظِ» (٢/٥٨٩): قُلْتُ: لَعَلَّ أَبَا عَلِيٍّ مَا وَصَلَ إِلَيْهِ «صَحِيحُ الْبَخَارِيِّ».

- وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «شَرْحِ النَّخْبَةِ» (ص ٨٦): وَأَمَّا مَا نُقِلَ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: مَا تَحْتَ أَدِيمِ السَّمَاءِ أَصْحَحُ مِنْ كِتَابِ مُسْلِمٍ، فَلَمْ يَصْرِّحْ بِكَوْنِهِ أَصْحَحَ مِنْ «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ»، لِأَنَّهُ إِنَّمَا نَفَى وَجُودَ كِتَابِ أَصْحَحَ مِنْ كِتَابِ مُسْلِمٍ، إِذِ الْمَنْفِيُّ إِنَّمَا هُوَ مَا

تقتضيه صيغة (أفعل) من زيادة صحّة في كتاب شارك مسلمًا في الصحّة، ويمتاز بتلك الزيادة عليه، ولم ينف المساواة.

وكذلك ما نُقل عن بعض المغاربة أنه فضّل «صحيح مسلم» على «صحيح البخاري» فذلك يرجع إلى حسن السياق، وجودة الوضع والترتيب. اهـ.



مسلمٌ لم يكن من شرطه حصرُ الصحيحِ في كتابه

وصحيحُ مسلمٍ هو انتقاءٌ دقيقٌ لمجموعةٍ من الأحاديثِ الصحيحةِ المسندةِ في كتابٍ مفردٍ أراد به مسلمٌ بنُ الحجاجِ النَّيسابوريُّ أن يكونَ نفعًا للأمةِ، ونُصحًا لمن حزبه أمرٌ وهمَّةٌ، ومرجعًا عند من لا يعرفُ صحيحَ الحديثِ من ضعيفه. سهلُ الحملِ والقراءة، يسيرٌ غيرٌ عسيرٍ عند الروايةِ والكتابةِ، وعلى هذا المعنى فإنَّ ما ليس في «صحيحِ مسلمٍ» ليس بالضعيفِ، بل فيه الصحيحُ والضعيفُ.

لذا قال الذهبيُّ في «السير» (١٢/٥٧١): عن مسلمِ بنِ الحجاجِ، قال: إنما قلتُ: صحاحٌ ولم أقل: ما لم أُخرجهُ ضعيفٌ، وإنما أخرجتُ هذا من الصحيحِ ليكونَ مجموعًا لمن يكتبه. اهـ



البخاري لم يكن من شرطه حصرُ الصحيح في كتابه

وكذلك كان عَصْرِيُّهُ الإمامُ الحافظُ الحُجَّةُ محمدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ صاحبُ «الجامعِ المسنَدِ الصحيحِ المختصرِ من أمورِ رسولِ اللَّهِ ﷺ وسننه وأيامه»، الذي جمع في كتابه أحاديثَ صحيحةً من جُمَلَةِ الصَّحاحِ التي كان يحفظُها رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى .

قال الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخِ بَغدَادَ» (٨/٢): أخبرنا أبو سعدِ المالينيُّ، قال: أنبأنا عبدُ اللَّهِ بنُ عَدِيٍّ، قال: سمعتُ الحسنَ بنَ الحسينِ البخاريَّ، يقولُ: سمعتُ إبراهيمَ بنَ معقلٍ، يقولُ: سمعتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ البخاريَّ، يقولُ:

ما أدخلتُ في كتابي «الجامعِ» إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصَّحاحِ لحالِ الطُّولِ. اهـ



إحكامُ المقالِ في حكمِ صيامِ الستِّ من شوالِ

الباب الثالث

نقدٌ ودراسةٌ لحديثِ صيامِ الستةِ أيامٍ من شوالٍ
على قواعدِ أهلِ الحديثِ وأصولِ النقدِ عندِ أهلِ هذا الشأنِ

* حديثُ أبي أيوبَ الأنصاريِّ رضيَ اللهُ عنه .

* الشواهدِ والمتابعاتِ .

أولاً: حديثُ ثوبانَ رضيَ اللهُ عنه .

ثانياً: حديثُ أبي هريرةَ رضيَ اللهُ عنه .

ثالثاً: حديثُ شدادِ بنِ أوسٍ رضيَ اللهُ عنه .

رابعاً: حديثُ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ رضيَ اللهُ عنه .

خامساً: حديثُ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ وعبدِ اللهِ بنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما .

سادساً: حديثُ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهما .

سابعاً: حديثُ غنمِ الأنصاريِّ رضيَ اللهُ عنه .

ثامناً: حديثُ أنسِ بنِ مالكٍ رضيَ اللهُ عنه .

تاسعاً: حديثُ البراءِ بنِ عازبٍ رضيَ اللهُ عنه .

عاشراً: حديثُ طاووسٍ .

حادي عشر: حديثُ عَريفٍ من عُرَفَاءِ قريشٍ، عن أبيه .

إحكامُ المقالِ في حكمِ صيامِ الستِّ من شوالِ

حديثُ أبي أيوب الأنصاريِّ رضيَ اللهُ عنه

عن سعدِ بنِ سعيدِ بنِ قيسِ الأنصاريِّ، عن عُمرَ بنِ ثابتِ بنِ الحارثِ الحَزْرَجِيِّ، عن أبي أيوبِ الأنصاريِّ رضيَ اللهُ عنه، أَنه حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ»، وفي رواية: «كُتِبَ لَهُ صِيَامُ السَّنَةِ». أخرجَه مسلمٌ في «صحيحه» (٢٠٤/١١٦٤)، وأحمدٌ في «المسند» (٤١٧/٥، ٤١٩)، وأبو داودَ في «سنينه» (٢٤٣٣)، والتِّرْمِذِيُّ في «سنينه» (٧٥٩)، والنَّسَائِيُّ في «السننِ الكُبرى» (٢٨٧٥، ٢٨٧٦)، وابنُ ماجَّةَ في «سنينه» (١٧١٦)، وأبو داودَ الطَّيَالِسِيُّ في «مسنده» (١٩٧/١ رقم ٩٤٨)، وعبدُ الرزاقِ الصَّنْعَانِيُّ في «المُصنَّف» (٣١٥-٣١٦ رقم ٧٩١٨، ٧٩١٩، ٧٩٢١)، وأبو بكرِ بنِ أبي شَيْبَةَ في «المُصنَّف» (٩٧/٣)، وعبدُ بنِ حُمَيْدٍ في «المنتخبِ من مسنده» (١/٢٢٦ رقم ٢٢٨)، والحُمَيْدِيُّ في «مسنده» (١/١٨٨ رقم ٣٨١)، والدارِمِيُّ في «سنينه» (١/٣٥٣ رقم ١٧٦١)، وابنُ خُزَيْمَةَ في «صحيحه» (٣/٢٩٧ رقم ٢١١٤)، والطُّوسِيُّ في «مستخرجه على جامع التِّرْمِذِيِّ» (٧٠٥)، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» (٨/٣٩٦ رقم ٣٦٣٤)، وأبو عَوَانَةَ في «مسنده» (٢/١٦٨ رقم ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ٢٦٩٨، ٢٦٩٩، ٢٧٠٠)، والطَّحَاوِيُّ في «شرح مُشكِلِ الآثار» (٦/١١٨-١٢١ رقم ٢٣٣٧، ٢٣٣٨).

٢٣٤٠، ٢٣٤١، ٢٣٤٤، ٢٣٤٥)، والشاشيُّ في «مسنده» (١٧/٣)،
رقم ١١٤٤، ١١٤٥)، وابن الأعرابيِّ في «معجمه» (١٤٥٠)،
والطَّبْرانيُّ في «الكبير» (٤/١٣٤-١٣٦ رقم ٣٩٠٢، ٣٩٠٣،
٣٩٠٤، ٣٩٠٥، ٣٩٠٦، ٣٩٠٧، ٣٩٠٨، ٣٩٠٩، ٣٩١٠،
٣٩١١، ٣٩١٢)، وفي «الأوسط» (٥/٤٩ رقم ٤٦٤٠) و(٥/١٧١
رقم ٤٩٧٩)، و (٧/٣٤٦ رقم ٧٦٨٥)، وفي «الصغير» (١/
٢٣٨)، وابنُ المُقْرِيّ في «معجمه» (ص ١٩٩ رقم ٦٤٢)، وأبو
الشيخ في «ذكر الأقران» (٣٩١)، وابنُ عديِّ في «الكامل» (٣/
٣٥٢)، والدارقطنيُّ في «العلل» (٦/١٠٨)، و أبو طاهر المُخَلَّصُ
في «المخلصيات» (٢٧٢٤)، وأبو نُعَيْمٍ في «المُستخرجِ على صحيحِ
مسلم» (٣/٢٤٤ رقم ٢٦٥٣، ٢٦٥٤)، والخطيبُ البغداديُّ في
«تاريخ بغداد» (٣/٥٧)، وفي «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/٩٢)،
والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٤/٢٩٢).

الحديثُ صحيحٌ

إنَّ البُخاريَّ ومسلماً وغيرهما من أئمةِ هذا الشأنِ، لهم تمييزٌ ونظَرٌ
فاحصٌ في بضاعةِ وحديثِ كلِّ راوٍ، يَنْتَقُونَ ما يَبْعُدُ عن الوَهْمِ
والخَطَأِ، ويكونُ نَقِيًّا من غيرِ شائِبَةٍ.

وأخضُّ بذلك الإمامَ البارِعَ الحافظَ، العالمَ بالعللِ والطرقِ مسلماً
رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يأتي بهذا الحديثِ، وهو العالمُ بحالِ الراوي (سعدِ بنِ
سعيدٍ) ومروياته.

إِنَّ الْمُتَّبَعَ لَطَرِيقَةَ مُسْلِمٍ وَمَوْقِفِهِ مِنَ الْحَدِيثِ، وَجَعَلَهُ رَوَايَةَ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ أَصْلًا لِلْبَابِ، وَفِي مَقَامِ الْاِحْتِجَاجِ، إِنَّهُ لِأَمْرٍ يُبْنَى عَنْ وُضُوحٍ وَجَلَاءٍ عَلَى مَا عِنْدَ مُسْلِمٍ مِنْ حُسْنِ اِنتِقَاءٍ، وَتَمْيِيزٍ، وَنَظَرٍ ثَاقِبٍ، مَعَ قُوَّةٍ وَمَتَانَةٍ فِي مَعْرِفَةِ الطَّرِيقِ وَالرَوَايَاتِ، وَأَحْوَالِ الرِّجَالِ عَامَّةً، وَفِي رَوَايَةِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ خَاصَّةً.

وهذا إمام الجرح والتعديل أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، الذي عرف قدر ومكانة البخاري ومسلم، بإفراده مُصَنَّفًا، ذَكَرَ فِيهِ مَا رَأَى أَنَّ لِلشَّيْخِينَ خَطَأً فِيهِ أَوْ وَهَمًا.

ولم تكن هذه الرواية في مرتبة ما يُنْتَقَدُ أَوْ يُتَّبَعُ عَلَى الْإِمَامِ مُسْلِمٍ عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ **رَحِمَهُ اللهُ** وكيف له أن يُعَلِّ رَوَايَةَ مُسْلِمٍ فِي «صَحِيحِهِ» وَقَدْ عَرَفَ طَرِيقَةَ الْقَوْمِ.

لهذا أقول: إن القول ما قال مسلم، فهذا «حديث صحيح» وإسناد لا مطعن فيه، ورحم الله مسلماً.



**الرواةُ عن سعدِ بنِ سعيدِ الأنصاري،
عن عمرِ بنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبِ الأنصاريِّ**

وهنا أذكرُ ما وقفتُ عليه من طرقِ الرواةِ وتراجمهم، عن سعدِ بنِ سعيدِ بنِ قيسِ الأنصاريِّ لحديثِ أبي أيوبِ الأنصاريِّ وهم ستةٌ وعشرون راويًا:

١- إسماعيلُ بنُ جعفرٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ.

* رواه مسلمٌ في «صحيحه» (٢٠٤/١١٦٤) قال: حدثنا يحيى بنُ أيوبَ، وقُتيبةُ بنُ سعيدٍ، وعليُّ بنُ حُجْرٍ، جميعًا عن إسماعيلِ. قال ابنُ أيوبَ: حدثنا إسماعيلُ بنُ جعفرٍ، أخبرني سعدُ بنُ سعيدِ بنِ قيسٍ، عن عمرِ بنِ ثابتِ بنِ الحارثِ الخَزْرَجِيِّ، عن أبي أيوبِ الأنصاريِّ رضي الله عنه، أنه حدّثه أن رسولَ الله صلى الله عليه وآله، قال: «**مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ، كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ**»..

* ورواه أبو عَوَانَةَ في «مسنده» (١٦٨/٢ رقم ٢٦٩٧) قال: حدثني أبي رضي الله عنه عن عليِّ، عن إسماعيلِ، عن سعدِ بمثله، قال: «**كَانَ صِيَامَ الدَّهْرِ**».

وفي الإسناد: عليُّ هو ابنُ حُجْرٍ بنِ إياسِ السَّعْدِيِّ المَرُوزِيِّ، حافظُ مَرَوْ؛ روى عنه إسحاقُ بنُ إبراهيمِ بنِ يزيدِ النَّيسَابُورِيِّ، أبو يَعْقُوبِ الإسْفَرَايِينِيِّ، والدُ أبي عَوَانَةَ صاحبِ المسندِ.

قال الذهبي في «الكاشف» (٣٩٤٥) : قال النسائي: ثقة مأمون حافظ.

وقال ابن حجر في «التقريب» (٤٧٣٤) : ثقة حافظ.

* ورواه أبو نعيم في «مستخرجه على صحيح مسلم» (٢٦٥٣) قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن جعفر، حدثنا محمد بن يحيى المرزوي، حدثنا عاصم بن علي (ح) وحدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله، حدثنا محمد بن إسحاق بن خزيمة، حدثنا علي بن حجر، قالوا : حدثنا إسماعيل بن جعفر، حدثني سعد بن سعيد، به مثله.

وفي إسناده: إسماعيل بن جعفر الأنصاري المدني.

قال الذهبي في «الكاشف» (٣٦٦) : من ثقات العلماء.

وقال ابن حجر في «التقريب» (٤٣٥) : ثقة ثبت.

٢- عبد الله بن المبارك، عن سعد بن سعيد.

* رواه ابن أبي شيبه في «المصنف» (٩٧/٣) قال : حدثنا عبد الله بن المبارك، عن سعد بن سعيد به.

* ومن طريقه رواه مسلم في «صحيحه» (١١٦٤) قال : وحدثناه أبو بكر بن أبي شيبه، حدثنا عبد الله بن المبارك، عن سعد بن سعيد به.

* والطبراني في «الكبير» (١٣٥/٤ رقم ٣٩٠٦) قال : حدثنا عبيد بن غمام، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبه (ح). وحدثنا أبو حصين القاضي، حدثنا

يحيى الحِمَّانِي، قالَا: حدثنا عبد الله بن المبارك بإسناده مثله .

وفي إسناده: عبد الله بن المبارك المَرَوَزِيّ مولى بني حَنْظَلَةَ.

قال الذهبي في «الكاشف» (٢٩٧٥): شيخُ خُراسانَ .

وقال ابنُ حَجَرٍ في «التقريب» (٣٥٩٥): ثقةٌ، ثبتٌ، فقيهٌ، عالمٌ، جَوَادٌ مجاهدٌ، جُمِعَتْ فيه خِصالُ الخَيْرِ .

٣ - عبدُ اللهِ بنُ نُمَيْرٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ .

* رواه أحمدٌ في «المسند» (٤١٩/٥) قال: حدثنا ابنُ نُمَيْرٍ، حدثنا سعدُ بنُ سعيدِ الأنصاريِّ، أخو يحيى بنِ سعيدٍ به .

* ورواه مسلمٌ في «صحيحه» (١١٦٤) قال: حدثنا ابنُ نُمَيْرٍ، حدثنا أبي، حدثنا سعدُ بنُ سعيدٍ، أخو يحيى بنِ سعيدٍ به .

* وابنُ ماجّةٍ في «سننه» (١٧١٦) قال: حدثنا عليُّ بنُ محمّدٍ، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ نُمَيْرٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ به .

وفي الإسناد: عبدُ اللهِ بنُ نُمَيْرٍ الهَمْدانيُّ، أبو هِشامِ الكُوفِيّ .

قال الذهبي في «الكاشف» (٣٠٥٩): حُجَّةٌ .

وقال ابنُ حَجَرٍ في «التقريب» (٣٦٩٢): ثقةٌ، صاحبُ حديثٍ، من أهلِ السُّنَّةِ .

٤ - أبو مُعاويةَ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ .

* أخرجه أحمدٌ في «المسند» (٤١٧/٥) قال: حدثنا أبو مُعاويةَ،

حدثنا سعدُ بنُ سعيدٍ به .

* والتِّرْمِذِيُّ فِي «سِنِّهِ» (٧٥٩) قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ، بِهِ .

قُلْتُ: قَالَ التِّرْمِذِيُّ: وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَثَوْبَانَ؛ حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ؛ «حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» .

وَفِي الْإِسْنَادِ: أَبُو مُعَاوِيَةَ مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمِ الضَّرِيرِ الْكُوفِيُّ قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمِيزَانِ» (٧٤٦٦): ثَقَّةٌ ثَبَتَتْ، مَا عَلِمْتُ فِيهِ مَقَالًا يُوجِبُ وَهَنَهُ مَطْلَقًا .

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (٥٨٧٨): ثَقَّةٌ، أَحْفَظُ النَّاسِ لِحَدِيثِ الْأَعْمَشِ، وَقَدْ يَهْمُ فِي حَدِيثِ غَيْرِهِ .

٥ - مُحَاضِرُ بْنُ الْمُورِّعِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ .

* أَخْرَجَهُ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ فِي «الْمُنْتَخَبِ مِنْ مَسْنَدِهِ» (١/ ٢٢٦) رَقْم (٢٢٨) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَاضِرُ بْنُ الْمُورِّعِ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ، بِهِ .

* وَأَبُو عَوَانَةَ فِي «مَسْنَدِهِ» (٢/ ١٦٨) رَقْم (٢٦٩٦) قَالَ: حَدَّثَنَا الصَّاعِقَانِيُّ وَأَبُو أُمِّيَّةَ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَاضِرُ بْنُ الْمُورِّعِ، حَدَّثَنَا سَعْدُ ابْنُ سَعِيدٍ، بِهِ .

* وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٤/ ٢٩٢) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يَوْسُفَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّاعِقَانِيُّ،

أَبَانَا مُحَاضِرُ بِنِ الْمُوَرَّعِ، حَدَّثَنَا سَعْدُ بِنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، بِهِ.

وفي إسناده: مُحَاضِرُ بِنِ الْمُوَرَّعِ؛ هُوَ: مُحَاضِرُ بِنِ الْمُوَرَّعِ الْهَمْدَانِيُّ الْيَامِيُّ أَبُو الْمُوَرَّعِ الْكُوفِيُّ

قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (٥٣٩٥): صَدُوقٌ مُغْفَلٌ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (٦٥٣٥): صَدُوقٌ لَهُ أَوْهَامٌ.

٦- وَرَقَاءُ، عَنْ سَعْدِ بِنِ سَعِيدٍ.

رواه عنه أبو داود الطيالسي وشعبة وأبو المنذر إسماعيل بن عمر الواسطي.

١- أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، عَنْ وَرَقَاءِ بِنِ عُمَرَ الْيَشْكُرِيِّ.

* رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» (١٩٧/١ رَقْم ٩٤٨) قَالَ: حَدَّثَنَا وَرَقَاءُ، عَنْ سَعْدِ بِنِ سَعِيدٍ، بِهِ.

٢- شُعْبَةُ، عَنْ وَرَقَاءِ الْيَشْكُرِيِّ.

وَرَوَاهُ عَنْهُ: مُحَمَّدُ بِنِ جَعْفَرٍ وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ وَيَزِيدُ بِنِ مَرَّةَ الْبَاهِلِيُّ.

- حَدِيثُ ابْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ وَرَقَاءِ.

* رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤١٩/٥) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بِنِ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ وَرَقَاءَ، يُحَدِّثُ عَنْ سَعْدِ بِنِ سَعِيدٍ، بِهِ.

* وَمِنْ طَرِيقِهِ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٣٤/٤ رَقْم ٣٩٠٣) قَالَ:

حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ، حدثني أبي **رَحِمَهُ اللهُ**، حدثنا محمدُ بنُ جعفرٍ بإسناده مثله.

* **والنَّسَائِيُّ فِي «الْكُبْرَى»** (٢٨٧٧) قال: أخبرنا أحمدُ بنُ عبدِ اللَّهِ ابنِ الحَكَمِ، عن محمدٍ، قال: حدثنا شُعْبَةُ، قال: سمعتُ وِرْقَاءَ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، به.

* **ومن طريقه الطَّحَاوِيُّ فِي «شرحِ مُشْكِلِ الآثَارِ»** (١١٩/٦) رقم (٢٣٤٠) قال: حدثنا أحمدُ بنُ شُعَيْبٍ، قال: حدثنا أحمدُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ الحَكَمِ، به.

* **ورواه الطُّوسِيُّ فِي «المستخرجِ على سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ»** (٧٠٥) قال: حدثنا محمدُ بنُ بَشَّارٍ، حدثنا محمدُ بنُ جَعْفَرٍ، حدثنا شُعْبَةُ، عن وِرْقَاءَ يُحَدِّثُ عن سعدِ بنِ سعيدٍ، به.

- أبو داودَ الطَّيَالِسِيُّ، عن شُعْبَةَ، عن وِرْقَاءَ.

* **رواه أبو الشَّيْخِ فِي «ذِكْرِ الأَقْرَانِ»** (٣٩١) قال: حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ محمدِ بنِ نَاجِيَةَ، حدثنا محمودُ بنُ غَيْلَانَ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا شُعْبَةُ، عن وِرْقَاءَ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، عن عُمَرَ بنِ ثَابِتٍ، به.

* **ورواه الخطيبُ البَغْدَادِيُّ فِي «الجامعِ لأَخْلَاقِ الرَّاوِي»** (٩٢/٢) قال: أخبرنا القاضي أبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحسنِ الجِيزِيُّ، أخبرنا أبو عليٍّ محمدُ بنُ أحمدَ بنِ محمدِ بنِ مَعْقِلِ المَيْدَانِيِّ فِي سَنَةِ سِتِّ وَثَلَاثِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، حدثنا محمدُ بنُ يحيى هو الذُّهْلِيُّ، حدثنا أبو داودَ

الطَّيَالِسِيُّ، حدثنا شُعْبَةُ، عن وَرْقَاءَ، فَلَقَيْتُ وَرْقَاءَ؛ فَحَدَّثَنِي عَنْ سَعْدِ ابْنِ سَعِيدٍ، بِهِ.

- يَزِيدُ بْنُ مُرَّةَ الْبَاهِلِيُّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ وَرْقَاءَ.

يَزِيدُ بْنُ مُرَّةَ الْبَاهِلِيُّ الذَّرَاعُ الْبَصْرِيُّ:

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٩٠/٩): سألتُ أبي عنه؛ فقال: ثقةٌ صدوقٌ.

* رواه أبو بكرِ الْقَطِيعِيُّ في «جزء الألف دينار» (٢٧٧) قال: حدثنا محمدٌ، قال: حدثنا يَزِيدُ بْنُ مُرَّةَ الدَّارِعُ، قال: حدثنا شُعْبَةُ، عن وَرْقَاءَ ابْنِ عُمَرَ، عن سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، بِهِ.

* ورواه الحَظِيْبُ الْبَغْدَادِيُّ في «المُتَّفِقِ وَالْمُفْتَرِقِ» (٢١٠٣/٣) (١٧٩٥) قال: أخبرنا أبو عمرو عثمانُ بنُ محمدِ بنِ يوسفَ بنِ دُوسْتِ الْعَلَّافِ، أخبرنا محمدُ بنُ عبدِ اللَّهِ الشَّافِعِيُّ، حدثنا محمدُ ابنُ يونسَ، حدثنا يَزِيدُ بْنُ مُرَّةَ الْبَاهِلِيُّ، حدثنا شُعْبَةُ، عن وَرْقَاءَ، عن سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، بِهِ.

٣- أبو المُنْذِرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ، عن وَرْقَاءَ الْيَشْكُرِيِّ.

إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ الْوَاسِطِيُّ، أبو المنذرِ نزيلُ بغداد:

قال ابن حجرٍ في «التقريب» (٤٧٣): ثقةٌ.

* ورواه ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (٣٥٢/٣) قال: حدثنا عليُّ بنُ إِسْمَاعِيلَ الشَّعِيرِيِّ، حدثني أبو يحيى بنُ عبدِ الرَّحِيمِ صَاحِبُ

السَّنَائِرِيِّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُؤَدِّرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا وَرْقَاءُ، عَنْ سَعْدِ ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **«لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَبُولٍ، شَرِّقُوا أَوْ غَرِّبُوا»**.

وبإسناده؛ قال: قال رسول الله ﷺ: **«من صام رمضان وأتبعه بست من شوالٍ فهو صائمٌ الدهر»**.

قال الشيخ: حديث سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب؛ من صام رمضان، فهو مشهور، ومدارُ هذا الحديث عليه، قد حدث به عنه يحيى بن سعيد أخوه، وشعبة والثوري وابن عيينة؛ وغيرهم من ثقات الناس، وحديث ورقاء، عن سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ: **«لا تستقبلوا القبلة»**، فهو غريب؛ غريب هذا المتن بهذا الإسناد، لأن بهذا الإسناد لا يُعرف إلا: **«من صام رمضان»**.

وفي حديث ورقاء قد جمع بين المتينين: **«لا تستقبلوا القبلة»**، وهو غريب، و**«من صام رمضان»**، وهو مشهور.

وفي الإسناد:

ورقأ بن عمر بن كليب اليشكري أبو بشر الكوفي: قال الذهبي في **«الميزان»** (٩٣٤٠): صدوق، عالم، من ثقات الكوفيين.

وقال ابن حجر في **«التقريب»** (٧٤٥٣): صدوق، في حديثه عن منصور لين.

٧ - ابنُ جُرَيْجٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ.

* رواه عبدُ الرزّاقِ الصَّنْعَانِيُّ في «المُصَنَّفِ» (٣١٦/٤ رقم ٧٩٢١) قال: عن ابنِ جُرَيْجٍ، قال: حدّثني سعدٌ، أخو يحيى بنِ سعيدٍ، عن عُمرَ بنِ ثابتِ بنِ الحَجّاجِ، من بني الخَزْرَجِ، عن أبي أيوبِ الأنصاريِّ، أنّ النبيَّ ﷺ، قال: «من صامَ شهرَ رمضانَ، وأتبعه ستَّةَ أيامٍ من شَوَالٍ، فذلك صيامُ الدَّهْرِ»، قال: قلتُ: لكلِّ يومٍ عَشْرَةٌ. قال: نعم.

* ومن طريقه رواه أبو عَوَانَةَ في «مسنده» (١٦٨/٢ رقم ٢٦٩٩) قال: حدّثنا الدَّبْرِيُّ، عن عبدِ الرزّاقِ، عن ابنِ جُرَيْجٍ بإسناده مثله.

* ورواه ابنُ الأعرابيِّ في «معجمه» (١٤٥٠) قال: حدّثنا الجُرْجَانِيُّ، حدّثنا عبدُ الرزّاقِ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، قال: حدّثني سعدٌ ابنُ سعيدٍ، به نحوه.

* ورواه الطبرانيُّ في «الكبير» (١٣٤/٤ رقم ٣٩٠٢) قال: حدّثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الدَّبْرِيُّ، عن عبدِ الرزّاقِ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، وداودَ بنِ قيسٍ، وأبي بكرِ بنِ أبي سَبْرَةَ، كلُّهم عن سعدِ بنِ سعيدٍ، به.

فائدة (٣):

قلتُ: وقع في المطبوع: سعد بن أبي سعيدٍ، والصوابُ: سعد بن سعيدٍ.

* وابنُ المُقرئِ في «معجمه» (ص ١٩٩ رقم ٦٤٢) قال: حدّثنا

أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أبي ثابت، أمين القاضي الدمشقي، حدثنا الطهراني محمد بن حماد، حدثنا عبد الرزاق، حدثنا ابن جريج، حدثنا سعد بن سعيد بإسناده به.

قلت: وإسناد ابن المقرئ مُسَلَّسٌ بالتحديث، وفيه تصريح عبد الرزاق وابن جريج بالتحديث.

وفي الإسناد: ابن جريج؛ هو: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم المكي.

قال الذهبي في «الميزان» (٥٢٢٧): أحد الأعلام الثقات، يُدَلَّسُ. وقال ابن حجر في «التقريب» (٤٢٢١): ثقة فقيه فاضل، وكان يُدَلَّسُ ويُرسَلُ.

٨- داود بن قيس، عن سعد بن سعيد.

* رواه عبد الرزاق الصنعاني في «المصنّف» (٣١٥/٤ رقم ٧٩١٨) قال: عن داود بن قيس، عن سعد بن سعيد، به.

* ومن طريقه أبو عوانة في «مسنده» (١٦٨/٢ رقم ٢٦٩٨) قال: حدثني الدبري، عن عبد الرزاق، عن داود بن قيس، عن سعد بن سعيد، به.

* ومن طريقه أيضًا الطبراني في «الكبير» (١٣٤/٤ رقم ٣٩٠٢) قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدبري، عن عبد الرزاق، عن ابن جريج وداود بن قيس، وأبي بكر بن أبي سبرة، كلهم، عن سعد ابن سعيد، به.

وفي الإسناد: داودُ بنُ قيسِ الفراءِ الدَّبَّاعُ أبو سُلَيْمانَ القُرَشِيَّ مولاهم المَدَنِيَّ .

قال الذَّهَبِيُّ في «الكاشفِ» (١٤٧٢): ثقةٌ، من العُبَّادِ .

وقال ابنُ حَجَرٍ في «التقريبِ» (١٨١٧): ثقةٌ فاضلٌ .

٩- أبو بكرِ بنُ محمدِ بنِ أبي سَبْرَةَ، عن سعدِ بنِ سعيدِ .

* رواه عبدُ الرزَّاقِ الصَّنَعَانِيُّ في «المُصَنَّفِ» (٣١٥/٤ رقم ٧٩١٩) قال: عن أبي بكرِ بنِ محمدِ بنِ أبي سَبْرَةَ، عن سعدِ بنِ سعيدِ، به .

* ومن طريقه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبيرِ» (٣١٥/٤ رقم ٣٩٠٢) قال: حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ الدَّبْرِيُّ، عن عبدِ الرزَّاقِ، عن ابنِ جُريجٍ وداودَ بنِ قيسٍ و أبي بكرِ بنِ أبي سَبْرَةَ؛ كلُّهم عن سعدِ بنِ سعيدِ، به .

وفي الإسناد: أبو بكرِ بنُ عبدِ اللّهِ بنِ محمدِ بنِ أبي سَبْرَةَ القُرَشِيَّ .

قال الذَّهَبِيُّ في «الكاشفِ» (٤٨ / ١٩ الكنى): عالمٌ مُكثِّرٌ، لكنّه متروكٌ .

وقال ابنُ حَجَرٍ في «التقريبِ» (٨٠٣٠): رمّوه بالوَضْعِ، وقال مُصَعَّبُ الرُّبَيْرِيُّ: كان عالِمًا .

١٠- محمدُ بنُ عمرو، عن سعدِ بنِ سعيدِ .

* رواه النَّسَائِيُّ في «السننِ الكُبرى» (٢٨٧٥) قال: أخبرنا أحمدُ بنُ يحيى، قال: حدثنا إسحاقُ، عن حسنٍ، وهو ابنُ صالحٍ، عن محمدِ ابنِ عمرو اللَّيْثِيِّ، عن سعدِ بنِ سعيدِ، به .

* والطحاوي في «شرح مُشْكِلِ الآثارِ» (١١٩/٦ رقم ٢٣٣٨) قال: حدثنا محمد بن خزيمة، قال: حدثنا حجاج بن المنهال، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن سعد بن سعيد، به.

* والطبراني في «الكبير» (١٣٤/٤ رقم ٣٩٠٤) قال: حدثنا علي بن عبد العزيز، حدثنا حجاج بن المنهال (ح) وحدثنا إبراهيم بن نائلة الأصبهاني، حدثنا عبد الأعلى بن حماد التزسي (ح) وحدثنا يوسف القاضي، حدثنا عبد الواحد بن غياث، قالوا: حدثنا حماد بن سلمة، عن محمد بن عمرو، عن سعد بن سعيد، به.

فائدة (٤):

قلت: وقع في المطبوع أبو يوسف القاضي، والصواب: يوسف القاضي.

* ورواه الطبراني في «الكبير» (١٣٤/٤ رقم ٣٩٠٥) قال: حدثنا عبد الله ابن أحمد بن حنبل، حدثني أبي، حدثنا وكيع (ح)، وحدثنا أحمد بن زهير التستري، حدثنا محمد بن عثمان بن كرامة، حدثنا عبيد الله بن موسى، قالوا: حدثنا الحسن بن صالح، عن محمد بن عمرو، عن سعد بن سعيد، به.

* ورواه الشاشي في «مسنده» (٨٧/٣ رقم ١١٤٤) قال: حدثنا الحسن بن عفان العامري، حدثنا عبيد الله، عن الحسن، عن محمد بن عمرو، عن سعد بن سعيد، به.

* وللشاشيِّ في «مسنده» (٨٧/٣ رقم ١١٤٥) قال: حدثنا إسحاقُ ابنُ إبراهيمَ، حدثنا حجاجُ، حدثنا حمادُ، عن محمدِ بنِ عمرو، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، به.

قلتُ: قد ثبتَ بالسندِ الصحيحِ روايةُ الحسنِ بنِ صالحِ بنِ حَيٍّ، عن محمدِ بنِ عمرو، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، ورواه عنه؛ إسحاقُ بنُ منصورٍ ووَكيعُ بنُ الجراحِ وعُبيدُ اللَّهِ بنُ موسى والحسنُ بنُ عطيةَ القرشيِّ وتابعه حمادُ بنُ سلمةَ والنَّضرُ بنُ شميلٍ، عن محمدِ بنِ عمرو، عن سعدِ بنِ سعيدٍ.

من أوهامِ العُماريِّ:

* أما روايةُ الحسنِ بنِ حَيٍّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ فإنَّها معلولةٌ لا تصحُّ، والصحيحُ أنَّ روايته لهذا الحديثِ عنه بواسطةٍ.

وقد أخطأ العُماريُّ؛ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ الصَّدِّيقِ - على سَعَةِ اطلاعِهِ - في كتابِهِ «المُدَّاوي لعللِ الجامعِ الصغيرِ وشرحيِّ المُنَّاوي» (٣٣٨/٦) عندما قال: أما الرواةُ الذين رَوَوْهُ عن سعدِ بنِ سعيدٍ؛ فوقع لي منهم، فذكر الحسنُ بنَ حَيٍّ، ولم يُصَبِّ في ذلك، متابِعًا لما رواه الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخِ بغداد» (٥٧/٣) وتلك روايةٌ مُعلَّةٌ، وستأتي في ترجمةِ سُفيانِ الثَّورِيِّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ.

وفي الإسنادِ: محمدُ بنُ عمرو بنِ علقمةَ بنِ وقاصِ الليثيِّ المدنيِّ

قال الذَّهَبِيُّ في «الميزان» (٨٠١٥): شيخٌ مشهورٌ، حسنُ الحديثِ،
مُكثِّرٌ عن أبي سَلَمَةَ بنِ عبدِ الرحمنِ، قد أخرج له الشيخان متابَعَةً.

وقال ابنُ حَجَرٍ في «التقريب» (٦٢٢٨): صدوقٌ له أوهامٌ.

١١- قُرَّةُ بنُ عبدِ الرحمنِ المَعافِرِيُّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ.

* رواه أبو عَوَانَةَ في «مسنده» (١٦٨/٢ رقم ٢٧٠٠) قال: حدثنا يُونُسُ
ابنُ عبدِ الأعلى، عن ابنِ وَهَبٍ، عن قُرَّةَ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، به.

* ورواه الطَّحاوِيُّ في «شرح مُشكِْلِ الآثارِ» (١٢٠/٦ رقم ٢٣٤١)
قال: كما قد حدثنا الرِّبِّيعُ بنُ سُلَيْمَانَ، قال: حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ وَهَبٍ،
قال: أخبرني قُرَّةُ بنُ عبدِ الرحمنِ المَعافِرِيُّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
الأنصاريِّ، به.

* ورواه الطَّبْرانِيُّ في «الكبير» (١٣٥/٤ رقم ٣٩٠٨) قال: حدثنا
أحمدُ بنُ رِشْدِينِ، حدثنا أحمدُ بنُ صالحٍ، حدثنا ابنُ وَهَبٍ،
أخبرني قُرَّةُ بنُ عبدِ الرحمنِ، وَعَمْرُو بنُ الحارِثِ، ومحمدُ بنُ أبي
حُمَيْدٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، به.

قلت: في إسناده: شيخُ الطَّبْرانِيِّ؛ أحمدُ بنُ رِشْدِينِ تكَلَّموا فيه،
وتابعه يُونُسُ بنُ يعقوبَ القاضي.

* رواه الطَّبْرانِيُّ في «الكبير» (١٣٥/٤ رقم ٣٩١٠) قال: حدثنا
يُونُسُ القاضي، حدثنا أحمدُ بنُ عيسى المِصرِيُّ، حدثنا ابنُ
وَهَبٍ، أخبرني قُرَّةُ بنُ عبدِ الرحمنِ، وَعَمْرُو بنُ الحارِثِ، ومحمدُ

ابنُ أبي حُميدٍ، والقاسمُ بنُ عبدِ اللّهِ بنِ عُمَرَ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، به .
وفي الإسناد: قُرَّةُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ حَيوَيْلَ المَعافِرِيُّ أبو محمدٍ،
ويقال: أبو حَيوَيْلَ المِصرِيُّ .

قال الذهبيُّ في «الكاشفِ» (٤٦٣٩): ضَعَفَهُ يحيى، وقال أحمدُ:
مُنكَرُ الحديثِ جدًّا، خرَّجَ له مسلمٌ في الشواهدِ .

وقال ابنُ حَجَرٍ في «التقريبِ» (٥٥٧٦): صدوقٌ له مناكيرُ .

١٢- عمرو بنُ الحارثِ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ .

* رواه الطَّبْرانِيُّ في «الكبيرِ» (١٣٥/٤ رقم ٣٩١٠) قال: حدثنا
يُوسُفُ القَاضِي، حدثنا أحمدُ بنُ عيسى المِصرِيُّ، حدثنا ابنُ
وَهْبٍ، أخبرني قُرَّةُ بنُ عبدِ الرحمنِ، وعَمْرُو بنُ الحارثِ، ومحمدُ
ابنُ حُميدٍ، والقاسمُ بنُ عبدِ اللّهِ بنِ عُمَرَ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، به .
وفي إسناده: عَمْرُو بنُ الحارثِ بنِ يعقوبَ أبو أميَّةَ الأنصاريُّ
مولاهم المِصرِيُّ .

قال الذهبيُّ في «الميزانِ» (٦٣٤٨): عالمُ الديارِ المِصرِيَّةِ، وشيخُها
ومُفتيها مع اللبِّ بنِ سعدٍ، فوثقوه .

وقال ابنُ حَجَرٍ في «التقريبِ» (٥٠٣٩): ثقةٌ فقيهٌ حافظٌ .

١٣- محمدُ بنُ أبي حُميدٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ .

* رواه الطَّبْرانِيُّ في «الكبيرِ» (١٣٥/٤ رقم ٣٩١٠) قال: حدثنا
يُوسُفُ القَاضِي، حدثنا أحمدُ بنُ عيسى المِصرِيُّ، حدثنا ابنُ

وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي قُرَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَالْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، بِهِ .
وفي الإسناد: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْصَارِيَّ، الْمَدَنِيَّ لَقَبُهُ حَمَّادٌ.

قال الذهبي في «الكاشف» (٤٨٨١): ضَعْفُوهُ .

وقال ابن حجر في «التقريب» (٥٨٧٣): ضَعِيفٌ .

١٤ - الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ .

* رواه ابن وهب في «جامعه» (٣٢٠) قال: أَخْبَرَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتٍ، أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيَّ حَدَّثَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «**مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَالٍ؛ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ**» .

* ومن طريقه الطبراني في «الكبير» (٤/١٣٥ رقم ٣٩١٠) قال: حَدَّثَنَا يَوْسُفُ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَيْسَى الْمِصْرِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ، أَخْبَرَنِي قُرَّةُ بِنْتُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، وَمُحَمَّدُ ابْنُ حُمَيْدٍ، وَالْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، بِهِ .

وفي إسناده: الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ حَفْصِ الْعُمَرِيِّ الْمَدَنِيِّ

قال الذهبي في «الكاشف» (٤٥٨٢): تَرَكُوهُ .

وقال ابن حجر في «التقريب» (٥٥٠٣): مَتْرُوكٌ .

١٥ - عمرُ بنُ عليٍّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ.

* رواه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبيرِ» (٤/١٣٥ رقم ٣٩٠٩) قال: حدثنا يوسفُ القاضي، حدثنا محمدُ بنُ أبي بكرٍ المُقَدَّمِي، حدثنا عمرُ بنُ عليٍّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، به.

فائدة (٥):

قلت: وقع في المطبوع: عَمْرُو بنُ عليٍّ هكذا؛ تصحيفٌ، والصوابُ: عُمَرُ بنُ عليٍّ.

وفي الإسناد: عُمَرُ بنُ عليٍّ بنِ عَطَاءِ بنِ مُقَدَّمِ البَصْرِيِّ المُقَدَّمِي. قال الذهبيُّ في «الميزانِ» (٦١٧٢): ثقةٌ شهيرٌ، لكنه رجلٌ مُدَلِّسٌ. وقال ابنُ حَجَرٍ في «التقريبِ» (٤٩٨٦): ثقةٌ، وكان يُدَلِّسُ شديداً.

١٦ - رَوْحُ بنُ القاسمِ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ.

* رواه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبيرِ» (٤/١٣٥ رقم ٣٩٠٧)، وفي «الأوسطِ» (٥/٤٩ رقم ٤٦٤٠)، وفي «الصغيرِ» (١/٢٣٨) قال: حدثنا عمرُ بنُ إبراهيمَ البَغْدَادِيُّ، وعُبَيْدُ اللَّهِ بنُ مُحَمَّدِ بنِ شَيْبِ البَصْرِيِّ، قالوا: حدثنا الفَضْلُ بنُ يَعْقُوبَ الجَزْرِيُّ، حدثنا مُحَمَّدُ بنُ يَزِيدَ، عن رَوْحِ ابنِ القاسمِ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، به.

وفي الإسناد: رَوْحُ بنُ القاسمِ التَّمِيمِيُّ العَبْرِيُّ أبو غِيَاثِ البَصْرِيُّ قال الذهبيُّ في «الكاشفِ» (١٦١٠): ثقةٌ ثبتٌ.

وقال ابنُ حَجَرٍ في «التقريبِ» (١٩٨١): ثقةٌ حافظٌ.

١٧ - يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سعد بن سعيد.

* رواه الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (٤/١٣٦ رقم ٣٩١٢) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي أُسَيْدٍ الْأَصْبَهَانِيُّ وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا الْمُطَرِّزُ، قَالَا: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَوْسَفَ الصَّيْرَفِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، بِهِ.

قَالَ حَفْصٌ: ثُمَّ لَقِيتُ سَعْدًا فَحَدَّثَنِي.

* وَقَالَ فِي «الْأَوْسَطِ» (٥/١٧١ رقم ٤٩٧٩): حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَوْسَفَ الصَّيْرَفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، بِهِ.

* وَرَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي «الْكَامِلِ» (٣/٣٥٢) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَوْسَفَ الصَّيْرَفِيُّ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، بِهِ.

وفي إسناده: يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المَدَنِيُّ أَبُو سَعِيدِ الْقَاضِي

قَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْكَاشِفِ» (٦٢٨٠): حَافِظٌ فَقِيهٌ حَجَّةٌ.

وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (٧٦٠٩): ثِقَةٌ ثَبَّتْ.

١٨ - حفص بن غياث، عن سعد بن سعيد.

* رَوَاهُ الطَّحَاوِيُّ فِي «شَرْحِ مُشْكِلِ الْأَثَارِ» (٦/١٢١ رقم ٢٣٤٥) قَالَ: كَمَا حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حِبَّانُ بْنُ هِلَالٍ،

قال: حدثنا حفصُ بنُ غِيَاثٍ، قال: حدثنا سعدُ بنُ سعيدٍ، قال: حدثني عُمرُ بنُ ثابتٍ، عن أبي أيوب الأنصاريِّ، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ مثله .

* ورواه الطَّبْرَانِيُّ في «الكَبِيرِ» (١٣٦/٤ رقم ٣٩١٢) قال: حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ بنِ أسيدِ الأصبهانيِّ والقاسمُ بنُ زكريَّا المُطَرِّزُ، قالوا: حدثنا إبراهيمُ بنُ يوسفَ الصَّيرَفِيُّ، حدثنا حفصُ بنُ غِيَاثٍ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، به .
قال حفصُ: ثم لَقِيتُ سعدًا فحدَّثني .

قلتُ: حدَّث حفصُ بنُ غِيَاثٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ بواسطةٍ، ثم لَقِيتُهُ وحدَّث عنه .

وفي الإسناد: حفصُ بنُ غِيَاثٍ النَّخَعِيُّ القاضي أبو عُمرَ الكُوفِيُّ .

قال الذهبيُّ في «الميزانِ» (٢١٦٠): أحدُ الأئمةِ الثقاتِ .

وقال ابنُ حَجَرٍ في «التقريبِ» (١٤٣٩): ثقةٌ فقيهٌ تَغَيَّرَ حفظُهُ قليلاً في الآخرِ .

١٩ - عبدُ ربِّه بنُ سعيدِ الأنصاريِّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ .

* رواه الطَّحاوِيُّ في «شرحِ مُشكِلِ الآثارِ» (١١٨/٦ رقم ٢٣٣٧) قال: حدثنا محمدُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ، قال: حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ يوسفَ، قال: حدثنا ابنُ لَهِيعةَ، قال: حدثنا عبدُ ربِّه ابنُ سعيدٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، به .

قلتُ: في الإسناد:

- عبدُ اللَّهِ بنُ لَهَيْعَةَ بنِ عُقْبَةَ الحَضْرَمِيِّ، وهو أبو عبدِ الرحمنِ المِصرِيِّ .
قال ابنُ حَجَرٍ في «التقريب» (٣٥٨٧): صدوقٌ خَلَطَ بعد احتِراقِ
كُتُبِهِ وروايةُ ابنِ المُبَارَكِ وابنِ وَهَبٍ عنه أعدلُ من غيرِهما وله في
مسلمٍ بعضُ شيءٍ مقرونٍ .

- وعبدُ ربه بنُ سعيدِ بنِ قيسِ الأنصاريِّ المدنيِّ

قال الذهبيُّ في «الكاشف» (٣١٦٤): حُجَّةٌ .

وقال ابنُ حَجَرٍ في «التقريب» (٣٨١٠): ثقةٌ .

٢٠ - سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ .

* رَوَى الدَارِقُطْنِيُّ في «العِلَلِ» (١٠٨ / ٦) قال: حدثنا محمدُ بنُ
مَخْلَدٍ، قال: حدثنا محمدُ بنُ عَلِيِّ بنِ خَلْفِ العَطَّارِ، قال: حدثنا
عَمْرُو بنُ عبدِ العَقَّارِ، عن الحَسَنِ بنِ حَيٍّ وسُفْيَانَ بنِ سعيدِ
الثَّوْرِيِّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، به .

* ورواه أبو طاهرِ المُخَلَّصُ في «المُخَلَّصِيَّاتِ» (٢٧٢٤) قال: حدثنا
أحمدُ، حدثنا محمدُ بنُ عَلِيِّ بنِ خَلْفِ العَطَّارِ، حدثنا عَمْرُو بنُ
عبدِ العَقَّارِ المُقِيمِيُّ، عن الحسنِ بنِ حَيٍّ وسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عن سعدِ
ابنِ سعيدِ أخي يحيى بنِ سعيدٍ، به .

* ورواه الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخِ بَغْدَادَ» (٥٧ / ٣) قال: أخبرنا
أبو عَمْرٍو بنُ مَهْدِيٍّ، أخبرنا محمدُ بنُ مَخْلَدِ العَطَّارِ، حدثنا محمدُ بنُ

عليّ بنِ خَلْفٍ، حدَّثنا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَقَّارِ، عنِ حَسَنِ بْنِ حَيٍّ وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عنِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، به .

قلتُ: لا يُعلمُ رواه عن الحسنِ بنِ صالحِ بنِ حَيٍّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ إلا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَقَّارِ، وتفرَّدَ به عنه؛ محمدُ بنُ عليّ بنِ خَلْفِ الْعَطَّارِ.

ورواه وَكَيْعُ بْنُ الْجَرَّاحِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى الْعَبْسِيُّ وإِسْحاقُ بْنُ منصورٍ والحسنُ بنُ عَطِيَّةَ الْفُرَشِيِّ وِ يحيى بنُ فُضَيْلٍ، عن الحسنِ ابنِ صالحٍ، عن محمدِ بنِ عَمْرٍو، عن سعدِ بنِ سعيدٍ؛ ولعلَّ الخَطَأَ في هذا الإسنادِ من عَمْرٍو بنِ عَبْدِ الْعَقَّارِ أو محمدِ بنِ عليّ بنِ خَلْفٍ؛ فكلاهما في حديثه مناكيرٌ.

رجالُ الإسنادِ:

- عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَقَّارِ، هو الفُقَيْمِيُّ:

قال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٢٤٦/٦) عن أبيه: وسمعتُه يقولُ: عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَقَّارِ؛ ضعيفُ الحديثِ، متروكُ الحديثِ.

وذكره ابنُ جِبَّانَ في «الثقات» (٤٧٨/٨).

وقال الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (٢٠١/١٢): عن عليّ ابنِ المَدِينِيِّ: عَمْرُو بْنُ عَبْدِ الْعَقَّارِ كان رافِضِيًّا رَمَيْتُ بِحَدِيثِهِ، وقد كَتَبْتُ عنه شيئًا، وقال في موضعٍ آخَرَ: كان رافِضِيًّا فتركته للِرَّفْضِ. اهـ

وقال العُقَيْلِيُّ في «الضعفاء» (٢٨٦/٣): مُنكَرُ الحديثِ.

وقال ابن عديّ في «الكامل» (١٤٦/٥): ليس بالثبّت بالحديث، حدّث بالمناكير في فضائل عليّ رضي الله عنه، . . . وقال: وهو مُتَّهَمٌ إذا رَوَى شيئاً من الفضائل، وكان السلف يتَّهَمُونَهُ بأنه يَضَعُ في فضائل أهل البيت، وفي مثالب غيرهم.

قلتُ: لعله ترك لأجل بدعة الرّفُضِ كما ذكر ابن المدينيّ.

- وعنه محمد بن عليّ بن خلف العطار.

قال ابن عديّ في «الكامل» (٣٦٢/٢): محمد بن عليّ هذا؛ عنده من هذا الضّرْبِ عجائب وهو مُنكِرُ الحديث.

والصواب: أنّ الحسن بن صالح يروي هذا الخبر بواسطة محمد بن عمرو، عن سعد بن سعيد، كما ذكرناه في ترجمة محمد بن عمرو، عن سعد بن سعيد.

ولم يتنبّه أحمد العماري كما تقدّم، لما ذكره الدارقطنيّ في «العلل» (١٠٩/٦) قال: كذا قال عمرو بن عبد العفّار، عن الحسن بن صالح، عن سعد بن سعيد، وخالفه يحيى بن فضيل؛ فرواه عن الحسن بن صالح، عن محمد بن عمرو، عن سعد بن سعيد وهو الصواب. اهـ

فائدة (٦):

قلتُ: وقع سقط في مطبوعة «العلل» للدارقطنيّ: (الحسن بن صالح سعد بن سعيد)، والصواب: (الحسن بن صالح، عن سعد ابن سعيد) كما أثبتناه.

وفي الإسناد: سفيانُ بنُ سعيدِ بنِ مسروقِ الثَّورِيُّ أبو عبدِ اللَّهِ الكُوفِيُّ .

قال الذهبيُّ في «الكاشفِ» (٢٠١٦): أحدُ الأعلامِ، عِلْمًا وزُهْدًا، قال ابنُ المُباركِ: ما كتبتُ عن أفضلِ منه، وقال ورقاءُ: لم يرَ سفيانُ مثلَ نفسه .

وقال ابنُ حَجَرَ في «التقريبِ» (٢٤٥٨): ثقةٌ حافظٌ، فقيهٌ عابدٌ، إمامٌ حُجَّةٌ، وكان رُبَّمَا دَلَسَ .

٢١ - سفيانُ بنُ عيينةَ، عن سعدِ بنِ سعيدِ .

* رواه الحُمَيْدِيُّ في «مسندهُ» (١/١٨٨ رقم ٣٨٠) قال: حدثنا سفيانُ، قال: حدثنا سعدُ بنُ سعيدِ، عن عُمَرَ بنِ ثابتِ الأنصاريِّ، عن أبي أيوبَ، قال: «من صام رمضانَ وأتبعه ستًّا من شَوَّالٍ، فكانما صام الدهرَ» .

قال أبو بكرٍ: فقلتُ لسفيانَ أو قيلَ له: إنهم يرفعونه، قال: اسكتُ عنه، قد عرفتُ ذلك .

* ومن طريقه رواه ابنُ أبي خَيْثَمَةَ في «التاريخِ» (١/٢٨٠) قال: حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ الزُّبَيْرِ الحُمَيْدِيُّ، قال: حدثنا سفيانُ، قال: حدثنا سعدُ بنُ سعيدِ، به .

* ومن طريقه أيضًا رواه الطَّحاوِيُّ في «شرحِ مُشكِلى الآثارِ» (٦/١٢١ رقم ٢٣٤٢) قال: حدثنا أحمدُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ عبدِ الرَّحِيمِ

الرَّقِّيُّ، قال: حدثنا الحُمَيْدِيُّ بِإِسْنَادِهِ مِثْلَهُ.

قلتُ: هكذا رواه سفيانُ بنُ عُيينَةَ موقوفاً.

وقد خالف سفيانُ بنَ عُيينَةَ جمعُ من الحُقَاطِ والثقاتِ؛ فقد رَوَّه مُرفوعاً، ورواه موقوفاً، والرفعُ زيادةٌ محفوظةٌ، ومن علمِ حُجَّةٍ على مَنْ لم يَعْلَمْ.

لذا فالمرفوعُ محفوظٌ؛ وقد يكونُ موقوفٌ ابنِ عُيينَةَ محفوظاً أيضاً؛ إن كان حديثُ أبي أيوبَ صواباً من وجهين؛ فيصحُّ المرفوعُ والموقوفُ. وإن كان خلافَ ذلك؛ فروايةُ سفيانَ بنِ عُيينَةَ؛ منكرةٌ مردودةٌ لا يُحتجُّ بها.

وفي الإسناد: سفيانُ بنُ عُيينَةَ أبو محمدٍ الهَلَالِيُّ مولاهم، الكوفيُّ ثم المكيُّ

قال الذهبيُّ في «الكاشفِ» (٢٠٢٢): ثقةٌ، ثبتٌ، حافظٌ، إمامٌ.
وقال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٢٤٦٤): ثقةٌ، حافظٌ، فقيهٌ، إمامٌ، حجةٌ؛ إلا أنه تغَيَّرَ حفظُه في آخره، وكان ربَّما دَلَّسَ لكنَّ عن الثقاتِ.

٢٢ - أبو جعفرِ الرازيُّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ.

* أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الأوسطِ» (٣٤٦/٧) رقم (٧٦٨٥) قال:
حدثنا محمدُ بنُ موسى، حدثنا محمدُ بنُ سَهْلٍ بنِ مَخْلَدٍ، حدثنا عِصْمَةُ بنُ الْمُتَوَكِّلِ، حدثنا أبو جعفرِ الرازيُّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، به.

وفي الإسناد: أبو جعفرِ الرازيُّ التَّميميُّ مولاهم مشهورٌ بكنيته

عيسى بنُ أبي عيسى بنِ ماهانَ.

قال الذهبيُّ في «الميزانِ» (٦٥٩٥): صالحُ الحديثِ.

وقال ابنُ حَجَرٍ في «التقريبِ» (٨٠٧٧): صدوقٌ سيِّءُ الحفظِ،

خصوصًا عن مُغيرةَ.

٢٣- شجاعُ بنُ الوليدِ، عن سعدِ بنِ سعيدِ.

* أخرجهُ أبو نُعيمٍ في «المُستخرجِ على صحيحِ مسلم» (٣/ ٢٤٤ رقم ٢٦٥٤) قال: حدثنا أبو بكرِ الطَّلحيُّ، حدثنا عبيدُ بنُ غَنامٍ، حدثنا أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ، حدثنا ابنُ المباركِ، عن سعدِ بنِ سعيدِ (ح) وحدثنا عليُّ بنُ هارونَ، حدثنا محمدُ بنُ السَّرِيِّ القنطريُّ، حدثنا أبو وهَمَّامٍ، حدثنا أبي، وحفصُ، وابنُ المباركِ، وأبو مُعاويةَ، وأبو أسامةَ، وإسماعيلُ بنُ جعفرٍ، وغيرُهم، أن سعدَ بنَ سعيدِ الأنصاريِّ، قال: سمعتُ عمَرَ بنَ ثابتٍ، به.

وفي الإسناد: شجاعُ بنُ الوليدِ بنِ قيسِ السَّكونيُّ أبو بدرٍ الكوفيُّ:

قال الذهبيُّ في «الميزانِ» (٣٦٦٨): صدوقٌ مشهورٌ.

وقال ابنُ حَجَرٍ في «التقريبِ» (٢٧٦٥): صدوقٌ، ورعٌ، له أوهامٌ.

٢٤- أبو أسامةَ حمادُ بنُ أسامةَ، عن سعدِ بنِ سعيدِ.

* أخرجهُ أبو نُعيمٍ في «المُستخرجِ على صحيحِ مسلم» (٣/ ٢٤٤)

رقم (٢٦٥٤)، وتقدّم ذكره في الإسناد الذي قبله.

وفي الإسناد: حمادُ بنُ أسامةَ بنِ زيدِ القرشيِّ مولاهم، أبو أسامة الكوفيُّ

قال الذهبيُّ في «السير» (٢٧٧/٩): الحافظُ، الثبُتُ. عرع

وقال ابنُ حجرٍ في «التقريب» (١٤٩٥): ثقةٌ ثبتٌ ربما دلّسَ، و كان بآخِرِهِ يحدثُ من كتبٍ غيرِهِ.

٢٥ - زهيرُ بنُ محمدٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ.

* أخرجه البزارُ في «مسنده» (٥٧/١٦) قال: حدثنا محمدُ بنُ مسكينٍ، حدثنا عمرو بنُ أبي سلمةَ، حدثنا زهيرُ بنُ محمدٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، به.

وفي الإسناد: زهيرُ بنُ محمدٍ التميميُّ العنبريُّ، أبو المنذرِ الخراسانيُّ المروزيُّ الخرقِيُّ.

قال الترمذيُّ في «سنينه» (٢٩٦/٣٢٨/١): قال محمدُ بنُ إسماعيلَ: زهيرُ بنُ محمدٍ؛ أهلُ الشامِ يروونَ عنه مناكيرَ، وروايةُ أهلِ العراقِ أشبهُ.

قال محمدٌ: وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ: كأنَّ زهيرَ بنَ محمدٍ الذي كان وقعَ عندهم ليس هو هذا الذي يروى عنه بالعراقِ، كأنه رجلٌ آخرُ، قَلَبُوا اسْمَهُ. اهـ

قال الذهبيُّ في «الكاشفِ» (١٦٨٢): ثقةٌ يُعْرَبُ، ويأتي بما يُنكَّرُ.
وقال ابنُ حَجَرٍ في «التقريبِ» (٢٠٦٠): ثقةٌ؛ إلا أن روايةَ أهلِ
الشامِ عنه غيرُ مُستقيمةٍ، فضعَّف بسببِها، قال البخاريُّ: عن أحمدَ:
كأنَّ زهيرًا الذي يروي عنه الشاميونَ آخِرُ، وقال أبو حاتمٍ: حدَّث
بالشامِ من حفظِهِ فكثرَ غلطُهُ.
قلتُ: هذا إسنادٌ مُنكَّرٌ.

٢٦- عبد العزيزُ بنُ محمدِ الدَّرَاوَرْدِيُّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ.

* أخرجه أبو داودَ في «سننِهِ» (٢٤٣٣) قال: حدثنا الثُّفَيْلِيُّ، حدثنا
عبدُ العَزِيزِ بنِ محمدٍ، عن صَفْوَانَ بنِ سُلَيْمٍ وسَعْدِ بنِ سعيدٍ به.
* ورواه النَّسَائِيُّ في «الكُبرى» (٢٨٧٦) قال: أخبرنا خَلَادُ بنُ
أَسْلَمَ، قال: حدثنا الدَّرَاوَرْدِيُّ، عن صَفْوَانَ بنِ سُلَيْمٍ وسَعْدِ بنِ
سعيدٍ به.

* ورواه الحُمَيْدِيُّ في «مسندِهِ» (١/١٨٨ رقم ٣٨١) قال: حدثنا
عبدُ العَزِيزِ بنُ محمدِ الدَّرَاوَرْدِيُّ، عن صَفْوَانَ بنِ سُلَيْمٍ وسَعْدِ بنِ
سعيدٍ به.

* ومن طريقه الطَّحاوِيُّ في «شرحِ مُشكِلي الآثَارِ» (٦/١٢١ رقم
٢٣٤٤) قال: حدثنا أحمدُ بنُ عبدِ اللّهِ البَرْقِيُّ، قال: حدثنا
الحُمَيْدِيُّ، قال: حدثنا عبدُ العَزِيزِ بنُ محمدِ الدَّرَاوَرْدِيُّ، عن
صَفْوَانَ بنِ سُلَيْمٍ، وسَعْدِ بنِ سعيدٍ، به.

* ورواه الدارمي في «سنينه» (١/٣٥٣ رقم ١٧٦١) قال: حدثنا نعيمُ ابن حمادٍ، حدثنا عبدُ العزيزِ بنُ محمدٍ، حدثنا صفوانُ وسعدُ بنُ سعيدٍ، به .

* ورواه ابنُ خزيمةَ في «صحيحه» (٣/٢٩٧ رقم ٢١١٤) قال: حدثنا أحمدُ بنُ عبدةَ، حدثنا عبدُ العزيزِ؛ يعني: ابنَ محمدِ الدَّرَاوَزْدِيِّ، عن صفوانِ بنِ سُلَيْمٍ وسعدِ بنِ سعيدٍ، به .

فائدة (٧):

قلتُ: وقع تحريفُ في مطبوعةِ «صحيح ابن خزيمة»، عن صفوانِ ابنِ سُلَيْمَانَ، وسعدِ بنِ سعيدٍ، والصوابُ: عن صفوانِ بنِ سُلَيْمٍ، وسعدِ بنِ سعيدٍ .

* ورواه ابنُ حبانٍ في «صحيحه» (٥/٢٥٧ رقم ٣٦٢٦) قال: أخبرنا عبدُ اللَّهِ بنُ محمدِ الأزدِيُّ، حدثنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، أخبرنا عبدُ العزيزِ بنُ محمدٍ، حدثني صفوانُ بنُ سُلَيْمٍ و سعدُ بنُ سعيدٍ، به .

* ورواه الطَّبْرَانِيُّ في «المعجم الكبير» (٤/١٣٥ رقم ٣٩١١) قال: حدثنا الحُسَيْنُ بنُ إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيِّ، حدثنا يحيى الجَمَانِيُّ (ح) وحدثنا محمدُ بنُ عثمانَ بنِ أَبِي شَيْبَةَ، حدثنا ضِرَارُ بنُ صُرْدٍ، قالوا: حدثنا عبدُ العزيزِ بنُ محمدٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ و صفوانِ بنِ سُلَيْمٍ، به .

* ورواه الشاشيُّ في «مسنده» (٣/٨٦ رقم ١١٤٣) قال: حدثنا

أبو محمدٍ القاسمُ بنُ الحسنِ بنِ يزيدِ الصائغِ، حدثنا محمدُ بنُ عبَّادٍ مولى فُريشٍ، حدثنا عبدُ العزيزِ بنُ محمدٍ به .

وفي الإسناد: عبدُ العزيزِ بنُ محمدِ بنِ عُبيدِ الدَّرَاوَرْدِيِّ أبو محمدٍ الجُهَنِيِّ مولاهم المَدَنِيُّ

قال الذهبيُّ في «الميزانِ» (٥١٢٥): صدوقٌ، من علماءِ المَدِينَةِ، غيرُهُ أقوى منه، قال أحمدُ بنُ حنبلٍ: إذا حدَّثَ من حفظه يهْمُ؛ ليس هو بشيءٍ، وإذا حدَّثَ من كتابه فَتَعَمَّ.

وقال ابنُ حَجَرٍ في «التقريبِ» (٤١٤٧): صدوقٌ، كان يحدثُ من كُتُبٍ غيرِهِ فيُخطئُ.



ذكر من تابع
سعد بن سعيد الأنصاري
في روايته عن عمر بن ثابت

المتابعات :

١- صفوان بن سليم .

٢- زيد بن أسلم .

٣- يحيى بن سعيد الأنصاري .

٤- عبد ربه بن سعيد الأنصاري .

٥- عثمان بن عمرو بن ساج .

دراسة وتحقيق في متابعات سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت :

١ - متابعة صفوان بن سليم .

* حديث عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن صفوان بن سليم

رواه أبو داود في «سننه» (٢٤٣٣)، والنسائي في «الكبرى»

(٢٨٧٦)، والحميدي في «مسنده» (١/١٨٨ رقم ٣٨١)، ومن طريقه

الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٦/١٢١ رقم ٢٣٤٤)،

والدارمي في «سننه» (١/٣٥٣ رقم ١٧٦١)، وابن خزيمة في

«صحيحه» (٣/٢٩٧ رقم ٢١١٤)، وابن حبان في «صحيحه» (٥/

٢٥٧ رقم (٣٦٢٦) و الشاشيُّ في «مسنده» (٨٦/٣ رقم ١١٤٣): رواه أبو جعفر عبد الله الثفيليُّ، و خَلَادُ بْنُ أَسْلَمَ الصَّقَّارُ، و أبو بكرِ الحُمَيْدِيُّ و نُعَيْمُ بْنُ حَمَّادِ المَرَوَزيُّ و أحمدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ و إسحاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابنِ رَاهُويَه و يحيى بْنُ عَبْدِ الحَمِيدِ الحِمَّانيُّ و ضِرَارُ بْنُ صُرْدٍ و مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ الزَّبْرِقَانِ جميعًا عن عبد العزيزِ ابنِ مُحَمَّدِ الدِراوَرْدِيِّ، عن صفوانِ بْنِ سُلَيْمٍ، و سعدِ بْنِ سَعِيدٍ، عن عمرِ بْنِ ثَابِتٍ، عن أبي أيوبِ الأنصاريِّ أَنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «من صام رمضانَ و أتبعه ستًّا من شَوَالٍ؛ فكأنما صام الدهرَ».

و عندَ التحقيقِ والنظرِ في متابعةِ صفوانِ بْنِ سُلَيْمٍ لسعدِ بْنِ سَعِيدٍ؛ نجدُ صفوانَ بْنِ سُلَيْمٍ قد ذَكَرَ مقرونًا بسعدِ بْنِ سَعِيدٍ.

زاد عبدُ العزیزِ بْنُ مُحَمَّدِ الدِراوَرْدِيِّ صفوانَ بْنِ سُلَيْمٍ في روايته، و الحديثُ رواه جميعُ الرُّوَاةِ الحفاظِ الثقاتِ الأثباتِ و من دونهم في الحفظِ؛ أمثالُ: عمرو بن الحارثِ المِصرِيِّ، و ابنِ جُريجٍ، و داودُ بْنُ قيسِ الفراءِ، و روحُ بْنُ القاسمِ، و سُفْيَانُ الثَّورِيِّ، و أبو أسامةَ حَمَّادُ بْنُ أُسامةِ الكوفيِّ، و شجاعُ بْنُ الوليدِ السَّكونيِّ، و عبدُ اللَّهِ بْنُ المُباركِ، و إسماعيلُ بْنُ جعفرٍ، و عمرُ بْنُ عليِّ المُقَدَّميِّ، و مُحَمَّدُ بْنُ خازمِ أبو معاويةَ الضَّريرِ، و حفصُ بْنُ غِيَاثٍ، و سُفْيَانُ بْنُ عُيينَةَ، و عبدُ اللَّهِ بْنُ نُميرٍ، و يحيى بْنُ سَعِيدِ الأنصاريِّ و غيرهم. رَوَّه عن سعدِ بْنِ سَعِيدٍ، عن عمرِ بْنِ ثَابِتٍ، به. و كلُّهم لم يذكروا صفوانَ بْنِ سُلَيْمٍ مقرونًا بسعدِ بْنِ سَعِيدٍ.

وخالف الدراوردي فرواه عن صفوان بن سليم وسعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت، به.

= متابعة صفوان بن سليم منكرة لا تصح

ولا شك أنها رواية منكرة أمام هذه الكثرة من الرواة الحفاظ، والثقات الأثبات، فإن مخالفة أحدهم تكفي لنكارتها؛ فكيف بمن خالفهم جميعاً.

وترد هذه الرواية ولا تقبل لعللة الشذوذ، فلا يكون على التحقيق صفوان بن سليم متابعا لسعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت.

ولذا قال الدارقطني في «أطراف الغرائب والأفراد لابن القيسراني» (١٧٨/٢): ورواه عبد العزيز الدراوردي عن صفوان وسعد بن سعيد عن عمر، وتفرد به عنهما.

* حديث سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، عن صفوان بن سليم.

ووقفت على رواية ذكرها الدارقطني في «الأفراد» من طريق سعيد بن سلمة، عن صفوان بن سليم، عن عمر.

قال ابن القيسراني في «أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني» (٢/١٨٧): حديث: قال رسول الله ﷺ: «من صام رمضان وأتبعه . . .» الحديث. تفرد به عبد الله بن محمد بن سنان، عن عبد الله بن رجاء، عن سعيد بن سلمة، عن صفوان بن سليم، عن عمر.

قلت: وهذا طريق لا يصح؛ تفرد به عبد الله بن محمد بن سنان،

عن عبدِ اللهِ بنِ رَجَاءِ العُدَانِيِّ، أبو عُمَرَ البَصْرِيُّ وهو: عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ سِنَانِ بنِ الشَّمَاخِ أبو محمدِ السَّعْدِيُّ البَصْرِيُّ يُعْرَفُ بالرُّوْحِيِّ، مُتَّهَمٌ بَقَلْبِ الأَسَانِيدِ وَوَضَعَ الحديثِ.

قال ابنُ حِبَّانٍ في «المَجْرُوحِينَ» (٤٥/٢): يَضَعُ الحديثَ وَيَقْلِبُهُ وَيَسْرِقُهُ لَا يَحِلُّ ذِكْرُهُ فِي الكُتُبِ.

وقال ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (٢٥١/٤): يُعْرَفُ بالرُّوْحِيِّ مِنْ كَثْرَةِ مَا يَرُوي لِرُوحِ بنِ القاسِمِ عن قومِ ثقاتٍ بالبَواطيلِ، وَيُحَدِّثُ عن الثقاتِ بغيرِ أَحاديثِ رُوحٍ بِمناكيرٍ، وَيَسْرِقُ حديثَ الناسِ.

وقال أبو الشيخِ الأصبهانيُّ في «طبقاتِ المَحَدِّثِينَ بأصبهانَ» (٣/١٥٩): حَدَّثَ عن البَصْرِيِّينَ، وَحَدَّثَ عِنْدَنَا بِأَحاديثِ كَثيرةٍ لَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهَا، وَازدحمَ عَلَيْهِ الناسُ وَلَمْ يَزَالُوا يَسْمَعُونَ مِنْهُ حَتَّى ظَهَرَ أَمْرُهُ وَوَقَفُوا عَلَى كَذِبِهِ وَتَرَكَوا حَدِيثَهُ وَأَجْمَعُوا فِي أَمْرِهِ أَنَّهُ كَذَّابٌ ذَاهِبٌ، وَنَسَأُ اللهُ السَّتْرَ وَالسَّلَامَةَ.

وقال الدارقطنيُّ في «الضعفاءِ والمتروكين» (٢٣٤): متروكٌ.

وقال عبدُ الغنيِّ الأزديُّ في «المؤتلفِ والمختلفِ» (٤١٩/١): متروكٌ الحديثِ.

وقال أبو نعيمٍ في «أخبارِ أصبهانَ» (١٦/٢): كثيرُ الوَضْعِ، حَدَّثَ بِأَحاديثٍ لَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهَا، وَبُنسخةٍ لِرُوحِ بنِ القاسِمِ لَمْ يُتَابَعِ عَلَيْهَا؛ فَلِذَلِكَ سُمِّيَ الرُّوْحِيُّ.

قال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٨٧/١٠): سمعت أبا بكر البرقاني يقول: عبد الله بن محمد بن سنان المعروف بالروحي ليس بثقة.

قلت: وقد ذهب كثير من المحققين؛ القدماء والمعاصرين، إلى أن صفوان بن سليم قد تابع سعد بن سعيد الأنصاري؛ أي: صحته المتابعة، وهذا أمر لا يسلم له، ونخالفه بعد النظر والبحث على قواعد النقد الحديثي عند أهل هذا الشأن.

٢- متابعة زيد بن أسلم.

* روى الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٢١/٦ رقم ٢٣٤٣) قال: كما قد حدثنا يوسف بن يزيد، قال: حدثنا سعيد بن منصور، قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد، قال: أخبرني صفوان بن سليم، وزيد بن أسلم، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام رمضان وأتبعه ستًا من شوال؛ فكأنما صام الدهر».

دراسة متابعة زيد بن أسلم لسعد بن سعيد:

وقد ذكر زيد بن أسلم مقرونًا بصفوان بن سليم.

قال الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٢١/٦): وقد وجدنا هذا الحديث أيضًا قد حدث به أيضًا عن عمر بن ثابت صفوان بن سليم، وزيد بن أسلم. اهـ

قلتُ: ولذا ذهب بعضُ الناسِ إلى أنها متابعَةٌ لسعدِ بنِ سعيدٍ، وبها يتقوى الحديثُ؛ لما تقدّم ذكره من إخراجِ الطّحاويِّ في «شرحِ مُشكِلي الأثارِ» (٦/١٢١ رقم ٢٣٤٣) من طريقِ عبدِ العزيزِ بنِ محمدٍ، قال: أخبرني صفوانُ بنُ سليمٍ، وزيدُ بنُ أسلمٍ، عن عمرِ بنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبَ؛ الحديثُ.

قلتُ: لعلّه بسببِ خطأ أحدِ الرواةِ أو حدوثِ تحريفٍ قديمٍ من النُّساخِ قبلَ زمنِ الطّحاويِّ، وهذا ما نرجّحه؛ فوَقعتُ: زيدُ بنُ أسلمٍ، والصوابُ: سعدُ بنُ سعيدٍ.

وعلى فرضِ عدمِ وقوعِ تحريفٍ في الأصلِ، لا بُدَّ من البحثِ والنظرِ في طُرُقِ الحديثِ وأسانيدهِ وتمييزِ رجاله ومحاولةِ الجمعِ أو الترجيحِ.

النظرُ في روايةِ الحديثِ عن عبدِ العزيزِ الدراورديِّ مع ذكرِ قولِ الحافظينِ؛ الحافظِ الذهبيِّ وابنِ حَجَرٍ:

١- الثُّفيليُّ هو عبدُ اللّهِ بنُ محمدِ بنِ عليِّ بنِ نُفيلٍ، الحافظُ أبو جعفرِ الثُّفيليُّ الحَرَانيُّ - أبو داودَ في «سننِهِ» (٢٤٣٣).

قال الذهبيُّ في «الكاشفِ» (٢٩٩٨): قال أبو داودَ: ما رأيتُ أحفظَ منه، وكان أحمدُ يعظّمه.

وقال ابنُ حَجَرٍ في «التقريبِ» (٣٦١٩): ثقةٌ حافظٌ.

٢- خلاَّدُ بنُ أسلمٍ الصقّارُ أبو بكرٍ البغداديُّ - النَّسائيُّ في «الكبرى» (٢٨٧٦).

قال الذهبي في «الكاشف» (١٤٣٠): ثقة.

وقال ابن حجر في «التقريب» (١٧٧٠): ثقة.

٣- الحميدي هو عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي، أبو بكر الحميدي المكي - في «مسنده» (١٨٨/١ رقم ٣٨١).

قال الذهبي في «الكاشف» (٢٧٤٦): أحد الأعلام، قال الفسوي: ما لقيت أنصح للإسلام وأهله منه.

وقال ابن حجر في «التقريب» (٣٣٤٠): ثقة حافظ فقيه.

٤- أحمد بن عبدة بن موسى الضبي، أبو عبد الله البصري - ابن خزيمة في «صحيحه» (٢٩٧/٣ رقم ٢١١٤).

قال الذهبي في «الكاشف» (٥٩): حجة.

وقال ابن حجر في «التقريب» (٧٤): ثقة رمي بالنصب.

٥- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي الحافظ، ابن راهويه المروزي - ابن جبان في «صحيحه» (٢٥٧/٥ رقم ٣٦٢٦).

قال الذهبي في «الميزان» (٧٣٣): أحد الأئمة الأعلام، ثقة حجة.

وقال ابن حجر في «التقريب» (٣٣٤): ثقة حافظ مجتهد.

٦- نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي - الدارمي في «سننه» (٣٥٣/١ رقم ١٧٦١).

قال الذهبي في «الميزان» (٩١٠٢): أحد الأئمة الأعلام على لين في

حديثه، روى له البخاريُّ مقروناً.

وقال ابنُ حجرٍ في «التقريب» (٧٢١٥): صدوقٌ يُخطئُ كثيراً، وقد تتبَّع ابنُ عديٍّ ما أخطأ فيه، وقال: باقي حديثه مستقيمٌ.

٧- ضرارُ بنُ صُرْدِ التَّمِيَّيُّ أبو نُعَيْمِ الطَّحَّانِ الكُوفِيُّ - الطَّبْرَانِيُّ فِي «الكبير» (٤/١٣٥ رقم ٣٩١١).

قال الذهبيُّ في «الميزان» (٣٩٥١): قال النَّسَائِيُّ: ليس بثقة، وقال أبو حاتم: صدوقٌ لا يُحتجُّ به، وقال الدارقطنيُّ: ضعيفٌ.

وقال ابنُ حجرٍ في «التقريب» (٢٩٩٩): صدوقٌ له أوهامٌ وخطأٌ، ورُمي بالتشيع.

٨- يحيى بنُ عبدِ الحميدِ الحِمَّانِي الكُوفِيُّ الحافظُ - الطَّبْرَانِيُّ فِي «الكبير» (٤/١٣٥ رقم ٣٩١١).

قال الذهبيُّ في «الميزان» (٩٥٦٧): ضَعْفَ.

وقال ابنُ حجرٍ في «التقريب» (٧٦٤١): حافظٌ؛ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث.

٩- محمدُ بنُ عبَّادِ بنِ الزُّبَيْرِ قانِ المَكِّيِّ - رواه الشاشيُّ في «مسنده» (١١٤٣ رقم ٨٦/٣).

قال الذهبيُّ في «الكاشف» (٥٠٠٦): قال ابنُ معينٍ: لا بأسَ به.

وقال ابنُ حجرٍ في «التقريب» (٦٠٣١): صدوقٌ يهيمُ.

١٠- سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخراساني - الطحاوي في «مشكل الآثار» (٦ / ١٢١ رقم ٢٣٤٣).

قال الذهبي في «الميزان» (٣٢٧٧): الحافظ الثقة.

وقال ابن حجر في «التقريب» (٢٤١٢): ثقة مصنف.

ومن طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي رواه عنه:

١- أبو جعفر الثفيلي.

٢- أبو بكر الحميدي.

٣- خلاد بن أسلم الصفاري.

٤- أحمد بن عبدة الضبي.

٥- إسحاق بن إبراهيم بن راهويه.

٦- محمد بن عباد بن الزبرقان المكي.

٧- نعيم بن حماد الخزاعي.

٨- يحيى بن عبد الحميد الجماني.

٩- وضار بن صرد.

ذكرنا تسعة من الرواة؛ منهم خمسة من الحقاظ الأئمة والثقات الأثبات، وبقية الرواة عن الدراوردي دون هؤلاء في الضبط والإتقان.

يروونه عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن صفوان بن سليم

وسعدِ بنِ سعيدٍ، عن عمرِ بنِ ثابتٍ به .
وتفرّد سعيدُ بنُ منصورٍ وخالفهم، فرواه عن عبدِ العزيزِ بنِ محمدٍ،
قال: أخبرني صفوانُ بنُ سليمٍ وزيدُ بنُ أسلمَ، عن عمرِ بنِ ثابتٍ به،
قال: زيدُ بنُ أسلمَ مكانَ سعدِ بنِ سعيدٍ.

متابعةُ زيدِ بنِ أسلمَ غيرُ صحيحةٍ .

لذا روايةُ سعيدِ بنِ منصورٍ هي تفرّدٌ خالف الكثرةَ من الرواةِ، الذين
جمعوا صفاتِ الحِفظِ والإتقانِ، ومن رَضِيَ بأصولِ النقدِ عند
المحدثينَ وجب له الحُكْمُ عليها بالشُّذوذِ وعدمِ القَبولِ .
فلا يكونُ زيدُ بنُ أسلمَ على التحقيقِ متابعاً لسعدِ بنِ سعيدِ
الأنصاريِّ .

والمحفوظُ من روايةِ عبدِ العزيزِ الدراورديِّ ما ذكره الترمذيُّ في
«سننه» (٧٥٩) قال: وقد روى عبدُ العزيزِ بنُ محمدٍ، عن صفوانِ
ابنِ سليمٍ وسعدِ بنِ سعيدٍ، عن عمرِ بنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبَ، عن
النبيِّ ﷺ هذا .

ذَكَرَ صفوانُ بنُ سليمٍ وسعدُ بنُ سعيدٍ، ولم يذكُرْ زيدَ بنَ أسلمَ . هذا
هو المحفوظُ عنده .



٣- متابعة يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمر بن ثابت.

* روى النسائي في «الكبرى» (٢٨٧٩) قال: أخبرنا هشام بن عمار، عن صدقة بن خالد، قال: حدثنا عتبة، قال: حدثني عبد الملك بن أبي بكر، قال: حدثني يحيى بن سعيد، عن عمر بن ثابت، قال: غزونا مع أبي أيوب؛ فصام رمضان وصمنا، فلما أفطرنا، قام في الناس فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «من صام رمضان وصام ستة أيام من شوال؛ كان كصيام الدهر».

قال أبو عبد الرحمن: عتبة بن أبي حكيم هذا ليس بالقوي

فائدة (٨):

قلت: وقع في بعض نسخ المطبوع (عبد الله بن خالد)، تحريف، والصواب: (صدقة بن خالد) كما في «تحفة الأشراف» (١٠٠/٣)، وكذا رواه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار»، عن شيخه النسائي في «الكبرى» على الوجه الصحيح كما أثبتناه وسيأتي ذكره.

* ومن طريقه رواه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٢٣/٦) رقم (٢٣٤٦) قال: كما حدثنا أحمد بن شعيب، قال: حدثنا هشام بن عمار، عن صدقة، قال: حدثنا عتبة، قال: حدثني عبد الملك بن أبي بكر، قال: حدثني يحيى بن سعيد، عن عمر بن ثابت، به.

* ورواه أبو عوانة في «مسنده» (١٦٩/٢) رقم (٢٧٠١) قال: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا صدقة بن خالد، قال: حدثني عتبة بن

أبي حَكِيمٍ، قال: حدثني عبدُ الملكِ بنُ أبي بكرٍ، قال: حدثني يحيى ابنُ سعيدٍ به.

* ورواه الطَّبْرَانِيُّ في «الكَبِيرِ» (٤/١٣٦ رقم ٣٩١٤) قال: حدثنا إِسْحَاقُ بنُ أَبِي حَسَّانِ الأَنْمَاطِيِّ، حدثنا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، حدثنا صدقةُ بنُ خالدٍ، عن عُتْبَةَ بنِ أَبِي حَكِيمِ الهُدَلِيِّ، حدثني عبدُ الملكِ ابنُ أبي بكرٍ، حدثني يحيى بنُ سعيدٍ به.

* ورواه الطَّبْرَانِيُّ في «الكَبِيرِ» (٤/١٣٦ رقم ٣٩١٥) قال: حدثنا أَحْمَدُ بنُ المُعَلَّى الدِمَشْقِيُّ، حدثنا هِشَامُ بنُ عَمَّارٍ، حدثنا يحيى بنُ حَمَزَةَ، عن عُتْبَةَ بنِ أَبِي حَكِيمٍ، عن عبدِ الملكِ بنِ أبي بكرٍ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، بإسناده مثله.

وفي الإسناد :

١- عُتْبَةُ بنُ أَبِي حَكِيمٍ: هو عُتْبَةُ بنُ أَبِي حَكِيمِ الهَمْدَانِيُّ أبو العَبَّاسِ الأُرْدُنِّيُّ.

- قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/٣٧٠): صالح لا بأس به، وكان أحمد بن حنبل يؤهنه قليلاً.

- وروى ابنُ أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٦/٣٧٠) عن يحيى ابنِ مَعِينٍ: ضعيفُ الحديثِ.

- وقال ابنُ المَدِينِيِّ في «سؤالات ابنِ أبي شَيْبَةَ» (٢٣٢): كان ضعيفاً.

- وقال يحيى بن معين في «تاريخه؛ رواية الدورى» (٤٢٩/٤) قال: ثقة.
- وقال يعقوب الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٤٥٦/٢): ثقة.
- وقال أبو داود في «سؤالات الأجرى» (١٦٥٦): سألت يحيى بن معين، فقال: والله الذي لا إله إلا هو إنه لمُنكر الحديث.
- وقال النسائي في «الكبرى» (٢٤٠/٣): ليس بالقوي.
- وقال ابن عدي في «الكامل» (٣٥٧/٥): أرجو أنه لا بأس به.
- قال أبو القاسم الطبراني في «مُسند الشاميين» (٤١٤/١): ما انتهى إلينا من مُسند عُتْبَةَ بنِ أبي حكيم الهمداني؛ من ثقات المسلمين كان ينزل الأزدن بالطبرية
- وقال في «مُسند الشاميين» (٧٢٧/٤١٤/١): حدثنا أبو زرعة الدمشقي، حدثنا محمود بن خالد، قال: سمعت مروان بن محمد الطاطري، يقول: عُتْبَةُ بنُ أبي حكيم؛ ثقة من أهل الأزدن.
- وقال فيه (٧٢٨/٤١٥/١): حدثنا أبو بكر بن صدقة، قال: سمعت يحيى بن معين، يقول: عُتْبَةُ بنُ أبي حكيم؛ ثقة.
- وقال الدارقطني في «السنن» (٦٢/١): ليس بقوي.
- وقال الذهبي في «الكاشف» (٣٧١١): مختلف في توثيقه.
- وقال ابن حجر في «التقريب» (٤٤٥٩): صدوق يُخطئ كثيراً.

قلتُ: حديثُه صالحٌ في المتابعاتِ والشواهدِ.

٢- وعبدُ الملكِ بنُ أبي بكرٍ؛ هو: ابنُ عبدِ الرحمنِ بنِ الحارثِ بنِ هشامِ المَخزوميِّ المَدنيِّ.

قالَ الذهبيُّ في «الكاشفِ» (٣٤٨٦): ثقةٌ شريفٌ.

وقالَ ابنُ حَجَرٍ في «التقريبِ» (٤١٩٥): ثقةٌ.

فائدة (٩):

قلتُ: في مطبوعةِ «العللِ» للدارقطنيِّ (١٠٨/٦) ذُكرَ هكذا: (عبد الملك بن أبي بكر الحضرمي)، وقال المُحقِّقُ رَحِمَهُ اللهُ في الحاشية: لم أعثرُ على ترجمته.

لكنْ وقعَ في رجالِ الإسنادِ (حَضْرَمِيَّ النِّسْبَةِ) فهل هو عبدُ الملكِ بنُ أبي بكرٍ أم غيرُه، ونذكرُ من رجالِ الإسنادِ غيرَ مَنْ ذُكرَ:

٣- هشامُ بنُ عَمَّارٍ؛ هو: هشامُ بنُ عَمَّارِ بنِ نصيرِ بنِ ميسرةِ بنِ أبانِ السلمِيِّ أبو الوليدِ الدمشقيُّ:

قالَ ابنُ حَجَرٍ في «التقريبِ» (٧٣٥٣): صدوقٌ.

٤- ويحيى بنُ حمزةَ: ابنُ واقدِ الحَضْرَمِيِّ، أبو عبدِ الرحمنِ الدمشقيُّ:

قالَ ابنُ حَجَرٍ في «التقريبِ» (٧٥٨٦): ثقةٌ رُمِيَ بالقَدْرِ.

وهو من تلاميذِ عَتْبَةَ بنِ أبي حَكِيمٍ ومن شيوخِ هشامِ بنِ عَمَّارٍ، كما

في «السنن الكبرى» وفي «تهذيب الكمال» للحافظ المزي (٧٤١١). ولم أقف على حَضْرَمِيَّ النسبة في من اسمه عبد الملك، ولكن كما تقدّم في الإسناد نفسه هناك حَضْرَمِيَّ آخَرُ؛ أعني: (يحيى بن حمزة الحَضْرَمِيَّ)، فلعلّه انتقل ذهن أو سبق نظر من الناسخ، فنقل نسبة الحَضْرَمِيَّ، من يحيى بن حمزة إلى شيخ شيخه، عبد الملك بن أبي بكر؛ فأصبح عبد الملك بن أبي بكر الحَضْرَمِيَّ، كما جاء في كتاب «العلل» للدارقطني (١٠٨/٦) ولهذا صعب على المحقق الوقوف عليه.

* وتوبع عبد الملك بن أبي بكر:

- بما رواه الحميدي في «مسنده» (١/١٨٩ رقم ٣٨٢) قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم الصايغ، عن يحيى بن سعيد، عن عمر بن ثابت، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ بمثل ذلك.
- وهو إسماعيل بن إبراهيم بن ميمون الصايغ
- قال أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (١٥٢/٢): هو شيخ.
- وذكره ابن حبان في «الثقات» (٩٢/٨).

متابعة يحيى بن سعيد الأنصاري ثابتة

وهذا الإسناد يعضد ما قبله ويقويه، والحديث حسن، لذا فرواية يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عمر بن ثابت؛ ثابتة، وتلك متابعة جيدة لرواية سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت.

وأما من حيثُ النظرُ في الرواياتِ التي تقدَّم ذكرُها عن يحيى بنِ سعيدِ الأنصاريِّ، فتحريراً للبحثِ نقولُ:

رواه يحيى بنُ سعيدِ الأنصاريِّ واختلف عنه:

* فرواه حفصُ بنُ غِيَاثٍ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، عن عمرَ بنِ ثابتٍ:

* ورواه عبدُ الملكِ بنُ أبي بكرٍ وإسماعيلُ بنُ إبراهيمِ الصايغُ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن عمرَ بنِ ثابتٍ.

* ورواه ابنُ لهيعةَ، عن عبدِ ربِّه بنِ سعيدٍ، عن أخيه يحيى بنِ سعيدٍ.

* ورواه ورقاءُ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، عن يحيى بنِ سعيدٍ.

ولكنَّ المخالفةَ الأخيرةَ معلولةٌ كما سنبينُ.

والراجعُ أنَّ الروايةَ وقعتْ ليحيى بنِ سعيدٍ على وجهينِ فحدثَ به من طريقِ حفصِ بنِ غِيَاثٍ، عنه، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، عن عمرَ بنِ ثابتٍ، ثم لقيَ عمرَ بنِ ثابتٍ وحدثَ يحيى بنُ سعيدٍ عنه من غيرِ واسطةٍ، وهؤلاءُ الإخوةُ الثلاثةُ مديُونون من بيئَةٍ واحدةٍ، وهم حُمَّالٌ للآثارِ والروايةِ، على ما بينهم من تفاوتٍ في الإتيانِ والتثبتِ وكثرةِ الطَّلَبِ، معلومٌ عند أهلِ الشأنِ، لذا تفاوتوا في الشهرةِ، فكان الأشهرُ الحافظُ المُكثرُ يحيى بنُ سعيدِ الأنصاريِّ، الذي اشتهر بكثرةِ الروايةِ والشيوخِ، فلا يَبْعُدُ أنه سَمِعَ من أخيه سعدِ بنِ سعيدٍ وعمرَ ابنِ ثابتٍ، لكثرةِ سماعِ هذا الحافظِ.

وكلا الوجهين محفوظٌ عن يحيى بن سعيد الأنصاريّ:
حفصُ بنُ غِيَاثٍ، عن يحيى بن سعيدٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، عن
عمرَ بنِ ثابتٍ.

وعبدُ الملكِ بنُ أبي بكرٍ وإسماعيلُ بنُ إبراهيم الصايغُ، عن يحيى
ابنِ سعيدٍ، عن عمرَ بنِ ثابتٍ.

ولا نرى تَخِطُّنَةً أَحَدِ الرُّوَاةِ دُونَ حُجَّةٍ بَيِّنَةٍ.

ورواه ابنُ لهيعةٍ واختلف عنه:

* فرواه الطَّحاوِيُّ في «شرح مُشكِلي الأثارِ» (١١٨/٦ رقم ٢٣٣٧)
قال: حدثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ، قال: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ
يوسفَ، قال: حدثنا ابنُ لهيعةٍ، قال: حدثنا عبدُ ربِّه بنُ سعيدٍ، عن
سعدِ بنِ سعيدِ به.

وخالفه:

* كاملُ بنُ طَلْحَةَ الجَحْدَرِيُّ، فيما أخرجه الطَّبْرانِيُّ أيضًا في
«الكبيرِ» (١٣٦/٤ رقم ٣٩١٣) قال: حدثنا محمدُ بنُ الفضلِ
السَّقَطِيُّ، حدثنا كاملُ بنُ طَلْحَةَ الجَحْدَرِيُّ، حدثنا ابنُ لهيعةٍ، عن
عبدِ ربِّه بنِ سعيدٍ، عن أخيه يحيى بنِ سعيدٍ، به.

وبالنظرِ في حالِ الرُّوَاةِ:

- محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ؛ هو: ابنُ أَعْيَنَ المِصرِيِّ الفقيهِ
قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٦٠٦٦): ثقةٌ.

- عبدُ اللَّهِ بنُ يوسفَ ؛ هو: التَّنِيْسِيُّ .

قال ابنُ حجرٍ في «التَّقْرِيبِ» (٣٧٤٥): ثقةٌ مُتَقِنٌ .

- مُحَمَّدُ بنُ الفَضْلِ السَّقَطِيِّ ؛ هو: ابنُ جابرِ بنِ شاذَانَ، أبو جعفرِ السَّقَطِيِّ .

قال الخطيبُ في «تاريخِ بغداد» (٣/ ١٥٣): وكان ثقةً، وذَكَرَهُ الدارقطنيُّ فقال: صدوقٌ .

- كاملُ بنُ طلحةَ الجَحْدَرِيُّ ؛ هو: أبو يحيى البَصْرِيُّ .

قال ابنُ حجرٍ في «التَّقْرِيبِ» (٥٦٣٨): لا بأسَ به .

قلتُ: طريقُ عبدِ اللَّهِ بنِ يوسفَ ؛ شيخِ البخاريِّ، أجودُ لِمَا عُرِفَ بِإِتْقَانِهِ وَضَبْطِهِ لِسَمَاعِهِ وَكِتَابِهِ .

لذا روايتهُ هي الأَرْجَحُ، وطريقُ كاملِ بنِ طلحةَ الجَحْدَرِيِّ مُعَلٌّ، ومتابعةُ عبدِ رَبِّهِ بنِ سَعِيدِ عنِ يحيى بنِ سَعِيدِ لا تنهَضُ للاحتِجَاجِ .

ورواه ورقاءُ عن سعدِ بنِ سَعِيدِ واختلفَ عنه:

فرواه عبدُ اللَّهِ بنُ عِمْرَانَ الأَصْبَهَانِيُّ، عن أبي داودَ الطَّيَالِسِيِّ، عن ورقاءَ، عن سعدِ بنِ سَعِيدِ، عن يحيى بنِ سَعِيدِ .

* فيما أخرجه الطَّبْرَانِيُّ في «الكبير» (٤/ ١٣٧ رقم ٣٩١٦) قال: حدثنا عبدُ الرَّحْمَنِ بنُ سَلْمِ الرَازِيِّ، حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ عِمْرَانَ الأَصْبَهَانِيُّ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا ورقاءُ، عن سعدِ بنِ سَعِيدِ، عن يحيى بنِ سَعِيدِ، عن عمرَ بنِ ثَابِتِ، عن أبي أيوبَ، أنه سمعَ

رسولَ اللَّهِ ﷺ .

ورواه يونسُ بنُ حبيبِ الأصبهانيِّ، عن أبي داودَ الطيالسيِّ، عن ورقاءَ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، عن عمرِ بنِ ثابتٍ مرفوعًا.

* رواه يونسُ بنُ حبيبِ العجليِّ، عن أبي داودَ الطيالسيِّ في **«مسنده»** (١/١٩٧ رقم ٩٤٨) قال: حدثنا ورقاءُ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، عن عمرِ بنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبَ، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ . . . هكذا مرفوعًا، ولم يذكر فيه يحيى بنَ سعيدٍ.

* ورواه أبو نعيم الأصبهانيُّ في **«أماليه»** (١/٢٤) قال: حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ جعفرٍ، حدثنا يونسُ بنُ حبيبٍ، حدثنا أبو داودَ، حدثنا ورقاءُ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ (ح) وحدثنا أحمدُ بنُ جعفرِ بنِ حمدانَ، حدثنا محمدُ بنُ يونسَ الكديميِّ، حدثنا يزيدُ بنُ هارونَ، حدثنا شعبةُ، عن ورقاءَ بنِ عمرٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، عن عمرِ بنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبَ الأنصاريِّ، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: **«من صام رمضانَ، وستًا من شَوَالٍ؛ فقد صام الدهرَ»**. رواه عُندَرُ عن شعبةٍ مثله.

وبالنظرِ في رُواةِ الإسنادِ:

- عبدُ اللَّهِ بنُ جعفرٍ؛ هو: ابنُ المحدثِ جعفرِ بنِ أحمدَ بنِ فارسِ الأصبهانيِّ.

قال الذهبيُّ في **«السِّيَرِ»** (١٥/٥٥٣): وكان من الثقاتِ العبَّادِ، ثم قال: قال ابنُ مَرْدُويه وعبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ السُّودَرِجانيُّ في **«تاريخهما»**: كان ثقةً.

- أحمدُ بنُ جعفرِ بنِ حمدانَ؛ هو: أحمدُ بنُ جعفرِ بنِ حمدانَ بنِ مالكِ بنِ شبيبِ بنِ عبدِ اللّهِ، أبو بكرِ القَطِيعِيُّ.
قالَ الذهبيُّ في «الميزانِ» (٣٢٠): صدوقٌ في نفسه مقبولٌ، تغيَّرَ قليلاً.

وقالَ ابنُ كثيرٍ في «البدايةِ والنهائيةِ» (٢٩٣/١١): وكانَ ثقةً كثيرَ الحديثِ، حدَّثَ عنه الدارقُطنيُّ وابنُ شاهينَ والبرقانيُّ وأبو نُعيمٍ والحاكمُ، ولم يمتنعَ أحدٌ من الروايةِ عنه، ولا التفتوا إلى ما طعنَ عليه بعضهم وتكلَّم فيه، بسببِ غرقِ كُتبه حينَ غرقتِ القَطِيعَةُ بالماءِ الأسودِ، فاستُحدِثَ بعضها من نُسخِ أخرى، وهذا ليسَ بشيءٍ، لأنها قد تكونُ معارضةً على كُتبه التي غرقتُ واللّه أعلمُ.

- محمدُ بنُ يونسَ الكُدَيْمِيُّ؛ هو: ابنُ يونسَ بنِ موسى بنِ سُليمانَ ابنِ ربيعةَ، أبو العباسِ البصريُّ، القرشيُّ السَّاميُّ الكُدَيْمِيُّ.

قالَ الذهبيُّ في «الميزانِ» (٤ ٨٣٥٣): أحدُ المتروكينَ، وقالَ في «السيرِ» (٣٠٢/١٣): البصريُّ الضَّعيفُ.

وقالَ ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٦٤٥٩): ضعيفٌ.

تدليسُ ابنِ دحيةَ الكلبيِّ

قلتُ: الإسنادُ من طريقِ الكُدَيْمِيِّ هذا ضعيفٌ، وباقي أسانيدِهِ التي دُكرتْ صحيحةً لا مَطْعَنَ فيها بوجهٍ من الوجوهِ، والعَجَبُ من تدليسِ

ابن دحيّة الكلبيّ من ذكره لهذا الإسنادِ موهمًا أنّ مدارَ الحديثِ عليه .

رجالُ الإسنادِ:

- يونسُ بنُ حبيبٍ؛ هو: يونسُ بنُ حبيبٍ بنِ عبدِ القاهرِ أبو بشرٍ العجليّ مولاهم، الأصبهانيّ «راوي مسند الطيالسي»:

قال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٢٣٧/٩): كتبتُ عنه بأصبهانَ وهو ثقةٌ .

- عبدُ الرحمنِ بنُ محمدِ بنِ سلّمِ الرازيّ، ثم الأصبهانيّ، شيخُ الطبرانيّ:

قال الذهبيّ في «السير» (٥٣٠/١٣): الحافظُ المُجَوِّدُ. اهـ

قلتُ: العلةُ من شيخه الراوي عن أبي داودَ.

- عبدُ اللهِ بنُ عمرانَ الأصبهانيّ؛ هو: عبدُ اللهِ بنُ عمرانَ بنِ أبي عليّ أبو محمدٍ الأَسديّ مولاهم الأصبهانيّ الرازيّ .

قال أبو الشيخ الأصبهانيّ في «طبقات المحدثين بأصبهان» (٢/١٦٠): روى عن أبي داودَ ووكيعٍ والناسِ؛ وروى عن أبي داودَ أحاديثَ تفرَّدَ بها؛ من غرائبِ حديثه .

قال ابنُ أبي حاتمٍ في الجرح والتعديل (١٣٠/٥): سئلُ أبيّ عنه، فقال: صدوق .

واختار هذا ابنُ حجرٍ في «التقريب» (٣٥٣٥) قال: صدوق .

ويونسُ بنُ حبيبِ العجليُّ أوثقُ من عبدِ اللَّهِ بنِ عمرانَ الأصبهانيِّ فروايتهُ أرجحُ؛ لذا تُقدِّمُ على روايةٍ من خالفه؛ أعني: أبا محمدِ بنِ عمرانَ الأصبهانيِّ.

وقد توبع أبو داودَ، تابعه شُعبَةُ كما رواه أحمدُ في «المسندِ» (٥/٤١٩)، ومن طريقه الطَّبْرانيُّ في «الكبيرِ» (٤/١٣٤ رقم ٣٩٠٣)، ورواه النَّسائيُّ في «الكبرى» (٢٨٧٧)، ومن طريقه الطَّحاويُّ في «شرح مُشكِلي الآثارِ» (٦/١١٩)، ورواه الطُّوسيُّ في «مستخرجه على الترمذيِّ» (٣/٤١٥).

قال الإمامُ أحمدُ في «المسندِ»: حدثنا محمدُ بنُ جعفرٍ، حدثنا شُعبَةُ، عن وِرقاءَ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، عن عمرِ بنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبَ الأنصاريِّ مرفوعًا.

فالمحفوظُ ما رواه وِرقاءُ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، عن عمرِ بنِ ثابتٍ عن أبي أيوبَ مرفوعًا. وروايةُ وِرقاءَ بنِ عمرٍ هذه؛ هي التي توافقُ ما رواه الأئمةُ الكبارُ والحُفَّاظُ الثقاتُ عن سعدِ بنِ سعيدٍ.

٤- متابعةُ عبدِ ربِّه بنِ سعيدٍ، عن عمرِ بنِ ثابتٍ.

* روى النَّسائيُّ في «الكبرى» (٢٨٧٨) قال: أخبرنا محمدُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ، قال: حدثنا أبو عبدِ الرحمنِ المقرئُ، قال: حدثنا شُعبَةُ بنُ الحَجَّاجِ، عن عبدِ ربِّه بنِ سعيدٍ، عن عمرِ بنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبَ الأنصاريِّ، أنه قال: «من صام شهرَ رمضانَ، ثم أتبعه ستةَ أيامٍ من شَوَّالٍ؛ فكأنما صام السنةَ كلها».

قلتُ: رواه موقوفًا.

* ومن طريقه رواه الطحاوي في «شرح مُشكِـلِ الآثـارِ» (١٢٣/٦) رقم (٢٣٤٧) قال: كما حدثنا أحمدُ بنُ شُعيبٍ، قال: حدثنا محمدُ ابنُ عبدِ اللّهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ، قال: حدثنا أبو عبدِ الرحمنِ المقرئُ، قال: حدثنا شُعْبَةُ بنُ الحَجَّاجِ، عن عبدِ ربِّهِ بنِ سَعِيدِ، عن عمرِ بنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبِ الأنصاريِّ، ولم يرفعه، أنّه قال: «من صام شهرَ رمضانَ ثم أتبعه بستةِ أيامٍ من شَوَالٍ؛ فكأنما صام السنةَ».

فائدة (١٠):

وقع في المطبوع: محمدُ بنُ عبدِ اللّهِ بنِ الحَكَمِ، والصوابُ: محمدُ ابنُ عبدِ اللّهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ شيخِ النَّسَائِيِّ، كما أثبتناه.

وقال العَلَايِيُّ في «رفعِ الإشكـالِ» (ص ٥٧): أخرجـه الحـافـظُ أبو عبدِ اللّهِ بنُ مَنـدَةَ في «غرايبِ سننِهِ» قال: أخبرنا محمدُ بنُ الحسينِ القَطَّانُ، حدثنا أحمدُ بنُ يوسفَ السُّلَمِيِّ، عن أبي عبدِ الرحمنِ المقرئِ، عن شُعْبَةَ، عن عبدِ ربِّهِ بنِ سَعِيدِ، عن عمرِ ابنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبِ مرفوعًا، وأكْمَلَ الإسنادُ من تعليقِ ابنِ القَيِّمِ على «سننِ أبي داودَ» (٩١/٧).

قال العَلَايِيُّ في «رفعِ الإشكـالِ» (ص ٥٧): وهذا إسنادٌ صحيحٌ.

وقال ابنُ القَيِّمِ في كلامِهِ على «السننِ» (٩١/٧): وهو إسنادٌ صحيحٌ.

وفي الإسناد:

- أحمدُ بنُ يوسفَ السُّلَمِيِّ؛ هو: ابنُ خالدِ الأزديُّ أبو الحسنِ النَّيسابُوريُّ المعروفُ بِحَمْدَانَ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريب» (١٣١): حافظٌ ثقةٌ.

- محمدُ بنُ الحسينِ القَطَّانُ، هو: أبو بكرٍ محمدُ بنُ الحسينِ بنِ الحسنِ النَّيسابُوريِّ القَطَّانُ.

قال الذهبيُّ في «السير» (٣١٨/١٥): الشيخُ العالمُ الصالحُ، مُسْنِدُ خُرَاسَانَ.

وقد وثَّقه العَلائِيُّ وابنُ القيمِ كما تقدَّم.

وتابعه عقيلُ بنُ يحيى، عن أبي عبدِ الرحمنِ المَقْرِي:

قال العَلائِيُّ في «رفع الإشكال» (ص ٥٧)، وابنُ القيمِ في «حاشيته على سننِ أبي داود» (٩١/٧): رواه أحمدُ بنُ يوسفَ السُّلَمِيِّ شيخُ مسلمٍ وعقيلُ بنُ يحيى جميعًا عنه، عن شعبة، عن عبدِ ربِّه بنِ سعيدٍ، عن عمرِ بنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبَ مرفوعًا.

- عقيلُ بنُ يحيى بنِ الأسودِ الأصبهانيُّ أبو صالحِ الطهرانيُّ:

قال ابنُ القيسرانيُّ في «المؤتلف والمختلف» (١٦٠): ثقةٌ.

قال الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» (١٢٣/٦): ثقةٌ.

قلتُ: الذي رفعه ذكرُ زيادةِ علمٍ، وإن كان الرفعُ من ثقةٍ فهي

مقبولة، فالرواية المرفوعة صحيحة والرواية الموقوفة صحيحة، ولا يُعلل المرفوع بالموقوف في مثل هذا، فقد يكون الراوي ذكره تارة على وجه الفتيا، وقد ينشط الراوي ويذكره مسندًا في مجلس التحديث.

لذا رواية عبد ربه بن سعيد، عن عمر بن ثابت المرفوعة ثابتة، وهي متبعة جيدة لرواية سعد بن سعيد، عن عمر بن ثابت.

٥- متبعة عثمان بن عمرو بن ساج

وهل تثبت متبعة عثمان بن عمرو الحراني سعد بن سعيد، عن عمر ابن ثابت.

* رواه النسائي في «السنن الكبرى» (٢٨٨٠) قال: أخبرني محمد ابن عبد الكريم بن محمد بن عبد الرحمن بن حويطب بن عبد العزى الحراني، قال: حدثني عثمان، وهو ابن عمرو الحراني، قال: حدثنا عمرو، يعني: ابن ثابت، عن محمد بن المنكدر، عن أبي أيوب الأنصاري، قال: قال رسول الله ﷺ، نحوه.

وقد أعله النسائي في «الكبرى» فقال بعد حديث أبي أيوب غمزًا في اتصاله، واحتمال أخذ عثمان بن عمرو بن ساج حديثه عن محمد بن أبي حميد: «هذا الشيخ رأيت عنده كتبًا في غير هذا، فإذا أحاديثه تُشبه أحاديث محمد بن أبي حميد، فقال: لا أدري، أكان سماعه من محمد، أم كان سماعًا من أولئك المشيخة، فأما الشيخ، فكان

يحدِّثنا عنه، ولا يذُكرُ محمدَ بنَ أبي حُميدٍ، فإنَّ كان تلك الأحاديثُ أحاديثه عن أولئك المشيخة، ولم يكن سَمِعَهُ من محمدٍ، فهو ضعيفٌ؛ يعني: عثمان، ومحمدُ بنُ أبي حُميدٍ ليس بشيءٍ في الحديثِ».

* وقال الحافظُ المزيُّ في «تحفة الأشراف» (٣/١٠٢): وقد رواه إسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ، عن محمدِ بنِ أبي حُميدٍ، عن محمدِ بنِ المُنكدرِ، عن أبي أيوبَ.

متابعةُ عثمانَ بنِ عمرو بنِ ساجٍ منكرةٌ

قلتُ: الحديثُ رواه عمرُ بنُ ثابتٍ، عن أبي أيوبَ الأنصاريِّ، واختلف عليه.

فرواه عثمانُ بنُ عمرو الحَرَانيُّ، عن عمرَ بنِ ثابتٍ، عن محمدِ بنِ المُنكدرِ، عن أبي أيوبَ.

ورواه إسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ، عن محمدِ بنِ أبي حُميدٍ، عن محمدِ بنِ المُنكدرِ، عن أبي أيوبَ.

وخالفهما سعدُ بنُ سعيدٍ، وعبدُ ربِّه بنُ سعيدٍ، ويحيى بنُ سعيدٍ يروونه، عن عمرَ بنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبَ الأنصاريِّ، ولم يذكروا محمدَ بنَ المُنكدرِ في الإسنادِ.

والصوابُ: روايةُ الإخوةِ الثلاثِ عن عمرَ بنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبَ من غيرِ واسطةٍ

والإسنادُ فيه :

عثمانُ بنُ عمروِ الحَرَانيُّ؛ وهو ضعيفٌ وروايتهُ مُنكَرَةٌ أمامِ روايةِ الثقاتِ .

* عثمانُ بنُ عمروِ بنِ ساجِ الحَرَانيُّ، الجَزَريُّ .

قال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (١٦٢/٦): سمعتُ أبي يقولُ: عثمانُ والوليدُ ابني عمروِ بنِ ساجٍ، يُكْتَبُ حديثُهُما ولا يُحتَجُّ بهما .

وقال النَّسائيُّ في «الكبرى» (٢٨٨٠): ضعيفٌ .

وذكره ابنُ حِبَّانٍ في «الثقاتِ» (٤٤٩/٨) .

وقال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٤٥٣٨): فيه ضَعْفٌ .

قلتُ: روايتهُ عن الزهريِّ وعطاءِ بنِ أبي رَباحٍ مرسلَةٌ؛ كما ذَكَرَ العَلائِيُّ في «جامعِ التَّحْصِيلِ»، وَيَبْعُدُ أَنْ تَكُونَ روايةُ عثمانَ بنِ عمرو، عن عمرَ بنِ ثابتٍ محفوظةً؛ أعني يبعُدُ سماعُهُ من عمرَ بنِ ثابتٍ، وقال ابنُ حجرٍ في «التَّهْذِيبِ»: وقال ابنُ مَنَدَةَ: يُقالُ: إِنَّه وُلِدَ في عهدِ النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وآله وَسَلَّمَ .

فائدة (١١):

قلتُ: قال الشيخُ **رَحِمَهُ اللهُ** محققُ كتابِ «العللِ» للدارقطنيِّ: لم أجدهُ، والسببُ - واللهُ أعلمُ - أنه قد تُرْجِمَ لعثمانَ في موضعين، عثمانُ بنِ ساجٍ وعثمانُ بنُ عمروِ بنِ ساجٍ، وقد جعلهُما ابنُ حِبَّانٍ

واحدًا في «الثقات»، ولم يَجْزِمِ المِزِّيُّ بالمغايَرةِ بينهما في «تهذيبِ الكمالِ»، وفرَّقَ بينهما ابنُ حجرٍ في «التهذيبِ».

وعثمانُ بنُ عمرو بنِ ساجٍ؛ هو: الجَزْرِيُّ؛ لأنَّه من أهلِ الجَزيرةِ في العراقِ.

والحَرَائِيُّ؛ لأنَّه نَزَلَ حَرَانَ.

والقُرَشِيُّ؛ لأنَّه يَنْتَسِبُ إلى ولاءِ الوليدِ بنِ عُقبَةَ بنِ أبي مُعَيْطٍ، فهو مولى بني أُمَيَّةَ.

وأما من قال: عثمانُ بنُ عمرو الخُزاعيُّ فإنَّه لم يُصَبِّ، وقد يكونُ وهَمًّا أو تصحيفًا من ناسخٍ أو طابعٍ، ذَكَرَ الخُزاعيُّ ابنُ القيمِ في كلامِهِ على «سننِ أبي داود» (٧/٨٧ - عون المعبود).

قال ابنُ القيمِ رَحِمَهُ اللهُ: وقد تابع سعدًا ويحيى وعبدَ ربِّه، عن عمرَ بنِ ثابتٍ، عثمانُ بنُ عمرو الخُزاعيُّ، عن عمرَ.

* * * * *

دراسة المتابعات والشواهد

الأول : حديث ثوبان رضي الله عنه

قال ابن عبد البرّ في «الاستذكار» (٢٥٨/١٠): وحديث ثوبان يعضد حديث عمر بن ثابت هذا.

قلت: وقد جاء حديثه من عدة طرق؛ رواه أبو أسماء الرّحبي، عن ثوبان؛ وعنه:

* رواية يحيى بن الحارث الدّماري، عن أبي أسماء الرّحبي، عن ثوبان.

* رواية أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسماء الرّحبي، عن ثوبان.

أولاً: حديث يحيى بن الحارث الدّماري، عن أبي أسماء الرّحبي.

ومن طريق يحيى بن الحارث الدّماري رواه عنه؛ الوليد بن مسلم وثور بن يزيد والهيثم بن حميد، وإسماعيل بن عياش وصدقة بن خالد ويحيى بن حمزة ومحمد بن شعيب بن شابور:

١- رواية الوليد بن مسلم.

رواه هشام بن عمّار وأسد بن موسى عن الوليد بن مسلم.

* روى ابن حبان في «صحيحه» (٣٩٨/٨ رقم ٣٦٣٥) قال: أخبرنا

الحسينُ بنُ إدريسَ الأنصاريُّ، حدثنا هشامُ بنُ عمَّارٍ، حدثنا الوليدُ بنُ مُسلمٍ، حدثنا يحيى بنُ الحارثِ الدَّمَارِيُّ، عن أبي أسماءِ الرَّحَبِيِّ، عن ثوبانَ مولى رسولِ اللهِ ﷺ، عن رسولِ اللهِ ﷺ، قال: **«من صام رمضانَ، وستًّا من شَوَالٍ، فقد صام السنَّةَ»**.

قلتُ: هذا إسنادٌ رجاله ثقاتٌ؛ لا يُعْمَزُ إلا بشبهةٍ تدليسِ الوليدِ بنِ مُسلمٍ؛ ولولاه لجزمنا باتصاله، وقد صرح بالتحديثِ عن شيخه؛ لكنَّه يدلُّسُ تدليسَ تسويةٍ، وتابعه ثورُ بنُ يزيدٍ.
و الحديثُ صحيحٌ بالشواهدِ والمتابعاتِ.

٢- روايةُ ثورِ بنِ يزيدٍ.

* روى الطَّبْرَانِيُّ في «الكبيرِ» (١٠٢/٢ رقم ١٤٥١) قال: حدثنا المقدمُ بنُ داودَ، حدثنا أسدُ بنُ موسى، حدثنا الوليدُ بنُ مُسلمٍ، عن ثورِ بنِ يزيدٍ، عن يحيى بنِ الحارثِ الدَّمَارِيِّ، عن أبي أسماءِ الرَّحَبِيِّ، عن ثوبانَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: **«من صام رمضانَ، ثم أتبعه بستَّ من شَوَالٍ، فإن ذلك صيامُ سنَّةٍ»**.

وفي الإسنادِ: المقدمُ بنُ داودَ وَعَنَعَنهُ الوليدُ بنُ مسلمٍ، ولكن له شاهدٌ.

* رواه الطَّبْرَانِيُّ في «مسندِ الشاميينِ» (١/٢٧٨ رقم ٤٨٥) قال: حدثنا إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ عرقِ الحِمَصِيِّ، حدثنا محمدُ بنُ مُصَفَّى، حدثنا بَقِيَّةُ بنُ الوليدِ، عن ثورِ بنِ يزيدٍ (ح)

وحدثنا المقدم بن داود، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا ثور بن يزيد، عن يحيى بن الحارث الدّمَارِيِّ، عن أبي أسماء الرّحبيّ، عن ثوبان، عن النبي ﷺ قال: «من صام رمضان، وستاً من شَوَالٍ؛ فكأنما صام السنة كلّها».

قلت: ثور بن يزيد والوليد بن مسلم كلاهما سمعه من يحيى بن الحارث الدّمَارِيِّ؛ والوليد بن مسلم رواه عن يحيى بن الحارث بواسطة ثور بن يزيد، ومن غير واسطة؛ فقد صرح بالتحديث عنه، وهو في عداد شيوخه.

وروي من طريق إبراهيم بن محمد بن عرق، عن محمد بن مَصْفَى، عن بقیة بن الوليد، عن ثور بن يزيد، عن يحيى بن الحارث. ومتابعة بقیة بن الوليد جيّدة وكلّ منهما يعضد الآخر، وبهذا تكون متابعة ثور بن يزيد ثابتة.

حال رواية الإسناد:

- الوليد بن مسلم؛ هو: أبو العباس الدمشقيّ. قال ابن حجر في «التقريب» (٧٥٠٦)، ثقة، لكنّه كثير التّدليس والتسوية.

- ثور بن يزيد؛ هو: ثور بن يزيد بن زياد الكلاعيّ، أبو خالد الشاميّ الحمصيّ.

قال ابن حجر في «التقريب» (٨٦٩): ثقة ثبت، إلا أنه يرى القدر.

- إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ عِرْقِ الحِمَصيِّ .

قال الذهبيُّ في «الميزانِ» (١/٦٣/١٩٩): شيخٌ للطَّبْرانيِّ غيرُ معتمَدٍ .

قلتُ: هذا جَرَحٌ غيرُ مفسَّرٍ، وهو في أقلِّ أحواله صالحٌ في المتابعاتِ .

وقال الهيثميُّ في «مَجْمَعِ الزوائدِ» (٥/١١١): ضعَّفَه الذهبيُّ؛ فقال: غيرُ معتمَدٍ، ولم أرَ للمتقدِّمين فيه تضعيفًا .

- محمدُ بنُ مُصَنِّفٍ؛ هو: ابنُ بُهلولِ الحِمَصيِّ .

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٦٣٤٤)، صدوقٌ له أوهامٌ، وكان يدلسُ .

- بَقِيَّةُ بنُ الوليدِ بنِ صائِدِ الكِلاعيِّ أبو يُحَمِدَ .

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٧٤١): صدوقٌ، كثيرُ التدليسِ عن الضعفاءِ .

- المِقْدَامُ بنُ داودَ؛ هو: ابنُ عيسى بنِ تَلِيدِ أبو عَمْرٍو الرُّعينيِّ المِصرِيِّ .

قال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» (٨/٣٠٣): سمعتُ منه بمصرَ، وتكلَّموا فيه .

قال الذهبيُّ في «السيرِ» (١٣/٣٤٥): قال النَّسائيُّ في (الكنى):

ليس بثقة. وقال أبو عمرو محمد بن يوسف الكندي: كان فقيهاً مفتياً، لم يكن بالمحمود في الرواية. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن يونس: تكلموا فيه.

قال ابن حجر في «اللسان» (٦/٨٤): ضعفه الدارقطني في غرائب مالك، وقال مسلمة بن قاسم: رواياته لا بأس بها.

- أسد بن موسى؛ هو: ابن إبراهيم ابن الخليفة الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي الحافظ الملقب بأسد السنة.

قال الذهبي في «الميزان» (١/٢٠٧/٨١٥): قال النسائي: ثقة.

وقال ابن حجر في «التقريب» (٤٠٣): صدوق يُعرب، وفيه نصب.

حديث ثور بن يزيد: حديث حسن. تابعه الوليد بن مسلم عند ابن جبان، فالحديث يرقى إلى الصحة بهذه المتابعة.

٣- رواية الهيثم بن حميد.

روى ابن المقرئ في «معجمه» (١/٣٧٢ رقم ١٢٥٠) قال: حدثنا أبو الحسن عبّاد بن العباس بن إدريس الطالقاني، حدثنا جعفر بن محمد، حدثنا محمد بن عائذ، حدثنا الهيثم بن حميد، عن يحيى ابن الحارث، حدثني أبو أسماء، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، أن رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان، وستاً من شوال؛ فقد صام السنة».

وفي الإسناد:

- أبو بكر بن المقرئ؛ هو: محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني، أبو بكر ابن المقرئ، مُسندُ أصبهان:

قال الذهبي في «السير» (٣٩٨/١٦): الشيخ الحافظ الجوال الصدوق.

وقال أبو نعيم الأصبهاني في «تاريخ أصبهان» (٢٩٧/٢): محدث كبير، ثقة أمين، صاحب مسانيد.

- أبو الحسن عبّاد بن العباس بن إدريس الطالقاني: شيخ المصنّف. ترجمته في «طبقات المحدثين بأصبهان» لأبي الشيخ الأصبهاني (٢٤٧/٤)، و«أخبار أصبهان» لأبي نعيم (١٠٣/٢)، و«المؤتلف والمختلف» لابن القيسراني (١٥٣)، و«المنتظم» لابن الجوزي (٧/٣٨٥)، و«اللّبَاب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير (٢٦٩/٢)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان (٢٣٢/١)، و«مرآة الجنان» لليافعي (٤٢١/٢) و«البداية والنهاية» لابن كثير (٣١٨/١١)، وترجم له السمعاني في «الأنساب» (١٠/١٠)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» في حوادث (٣٣١-٣٤٠) وعبد القادر بن أبي الوفاء في «طبقات الحنفية» (٢٦٨/١).

وفي «الطبقات» روى عنه ولده إسماعيل، قال ابن النّجار: قرأت في كتاب أبي القاسم السّودرجاني: سمعتُ أبا بكر بن المقرئ يقول:

سمعتُ الصاحبَ يقولُ: قال رجلٌ لأبي: أنت على مذهبِ أبي حنيفةَ ولا تشربُ النِّبيدَ، قال: تركتهُ لله إجلالاً وللناسِ جمالاً.

ولم يحكوا فيه جرحاً ولا تعديلاً فهو مجهولُ الحالِ، لا ينزلُ حديثُه عن رتبةِ الشواهدِ والمتابعاتِ.

- جعفرُ بنُ محمدٍ؛ هو: الفريابيُّ.

وكان ثقةً أميناً حُجَّةً؛ كما في «تاريخ بغداد» (٧/٢٠٠)، و«السير» للذهبي (٩٦/١٤).

- محمدُ بنُ عائِدٍ؛ هو: أبو أحمدَ الدمشقيُّ، صاحبُ المغازي.

ذكره ابنُ حبانٍ في «الثقات» (٧٥/٩).

وقال ابنُ حجرٍ في «التقريب» (٦٠٢٧): صدوقٌ، رُميَ بالقَدَرِ.

- الهيثمُ بنُ حميدٍ أبو أحمدَ الشاميُّ العَسانيُّ مولاهم.

قال أبوداودَ في «سؤالاتِ الأجرِيِّ له» (١٦٦٢): قَدَرِيٌّ ثقةٌ.

وقال البزارُ في «مسنده» (١١٢/١٠): مشهورٌ، ليس به بأسٌ.

وقال ابنُ حجرٍ في «التقريب» (٧٤١٢): صدوقٌ، رُميَ بالقَدَرِ.

رواه الوليدُ بنُ مسلمٍ وثورُ بنُ يزيدٍ والهيثمُ بنُ حميدٍ جميعاً عن يحيى بنِ الحارثِ الدَّمَارِيِّ، عن أبي أسماءِ الرَّحَبِيِّ، عن ثوبانَ؛ بلفظٍ: «من صام رمضانَ، وستاً من شَوَالٍ...» الحديثُ، فالحديثُ صحيحٌ ثابتٌ عن الرواةِ بهذا اللفظِ من حديثِ ثوبانَ، تؤيِّده شواهدُ

من حديثِ أبي أيوبَ الأنصاريِّ الذي تقدَّم في أوَّلِ البابِ وغيرِه. ولذا بَوَّبَ له ابنُ حِبَّانَ في «صحيحِه» (٣٩٨/٨) قال: ذَكَرَ الخَبِرَ المُدْحِضِ قولَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ هذا الخَبِرَ تفرَّدَ به عمرُ بنُ ثابتٍ عن أبي أيوبَ.

٤- روايةُ إسماعيلَ بنِ عيَاشٍ.

* روى أحمدُ في «المسندِ» (٢٨٠/٥) قال: حدثنا الحَكَمُ بنُ نافعٍ، حدثنا ابنُ عيَاشٍ، عن يحيى بنِ الحارثِ الذَّمَّاريِّ، عن أبي أسماءَ الرَّحَبِيِّ، عن ثوبانَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «من صامَ رمضانَ، فشهْرُ بعشرةِ أشهرٍ، وصيامُ ستةِ أيامٍ بعدَ الفِطْرِ؛ فذلك تمامُ صيامِ السَّنَةِ».

وابنُ عيَاشٍ؛ هو: إسماعيلُ بنُ عيَاشٍ بنِ سليمِ العنسيِّ، أبو عتبةَ الحِمَصيِّ:

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٤٧٧): صدوقٌ في روايتهِ عن أهلِ بلده، مُخلَطٌ في غيرِهِم.

قلتُ: هذا إسنَادٌ صحيحٌ.

* ورواه الطَّبْرانِيُّ في «مسندِ الشاميينِ» (٥٠/٢ رقم ٩٠٣) قال: حدثنا إبراهيمُ بنُ دُحيمٍ، حدثنا سُليمانُ بنُ عبدِ الرحمنِ، حدثنا إسماعيلُ بنُ عيَاشٍ، حدثني يحيى بنُ الحارثِ الذَّمَّاريِّ، عن أبي أسماءَ الرَّحَبِيِّ، عن ثوبانَ، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ، قال: «من صامَ شهرَ رمضانَ، فعشرةُ أشهرٍ، وستةِ أيامٍ بعدَ الفِطْرِ، فذلك صيامُ الدهرِ».

وفي الإسناد:

- إبراهيم بن دحيم؛ هو: إبراهيم بن عبد الرحمن بن إبراهيم
الدمشقي، ابن دحيم.

قال الذهبي في «تاريخ الإسلام» وفيات: (٢٩١-٣٠٠، ص/
١٠٠): وكان ثقةً

- سليمان بن عبد الرحمن؛ هو: ابن عيسى التميمي الدمشقي
أبو أيوب:

قال الذهبي في «الكاشف» (٢١٣٣): مُتِّ ثَقَّةٌ، لكنَّهُ مُكْثَرٌ عَنِ
الضَعْفَاءِ.

وقال في «الميزان» (٢/٢١٣/٣٤٨٧): قلت: لو لم يذكره العُقَيْلِيُّ
في «الضعفاء» لما ذكرته، فإنه ثقةٌ مطلقاً.

وقال ابن حجر في «التقريب» (٢٦٠٣): صدوقٌ يخطئ.
قلت: إسنادهٌ جيّدٌ.

٥ - روايةُ صدقةِ بنِ خالدٍ.

صدقةُ بنُ خالدٍ القرشيُّ الأمويُّ مولاهم، أبو العباسِ الدمشقيُّ:

قال ابنُ حجرٍ في «التقريب» (٢٩٢٧): ثقةٌ.

روى ابنُ ماجّةٍ في «سنينه» (١٧١٥) قال: حدثنا هشامُ بنُ عمّارٍ،
حدثنا بَقِيَّةٌ، حدثنا صدقةُ بنُ خالدٍ، حدثنا يحيى بنُ الحارثِ

الدَّمَارِيُّ، قال: سمعتُ أبا أسماءَ الرَّحْبِيِّ، عن ثوبانَ مولى رسولِ اللَّهِ ﷺ، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ، أنه قال: «من صام ستةَ أيامٍ بعدَ الفطرِ، كان تمامَ السَّنةِ، من جاء بالحسنةِ فله عشرُ أمثالِها».

قلتُ: هذا إسنادٌ فيه بقیةُ بنِ الوليدِ، والحديثُ صحيحٌ بما قبله وما بعده.

٦- روايةُ يحيى بنِ حمزة.

رواه الدارميُّ في «سنينه» (١/٣٥٣ رقم ١٧٦٢)، والنسائيُّ في «السننِ الكبرى» (٢٨٧٣)، والبزارُ في «مسنده» (١٠/١١٤/٤١٧٨)، والرؤيانيُّ في «مسنده» (١/٤١٢ رقم ٦٣٤)، والطحاويُّ في «شرح مُشكِلِ الآثارِ» (٦/١٢٤ رقم ٢٣٤٨)، وابنُ خزيمةَ في «صحيحه» (٣/٢٩٨ رقم ٢١١٥)، جميعًا يروونه عن يحيى بنِ حسانَ، عدا البزارَ في «مسنده» (١٠/١١٤) والبيهقيُّ في «السننِ الكبرى» (٤/٢٩٣) من طريقِ عبدِ اللَّهِ بنِ يوسفَ، كلاهما عن يحيى بنِ حمزة، عن يحيى بنِ الحارثِ الدَّمَارِيِّ، عن أبي أسماءَ الرَّحْبِيِّ، به.

* رواه الدارميُّ في «سنينه» (١/٣٥٣ رقم ١٧٦٢) قال: حدثنا يحيى ابنُ حسانَ، عن يحيى بنِ حمزة، حدثنا يحيى بنُ الحارثِ الدَّمَارِيُّ، عن أبي أسماءَ الرَّحْبِيِّ، عن ثوبانَ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «صيامُ شهرٍ بعشرةِ أشهرٍ، وستةَ أيامٍ بعدهنَّ بشهرينِ، فذلك تمامُ سنةٍ». يعني: شهرَ رمضانَ وستةَ أيامٍ بعده.

قلتُ: هذا إسنادٌ صحيحٌ.

وفي الإسناد:

- يحيى بن حسان؛ هو: ابن حيان التَّيْسِيُّ البكريُّ أبو زكريا البصريُّ .
قال ابن حجرٍ في «التقريب» (٧٥٧٩): ثقةٌ. قلتُ: يحيى بن حسان
من رجالِ الشَّيْخِين .

- ويحيى بن حمزة: هو ابنُ واقدِ الحَضْرَمِيِّ، أبو عبدِ الرحمنِ
الدمشقيُّ .

قال ابن حجرٍ في «التقريب» (٧٥٨٦): ثقةٌ، رُمِيَ بالقَدْرِ .

قلتُ: وروايته في الكُتُبِ السَّتَّةِ .

- ويحيى بن الحارثِ الذَّمَارِيُّ، هو أبو عمرو الشاميُّ .

قال ابن حجرٍ في «التقريب» (٧٥٧٢): ثقةٌ .

- وأبو أسماء الرَّحْبِيُّ؛ هو: عمرو بن مَرثِدِ الدمشقيِّ .

قال ابن حجرٍ في «التقريب» (٥١٤٤): ثقةٌ .

* ورواه النَّسَائِيُّ في «الكبرى» (٢٨٧٣) قال: أخبرنا الربيع بن
سُلَيْمَانَ، قال: حدثنا يحيى بن حسان، قال: حدثنا يحيى بن
حمزة، قال: أخبرني يحيى بن الحارث، عن أبي أسماء الرَّحْبِيِّ،
عن ثوبان، أن رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «صيامُ شهرِ رمضانَ بعشرةِ
أشهرٍ، وصيامُ ستةِ أيامٍ من شَوَالٍ بشهرين، فذلك صيامُ سنةٍ» .
وبوّبَ لحديثِ ثوبانَ: صيامُ ستةِ أيامٍ من شَوَالٍ .

قلتُ: الحديثُ صحيحٌ .

وفي إسناده: الربيعُ بنُ سليمانَ: هو أبو محمدٍ المِصرِيُّ المُرادِيُّ صاحبُ الشافعيِّ .

قال ابنُ حجرٍ في «التقريب» (١٩٠٤): ثقةٌ .

* ورواه البزارُ في «مسنده» (١١٤/١٠ رقم ٤١٧٨) قال: حدثنا محمدُ بنُ مسكينٍ، قال: حدثنا يحيى بنُ حسانَ، وعبدُ اللّهِ بنُ يوسفَ، عن يحيى بنِ الحارثِ الذّمَارِيِّ، عن أبي أسماءِ الرّحَبِيِّ، عن ثوبانَ، **رضيَ اللهُ عنه**، أن النبيَّ ﷺ قال: «**من صام رمضانَ وأتبعه بستَّ من شوالٍ؛ كان كصومِ الدهرِ**» .

* ورواه أبو بكرٍ محمدُ بنُ هارونَ الرّوِيَانِيُّ في «مسنده» (١/٤١٢ رقم ٦٣٤) قال: حدثنا الربيعُ بنُ سليمانَ، وسعدُ بنُ عبدِ اللّهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ بنِ أَعِينَ، قالوا: حدثنا يحيى بنُ حسانَ، حدثنا يحيى بنُ حمزةَ بإسناده به .
قلتُ: حديثٌ صحيحٌ .

وفي إسناده:

- الربيعُ بنُ سليمانَ: تقدّمتُ ترجمتهُ .

- وسعدُ بنُ عبدِ اللّهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ بنِ أَعِينَ:

قال أبو يعلى الخَلِيلِيُّ في «الإرشاد» (١/٢٦٣، ٤٢٧) في ترجمةِ عبدِ اللّهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ المِصرِيِّ: ثقةٌ كبيرٌ متفقٌ عليه، وله ثلاثُ من الأولادِ ثقاتٌ؛ عبدُ الرحمنِ، ومحمدٌ، وسعدٌ .

* ورواه ابنُ خزيمةَ في «صحيحه» (٣/٢٩٨ رقم ٢١١٥) قال: حدثنا

سعدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ، والحسينُ بنُ نصرِ بنِ المُعَارِكِ
المِصرِيَّانِ، قالَا: حدثنا يحيى بنُ حَسَّانَ، حدثنا يحيى بنُ حمزةَ، عن
يحيى بنِ الحارثِ الدَّمَارِيِّ، عن أبي أسماءِ الرَّحَبِيِّ، عن ثوبانَ، أنَّ
رسولَ اللهِ ﷺ، قال: «صِيَامُ رَمَضَانَ بِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ، وَصِيَامُ السَّيِّئَةِ أَيَّامٍ
بِشَهْرَيْنِ، فَذَلِكَ صِيَامُ السَّنَةِ»، يعني رمضانَ وستةَ أيامٍ بعده.

وكانَ فَهْمُ ابنِ خُزَيْمَةَ للمِرادِ مِنَ السَّيِّئَةِ أَيَّامٍ فِي حَدِيثِ ثُوبَانَ؛ أَيَّامًا فِي
شَهْرِ شَوَّالٍ، فَهَذَا فَهْمُ الْأُئِمَّةِ، فَقَالَ: بَابُ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا
أَعْلَمَ أَنَّ صِيَامَ رَمَضَانَ وَسِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ؛ يَكُونُ كَصِيَامِ الدَّهْرِ؛ إِذِ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ الْحَسَنَةَ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا أَوْ يَزِيدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ.

قلتُ: حديثٌ صحيحٌ.

وفي الإسناد:

- سعدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ: تقدمتُ ترجمتهُ.
- والحسينُ بنُ نصرِ بنِ المُعَارِكِ: أبو عليٍّ، سكنَ مصرَ.
- قال الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخِ بَغدَادَ» (١٤٣/٨): وكان ثقةً ثبتًا.
- وقال الذهبيُّ في «السيرِ» (٣٧٦/١٢): الحافظُ الثبُتُ.

فائدة (١٢):

قلتُ: في المطبوعِ من «صحيحِ ابنِ خُزَيْمَةَ» وقع تصحيفٌ في شيوخِ
ابنِ خُزَيْمَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ.

- قال: ابنُ المباركِ، والصوابُ: ابنُ المعاركِ.

- وسعيد بنُ عبدِ اللّهِ بنِ عبدِ الحِكمِ، والصوابُ: سعدُ بنُ عبدِ اللّهِ، وليس في أبناءِ عبدِ اللّهِ بنِ عبدِ الحِكمِ المِصريِّ مَنْ اسمُهُ سعيدٌ، لذا رواه الحافظُ الرُّويانِيُّ في «مسنده» (١/٤١٢ رقم ٦٣٢) عن سعدِ بنِ عبدِ اللّهِ بنِ عبدِ الحِكمِ على الصوابِ كما تقدّم.

* ورواه الطَّحاوِيُّ في «شرحِ مُشكِلي الآثاري» (٦/١٢٤ رقم ٢٣٤٨) قال: كما حدثنا سليمانُ بنُ شُعيبِ الكِيسانيِّ، قال: حدثنا يحيى بنُ حَسَّانَ، قال: حدثنا يحيى بنُ حمزةَ، قال: حدثني يحيى بنُ الحارثِ الدَّمَارِيُّ، عن أبي أسماءِ الرَّحَبِيِّ، عن ثوبانَ، أنَّ رسولَ اللّهِ ﷺ قال: «صيامُ رمضانَ بعشرةِ أشهرٍ، وصيامُ ستةِ أيامٍ بشهرينَ، فذلك صيامُ سنةٍ»؛ يعني: رمضانَ وستةَ بعده.

قلتُ: حديثٌ صحيحٌ.

وفي إسناده: سليمانُ بنُ شُعيبِ الكِيسانيِّ:

قال ابنُ الأثيرِ في «اللُّبابِ» (٣/١٢٥): ومنهم أبو محمدٍ سليمانُ بنُ شُعيبِ بنِ سليمانَ بنِ كِيسانَ الكَلْبِيُّ الكِيسانيِّ، مصريٌّ يروي عن أبيه وأسدِ بنِ موسى وغيرهما إلخ، قال: وتُوفِّيَ في صَفَرِ سنةِ ثلاثٍ وتسعينَ ومائتينَ، وكان ثقةً. اهـ

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «اللسانِ» (٣/٩٦): في ترجمةِ سليمانَ ابنِ شُعيبِ بنِ الليثِ بنِ سعدِ المِصريِّ: فأما سليمانُ بنُ شُعيبِ

الكيسانئي المصري أيضًا، فوثقه العقيلي.

* ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٩٣/٤) قال: أخبرنا أحمد بن الحسن القاضي وأبو سعيد بن أبي عمرو، قالوا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، حدثنا محمد بن إسحاق الصَّغَانِي، حدثنا عبد الله بن يوسف، حدثنا يحيى بن حمزة به.

٧ - رواية محمد بن شعيب بن شابور.

* روى النسائي في «السنن الكبرى» (٢٨٧٤) قال: أخبرنا محمود بن خالد، قال: حدثنا محمد بن شعيب بن شابور، قال: أخبرنا يحيى بن الحارث، قال: حدثني أبو أسماء الرَّحْبِي، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «جعل الله الحسنه بعشر، فشهراً بعشرة أشهر، وستة أيام بعد الفطر؛ تمام السنة».

وفي الإسناد:

- محمود بن خالد: السُّلَمِي، أبو عليّ الدمشقي.

قال ابن حجر في «التقريب» (٦٥٥٣): ثقة.

- محمد بن شعيب بن شابور؛ وهو: القرشي الأموي أبو عبد الله الشامي.

قال ابن حجر في «التقريب» (٥٩٩٦): صدوق، صحيح الكتاب.

قلت: إسناد حسن، والحديث صحيح بمتابعة صدقة بن خالد.

* ومن طريقه رواه الطحاويُّ في «شرح مُشكِـلِ الآثـارِ» (١٢٤/٦) رقم (٢٣٤٩) قال: حدثنا أحمدُ بنُ شعيبٍ، قال: أخبرني محمودُ ابنُ خالدٍ، قال: حدثنا محمدُ بنُ شعيبٍ بنِ شـابُورَ، قال: أنبأنا يحيى بنُ الحارثِ، قال: حدثني أبو أسماءَ الرَّحَبِيُّ، عن ثوبانَ مولى رسولِ اللَّهِ ﷺ، أنه سمعَ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: «جعلَ اللَّهُ الحسنةَ بعشرةِ أشهرٍ، وستةِ أيامٍ بعدَ الفطرِ؛ تمامَ السنةِ».

فائدة (١٣):

قلتُ: لعلَّ في المتنِ سقطًا، والسقطُ هو: «الحسنةُ [بعشرٍ، فشهرٌ] بعشرةٍ»؛ وحتى يَستقيمَ الكلامُ؛ ينبغي أن يكونَ، «جعلَ اللَّهُ الحسنةَ بعشرٍ؛ فشهرٌ بعشرةِ أشهرٍ». كما جاء في أصلِ روايةِ شيخه النسائيِّ.

* ومن طريقِ النسائيِّ رواه ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستذكارِ» (٢٥٨/١٠) قال: أخبرنا محمدُ بنُ إبراهيمَ، قال: حدثنا محمدُ بنُ معاويةَ، (حدثنا أحمدُ بنُ شعيبٍ، قال: أخبرني محمودُ بنُ خالدٍ) قال: حدثنا محمدُ ابنُ شعيبٍ بنِ شـابُورَ، قال: حدثنا يحيى بنُ الحارثِ، قال: حدثنا أبو أسماءَ الرَّحَبِيُّ، عن ثوبانَ مولى رسولِ اللَّهِ ﷺ، أنه سمعَ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: «جعلَ اللَّهُ الحسنةَ بعشرٍ، فشهرٌ رمضانَ بعشرةِ أشهرٍ، وستةِ أيامٍ بعدَ الفطرِ تمامَ السنةِ».

وفي الإسناد:

- محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ سعيدِ القَيْسِيِّ، أبو عبدِ اللَّهِ القُرْطُبِيُّ.

قال أبو الوليد ابنُ الفرَضيِّ في «تاريخ العلماء بالأندلس» (٢/١٠٥): وكان يفهمُ الحديثَ، ويُبصرُ الرجالَ، ويُحسِنُ التقييدَ والضبطَ، ثقةً فيما كَتَبَ.

وقال الحُميدِيُّ في «جذوة المُقتبس في تاريخ علماء الأندلس» (ص ٦٤/١٧): يُعرفُ بابنِ أبي القراميدِ، روى عنه أبو عمر بنُ عبدِ البرِّ التَّمَرِيُّ وقال: كان من أضبطِ الناسِ لكتبه، وأفهمهم لمعاني الرواية.

- ومحمدُ بنُ معاويةَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ معاويةَ بنِ إسحاقِ بنِ عبدِ اللّهِ بنِ معاويةَ بنِ هشامِ بنِ عبدِ الملكِ بنِ مروانَ أميرِ المؤمنينِ أبو بكرِ القُرشيِّ الأندلسيِّ، المعروفُ بابنِ الأحمر، من بيتِ الإمرة والحشمةِ راويةُ النسائيِّ.

قال أبو الوليد ابنُ الفرَضيِّ في «تاريخ العلماء بالأندلس» (٢/٧١): وكان شيخاً حليماً، ثقةً فيما روى صدوقاً.

وقال الذهبيُّ في «السير» (١٦/٦٨): وجلب إليها «السنن الكبير» للنسائي وحمل الناسُ عنه، وكان شيخاً نبيلاً، ثقةً، مُعمراً.

فائدة (١٤):

وقع في طبعة «الاستذكار لابن عبد البر» سقطٌ وتصحيفٌ:

١- قال: أخبرنا محمدُ بنُ إبراهيمَ، قال: حدثنا محمدُ بنُ معاويةَ، قال: حدثنا محمدُ بنُ شعيبِ بنِ سَابور، وهذا خطأ، بين رحلة محمدِ ابنِ معاويةَ الأمويِّ إلى المَشْرِقِ ووفاةِ محمدِ بنِ شعيبِ بنِ سَابور

خمسةً وتسعون عامًا، سقط رجلان من الإسناد؛ النسائي وشيخه محمود بن خالد، والصواب ما أثبتناه.

٢- وقال: ابن سائور، والصواب: ابن شائور؛ كما أثبتاه.

ثانياً: حديثُ أبي الأشعثِ الصنعانيِّ، عن أبي أسماءِ الرَّحبيِّ، عن ثوبانَ.

* رواه البزارُ في «مسنده» (١١٥/١٠) قال: حدثنا محمد بن عقبة، قال: حدثنا الوليد بن مسلم، قال: حدثنا يحيى بن الحارثِ الدماريُّ، عن أبي الأشعثِ الصنعانيِّ، عن أبي أسماءِ الرَّحبيِّ، عن ثوبانَ، عن النبيِّ ﷺ، بنحوه.

وهذا الحديثُ قد روي عن رسولِ اللهِ ﷺ من غيرِ وجهٍ؛ رواه أبو هريرةَ وجابرٌ وأبو أيوبَ وغيرهم، فذكرنا حديثَ ثوبانَ في هذا الموضوعِ إلا أن يزيدَ غيره كلامًا فيُكتبُ من أجلِ الزيادةِ.

* ومن طريقه رواه البيهقيُّ في «شعبِ الإيمان» (٣٤٩/٣) قال: أخبرنا عليُّ بن أحمدَ بن عبدانَ، أخبرنا أحمدُ بن عُبيدِ الصَّفَّارُ، حدثنا أحمدُ بن عمرو البزارُ، حدثنا محمدُ بن عُقبةِ السَّدوسيِّ، حدثنا الوليدُ بن مسلم، حدثنا يحيى بن الحارثِ الدماريُّ، عن أبي الأشعثِ، عن أبي أسماء، عن ثوبانَ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «من صام رمضانَ، وأتبعه ستًّا من شَوَّالٍ؛ فكأنما صام الدهرَ». ورواه يحيى بن حمزة، عن يحيى بن الحارثِ، سمعَ أبا أسماء، عن ثوبانَ، ولم يذكر الأشعثَ في إسناده.

وفي الإسناد:

محمد بن عتبة بن هرم السدوسي البصري.

قال الذهبي في «المعني في الضعفاء» (٢/٣٤٩/٥٨٣١): قال أبو حاتم: ضعيف.

وقال ابن حجر في «التقريب» (٦١٨٤): صدوق يخطئ كثيرا.

قلت: إسناده ضعيف، فيه محمد بن عتبة السدوسي، ضعفه أبو حاتم، وكذا تدليس الوليد بن مسلم.

* ورواه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢/٤٨ رقم ٨٩٨) قال: حدثنا موسى بن هارون، قال: حدثنا إسحاق بن راهويه، حدثنا سويد بن عبد العزيز (ح). وحدثنا الحسين بن إسحاق، حدثنا علي بن بحر، حدثنا سويد بن عبد العزيز، حدثني يحيى بن الحارث الذمري، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسماء الرحبي، عن ثوبان مولى رسول الله ﷺ، أن رسول الله ﷺ، قال: «من صام رمضان وستا من شوال فهو كصيام سنة كلها»، قال الله عز وجل: «من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها».

وفي الإسناد:

سويد بن عبد العزيز بن نمير السلمي مولاهم، الدمشقي، وهو ضعيف.

قال ابن حجر في «التقريب» (٢٧٠٧): ضعيف.

قلتُ: أعلَّ أبو حاتم هذا الإسناد؛ كما في «العلل لابن أبي حاتم» (٧١٦) قال أبي: لا يقولون في هذا الحديث: أبو الأشعث. اهـ
والحديثُ رواه يحيى بن الحارثِ الدَّمَارِيُّ واختلف عنه.

فرواه محمدُ بنُ عُقْبَةَ السَّدُوسِيُّ، عن الوليدِ بنِ مسلمٍ، وعليُّ بنُ بحرِ القطَّانِ، عن سُويدِ بنِ عبدِ العزيزِ، كلاهما عن يحيى بنِ الحارثِ الدَّمَارِيِّ، عن أبي الأشعثِ الصَّنَعَانِيِّ، عن أبي أسماءِ الرَّحَبِيِّ، عن ثوبانَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «من صام رمضانَ، وأتبعه ستًّا من شَوَّالٍ؛ فكأنما صام الدهرَ».

ورواه الوليدُ بنُ مسلمٍ وثورُ بنُ يزيدَ والهيثمُ بنُ حميدٍ وإسماعيلُ بنُ عيَّاشٍ وصدقهُ بنُ خالدٍ ويحيى بنُ حمزةَ ومحمدُ بنُ شعيبِ بنِ شابورٍ؛ جميعًا عن يحيى بنِ الحارثِ الدَّمَارِيِّ، عن أبي أسماءِ الرَّحَبِيِّ، عن ثوبانَ عن النبيِّ ﷺ... وهو الأشبهُ بالصوابِ.

وقال أبو حاتم في «العلل»: وحديثُ ثوبانَ الصحيحُ: يحيى بنُ الحارثِ، سمعَ أبا أسماءِ الرَّحَبِيِّ، عن ثوبانَ، عن النبيِّ ﷺ.

ورواه مروانُ الطاطريُّ، عن يحيى بنِ حمزةَ، عن يحيى بنِ الحارثِ، عن أبي الأشعثِ الصَّنَعَانِيِّ، عن شدَّادِ بنِ أوسٍ، عن النبيِّ ﷺ... وهو صحيحٌ أيضًا.

وقال ابنُ أبي حاتم في «العلل» (٧٤٤): سمعتُ أبي وذكرَ حديثًا؛ رواه سُويدُ بنُ عبدِ العزيزِ، عن يحيى بنِ الحارثِ الدَّمَارِيِّ، عن

أبي الأشعث الصنعاني، عن أبي أسماء الرّحبي، عن ثوبان، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام رمضان، وأتبعه بست من شوال...».

قال أبي: هذا وهم من سويد، قد سمع يحيى بن الحارث الدّمري هذا الحديث من أبي أسماء، وإنما أراد سويد:

ما حدثنا صفوان بن صالح، قال: حدثنا مروان الطاطري، عن يحيى بن حمزة، عن يحيى بن الحارث، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ: «من صام رمضان وأتبعه بست من شوال...».

وحديث ثوبان الصحيح: يحيى بن الحارث، سمع أبا أسماء الرّحبي، عن ثوبان عن النبي ﷺ. اهـ



الثاني:

حديثُ أبي هريرة رضي الله عنه

الروايةُ عن أبي هريرة:

- ١- سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة.
- ٢- العلاءُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن أبيه، عن أبي هريرة.
- ٣- عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن أبيه (أبي هريرة).
- ٤- الْمُحَرَّرُ بْنُ أَبِي هُرَيْرَةَ، عن أبيه (أبي هريرة).
- ٥- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عن أبي هريرة.
- ٦- لَيْثٌ، عن مُجَاهِدٍ، عن أبي هريرة.
- ٧- أَبُو سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ، عن أبي هريرة.

١- حديثُ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة.

* رواه أبو عَوَانَةَ في «مسنده» (١٦٩/٢ رقم ٢٧٠٢) قال: حدثنا الصَّوْمَعِيُّ، حدثنا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، حدثنا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عن سُهَيْلٍ، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال النبي ﷺ: «من صام رمضان، وأتبعه بستً من شَوَالٍ، فذلك صيامُ الدهر».

فائدة (١٥):

قلتُ: وقع في مطبوعة «مسند أبي عوانة» عمرو بن أبي سلمة، والصواب: عمرو بن أبي سلمة، كما أثبتناه.

* ورواه البزار في «مسنده» (٥٧/١٦ رقم ٩٠٩٨) قال: حدثنا محمد بن مسكين، حدثنا عمرو، حدثنا زهير، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم بنحوه.

وفي الإسناد:

- الصَّومَعِيُّ؛ هو: محمد بن أبي خالد الصَّومَعِيُّ، أبو بكرِ الطَّبْرِيُّ:

قال ابن حجر في «التقريب» (٥٨٩١): صدوقٌ يُعْرَبُ.

- محمد بن مسكين؛ هو: محمد بن مسكين بن نَمَيْلَةَ أبو الحسنِ اليمامي، نزيلُ بَغْدَادَ:

قال ابن حجر في «التقريب» (٦٣٣٠): ثقةٌ.

- عمرو بن أبي سلمة؛ هو: التَّيْسِيُّ أبو حفصِ الدمشقي:

قال ابن حجر في «التقريب» (٥٠٧٨): صدوقٌ له أوهامٌ.

- زهير بن محمد؛ هو: زهير بن محمد التميمي العنبري أبو المنذر الخراساني المروزي.

يُضَعَّفُ في رواية الشاميين عنه؛ كما تقدّم.

- سُهَيْلٌ، عن أبيه؛ هو: سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ، ذَكَوَانُ السَّمَانِ أَبُو يَزِيدَ الْمَدَنِيُّ.

قال ابن حجرٍ في «التقريب» (٢٦٩٠): صدوقٌ تغيَّرَ حفظُهُ بِأَخْرَةِ، روى له البخاريُّ مقروناً وتعليقاً.

- وأبوه؛ هو: ذَكَوَانُ أَبُو صَالِحِ السَّمَانِ الزِّيَّاتُ الْمَدَنِيُّ:

قال ابن حجرٍ في «التقريب» (١٨٥٠): ثقةٌ ثبتٌ.

قلتُ: حديثُ زُهَيْرٍ، عن سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ؛ رُوِيَ مِنْ طَرِيقِ الصَّوْمَعِيِّ وَمُحَمَّدِ بْنِ مَسْكِينٍ، رَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ، وَهَذَا إِسْنَادٌ ظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ وَهُوَ مُعَلٌّ.

٢- حديثُ العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ.

* رواه البزارُ في «مسنده» (١٥/٨٤ رقم ٨٣٣٤) قال: وحدثنا عمروُ ابنُ حفصِ الشَّيبانيُّ، قال: حدثنا أبو عامرٍ، قال: حدثنا زُهَيْرٌ، عن العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ قال: «من صام رمضانَ، وأتبعه بستً من شَوَالٍ؛ فكأنما صام الدهرَ».

وهذا الحديثُ رواه أبو عامرٍ، عن زُهَيْرٍ، عن العلاءِ، ورواه عمروُ ابنُ أبي سلمةَ عن زُهَيْرٍ عن سُهَيْلٍ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ، ولم أسمعُه من أحدٍ يُحَدِّثُ به عن أبي عامرٍ إلا عمَرُ بنُ حفصٍ؛ رأيتُه في كتابِ أحمدَ بنِ ثابتٍ مكتوبًا، وقال: لم يقرأه علينا أبو عامرٍ.

قلتُ: رواه البزارُ من طريقِ عمرَ بنِ حفصِ الشَّيبانيِّ.

وفي إسناده:

- عمرُ بنُ حفصِ بنِ صبيحِ الشَّيبانيِّ البصريُّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٤٩١١): صدوقٌ.

- أبو عامرٍ؛ هو: عبدُ الملكِ بنُ عمرو القيسيُّ، أبو عامرِ العقديِّ البصريُّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٤٢٢٧): ثقةٌ.

- العلاءُ، عن أبيه؛ هو: العلاءُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ يعقوبِ الحرقيِّ، أبو شبلِ المدنيِّ.

- وأبوه؛ هو: عبدُ الرحمنِ بنُ يعقوبِ الجهنِّي مولى الحرقةِ المدنيِّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٤٠٧٣): ثقةٌ.

والكلامُ على هذا الإسنادِ من وجوه:

أولاً: كلامُ النُّقادِ في زهيرِ بنِ محمدِ الخُراسانيِّ والروايةِ عنه:

١- قولُ يحيى بنِ مَعينٍ:

ونُقلَ عن ابنِ مَعينٍ ثلاثُ رواياتٍ عن زهيرِ بنِ محمدٍ: ثقةٌ، وصالحٌ، وضعيفٌ:

- روايةُ الدُّوريِّ عن ابنِ مَعينٍ:

قال الدُّوريُّ في «تاريخِ يحيى بنِ مَعينٍ» (٤/٣٥٤/٤٧٥٢): سمعتُ

يحيى يقولُ: زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخُرَّاسَانِيُّ؛ ثَقَّةٌ.

- روايةُ معاويةَ بنِ صالحٍ، عن ابنِ مَعِينٍ.

وقال العُقَيْلِيُّ في «الضعفاءِ» (٩٢/٢): حدثنا محمدُ بنُ أحمدَ، قال: حدثنا معاويةُ بنُ صالحٍ، قال: سمعتُ يحيى، قال: زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ خُرَّاسَانِيٌّ ضَعِيفٌ.

- روايةُ ابنِ أَبِي خَيْثَمَةَ، عن ابنِ مَعِينٍ

وقال ابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» (٥٨٩/٣): أخبرنا ابنُ أَبِي خَيْثَمَةَ، فيما كَتَبَ إِلَيَّ، قال: سمعتُ يحيى بنَ مَعِينٍ، يقولُ: زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخُرَّاسَانِيُّ؛ صالحٌ.

٢- قولُ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ:

ونقلوا عنه: لم يكن به بأسٌ ومقاربٌ ومستقيمٌ الحديثِ وثقةٌ.

- روايةُ أَبِي داودَ، عن أحمدَ.

قال أبو داودَ في «سؤالاتِهِ لأحمدَ» (٢٢٨): سمعتُ أحمدَ قال: زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ؛ لم يكن به بأسٌ.

- وفي روايةِ المروزيِّ، عن أحمدَ.

قال ابنُ عساکرَ في «تاريخِ دمشق» (١٢٣/١٩): قال أبو بكرٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ الحجاجِ المروزيُّ: سألتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ عن زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدِ الْخُرَّاسَانِيِّ، قال: ليسَ بهِ بأسٌ.

- رواية حنبل بن إسحاق، عن أحمد.

روى ابن عساکر في «تاريخ دمشق» (١٩/١٢٣) بإسناده عن حنبل ابن إسحاق بن حنبل، قال: سمعتُ أبا عبد الله يقول: زهير بن محمد خراساني ثقة.

- رواية الميموني، عن أحمد.

قال العُقيلي في «الضعفاء» (٢/٩٢): حدثنا محمد بن عبد الرحمن، قال: حدثنا عبد الملك بن عبد الحميد الميموني، قال: سمعتُ أحمد ابن حنبل، قال: زهير بن محمد؛ مقارب.

- رواية إبراهيم الجوزجاني، عن أحمد.

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/٥٨٩): أخبرنا إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، فيما كتب إلي، قال: سمعتُ أحمد بن حنبل، يقول: زهير بن محمد الخراساني مستقيم الحديث.

- قال الترمذي في «السنن» (٥/٣٢١/٣٢٩١): قال ابن حنبل: كأن زهير بن محمد الذي وقع بالشام ليس هو الذي يروي عنه بالعراق، كأنه رجل آخر؛ قلبوا اسمه، يعني: لما يروون عنه من المناكير.

وقال ابن عبد الهادي في «التنقيح» (٢/٢٩٠): وقال الأثرم: سمعتُ أبا عبد الله، وذكر رواية الشاميين عن زهير بن محمد، قال: يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء. ثم قال: أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة؛ عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر، وأما أحاديث

أبي حفصِ ذاكِ التَّيْسِيُّ عنه، فتلكِ بواطيلُ موضوعَةٌ، أو نحوَ هذا،
فأما بواطيلُ فقد قاله .

٣- قولُ البخاريِّ:

قال البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٤٢٧/٣): روى عنه أهلُ الشامِ
أحاديثَ مناكيرَ، قال أحمدُ: كأنَّ الذي روى عنه أهلُ الشامِ زهيرٌ آخرُ؛
فقلِّبَ اسمُه .

قال الترمذيُّ في «السنن» (٣٢١/٥/٣٢٩١): وسمعتُ محمدَ بنَ
إسماعيلَ البخاريِّ، يقولُ: أهلُ الشامِ يروون عن زهيرِ بنِ محمدٍ
مناكيرَ، وأهلُ العراقِ يروون عنه أحاديثَ مُقارِبَةً .

٤- قولُ أبي حاتم:

قال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٥٨٩/٣): سألتُ أبي عن
زهيرِ بنِ محمدٍ، قال: مَحَلُّهُ الصَّدُقُ، وفي حَفْظِهِ سُوءٌ، وكان حديثُه
بالشامِ أنكَرَ من حديثه بالعراقِ؛ لِسُوءِ حَفْظِهِ، وكان من أهلِ خُراسانَ،
سَكَنَ المَدِينَةَ وقَدِمَ الشامَ، فما حَدَّثَ من كُتُبِهِ فهو صالحٌ، وما حَدَّثَ
من حَفْظِهِ ففيه أغاليطُ .

٥- قال النَّسائيُّ في «الضعفاء والمتروكين» (٢١٨): زهيرُ بنُ محمدٍ
ليس بالقويِّ؛ أبو المُنذِرِ الخُراسانيُّ .

٦- قال الطَّحاويُّ في «شرح معاني الآثار» (٢٧٠/١): زهيرُ بنُ
محمدٍ وإن كان رجلاً ثَقَّةً؛ فَإِنَّ رِوَايَةَ عَمْرِو بنِ أَبِي سَلَمَةَ عنه

تُضَعَّفُ جِدًّا.

٧- **ذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «الثَّقَاتِ» (٣٣٧/٦)** وقال: روى عنه عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ وأبو عامر العَقْدِيُّ، يُخْطِئُ وَيُخَالِفُ.

وقال في «مشاهير علماء الأمصار» (١٤٧٣): كان يهيم في الأحيان.

٨- **قال ابن عَدِيٍّ فِي «الكامل» (٢٢٢/٣)**: ولعلَّ الشاميين حيث رَوَوْا عنه أخطأوا عليه فإنه إذا حَدَّثَ عنه أهلُ العراقِ؛ فرواياتهم عنه شبهُ المستقيم، وأرجو أنه لا بأسَ به.

قلتُ: اختار ابنُ عَدِيٍّ توثيقَ روايةِ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ مطلقًا، وهذا يؤيِّدُ مذهبَ أحمدَ والبخاريِّ في التفريقِ بينَ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدِ التَّمِيمِيِّ وَزُهَيْرِ آخَرَ يَقَعُ منه الخطأُ في رواياته، فيُسْتَعْرَبُ أنْ ثَقَاتِ الشاميين كلَّهم يُخْطِئُ عنه.

٩- **قال ابنُ شاهينَ فِي «تاريخِ أسماءِ الثَّقَاتِ» (٣٧٩)**: قال أحمدُ بنُ صالح: زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ لا بأسَ به، وهذه الأحاديثُ التي يرويها أهلُ الشامِ عنه؛ ليس تُعْجَبُنِي، وقال يحيى في روايةٍ أخرى: زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ثَقَّةٌ خُرَاسَانِيٌّ.

وختلاصة ذلك:

١- تضعيفُ ابنِ مَعِينٍ لَزُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدِ الخُرَاسَانِيِّ وكذلك تَلْيِينُ غيرِه؛ يُحْمَلُ على روايةِ الشاميين عنه أو على رجلٍ آخَرَ؛ غيرَ أبي المُنذرِ زُهَيْرِ التَّمِيمِيِّ، وأما التوثيقُ فلاستقامة باقي مَروياتِه.

٢- ذهب بعضُ النُّقَّادِ إلى توثيقِ زُهَيْرِ بْنِ مُحَمَّدِ الْخُرَّاسَانِيِّ، وتصحيحِ روايتهِ من جميعِ الوجوهِ؛ وحملتِ الأوهامُ المُتتَقِدَةُ على رِوَاوِ آخَرَ؛ منكرُ الحديثِ، روى عنه الشاميون. وهذا معنى كلامِ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ: كأنَّ زُهَيْرَ بْنَ مُحَمَّدٍ الَّذِي وَقَعَ بِالشَّامِ لَيْسَ هُوَ الَّذِي يُرَوَى عَنْهُ بِالْعِرَاقِ، كَأَنَّهُ رَجُلٌ آخَرٌ؛ قَلَّبُوا اسْمَهُ، يَعْنِي: لِمَا يَرَوُونَ عَنْهُ مِنَ الْمَنَاقِيرِ.

قلتُ: وثَّقه النُّقَّادُ؛ فلا يَنْبَغِي أَنْ يُضَعَّفَ مِنْ حَدِيثِهِ إِلَّا مَا رَوَاهُ الشَّامِيُونَ.

ثانياً: حالُ العلاءِ بنِ يعقوبَ وصحيفتهِ عن أبيه.

أقوالُ النُّقَّادِ:

١- قولُ يحيى بنِ مَعِينٍ:

- قال الدارميُّ في «تاريخِ ابنِ مَعِينٍ» (١/١٧٣/٦٢٣، ٦٢٤):
وسألته عن العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن أبيه، كيف حديثُهُما، فقال: ليس به بأسٌ، قلتُ: هو أحبُّ إليك أو سعيدُ المَقْبُرِيُّ، فقال: سعيدٌ أوثقُ والعلاءُ ضعيفٌ.

- وقال ابنُ أبي خَيْثَمَةَ في «التاريخِ» (٢/٢٩٥): سمعتُ يحيى بنَ مَعِينٍ يقولُ: لم يَزَلِ النَّاسُ يَتَّقُونَ حَدِيثَ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وسئل يحيى بنُ مَعِينٍ مَرَّةً أُخْرَى عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فقال: ليس بذاك.

- وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٣٥٧/٦): قُرئَ عليّ الدُّورِيُّ، عن يحيى بنِ مَعِينٍ، أنه قال: العلاءُ بنُ عبدِ الرحمنِ ليس حديثه بحجّةٍ، وهو وسُهَيْلٌ قَريبٌ من السَّوَاءِ.

- وقال ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (٢١٧/٥): حدَّثنا مُحَمَّدُ بنُ أَحْمَدَ الدُّولَابِيُّ، قال: حدَّثنا عَبَّاسٌ، عن يحيى، سئل عن العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ وسُهَيْلٍ، فلم يُقَوِّ أمرهما.

- وقال ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (٢١٧/٥): حدَّثنا أَحْمَدُ بنُ عَلِيٍّ، حدَّثنا عبدُ اللَّهِ بنُ الدُّورَقِيِّ، قال يحيى: العلاءُ بنُ عبدِ الرحمنِ، ليس بالقويِّ.

٢- قولُ أحمدَ بنِ حنبلٍ:

- قال عبدُ اللَّهِ بنُ أَحْمَدَ في «العللِ ومعرفةِ الرجالِ» (١٩/٢): سألتُ أبي عن العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ وسُهَيْلِ بنِ أبي صالحٍ، فكأنه قدَّم العلاءَ فوق سُهَيْلٍ، وقال: لم أسمعَ أحدًا يذكُرُ العلاءَ بسوءٍ.

- وقال عبدُ اللَّهِ بنُ أَحْمَدَ في زوائده على «المسند» (٢٣٥/٢): سألتُ أبي عن العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن أبيه، وسُهَيْلٍ، عن أبيه، قال: لم أسمعَ أحدًا ذكُرَ العلاءَ إلا بخيرٍ، وقدَّم أبا صالحٍ على العلاءِ.

- وقال أَحْمَدُ في موضعٍ من «العللِ» (٤٦٨/٢): العلاءُ بنُ عبدِ الرحمنِ؛ ثقةٌ.

- قال أبو داود في «سؤالاته لأحمد» (١٨٧): سمعتُ أحمدَ قيل له: العلاءُ بنُ عبدِ الرحمنِ، أليس ثقةً. قال: بلى، هو ثقةٌ.

٣- وقال ابنُ البرقيِّ في «تمييزِ ثقاتِ المحدثين وضعفائهم» (٢٨٤): لا بأسَ به، روى عنه مالكُ بنُ أنسٍ.

٤- وقال ابنُ سعدٍ في «الطبقات» (٥١٤/٧): كان ثقةً كثيرَ الحديثِ ثبًا.

٥- قولُ أبي حاتمٍ وأبي زُرعةَ:

قال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديل» (٣٥٧/٦): سألتُ أبي عن العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ، فقال: صالحٌ، قلتُ: فهو أوثقُ أو العلاءُ بنُ المُسيَّبِ، فقال: العلاءُ بنُ عبدِ الرحمنِ عندي أشبهُ. وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديل» (٣٥٧/٦): سئلُ أبو زُرعةَ عن العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ، فقال: ليس هو بأقوى ما يكونُ. وقال: قيل لأبي: ما قولك في العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ، قال: روى عنه الثقاتُ، وأنا أنكرُ من حديثه أشياء.

٦- قال العجليُّ في «معرفةِ الثقات» (١٢٨٢): ثقةٌ.

٧- وقال الترمذيُّ في «سننه» (٥٢): هو ثقةٌ عند أهلِ الحديثِ.

٨- قال النسائيُّ كما في «السيرِ للذهبيِّ» (١٨٧/٦): ليس به بأسٌ.

٩- وقال الفسويُّ في «المعرفةِ والتاريخ» (٣٤٩/١): والعلاءُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ يعقوبَ مولى الحرقيين ثقةٌ؛ هو وأبوه، ومن كان

مِنَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَنَصَحَ نَفْسَهُ؛ عَلِمَ أَنَّ كُلَّ مَنْ وَضَعَهُ مَالِكٌ فِي مَوْطِئِهِ وَأَظْهَرَ اسْمَهُ ثِقَةً، تَقَوْمٌ بِهِ الْحُجَّةُ.

١٠- **وذكره ابن حبان في «الثقات»** (٢٤٧/٥) قال: يروي عن أنس ابن مالك وعبد الله بن عمرو وأبيه. عداؤه في أهل المدينة، روى عنه مالك وشعبة والثوري.

وقال في **«مشاهير علماء الأمصار»** (٥٨٥): كان متقناً ربماً وهم.

١١- **وقال ابن عدي في «الكامل»** (٢١٨/٥): وللعلاء بن عبد الرحمن نسخ عن أبيه، عن أبي هريرة، يرويها عن العلاء الثقات، وما أرى بحديثه بأساً، وقد روى عنه شعبة ومالك وابن جريج، ونظراؤهم.

١٢- **ولذا قال الذهبي في «السير»** (١٨٧/٦): لا ينزل حديثه عن درجة الحسن، لكن يتجنب ما أنكر عليه.

١٣- **وقال ابن حجر في «التقريب»** (٥٢٨٢): صدوق ربماً وهم.

قلت: العلاء بن عبد الرحمن صدوق مشهور؛ وثقه أكثر الثقات؛ الإمام أحمد والعجلي والترمذي والنسائي والفسوي وابن حبان وابن عدي، وكان كلام ابن معين وغيره لأجل خطأ في حديث أو حديثين؛ انتقدت عليه أشياء تتبعها الحفاظ وبينها الثقات؛ ولا يضره ذلك، فليس في الثقات من لا يخطئ أو يهمل، وقال أبو حاتم: صالح، وجعله فوق من روى له البخاري في الصحيح ووثقه ابن

مَعِينٍ؛ أَعْنِي: الْعَلَاءُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، وَقَالَ أَحْمَدُ: لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَذْكُرُ الْعَلَاءَ بِسُوءٍ.

قلتُ: إذا روى عنه الثقات؛ ولم يتفرّد بما يُنكر؛ فحديثه صحيح.

ثالثاً: وكانت عند العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب نسخة يرويها عن أبيه، عن أبي هريرة.

حَمَلَهَا عَنْهُ الْحُفَاطُ، وَرَوَى مُسَلِّمٌ فِي «صَحِيحِهِ» حَدِيثًا كَثِيرًا مِنْ هَذِهِ النُّسخةِ؛ وَرَوَاهَا النَّقَّادُ عَنِ الْعَلَاءِ، وَلَمْ يُتَّقَدَّ مِنْهَا إِلَّا مَا خَالَفَ الْأَصُولَ وَتَفَرَّدَ بِهِ وَلَمْ يَتَابَعِ.

- ذِكْرُ أَهْلِ الْعِلْمِ لِهَذِهِ النُّسخةِ:

١- قال ابنُ سعدٍ في «الطبقات» (٧/٥١٤): حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَتْ عِنْدَ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ يَعْقُوبَ صَحِيفَةٌ يَحَدِّثُ بِمَا فِيهَا، قَالَ: فَكَانَ إِذَا أَتَاهُ الرَّجُلُ يَكْتُبُ بَعْضًا وَيَدْعُ بَعْضًا، قَالَ الْعَلَاءُ: إِذَا أَنْ تَأْخُذُوهَا جَمِيعًا، وَإِنَّمَا أَنْ تَدْعُوهَا جَمِيعًا. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍ: وَصَحِيفَةُ الْعَلَاءِ بِالْمَدِينَةِ مَشْهُورَةٌ، وَكَانَ ثِقَةً كَثِيرَ الْحَدِيثِ ثَبَتًا، وَتُوَفِّيَ فِي أَوَّلِ خِلافةِ أَبِي جَعْفَرٍ.

٢- وقال صالحُ بنُ أحمدَ في «مسائل الإمام أحمد» (١٤٥١): وَقَالَ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، حَدَّثَنَا عَنْهُ عَفَّانٌ، كَانَ قَاصًّا مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، كَانَتْ عِنْدَهُ كُرَّاسَةٌ لِلْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

ومن طريق صالح بن أحمد ذكرها ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢١١/٥).

٢- وقال ابن عدي في «الكامل» (٢١٨/٥): وللعلاء بن عبد الرحمن نسخ عن أبيه، عن أبي هريرة، يرويها عن العلاء الثقفي.

رابعاً: ما الذي انتقده الأئمة على العلاء بن عبد الرحمن:

* هو ما رواه أحمد في «المسند» (٤٤٢/٢)، وأبو داود في «سننه» (٢٣٣٧)، والترمذي في «سننه» (٧٣٨)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٢٩٢٣)، وابن ماجه في «سننه» (١٦٥١)، والدارمي في «سننه» (٢/٢٩)، وعبد الرزاق في «المصنف» (١٦١/٤)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٨٤/٢)، وأبو عوانة في «مسنده» (٢٧١٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٨٢/٢)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٥٨٩/٣٥٥/٨)، والطبراني في «مسند الشاميين» (٣/٧٤ رقم ١٨٢٧)، وغيرهم من طرق عن سفيان بن عيينة وسفيان الثوري وأبو العميس وعبد العزيز الدراوردي وشبل بن العلاء وروح ابن القاسم وعبد الرحمن بن إبراهيم والزبيدي ومسلم بن خالد الزنجي وزهير بن محمد وغيرهم جميعاً عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كان النصف من شعبان فأمسكوا عن الصوم حتى يدخل رمضان».

وهذا حديث منكر؛ أنكره الثقات؛ عبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو زرعة.

- قال النَّسَائِيُّ في «السنن الكبرى» (٢٥٤/٣): لا نعلمُ أحدًا روى هذا الحديثَ غيرَ العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ .

- وقال أبو داودَ في «سؤالاته لأحمد» (٢٠٠٢) قال أحمدُ: هذا حديثٌ منكرٌ .

- وقال أبو عوانةَ في «مُسْنَدِهِ» (١٧٢/٢): قال جعفرُ: كان عبدُ الرحمنِ قاصًّا هنا، وحدثَ عنه زيدُ بنُ الحُبَابِ، وبهزُّ بنُ أسدٍ أيضًا، سمعَ عبدُ الرحمنِ هذه الأحاديثَ من العلاءِ مع رَوْحِ بنِ القاسمِ، وحدثَ عنه حديثًا منكرًا، ثم ذكرَ جعفرُ هذا، عن يحيى ابنِ معينٍ، عن عَقَّانَ .

- ولذلك قال ابنُ حجرٍ في «إتحافِ المَهْرَةِ» (٢٧٣/١٥): قال يحيى بنُ معينٍ: هو منكرٌ .

- وقال البرذعيُّ في «سؤالاته لأبي زُرْعَةَ» (١٤٣): وشهدتُ أبا زُرْعَةَ يُنكِرُ حديثَ العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ: «إذا انتصف شعبانُ»، وزعمَ أنه منكرٌ .

- وقال الحاكمُ في «المدخلِ إلى معرفةِ كتابِ الإكليلِ» (ص ٣٩): القسمُ الرابعُ من الصحيحِ المتَّفَقِ عليه: هذه الأحاديثُ الأفرادُ الغرائبُ التي يروونها الثقاتُ العُدولُ تفرَّدَ به ثقةٌ من الثقاتِ وليس لها طرقٌ مُخَرَّجَةٌ في الكتبِ؛ مثلُ حديثِ العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ، أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ، قال: «إذا انتصف شعبانُ فلا تصوموا حتى يجيءَ رمضانُ». وقد خرَّجَ مسلمٌ أحاديثَ العلاءِ

أكثرها في الصحيح وترك هذا وأشباهه مما تفرّد به العلاء عن أبيه عن أبي هريرة. اهـ

- وقال الخليلي في «الإرشاد» (٢١٨/١): العلاء بن عبد الرحمن ابن يعقوب مولى الحرقة: مديني مختلف فيه؛ لأنه يتفرّد بأحاديث لا يتابع عليها؛ كحديث عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «إذا كان النصف من شعبان؛ فلا صوم حتى رمضان»، وقد أخرج مسلم في «الصحيح» المشاهير من حديثه، دون هذا والشواذ. اهـ

- وقال الذهبي في «السير» (١٨٧/٦) قال: ومن أغرب ما أتى به عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً: «إذا انتصف شعبان، فلا تصوموا...» الحديث.

- وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «شرح العمدة» (٧١٧): وقد أجاب أحمد عن هذا الحديث: قال حرب: سمعت أحمد يقول في الحديث الذي جاء عن النبي ﷺ: «إذا كان النصف من شعبان؛ فلا صوم إلا رمضان»؛ قال: هذا حديث منكر. قال: وسمعت أحمد يقول: لم يحدث (يعني: العلاء) حديثاً أنكر من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إذا كان النصف من شعبان؛ فلا صوم إلا رمضان».

- وقال ابن قدامة في «المغني» (٤/٣): قال أحمد: والعلاء ثقة لا ينكر من حديثه إلا هذا.

- وقال الزيلعي في «نصب الراية» (٣٢٠/٢) نحو ذلك: قال أحمد: والعلاء ثقة لا ينكر من حديثه إلا هذا.

وقد بيّن الإمامُ أحمدُ سببَ النكارةِ:

- قال أبو بكرٍ المَرُوذِيُّ في «العللِ لأحمدَ؛ روايةِ المَرُوذِيِّ وغيره» (١/١٥٩/٢٧٨): وذكُرْتُ له حديثُ زُهَيرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عن العلاءِ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ نِصْفُ شَعْبَانَ فَلَا صَوْمَ»، فأنكره، وقال: سألتُ ابنَ مَهديٍّ عنه، فلم يُحدِّثني به وكان يَتَوَقَّاهُ، ثمَّ قال أبو عبدِ اللَّهِ: هذا خلافُ الأحاديثِ التي رُوِيَتْ عن النبيِّ ﷺ.

- وفي روايةِ أبي داودَ عن أحمدَ في «سؤالاتِهِ» (٢٠٠٣): سمعتُ أحمدَ ذَكَرَ حديثَ العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ: أنَّ النبيَّ ﷺ كان إذا دخلَ النصفُ من شعبانَ أمسكَ عن الصومِ، فقال: كأنَّ عبدَ الرحمنِ بنَ مهديٍّ لم يحدِّثنا به؛ لأنَّ عن النبيِّ ﷺ خلافه، يعني: حديثَ عائشةَ وأمِّ سلمةَ، أنَّ النبيَّ ﷺ كان يصومُ شعبانَ، قال أحمدُ: هذا حديثٌ منكرٌ؛ يعني: حديثُ العلاءِ هذا.

* وَخُلَاصَةُ ذَلِكَ:

رُويَ حديثُ أبي هريرةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ وَجْهِهِ عَنْ زُهَيرِ بنِ مُحَمَّدِ التَّمِيمِيِّ؛ مِنْهَا طَرِيقُ شَامِيٍّ وَأَخْرَجَ بَصْرِيٌّ:

الشامِيُّ هو: عَمْرُو بنُ أَبِي سَلَمَةَ، حَدَّثَ بِهِ عَنْ زُهَيرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

والبَصْرِيُّ هو: أَبُو عَامِرِ العَقَدِيُّ؛ حَدَّثَ بِهِ عَنْ زُهَيرِ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ

- العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.
- ١- ورواية أهل الشام عن زهير بن محمد غير مستقيمة وضعيفة.
وعمر بن أبي سلمة الدمشقي يخطئ في حديث زهير خاصة.
- ولذا أخرج النسائي في «الكبرى» (٨٩٨٠) قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم، قال: حدثنا عمرو بن أبي سلمة، عن صدقة ابن عبد الله، عن زهير بن محمد، عن عاصم الأحول، عن عبد الله ابن سرجس، أن رسول الله ﷺ قال: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلَهُ فَلْيَلِيقْ عَلَيَّ عَجْزِهِ وَعَجْزِهَا شَيْئًا، وَلَا يَتَجَرَّدَا تَجَرَّدَ الْعَيْرِينَ». قال أبو عبد الرحمن: هذا حديث منكر، وصدقة بن عبد الله ضعيف، وإنما أخرجه لثلاثا يُجعل: عمرو عن زهير.
- وروى ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٤/٢٣) بسنده إلى أبي بكر الطائي [الأثرم] قال: سمعتُ أبا عبد الله أحمد بن حنبلٍ ذكر رواية أبي حفص التَّيْسِيِّ عن زهير بن محمد فقال: أراه سمعها من صدقة بن عبد الله أبي معاوية، فغلط بها نقلها عن زهير بن محمد.
- وقال ابن المواق في «بغية النقاد» (٤٤٥/١): فغلط بها فقلبها عن زهير بن محمد. اهـ
- وقال مُغلطائي في «إكمال تهذيب الكمال» (١٠/١٨٣): قال أحمد بن حنبل: روى عن زهير بن محمد أحاديث بواطيل أراه سمعها من صدقة بن عبد الله فغلط فقلبها عن زهير. اهـ

فائدة (١٦):

قال في المطبوع: روى عن زهير بن معاوية أحاديث بواطيل، وهذا تصحيف، والصواب: عن زهير بن محمد، كما أثبتناه.

٢- وأما الأسانيد عن غير الشاميين؛ فصحيحة سالمة، لذلك قال أبو حاتم: البصريون يروون هذا الحديث عن زهير، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

٣- قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٢٤٤): سألت أبي عن حديث رواه عمرو بن أبي سلمة، عن زهير بن محمد، عن سهيل ابن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «**من صام رمضان، وأتبعه بست من شوال؛ فذلك صيام الدهر**»، قال أبي: البصريون يروون هذا الحديث عن زهير، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

* قلت: طريق عمرو بن حفص الشيباني البصري، عن أبي عامر العقدي البصري، عن زهير، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ إسناد صحيح، لم يُعلَّه أبو حاتم في «العلل»، بل رجح هذا الإسناد على رواية الشاميين، ورجاله رجال الصحيح، عدا عمرو بن حفص الشيباني؛ والرجل من أهل الصدق، ويبعد أن يكون الحديث معروفاً عن غير العلاء بن عبد الرحمن؛ فيجعله البصريون عن زهير ابن محمد من حديث العلاء.

ولذلك قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/١٨٣): رواه البزار،

وله طرق رجال بعضها رجال الصحيح .

وسئل الدارقطني في «العلل» (١٠/١٦٥): عن حديث أبي صالح، عن أبي هريرة، قال رسول الله ﷺ: «من صام رمضان، وأتبعه بست من شوال، فذلك صيام الدهر». فقال: يرويه زهير بن محمد، واختلف عنه .

فرواه أبو حفص التتيسي عمرو بن أبي سلمة، وسويد بن عبد العزيز، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة .
وخالفهما أبو عامر العقدي، فرواه عن زهير، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكلاهما غير محفوظ. اهـ

قلت: قوله: «فرواه أبو حفص التتيسي عمرو بن أبي سلمة، وسويد ابن عبد العزيز... وخالفهما أبو عامر العقدي... وكلاهما غير محفوظ»، أراد بقوله: (وخالفهما)؛ عمرو بن أبي سلمة، وسويد بن عبد العزيز، وهل أراد بقوله: (كلاهما غير محفوظ) رواية الشاميين أيضا، وهذا الذي يستقيم مع كلام الأئمة؛ أم يفهم من كلام الدارقطني - إن لم يكن غلطا من التساخ - أن رواية البصريين والشاميين غير محفوظة، وهذا لم يعرف عن أحد من الأئمة قبله .

ولعل غير المحفوظ؛ هو حديث زهير بن محمد، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، لأنه من طريق الشاميين؛ عمرو بن أبي سلمة التتيسي الدمشقي وسويد بن عبد العزيز

الدمشقيّ وهو ضعيف . وخالفهما أبو عامرِ العَقَدِيُّ البصريُّ فرواه على نحوِ آخَرَ .

والنُّقَادُ يُصَحِّحُونَ روايةَ البصريين ؛ ومنها روايةُ ابنِ مهديٍّ وأبي عامرِ العَقَدِيِّ خاصَّةً، وهذا الحديثُ قد رُوِيَ من طريقه :

- قال البخاريُّ في «التاريخ الأوسط» (٤/١١٠١) : ما روى أهلُ الشام عن زهيرٍ فإنه مناكيرٌ، ليس لها أصلٌ، وما روى عنه أهلُ البصرة فإنه صحيحُ الحديثِ .

- وقال أبو الحجاجِ المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (٩/٤١٧) : وقال أبو بكرٍ الأثرمُ : سمعتُ أبا عبدِ اللهِ، وذكرَ روايةَ الشاميين عن زهيرِ بنِ محمدٍ، قال : يروون عنه أحاديثَ مناكيرٍ هؤلاء، ثم قال لي : تُرى هذا زهيرُ بنُ محمدٍ الذي يروون عنه أصحابنا، ثم قال : أما روايةُ أصحابنا عنه فمستقيمةٌ، عبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ، وأبو عامرٍ ؛ أحاديثُ مستقيمةٌ صحَّاحٌ، وأما أحاديثُ أبي حفصِ ذاك التَّيْسِيِّ عنه ؛ فتلك بواطيلُ موضوعةٌ، أو نحوَ هذا، فأما بواطيلُ فقد قاله . وذكره نحوه ابنُ عبدِ الهادي في «تنقيح التحقيق» (٢/٢٩٠)، وقاله ابنُ رَجَبٍ في «شرح علل الترمذي» (٢/٧٧٧) .

- لذلك قال المُنْذِرِيُّ في «الترغيب» (٢/١١١) : رواه البزارُ، وأحدُ طرقه عنده صحيحٌ .

وأنا أميلُ إلى ما ذهب إليه الحافظُ المُنْذِرِيُّ في «الترغيب» ،

والهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» مَعَ وَجُودِ مَتَابَعَاتِ ثُقُوفِي أَنَّهُ مَحْفُوظٌ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

قَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» بَعْدَ إِخْرَاجِهِ لِحَدِيثِ أَبِي أَيُوبَ: وَفِي الْبَابِ عَنِ جَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَثُوبَانَ. أَهْ أَيُ: أَنَّ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَصْلًا مِنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَقَالَ الْبَزَّازُ فِي «مُسْنَدِهِ» (١١٥/١٠): وَهَذَا الْحَدِيثُ قَدْ رُوِيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهِ رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ وَجَابِرٌ وَأَبُو أَيُوبَ وَغَيْرُهُمْ. أَهْ.

قُلْتُ: هَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ؛ لَا وَجْهَ لِإِعْلَالِهِ؛ لَمْ يَتَفَرَّدِ الْعَلَاءُ بِنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بِمَتْنٍ مَنكَرٍ يَخَالِفُ الْأَصُولَ، فَالْحَدِيثُ مَرُويٌّ مِنْ وَجْهِهِ عَنِ أَبِي أَيُوبَ الْأَنْصَارِيِّ وَثُوبَانَ وَشَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

وَقَالَ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٣٥/٢): لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا ذَكَرَ الْعَلَاءَ إِلَّا بِخَيْرٍ.

قُلْتُ: وَلَا نَعْلَمُ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ أَنْكَرَ عَلَيْهِ غَيْرَ حَدِيثٍ وَاحِدٍ، وَقَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي «شَرْحِ الْعُمْدَةِ» (٧١٧): . . . وَقَالَ حَرْبٌ: وَسَمِعْتُ أَحْمَدَ يَقُولُ: لَمْ يُحَدِّثْ (يَعْنِي: الْعَلَاءَ) حَدِيثًا أَنْكَرَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ؛ فَلَا صَوْمَ إِلَّا رَمَضَانَ».

وَقَالَ ابْنُ قُدَّامَةَ فِي «الْمُعْنِيِّ» (٤/٣): قَالَ أَحْمَدُ: وَالْعَلَاءُ ثِقَةٌ لَا

يُنكِرُ من حديثه إلا هذا. وتابعه الزَيْلَعِيُّ في «نصبِ الرأية» قال: قال أحمدُ: والعلاءُ ثقةٌ لا يُنكِرُ من حديثه إلا هذا.

وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» (٣٥٧/٦): قيل لأبي: ما قولك في العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ، قال: روى عنه الثقاتُ، وأنا أنكرُ من حديثه أشياء.

قلتُ: ليس هذا الحديثُ منها، فقد ذكره في «العللِ» ولم يتكلَّم فيه بنقِدٍ أو إعلالٍ، ولعلَّه أراد بقوله: (وأنا أنكرُ من حديثه أشياء): حديثُ النهيِّ عن صيامِ ما بعد النصفِ من شعبانِ.

قلتُ: حديثُ العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ:

١- روى عنه مالكٌ وشعبةٌ وابنُ جريجٍ ورواحُ بنُ القاسمِ والسُّفَيانانِ وغيرُهم من الحفاظِ.

٢- لم يروِ العلاءُ بنُ عبدِ الرحمنِ الحُرَقِيُّ ما يُنكِرُ عليه في هذا البابِ.

٣- ولم يتفرَّدُ العلاءُ عن أبيه بهذا المعنى عن النبيِّ ﷺ؛ ففي البابِ عن أبي أيوبَ وجابرِ بنِ عبدِ اللهِ وثوبانِ وشدادِ بنِ أوسٍ.

٤- لا يُستغربُ عدمُ إخراجِ أصحابِ الكتبِ الستةِ وأحمدَ في «المسندِ» لحديثِ أبي هريرةَ؛ وجوابُ ذلك أنَّ هذه الكتبَ صُنِّفَتْ لجمعِ وبيانِ أحاديثِ الأحكامِ وليستْ لاستقراءِ كلِّ الحديثِ، وكلُّ ما رُوِيَ في الفضائلِ خاصَّةً، وإذا ذكَّرَ الحفاظُ ما جاء في الفضائلِ؛

فلا يُجمَعُ كلُّ ما جاء في الباب، ولا يُتوسَّعُ فيه، وهذا الحديث في باب الفضائل، وكأنَّ إخراج مسلم وغيره لحديث أبي أيوب وثوبان وغيرهما؛ قد أغنى عن ذكر غيره.

٥- لم يروه عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب إلا زهير بن محمد، وتفرَّد به العلاء، عن أبيه، وتفرَّد به عبد الرحمن، عن أبي هريرة. لكنّه من طريق أبي عامر العقدي البصري وأحاديثه مستقيمة عن زهير بن محمد.

فائدة عزيزة (١٧):

قلت: وقع في المطبوع من كتاب «العلل» لابن أبي حاتم تصحيف من ناسخ أو طابع، قال: (المصريون) والصواب: (البصريون)، ولقد وقفت على طبعتين لبعض من أراد الاعتناء بضبط وتحقيق الطبعة الأولى المشهورة، ولم يتنبه لذلك والله أعلم. وبعدها بزمن وقفت على طبعة حظيت بعناية فريق من الباحثين؛ وقد وقعوا فيما وقع فيه غيرهم من تصحيف أيضًا، والحمد لله على توفيقه.

ولتوضيح هذا التصحيف والوهم:

أقول: ذهب أئمة الجرح والتعديل إلى المفاضلة بين البصريين والشاميين في الرواية عن زهير بن محمد ولم يذكروا المصريين أو رواة مصريين عرفوا بالرواية عنه.

قال أبو الحجاج المزي في «تهذيب الكمال»: (ع) زهير بن محمد

التميميُّ العنبريُّ أبو المُنذرِ الخُرَاسانيُّ المَرَوَزيُّ الخَرَقيُّ من أهلِ قريةٍ من قُرى مَرَوْ تُسمَى خَرَقَ . وذكرَ مشاهيرَ الرواةِ الذين نقلوا حديثه وحملوه .

فقال روى عنه :

- ١- بشرُّ بنُ منصورِ السَّليميُّ : أبو محمدِ الأزديُّ البصريُّ .
- قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» : أبو محمدِ الأزديُّ البصريُّ ، صدوقٌ عابدٌ .
- ٢- رَوْحُ بنُ عُبَّادَةَ : ابنُ العلاءِ بنِ حَسَّانِ القَيْسيِّ أبو محمدِ البصريُّ .
- قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» : أبو محمدِ البصريُّ ثقةٌ .
- ٣- سليمانُ بنُ داوُدَ الطيالسيُّ : ابنُ الجارودِ أبو داوُدَ الطيالسيُّ البصريُّ .
- قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» : البصريُّ ثقةٌ حافظٌ .
- ٤- سويدُ بنُ عبدِ العزيزِ : ابنُ نُميرِ السَّلميِّ مولاهم .
- قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» : الدمشقيُّ ، وقيل : أصله حمصيُّ .
- ٥- صدقةُ بنُ عبدِ اللهِ السَّمينُ : أبو معاويةَ أو أبو محمدِ الدمشقيُّ .
- قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» : الدمشقيُّ ضعيفٌ .
- ٦- الضَّحَّاكُ بنُ مَخْلَدٍ : ابنُ الضَّحَّاكِ بنِ مسلمِ الشيبانيُّ أبو عاصمِ النَّبِيلِ .
- قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» : أبو عاصمِ النَّبِيلِ البصريُّ ثقةٌ ثبتٌ .
- ٧- عبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ : ابنُ حَسَّانِ العنبريِّ مولاهم أبو سعيدِ البصريُّ .

قال ابن حجرٍ في «التقريب»: أبو سعيد البصريُّ ثقةٌ ثبتٌ حافظٌ .

٨- عبدُ الملكِ بنُ عبدِ الرحمنِ الدَّمَارِيُّ: أبو هاشمِ الدَّمَارِيُّ بفتحِ المُعْجَمَةِ وتخفيفِ الميمِ الأَبْنَاوِيُّ بفتحِ الهمزةِ وسكونِ المُوحَّدةِ بعدها نونٌ وقد يُنسَبُ إلى جَدِّه .

قال ابن حجرٍ في «التقريب»: أبو هاشمِ الدَّمَارِيُّ صدوقٌ . وذمارٌ في اليمنِ ويقالُ: الصَّنَعَانِيُّ، ومنهم من قال: عبدُ الملكِ بنُ عبدِ الرحمنِ الشاميُّ نزيلُ البَصْرَةِ أبو العباسِ ضعيفٌ وعدّه بعضُ أهلِ العلمِ وهَمًّا .

٩- أبو عامرٍ عبدُ الملكِ بنُ عمرو العَقَدِيُّ: القَيْسِيُّ أبو عامرٍ العَقَدِيُّ بفتحِ المُهْمَلَةِ والقافِ .

قال ابن حجرٍ في «التقريب»: القَيْسِيُّ ثقةٌ . وقال في «التهذيب»: البصريُّ .

١٠- عبدُ الملكِ بنُ محمدِ الصَّنَعَانِيُّ: عبدُ الملكِ بنُ محمدِ الحِميرِيِّ البَرْسَمِيُّ بفتحِ المُوحَّدةِ والمُهْمَلَةِ بينهما راءٌ ساكنةٌ .

قال ابن حجرٍ في «التقريب»: من أهلِ صنعاءِ دمشقَ لِينُ الحديثِ .

١١- عثمانُ بنُ حصنِ بنِ عَلَاقٍ: بتشديدِ اللامِ ويقالُ: بزيادةِ عبيدةِ بينِ حصنٍ وَعَلَاقٍ أو بينِ عثمانَ وَحصنٍ ويقالُ: عثمانُ بنُ عبدِ الرحمنِ ابنِ حصنِ بنِ عبيدةِ بنِ عَلَاقٍ ويقالُ بإسقاطِ حصنٍ وعبيدةِ، دمشقيٌّ مولى فُرَيْشٍ .

قال ابن حجرٍ في «التقريب»: دمشقيٌّ ثقةٌ .

١٢- عثمانُ بنُ الحَكَمِ الجُدَامِيُّ المِصْرِيُّ صدوقٌ له أوْهَامٌ من الثامنةِ مات سنةَ ثلاثٍ وستين وهو أولُ من أدخل مصرَ مسائلَ مالكٍ، قاله ابنُ وهبٍ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ»: المِصْرِيُّ صدوقٌ له أوْهَامٌ.

قلتُ: وقفتُ لهذا المِصْرِيِّ على حديثٍ واحدٍ عن زهيرِ بنِ محمدٍ، ولا أراه مكثراً عنه، حتى يقال: إنَّ أبا حاتمٍ أراد روايةَ المِصْرِيِّين وليس البصريين، كما أنَّ عثمانَ بنَ الحَكَمِ المِصْرِيَّ لا يروي حديثاً عن زهيرٍ، عن العلاءِ، عن أبيه، عن أبي هريرةٍ...

* رواه أبو عَوَانَةَ في «مسنده» (٥٧/٤ رقم ٦٠١٩) قال: حدثنا بحرُ ابنِ نصرٍ، قال: حدثنا ابنُ وهبٍ، قال: حدثني عثمانُ بنُ الحَكَمِ، عن زهيرِ بنِ محمدٍ، عن سهيلِ بنِ أبي صالحٍ، عن أبيه، عن زيدِ بنِ ثابتٍ، عن النبيِّ ﷺ، قال: يعني قضى باليمينِ مع الشاهدِ الواحدِ.

* ورواه الطحاويُّ في «شرح معاني الآثار» (١٤٤/٤ رقم ٦١٠٥) قال: حدثنا بحرُ بنُ نصرٍ، قال: حدثنا عبدُ اللهُ بنُ وهبٍ، قال: حدثني عثمانُ بنُ الحَكَمِ، عن زهيرِ بنِ محمدٍ، عن سهيلِ بنِ أبي صالحٍ، عن أبيه، عن زيدِ بنِ ثابتٍ، عن رسولِ اللهِ ﷺ مثله.

* ورواه الطبرانيُّ في «الكبير» (١٥٠/٥ رقم ٤٩٠٩) قال: حدثنا إسماعيلُ بنُ محمدٍ بنِ المهاجرِ المِصْرِيُّ، حدثنا حَرْمَلَةُ، حدثنا ابنُ وهبٍ، أخبرني عثمانُ بنُ الحَكَمِ الجُدَامِيُّ، حدثني زهيرُ بنُ محمدٍ، عن سهيلِ بنِ أبي صالحٍ، عن أبيه، عن زيدِ بنِ ثابتٍ، مثله.

* ورواه ابن عَدِيٍّ في «الكامل» (٢٢١/٣) قال: حدثنا القاسمُ بنُ مهديٍّ، ومحمدُ بنُ الحسنِ الكوفيُّ بمصرَ، وعبدُ اللَّهِ بنُ محمدِ بنِ مسلمٍ والحسنُ بنُ سفيانَ، قالوا: حدثنا حرملةُ، حدثنا ابنُ وهبٍ، عن عثمانَ بنِ الحكمِ الحزاميِّ عن زهيرِ بنِ محمدٍ عن سهيلِ بنِ أبي صالحٍ، عن أبيه، عن زيدِ بنِ ثابتٍ، عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قضى باليمينِ مع الشاهدِ. قال ابنُ عَدِيٍّ: لم يقلْ عن سهيلٍ عن أبيه عن زيدِ بنِ ثابتٍ غيرُ زهيرٍ، وعن زهيرٍ عثمانُ بنُ الحكمِ.

* ورواه أبو نُعيم الأصبهانيُّ في «الحلية» (٣٢٦/٨) قال: حدثنا أبي حدثنا أحمدُ بنُ هارونَ بنِ رُوحِ البردعيِّ إملاءً سنةً ثلاثِمائةٍ، حدثنا محمدُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ الحكمِ، حدثنا ابنُ وهبٍ أخبرني عثمانُ بنُ الحكمِ الجُداميُّ عن زهيرِ بنِ محمدٍ به.

قال أبو نُعيم: تفرَّد به عثمانُ عن زهيرٍ من حديثِ زيدِ بنِ ثابتٍ. قال ابنُ أبي حاتمٍ في «العلل» (١٤٢٥): وسألتُ أبي عن حديثِ حدثنا به بحرُ بنُ نصرٍ، عن ابنِ وهبٍ، عن عثمانَ بنِ الحكمِ الجُداميِّ، عن زهيرِ بنِ محمدٍ، عن سهيلِ بنِ أبي صالحٍ، عن أبيه، عن زيدِ بنِ ثابتٍ، عن رسولِ اللَّهِ ﷺ؛ أنه قضى باليمينِ مع الشاهدِ.

فسمعتُ أبي يقولُ: إنما هو: سهيلٌ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ، عن النبيِّ ﷺ، وعثمانُ بنُ الحكمِ ليس بالمتقينِ.

وقال الدارقطنيُّ في «العلل» (١٤٠/١٠): ورواه ابنُ وهبٍ، عن عثمانَ بنِ الحكمِ الجُداميِّ، عن زهيرِ بنِ محمدٍ، عن سهيلٍ، عن

أبيه، عن زيد بن ثابت، عن النبي ﷺ، ولا يصحُّ عن زيد. اهـ
 ١٣- عليُّ بنُ أبي حملة: عليُّ بنُ أبي حملة بفتح الحاءِ المُهملةِ
 والميمِ القرشيُّ أبو نصرِ الفِلَسطينيِّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التَهذِيبِ»: القرشيُّ أبو نصرِ الفِلَسطينيِّ

وقال البخاريُّ في «التاريخ الكبير»: القرشيُّ الشاميُّ.

١٤- عمرو بنُ أبي سلمة التَّنيسيُّ: بمُثناةٍ ونونٍ ثَقِيلةٍ بعدها تحتانيَّةٌ
 ثمَّ مُهملةٌ أبو حفصِ الدمشقيُّ مولى بني هاشمٍ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ»: أبو حفصِ الدمشقيُّ صدوقٌ له أوهامٌ.

١٥- عيسى بنُ يونسَ: ابنُ أبي إسحاقِ السَّبيعيِّ بفتحِ المهملةِ وكسرِ
 الموحدةِ أخو إسرائيلَ كوفيٌّ نزلَ الشامَ مُرابطاً.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ»: كوفيٌّ نزلَ الشامَ ثَقَّةٌ.

١٦- محمد بنُ سليمان بنِ أبي داودَ الحرَّانيِّ، الحرَّانيُّ اسمٌ جدُّه
 سالمٌ أو عطاءٌ وهو يُلقَّبُ بُوَمَّةٍ بضمِّ الموحدةِ وسكونِ الواوِ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ»: الحرَّانيُّ صدوقٌ.

١٧- معاذ بنُ خالدِ المَرَوَزيِّ: ابنُ شَقِيقِ بنِ دينارِ العَبْدِيِّ مولاهم
 أبو بكرِ المَرَوَزيِّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ»: أبو بكرِ المَرَوَزيُّ صدوقٌ.

١٨- مَعْنُ بنُ عيسى القَرَّازُ أبو يحيى المَدَنِيُّ القَرَّازُ.

قال ابن حجرٍ في «التقريبِ»: المدنيُّ القَرَازُ ثقةٌ ثبتٌ.

١٩- أبو حُذيفةَ موسى بنُ مسعودٍ النَّهْدِيُّ.

قال ابن حجرٍ في «التقريبِ»: أبو حُذيفةَ البصريُّ صدوقٌ سيِّءُ الحفظِ.

٢٠- الوليد بنُ مسلمٍ: أبو العباسِ الدمشقيُّ.

قال ابن حجرٍ في «التقريبِ»: أبو العباسِ الدمشقيُّ ثقةٌ لكَّه كثيرُ التَّدليسِ والتَّسْوِيَةِ.

٢١- يحيى بنُ أبي بُكيرٍ الكِرمانيُّ.

قال ابن حجرٍ في «التقريبِ»: كوفيُّ الأصلِ نَزَلَ بَغدَادَ ثقةٌ.

٢٢- يحيى بنُ الحارثِ الشِّيرازيُّ.

قال ابن حُزَيْمَةَ في «صَحِيحِهِ» (١٤٩٨): حدثنا إبراهيم بنُ محمدٍ الحَلَبِيُّ البصريُّ، بخبرٍ غريبٍ غريبٍ، حدثنا يحيى بنُ الحارثِ الشِّيرازيُّ، وكان ثقةً، وكان عبدُ اللَّهِ بنُ داودَ يُثني عليه.

وقال ابن حجرٍ في «التقريبِ»: الشِّيرازيُّ مقبولٌ.

٢٣- يحيى بنُ حمزةَ الحَضْرَميُّ.

قال ابن حجرٍ في «التقريبِ»: أبو عبدِ الرحمنِ الدمشقيُّ القاضي ثقةٌ.

٢٤- اليَمَانُ بنُ عَدِيٍّ الحِمَصيُّ: قال ابنُ حِبَّانٍ في «المَجْرُوحِينَ»

(١٤٣/٣): أبو عَدِيٍّ الحِمَاصِيُّ من أهلِ الشَّامِ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ»: الحَضْرَمِيُّ أبو عَدِيٍّ الحِمَاصِيُّ لِيْنُ الحديثِ.

هؤلاءُ غالبُ مَنْ رَوَى عن زهيرِ بنِ محمدٍ ومشاهيرُهم ما بين بصريٍّ وشاميٍّ، فأين المصريون.

وكذلك لم يتنبَّه لهذا التصحيفِ؛ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ الصَّدِيقِ العُمَارِيُّ، في كتاب «الهداية في تخريجِ أحاديثِ البداية» (٢١٠/٥) قال: ذَكَرَهُ ابنُ أَبِي حَاتِمٍ في «العللِ»...، إلى أن قال: ونَقَلَ عن أبيه أنه قال: المصريون يروون هذا الحديثَ عن زهيرٍ، عن العلاءِ، عن أبيه، عن أبي هريرة.

٣- حديثُ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي هريرةَ، عن أبيه.

* رواه ابنُ عَدِيٍّ في «الكاملِ» (٢٢٨/١) قال: حدثنا عبدُ الرحمنِ ابنُ محمدِ القُرَشِيُّ، حدثنا محمدُ بنُ زيادِ بنِ معروفٍ، أنبأنا إسحاقُ بنُ سليمانَ، أنبأنا إبراهيمُ الخُوَزِيُّ المَكِّيُّ، عن عمرو بنِ دينارٍ، عن عبدِ الرحمنِ بنِ أبي هريرةَ، عن أبيه، عن النبيِّ صلي الله عليه وسلم، قال: «من صامَ شهرَ رمضانَ ثمَّ أتبعه بستَّ من شَوَالٍ؛ كان كصيامِ الدهرِ».

فائدة (١٨):

قلتُ: وقع في المطبوعِ (أنبأنا إسحاقُ بنُ سليمانَ وأنبأنا إبراهيمُ

الخُوزِيُّ المَكِّيُّ)، والصوابُ: (أَبَانَا إِبرَاهِيمَ الخُوزِي المَكِّيُّ)، هو: شيخُ إِسْحَاقَ بنِ سَلِيمَانَ وليس مقروناً به، والعطفُ لا يَصِحُّ كما أثبتناه.

* ورواه ابنُ عساکرَ في «تاريخِ دمشق» (٢٣/٣٨) من طريقِ إِسْحَاقَ ابنِ سَلِيمَانَ الرَازِيَّ، عن إِبرَاهِيمَ بنِ مُسَهِّرٍ، عن عمرو بنِ دينارٍ، به. قال ابنُ عساکرَ عقبَه: «كذا فيه، وأظنه وهمٌّ، إنما هو إِبرَاهِيمُ بنُ يزيدٍ». اهـ.

وفي الإسناد:

إبراهيمُ الخُوزِيُّ المَكِّيُّ: ابنُ يزيدَ أبو إِسْمَاعِيلَ مولى بني أمية. قال ابنُ حجرٍ في «التقريب» (٢٧٤): متروكُ الحديث. قلتُ: هذا إسنادٌ ضعيفٌ جداً غيرُ صالحٍ في المتابعاتِ.

٤- حديثُ المُحرَّرِ بنِ أبي هريرة، عن أبيه

* رواه ابنُ عساکرَ في «تاريخِ دمشق» (٧٣/٥٧) قال: أخبرنا أبو القاسمِ بنُ الحُصَيْنِ وأبو نَصْرٍ بنُ رضوانَ وأبو عليّ بنُ السُّبُطِ وأبو غالبِ بنُ البتّا، قالوا: أخبرنا أبو محمدِ الجَوْهَرِيُّ، أخبرنا أبو بكرِ بنُ مالكٍ، حدثنا محمدُ بنُ يونسَ القَرَشِيُّ، حدثنا حَجَّاجُ ابنُ نُصَيْرٍ، حدثنا هَمَّامُ بنُ يحيى، عن المُثَنَّى بنِ الصَّبَّاحِ، عن المُحرَّرِ بنِ أبي هريرة، عن أبيه، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ قال: «من صام رمضانَ، و أتبعه بستَّ من شَوَالٍ؛ كان كصيامِ الدهرِ».

وفي الإسناد:

- محمدُ بنُ يونسَ القرشيُّ؛ وهو: محمدُ بنُ يونسَ بنِ موسى بنِ سليمانَ القرشيِّ الكُدَيْمِيُّ، أبو العباسِ البصريُّ
قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٦٤٥٩): ضعيفٌ.
- حجاجُ بنُ نُصَيْرٍ: هو الفَسَاطِيطِيُّ القَيْسِيُّ أبو محمدٍ البصريُّ.
قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (١١٤٨): ضعيفٌ، كان يقبلُ التلقينَ.
- همَّامُ بنُ يحيى بنِ دينارٍ العَوَظِيُّ.
قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٧٣٦٩): ثقةٌ ربَّما وهم.
- المثنى بنُ الصَّبَّاحِ: اليمانيُّ نزيلُ مكةَ.
قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٦٥١٣): ضعيفٌ اختلط بأخَرَ، وكان عابداً.
- المُحَرَّرُ بنُ أبي هريرةَ الدَّوسِيُّ المدنيُّ
قال الذهبيُّ في «الكاشفِ» (٥٤٠٢): وثقَّ.
- قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٦٥٤٢): مقبولٌ.
- قلتُ:** وذكره ابنُ حبانٍ في «الثقاتِ» (٤٨٠/٥)
- وروى عنه الحفاظُ الثقاتُ؛ عامرُ الشَّعْبِيُّ والزُّهْرِيُّ وعطاءُ بنُ أبي رباحٍ.
وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا فيه؛ محمدُ بنُ يونسَ الكُدَيْمِيُّ وحجاجُ بنُ نُصَيْرٍ والمثنى بنُ الصَّبَّاحِ.

٥- حديث محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة.

رواه الطبراني في «الأوسط» (٣١٥/٧ رقم ٧٦٠٧) قال: حدثنا محمد بن إسحاق بن إبراهيم - ابن شاذان - حدثنا أبي، حدثنا سعد بن الصلت، حدثنا الحسن بن عمرو الفقيمي، عن يزيد بن خُصيفة، عن ثوبان، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «من صام ستة أيام بعد الفطر مُتَّابِعَةً، فكأنما صام السنة».

لم يرو هذا الحديث عن الحسن بن عمرو إلا سعد بن الصلت، تفرّد به شاذان، وقال: عن يزيد، عن ثوبان، وإثما هو يزيد، يعني: ابن خُصيفة، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان. اهـ.

وفي الإسناد:

- محمد بن إسحاق بن إبراهيم: شيخ الطبراني، هو: أبو يعلى محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن شاذان الفارسي لم أقف على ترجمته.
- إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن عمر بن زيد النَّهْشَلِيُّ، المعروف بشاذان الفارسي.

قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢١١/٢): صدوق.

وذكره ابن حبان في «الثقات» (١٢٠/٨).

وقال الذهبي في «السير» (٣٨/١٢): الإمام المحدث الصادق.

- سعد بن الصلت: ابن بُرْد بن أسلم، أبو الصلت البجلي الكوفي،

قاضي شيراز.

ذكره ابنُ حِبَّانَ في «الثقاتِ» (٣٧٨/٦) قال: رُبَّمَا أُغْرَبَ.

وقال الذهبيُّ في «السيرِ» (٣١٧ / ٩): هو صالحُ الحديثِ، وما علمتُ لأحدٍ فيه جرْحًا.

- الحسنُ بنُ عمرو الفُقَيْمِيُّ الكوفيُّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (١٢٧٧): ثقةٌ ثبتٌ.

- يزيدُ بنُ خُصَيْفَةَ؛ هو: يزيدُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ خُصَيْفَةَ، وقد يُنسَبُ إلى جدِّه، المدنيُّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٧٧٨٩): ثقةٌ.

- ابنُ ثوبانَ؛ هو: محمدُ بنُ عبدِ الرِّحْمَنِ بنِ ثوبانَ العامِريُّ المدنيُّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٦١٠٨): ثقةٌ.

قلتُ: وهذا إسنادٌ جيّدٌ في المتابعاتِ.

٦- حديثُ لَيْثٍ، عن مجاهدٍ، عن أبي هريرة.

رواه أبو نعيم الأصبهانيُّ في «أمالِيهِ» (ص٣٦) قال: حدثنا إبراهيمُ ابنُ أحمدَ بنِ أبي حَصِينِ الوادعيُّ، حدثني أبو حَصِينِ، حدثنا يونسُ ابنُ عبدِ الرِّحِيمِ، حدثنا رَوَادُ بنُ الجِرَّاحِ، حدثنا أبو التُّعْمَانِ الأنصاريُّ، عن لَيْثٍ، عن مجاهدٍ، عن أبي هريرة، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ قال: «من صام رمضانَ وستًّا من شَوَالٍ؛ فقد صام

السَّنة، قال: ثم قال رسولُ الله ﷺ: **«من جاء بالحسنةِ فله عشرُ أمثالها»**. ثلاثين بثلاثمائة، وستة بستين؛ فقد صام السنة، وهذا من قول أبي هريرة.

أبو النعمان الأنصاريُّ اسمه عبدُ الرحمن بنُ النُّعمانِ. اهـ

وفي الإسناد:

- يونس بن عبد الرَّحيم بن سعيد بن أبي أيوب الرَّمليّ العسقلانيُّ قال ابنُ أبي حاتم عن أبيه في **«الجرح والتعديل»** (٢٤١/٩): وسألته عنه، فقال: كان قديم بغداد، فتكلموا فيه، وليس بالقويِّ.

ذكره ابنُ حبان في **«الثقات»** (٢٩٠/٩) وقال: رُبما أخطأ.

قال الخطيبُ البغداديُّ في **«تاريخ بغداد»** (٣٥١/١٤): بسنده عن عبد الخالق بن منصور، قال: سألتُ يحيى بنَ معين، عن يونس بن عبد الرحيم العسقلانيِّ، فقال: لا أعرفه، فقلتُ له: إن بعض أصحابِ الحديث يزعمون أنك قد ذهبت إليه، وكتبت عنه، فقال: كذبوا، لا والله ما رأيته قطُّ، ولا عرفته، ولكن قديم علينا رجل فزعم أن أهل بلده يُسيئون فيه القول. اهـ

- رواد بن الجراح: أبو عصام العسقلانيُّ.

قال ابنُ حجر في **«التقريب»** (١٩٦٨): صدوق، اختلط بأخرة فترك.

- عبدُ الرحمنِ بنُ النُّعمانِ: ابنُ مَعْبَدِ بنِ هَوْدَةَ الأَنْصَارِيِّ، أبو النُّعمانِ الكوفيُّ.

ذكر ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» (٢٩٩/٥) عن يحيى بنِ معينٍ: ضعيفٌ.

وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» (٢٩٩/٥): سمعتُ أبي يقولُ: عبدُ الرحمنِ بنُ النُّعمانِ؛ صدوقٌ.

وذكره ابنُ جَبَّانٍ في «الثقاتِ» (٨١/٧)

وقال الدارقطنيُّ في «سؤالاتِ البرقانيِّ» (٢٨٤): متروكٌ.

وقال الذهبيُّ في «الكاشفِ» (٣٣٧٣): صدوقٌ.

وقال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٤٠٥٦): صدوقٌ ربّما غلِطَ.

- الليثُ بنُ أبي سُلَيْمٍ: أبو بكرٍ الكوفيُّ.

قال الذهبيُّ في «الكاشفِ» (٤٧٥٧): فيه ضَعْفٌ يَسِيرٌ من سوءِ حفظه.

وقال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٥٧٢١): صدوقٌ، اختلطَ جدًّا، ولم يتميِّزْ حديثه فُتْرَكَ.

- مجاهدٌ: ابنُ جَبْرِ المكيِّ، أبو الحجاجِ القُرشيُّ المَخْزوميُّ مولاهم.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٦٥٢٣): ثقةٌ، إمامٌ في التفسيرِ وفي العلمِ.

قلتُ: إسنادهُ ضعيفٌ جدًّا؛ فيه يونسُ بنُ عبدِ الرحيمِ العسقلانيُّ وروادُ بنُ الجراحِ العسقلانيُّ، متكلمٌ فيهما، وأما ليثُ بنُ أبي سليمٍ فقد اختلط ولم يتميز صحيحُ حديثه من ضعيفه.

٧- حديثُ أبي سعيدِ المَقْبُرِيِّ، عن أبي هريرة

رواه أبو نعيم الأصبهانيُّ في «أماليه» (ص ٤٢) قال: حدثنا أبو القاسم نذيرُ بنُ جناحِ القاضي المَحَارِبِيُّ، حدثنا إسحاقُ بنُ محمدِ بنِ مسروقٍ، حدثنا أبي، حدثنا حفصُ أبو مُخَارِقٍ، عن خِلاَدِ الصَّفَّارِ، عن عبدِ اللَّهِ بنِ سعيدِ بنِ أبي سعيدٍ، عن أبي سعيدٍ، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «**من صام رمضانَ، وستَّةَ أيامٍ بعده لا يفصلُ بينهم، كأنما صام السنةَ.**»

وفي الإسناد:

عبدُ اللَّهِ بنُ سعيدِ بنِ أبي سعيدٍ: المَقْبُرِيُّ أبو عبَّادِ اللَّيْثِيُّ مولاهم المدنيُّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٣٣٧٦): متروكٌ.

قلتُ: حديثٌ منكرٌ بهذا اللفظِ؛ وهذا إسنادهُ غيرُ صالحٍ؛ لا يُحتجُّ به في متابَعَةِ أُونحُوهِ.

وبما تقدَّم نجدُ أنَّ حديثَ أبي هريرةَ رضي الله عنه صحيحٌ من طريقِ العلاءِ ابنِ عبدِ الرحمنِ بنِ يعقوبَ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ، وقد تُوبَعَ من محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ ثوبانَ، عن أبي هريرةَ وغيره.

الثالثُ :

حديثُ شدّادِ بنِ أوسٍ رضيَ اللهُ عنه

روى ابنُ أبي حاتمٍ في «العللِ» (٧٤٤) قال: سمعتُ أبي وذكرَ حديثًا رواه سُويدُ بنُ عبدِ العزيزِ، عن يحيى بنِ الحارثِ الدَّمَارِيِّ، عن أبي الأشعثِ الصنعانيِّ، عن أبي أسماءِ الرّحبيِّ، عن ثوبانَ، قال: قال رسولُ اللهِ صلى اللهُ عليه وآله: «من صامَ رمضانَ، وأتبعه بستَ من شَوّالٍ...».

قال أبي: هذا وَهْمٌ من سويدٍ، قد سمعَ يحيى بنُ الحارثِ الدَّمَارِيُّ هذا الحديثَ من أبي أسماء، وإنّما أرادَ سويدٌ:

ما حدثنا صفوانُ بنُ صالحٍ، قال: حدثنا مروانُ الطاطريُّ، عن يحيى بنِ حمزة، عن يحيى بنِ الحارثِ، عن أبي الأشعثِ الصنعانيِّ، عن شدّادِ بنِ أوسٍ، عن النبيِّ صلى اللهُ عليه وآله: «من صامَ رمضانَ وأتبعه بستَ من شَوّالٍ...».

وحديثُ ثوبانَ الصحيحُ: يحيى بنُ الحارثِ، سمعَ أبا أسماءِ الرّحبيِّ، عن ثوبانَ عن النبيِّ صلى اللهُ عليه وآله.

وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «العللِ» (٧٤٥): سئلُ أبي، عن حديثِ رواه مروانُ الطاطريُّ، عن يحيى بنِ حمزة، عن يحيى بنِ الحارثِ، عن أبي الأشعثِ الصنعانيِّ، عن شدّادِ بنِ أوسٍ، عن النبيِّ صلى اللهُ عليه وآله:

«من صام رمضان وأتبعه بست من شوال . . .» .

فسمعتُ أبي يقولُ: الناسُ يروُون عن يحيى بن الحارثِ، عن أبي أسماء، عن ثوبانَ، عن النبيِّ ﷺ،
قلتُ لأبي: أيُّهما الصحيحُ. قال: جميعًا صحيحان.

فائدة (١٩):

قلتُ: وقع في المطبوعِ بعضُ سقطٍ، وتصحيفٍ، وتحريفٍ.

١- (ها وَهَمْ شديد)، والصوابُ: هذا وهمٌ من سويدٍ كما أثبتناه،
وذهب إلى ذلك العلائيُّ في «رفع الإشكال» (ص ٦٨)، وابنُ القيمِ فيما
علّقه على «سنن أبي داود» (٧/٨٨).

٢- سقط من المطبوعِ، (إنما أراد)، و(يحيى بن حمزة) شيخُ مروانَ
الطاطريِّ، كما في السؤالِ الذي بعده.

٣- وقع في المطبوعِ (أوس بن أوس) وهذا تحريفٌ، والصوابُ:
شدادُ بنُ أوسٍ.

٤- قال في المطبوعِ: جميعًا صحيحين، والصوابُ: صحيحان؛
كما أثبتناه.

وأقولُ: وقفتُ على ثلاثة طرقٍ إلى النبيِّ ﷺ من حديثِ يحيى بن
الحارثِ الذماريِّ:

١- رواه يحيى بنُ الحارثِ الذماريِّ، عن أبي الأشعثِ الصنعانيِّ،

عن أبي أسماء الرحيبي، عن ثوبان، عن النبي ﷺ، وهذا خطأ؛ فسمع يحيى بن الحارث لهذا الحديث من أبي أسماء الرحيبي ثابت؛ لا يذكر فيه أبو الأشعث الصنعاني كما قال أبو حاتم في «العلل» (٧١٦): «لا يقولون في هذا الحديث: أبو الأشعث». اهـ

٢- ورواه يحيى بن الحارث، عن أبي أسماء، عن ثوبان، عن النبي ﷺ، وهو المحفوظ. قال أبو حاتم في «العلل»: «حديث ثوبان الصحيح: يحيى بن الحارث، سمع أبا أسماء الرحيبي، عن ثوبان، عن النبي ﷺ». اهـ

٣- ورواه يحيى بن الحارث، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ. وهذا حديث محفوظ.

والأسانيدُ محفوظة عن يحيى بن الحارث الذماري على الوجهين عن ثوبان وشداد بن أوس وكلاهما صحيح. وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٧٤٥): قلت لأبي: أيهما الصحيح، قال: جميعاً صحيحان. اهـ كما تقدّم.

إذا جاء الحديث من رواية أبي الأشعث الصنعاني، فقد حدث به يحيى بن الحارث عنه، عن شداد بن أوس.

وإذا جاء من رواية أبي أسماء الرحيبي، فإنه حديث يحيى بن الحارث عنه، عن ثوبان.

وفي إسنادِ حديثِ شدّادِ بنِ أوسٍ :

- صفوانُ بنُ صالحٍ ؛ هو : صفوانُ بنُ صالحِ بنِ صفوانِ بنِ دينارِ الثقفِيّ مولاهم أبو عبدِ الملكِ الدمشقيّ . مؤدّنُ المسجدِ الجامعِ بدمشقَ .

قال أبو داودَ في «سؤالاتِ الأجرِيّ» (١٥٦٩) : حُجَّةٌ .

قال الترمذيّ في «سننِه» (٣٥٠٧) : وهو ثقةٌ عند أهلِ الحديثِ .

وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» (٤/٤٢٥) : سئلُ أبي عنه ، فقال : صدوقٌ .

وقال ابنُ جِبّانٍ في «المجروحين» (٨٨/١) : سمعتُ ابنَ جوصا ، يقولُ : سمعتُ أبا زُرعةَ الدمشقيّ ، يقولُ : كان صفوانُ بنُ صالحٍ ، ومحمدُ بنُ المُصنّفِيّ يُسويانِ الحديثَ .

ولذا قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٢٩٥٠) : ثقةٌ ، وكان يدلّسُ تدليسَ التسويةِ .

- ومروانُ الطاطريّ ؛ هو : ابنُ محمدِ بنِ حسانِ الأسديّ ، الدمشقيّ ، الطاطريّ .

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٦٦١٧) : ثقةٌ .

- يحيى بنُ حمزةَ : الحضرميّ ، قاضي دمشق ، تقدّمتُ ترجمتهُ .

- يحيى بنُ الحارثِ : الدّمَارِيّ ، إمامُ جامعِ دمشق ، تقدّمتُ ترجمتهُ .

- أبو الأشعثِ الصنعانيُّ: شَرَّاحِيلُ بْنُ آدَةَ، شَهِدَ فَتَحَ دِمَشْقَ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٢٧٧٦): ثقةٌ.

قال العلائيُّ في «رفعِ الإشكالِ» (ص ٦٨): فهذا أبو حاتمِ الرازيُّ، قد ذكره بسندٍ متّصلٍ، رواه عن آخرهم ثقاتٌ.

وقال ابنُ القيمِ في حاشيةِ «عَوْنِ المعبودِ» (٨٨/٧): وهذا إسنادٌ ثقاتٌ كلُّهم.

قلتُ: والإسنادُ رجاله ثقاتٌ؛ ولولا ما عُمرَ به صفوانُ بنُ صالحٍ من تسويةِ الإسنادِ لجزمنا باتّصاله.

وقولُ ابنِ القيمِ: وهذا إسنادٌ ثقاتٌ كلُّهم، فيه احتياطٌ؛ بخلافِ قولِ العلائيِّ: «بِسندٍ متصلٍ» والعلّةُ مما نُسبَ لصفوانَ بنِ صالحٍ من تدليسِ التسويةِ.

ولكن يُدْفَعُ توهُمُ تسويةِ الإسنادِ بتصحيحِ أبي حاتمٍ للحديثِ؛ فلو كان في سندهِ انقطاعٌ؛ سقطَ أو إخفاءٌ لراوٍ لَدَكَرَهُ.

وهذا الإسنادُ متّصلٌ، رجاله ثقاتٌ، صحّحه أبو حاتمِ الرازيُّ وتابعه العلائيُّ وابنُ القيمِ.

وحديثُ شدادِ بنِ أوسٍ، حديثٌ صحيحٌ، لم يأتِ رواه بما يُنكَرُ، وشواهدهُ كثيرةٌ؛ فالحديثُ صحيحٌ بهذا اللفظِ.

* وينبغي تنبيهُ القارئِ إلى أنّ أصلَ روايةِ الحديثِ بلفظِ: «من صام

رمضان، ثم أتبعه ستاً من شوال؛ كان كصيام الدهر؛ ثابتٌ وصحيحٌ من حديث ثوبان وأبي هريرة وشداد بن أوس وغيرهم، من غير طريق أبي أيوب الأنصاري في «صحيح مسلم» وغيره، الذي أثار بعض الناس نزاعاً حوله وشكك فيما رواه الإمام مسلم في «صحيحه».



الرابعُ :

حديثُ جابرِ بنِ عبدِ اللَّهِ رضيَ اللهُ عنه

رواه عمرو بنُ جابرِ الحضرميُّ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللَّهِ .
ومن طريقِ عمرو بنِ جابرٍ؛ رواه عنه: سعيدُ بنُ أبي أيوبَ، وبكرُ
ابنُ مضرٍ، وابنُ لهيعةَ والليثُ بنُ سعدٍ .

١- حديثُ سعيدِ بنِ أبي أيوبَ، عن عمرو بنِ جابرِ الحضرمي

سعيدُ بنُ أبي أيوبَ؛ مقلِّصُ الخُزاعيُّ مولاهم أبو يحيى المصريُّ،
من رجالِ الشيخين

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٢٢٨٧): ثقةٌ ثبتٌ .

ومن طريقِ سعيدِ بنِ أبي أيوبَ؛ رواه عنه: عبدُ اللَّهِ بنُ يزيدَ المقرئُ
وعبدُ اللَّهِ بنُ وهبٍ

* رواه الإمامُ أحمدُ في «المسندِ» (٣/ ٣٠٨، ٣٢٤، ٣٤٤) قال:
حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ يزيدَ، حدثنا سعيدُ؛ يعني: ابنَ أبي أيوبَ، حدثني
عمرو بنُ جابرِ الحضرميُّ، قال: سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ اللَّهِ الأنصاريُّ،
يقولُ: سمعتُ رسولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقولُ: «من صامَ رمضانَ وستًّا من
شوالٍ؛ فكأنما صامَ السنةَ كلَّها» .

* ورواه عبدُ بنُ حُميدٍ في «المنتخبِ من مسنده» (١١١٦) قال:

حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ يزيدَ المقرئ، حدثنا سعيدُ بنُ أبي أيوبَ، عن عمروِ ابنِ جابرِ الحضرميِّ، به .

* ورواه الحارثُ بنُ أبي أسامةَ كما في «بُغْيَةِ الْبَاحِثِ لِلْهَيْثَمِيِّ» (٣٣٤) قال: حدثنا أبو عبدِ الرحمنِ المقرئُ، حدثنا سعيدُ بنُ أبي أيوبَ، عن عمروِ بنِ جابرٍ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللَّهِ نحوه .

* ورواه العُقَيْلِيُّ في «الضَعْفَاءِ» (٢٦٣/٣) قال: حدثناه عبدُ الملكِ ابنُ أحمدَ بنِ أبي مَسْرَةَ، قال: حدثنا المُقرئ، قال: حدثنا سعيدُ بنُ أبي أيوبَ، قال: حدثنا عمروُ بنُ جابرِ الحضرميِّ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللَّهِ، أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «من صامَ شهرَ رمضانَ وستةَ أيامٍ من شوالٍ؛ فكأنما صامَ السنةَ» .

وهذا يُروى عن أبي أيوبَ الأنصاريِّ، عن النبيِّ ﷺ بإسنادٍ أصحَّ من هذا .

* ورواه البيهقيُّ في «السننِ الكبرى» (٢٩٢/٤) قال: أخبرنا أبو طاهرٍ الفقيهُ، أنبأنا أبو حامدِ بنُ بلالِ البزازُ، حدثنا أحمدُ بنُ منصورٍ، والسريُّ بنُ خزيمةَ، قالوا: حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ يزيدَ المقرئُ، حدثنا سعيدُ بنُ أبي أيوبَ (ح) وأخبرنا أبو عبدِ اللَّهِ الحافظُ، وأبو نصرٍ أحمدُ بنُ عليِّ الفاميِّ وأبو سعيدِ بنُ أبي عمرو، قالوا: حدثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يعقوبَ، حدثنا الربيعُ بنُ سليمانَ، حدثنا ابنُ وهبٍ، أخبرني ابنُ لهيعةَ، وسعيدُ بنُ أبي أيوبَ، وبكرُ بنُ مضرَ، عن عمروِ بنِ جابرِ الحضرميِّ، به نحوه .

وفي الإسناد:

عبدُ اللَّهِ بنُ يزيدَ القرشيُّ المكيُّ أبو عبدِ الرحمنِ المقرئُ، من رجالِ
الشيخين .

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٣٧٣٩): ثقةٌ فاضلٌ .

قلتُ: الإسنادُ صحيحٌ إلى عمرو بنِ جابرِ الحضرميِّ

٢- حديثُ عبدِ اللَّهِ بنِ لهيعةَ، عن عمرو بنِ جابرِ الحضرميِّ

عبدُ اللَّهِ بنُ لهيعةَ بنِ عُقبةَ الحضرميِّ أبو عبدِ الرحمنِ الغافقيُّ قاضي
مصرَ وعالمُها ومحدثُها

قال الذهبيُّ في «الكاشفِ» (٢٩٦٨): العملُ على تضعيفِ حديثه

وقال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٣٥٨٧): صدوقٌ خلطَ بعد احتراقِ
كتبه، وروايتهُ بنُ المباركِ وابنُ وهبٍ عنه أعدلُ من غيرهما، وله في
مسلمٍ بعضُ شيءٍ مقروءٌ .

ومن طريقِ ابنِ لهيعةَ؛ رواه عنه: الحسنُ بنُ موسى الأشيبُ والنضرُ
ابنُ عبدِ الجبارِ المُرادِيَّ وعبدُ اللَّهِ بنُ وهبٍ ويحيى بنُ حسانَ التَّنيسيِّ
* رواه أحمدٌ في «المسندِ» (٣/٣٠٨) قال: حدثناه الحسنُ، أخبرنا
ابنُ لهيعةَ، حدثنا عمرو بنُ جابرِ الحضرميِّ به .

وفي الإسنادِ إلى ابنِ لهيعةَ: الحسنُ بنُ موسى الأشيبُ أبو عليِّ
البغداديُّ من رجالِ البخاريِّ ومسلمٍ .

قال ابن حجرٍ في «التقريب» (١٢٩٨): ثقةٌ .

* ورواه ابنُ عبدِ الحكمِ في «فتوحِ مصر» (ص ٤٥٩) قال: ومنها حديثُ بكرِ بنِ مضرٍ والليثُ بنُ سعدٍ، عن أبي زرعَةَ عمرو بنِ جابرِ الحضرميِّ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ، عن رسولِ اللهِ ﷺ، أنه قال: «من صام رمضانَ وأتبعه ستًّا من شوالٍ؛ فكأنما صام الدهرَ أو فذلك صيامُ الدهرِ»، حدثناه أبي: عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الحكمِ وعبدُ الغفَّارِ بنُ داودَ، عن بكرِ بنِ مضرٍ، قال: وحدثناه أبو الأسودِ النضرُ بنُ عبدِ الجبَّارِ، عن ابنِ لهيعةَ .

وعثمانُ بنُ صالحٍ، عن الليثِ بنِ سعدٍ .

قلتُ: وفي الإسنادِ إلى ابنِ لهيعةَ:

النضرُ بنُ عبدِ الجبَّارِ المُرادِيُّ مولاهم أبو الأسودِ المصريُّ، كاتبُ ابنِ لهيعةَ .

قال ابنُ حجرٍ في «التقريب» (٧١٩٣): ثقةٌ .

* ورواه الطحاويُّ في «شرحِ مُشكِلي الآثارِ» (٦/١٢٥/٢٣٥٠) قال: وكما حدثنا الربيعُ المراديُّ، قال: حدثنا عبدُ اللهِ بنُ وهبٍ، قال: أخبرني ابنُ لهيعةَ، وبكرُ بنُ مضرٍ، وسعيدُ بنُ أبي أيوبَ، عن عمرو بنِ جابرِ الحضرميِّ، به نحوه .

* ورواه البيهقيُّ في «السننِ الكبرى» (٤/٢٩٢) من طريقِ الربيعِ بنِ سليمانَ، حدثنا ابنُ وهبٍ، أخبرني ابنُ لهيعةَ، وسعيدُ بنُ أبي أيوبَ،

وبكرُ بنُ مضرٍ، عن عمرو بنِ جابرِ الحضرميِّ به.

٣- حديثُ الليثِ بنِ سعدٍ، عن عمرو بنِ جابرٍ

* رواه عبدُ الرحمنِ بنُ عبدِ اللّهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ في «فُتُوحِ مِصرَ» (ص ٤٥٩) قال: ومنها حديثُ بكرِ بنِ مضرٍ والليثِ بنِ سعدٍ، عن أبي زرعَةَ عمرو بنِ جابرِ الحضرميِّ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللّهِ، عن رسولِ اللّهِ ﷺ، أنه قال: «من صامَ رمضانَ وأتبعه ستًّا من شوالٍ؛ فكأنما صامَ الدهرَ أو فذلكَ صيامُ الدهرِ»، حدثناه أبي: عبدُ اللّهِ بنُ عبدِ الحَكَمِ وعبدُ الغفَّارِ بنُ داودَ، عن بكرِ بنِ مضرٍ، قال: وحدثناه أبو الأسودِ النضرُ بنُ عبدِ الجبَّارِ، عن ابنِ لهيعةَ، وعثمانُ بنُ صالحٍ، عن الليثِ بنِ سعدٍ.

قلتُ: في الإسنادِ إلى الليثِ بنِ سعدٍ: عثمانُ بنُ صالحٍ؛ وهو: عثمانُ بنُ صالحِ بنِ صفوانِ السَّهميِّ مولاهم، أبو يحيى المِصرِيُّ، من شيوخِ البخاريِّ

فائدة (٢٠): توثيقُ عثمانِ بنِ صالحِ السَّهميِّ المِصرِيِّ

قال ابنُ الجُنَيْدِ في «سؤالاته لابنِ مَعِينٍ» (٥٦٢): سئل يحيى عن عثمانِ بنِ صالحٍ، فقال: ثقةٌ، كان عنده عن ابنِ وهبٍ، وبكرِ بنِ مضرٍ. وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» (١٥٤/٦): سمعتُ أبي يقولُ: كان عثمانُ بنُ صالحٍ شيخًا صالحًا سليمَ الناحيةِ، قيل له: كان يُلقَنُ، قال: لا.

قلت: تُكَلِّمَ فِيهِ بِسَبَبِ ذَكَرَهُ الْبَرْدَعِيُّ فِي «سُؤَالَاتِهِ لِأَبِي زُرْعَةَ» (١٩٤) قَالَ: قَلْتُ: رَأَيْتُ بِمِصْرَ نَحْوًا مِنْ مِئَةِ حَدِيثٍ عَنْ عَثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ لَهَيْعَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَعَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ؛ مِنْهَا: «لَا تَكْرِمَ أَخَاكَ بِمَا يَشُقُّ عَلَيْهِ»، فَقَالَ: لَمْ يَكُنْ عِنْدِي عَثْمَانُ مِمَّنْ يَكْذِبُ، وَلَكِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ الْحَدِيثَ مَعَ خَالِدِ ابْنِ نَجِيحٍ، وَكَانَ خَالِدٌ إِذَا سَمِعُوا مِنَ الشَّيْخِ أَمَلَى عَلَيْهِمْ مَا لَمْ يَسْمَعُوا؛ فَبُلُّوا بِهِ، وَقَدْ بُلِيَ بِهِ أَبُو صَالِحٍ أَيْضًا فِي حَدِيثِ زُهْرَةَ بْنِ مَعْبَدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ جَابِرٍ، لَيْسَ لَهُ أَصْلٌ، وَإِنَّمَا هُوَ عَنْ خَالِدِ بْنِ نَجِيحٍ. اهـ

وَقَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «سُؤَالَاتِ الْحَاكِمِ» (٤٠٩): قَلْتُ: فَعَثْمَانُ بْنُ صَالِحِ الْمِصْرِيِّ، قَالَ: ثَقَّةٌ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «الْمُغْنِي فِي الضَّعْفَاءِ» (٤٠٢٨): صَدُوقٌ، لَيْتَهُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ الْمِصْرِيِّ

وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ فِي «التَّقْرِيبِ» (٤٥١٢): صَدُوقٌ.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ فِي «مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ» (٥٥١٩): لَيْتَهُ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحِ الْمِصْرِيِّ، فَإِنَّ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدِ بْنِ حَجَّاجِ بْنِ رِشْدِينَ قَالَ: سَأَلْتُ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ عَنْهُ، فَقَالَ: دَعُهُ، دَعُهُ، وَرَأَيْتُهُ عِنْدَ أَحْمَدَ مَتْرُوكًا.

بَيَانُ ضَعْفِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ رِشْدِينَ الْمَهْرِيِّ، أَبِي جَعْفَرِ الْمِصْرِيِّ الرَّائِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ:

وقال ابنُ حجرٍ في «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٤٢٤): وأما ما رواه أحمدُ ابنُ محمدٍ بنِ الحَجَّاجِ بنِ رِشْدِينِ، عن أحمدَ بنِ صالحٍ، أنَّه تركَ عثمانَ بنَ صالحٍ؛ فلا يَقْدَحُ فيه:

أما أولاً: فابنُ رِشْدِينِ ضعيفٌ لا يُوثَقُ به في هذا.

وأما ثانياً: فأحمدُ بنُ صالحٍ من أقرانِ عثمانَ فلا يُقبلُ قوله فيه إلا

ببيانٍ واضحٍ. اهـ

قلتُ: أحمدُ بنُ محمدٍ بنِ الحَجَّاجِ بنِ رِشْدِينِ بنِ سعدٍ أبو جعفرٍ المصريُّ؛ ضعيفٌ كما ذكرَ الحافظُ ابنُ حجرٍ.

- قال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» (٧٥/٢): سمعتُ منه بمصرَ، ولم أحدثُ عنه لِمَا تكلَّموا فيه

- وقال ابنُ عديٍّ في «الكاملِ» (١٩٨/١): سمعتُ محمدَ بنَ سعدٍ السَّعْدِيَّ، يقولُ: سمعتُ أحمدَ بنَ شُعَيْبِ النَّسَائِيَّ، يقولُ: كانَ عندي أخو ميمونٍ وعدَّةٌ، فدخَلَ ابنُ رِشْدِينِ هذا، فصَعِقوا به، وقالوا له: يا كذَّابُ، فقال لي ابنُ رِشْدِينِ: ألا ترى ما يقولون لي، فقال له أخو ميمونٍ: أليس أحمدُ بنُ صالحٍ إمامك، قال: نعم، فقال: سمعتُ عليَّ بنَ سَهْلٍ يقولُ: سمعتُ أحمدَ بنَ صالحٍ يقولُ: إنَّكَ كذَّابٌ.

- وقال ابنُ عديٍّ: وابنُ رِشْدِينِ هذا صاحبُ حديثٍ كثيرٍ، يحدثُ عن الحُفَّاطِ بِحَدِيثِ مِصْرَ، أنكرتُ عليه أشياءَ ممَّا رواه، وهو ممَّن يُكتبُ حديثُهُ مع ضعفِهِ.

- وقال ابن عديّ في «الكامل» (٢/٢٣٣): وكان نَسَلِ رِشْدَيْنَ قد خُصُّوا بالضعفِ؛ رِشْدَيْنُ ضَعِيفٌ، وابْنُهُ حَجَّاجٌ هَذَا ضَعِيفٌ، ولِلْحَجَّاجِ ابْنُ يُقَالُ لَهُ: مُحَمَّدٌ؛ ضَعِيفٌ، ولمحمدِ ابْنُ يُقَالُ لَهُ: أَحْمَدُ بَنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ رِشْدَيْنَ؛ ضَعِيفٌ، وقد مضى اسمُه فيمن اسمُه أَحْمَدُ.

- ولذلك قال الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص ٥٧): وأوهى أسانيد المصريين؛ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ الحجاجِ بنِ رِشْدَيْنَ بنِ سعدٍ، عن أبيه، عن جدّه، عن قُرّةِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ حَيوَيْلٍ، عن كلِّ مَنْ روى عنه، فإنّها نُسخةٌ كبيرةٌ. اهـ

- وقال أبو أحمد الحاكم في «الأسامي والكنى» (١٠٩٤): فيه نظرٌ.

- وقال الذهبي في «الميزان» (٥٣٨): قال ابن عديّ: كذبوه، وأنكرت عليه أشياء، قلتُ: فمن أباطيله؛ رواية الطبراني وغيره عنه، قال: حدثنا حميد بن عليّ البجلي الكوفي، وإه، حدثنا ابن لهيعة عن أبي عشانة، عن عقبه بن عامر، مرفوعاً: «قالت الجنة: يا ربّ، أليس وعدتني أن تُزيّني بركّنين، قال: ألم أزيّني بالحسن والحسين، فمآست الجنة كما تَميسُ العروسُ».

قلتُ: الإسنادُ صحيحٌ إلى عمرو بن جابر الحَضْرَمِيِّ من طريق الليث بن سعدٍ.

٤ - حديثُ بكرِ بنِ مضرٍ، عن عمرو بنِ جابرِ الحضرميِّ .

بكرُ بنُ مضرٍ بنِ محمدٍ بنِ حكيمٍ أبو محمدٍ وقيل: أبو عبدِ الملكِ المصريِّ .

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٧٥٩): ثقةٌ ثبتٌ .

ومن طريقِ بكرِ بنِ مضرٍ؛ رواه عنه: بشرُ بنُ عمرٍ ويحيى بنُ حسانٍ وعبدُ اللَّهِ بنُ صالحِ المصريِّ وعبدُ اللَّهِ بنُ يوسفَ التَّيْسِيُّ وعبدُ اللَّهِ بنُ وهبٍ ويزيدُ بنُ موهَّبٍ وعبدُ اللَّهِ بنُ عبدِ الحَكَمِ وعبدُ الغفَّارِ بنُ داودَ .

* رواه عبدُ الرحمنِ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ في «فُتُوحِ مصرَ» (ص ٤٥٩) قال: حدثناه أبي: عبدُ اللَّهِ بنُ عبدِ الحَكَمِ وعبدُ الغفَّارِ ابنُ داودَ، عن بكرِ بنِ مضرٍ به .

وفي الإسنادِ:

- عبدُ اللَّهِ بنُ عبدِ الحَكَمِ بنِ أعينَ بنِ ليثِ المصريِّ، أبو محمدٍ الفقيهُ المالكيُّ .

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٣٤٤٤): صدوقٌ، أنكرَ عليه ابنُ مَعينٍ شيئاً .

- عبدُ الغفَّارِ بنُ داودَ بنِ مهرانَ بنِ زيادِ البكريِّ أبو صالحِ الحرَّانيِّ، شيخُ البخاريِّ .

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٤١٦٤): ثقةٌ .

* ورواه البزارُ في «مسنده - كشف الأستار» (١٠٦٢/٤٩٦/١) قال: حدثنا محمدُ بنُ مَعْمَرٍ، حدثنا بشرُ بنُ عمرَ، حدثنا بكرُ بنُ مضرَ، حدثنا عمرو بنُ جابرِ الحضرميُّ أبو زرعةَ، أنه سمعَ جابرَ بنَ عبدِ اللَّهِ، مثله.

وفي إسناده:

- بشرُ بنُ عمرَ بنِ الحكمِ بنِ عُقبةَ الزَّهرانيِّ الأزديِّ، أبو محمدِ البصريِّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريب» (٧٠٤): ثقةٌ.

* والطحاويُّ في «شرح مُشكِلي الآثار» (٢٣٥١/١٢٥/٦) قال: وكما حدثنا سليمانُ بنُ شعيبٍ، قال: حدثنا يحيى بنُ حسانَ، قال: حدثنا ابنُ لهيعةَ، وبكرُ بنُ مضرَ، كلاهما عن عمرو بنِ جابرِ الحضرميِّ، به نحوه.

* ورواه الطبرانيُّ في «الأوسط» (٣١٩٢/٢٩٣/٣) قال: حدثنا بكرُ، قال: حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ صالحٍ، قال: حدثني بكرُ بنُ مضرَ، عن أبي زرعةَ عمرو بنِ جابرٍ، به.

وفي إسناده:

- عبدُ اللَّهِ بنُ صالحٍ بنِ محمدِ بنِ مسلمِ الجُهنيِّ مولاهم، أبو صالحِ المصريِّ، كاتبُ الليثِ بنِ سعدٍ.

قال ابن حجرٍ في «التقريب» (٣٤٠٩): صدوقٌ كثيرُ الغلطِ، ثبتٌ في كتابه، وكانت فيه غفلةٌ.

* والطبرانيُّ في «الأوسط» (٨٩٧٩/١٣/٩) قال: حدثنا المقدمُ، حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ يوسفَ، حدثنا بكرُ بنُ مضرَ، حدثنا أبو زرعَةَ عمروُ ابنُ جابرِ الحضرميِّ، به.

وفي إسناده:

- عبدُ اللَّهِ بنُ يوسفَ التَّنيسيُّ أبو محمدِ الكلاعيُّ المصريُّ، من رجالِ البخاريِّ.

قال ابن حجرٍ في «التقريب» (٣٧٤٥): ثقةٌ متقنٌ من أثبتِ الناسِ في الموطأ.

* ورواه ابنُ عديٍّ في «الكامل» (١١٣/٥) قال: حدثنا محمدُ بنُ الحسنِ بنِ قُتيبةَ، قال: حدثنا يزيدُ بنُ موهبٍ، حدثنا بكرُ بنُ مضرَ، عن عمرو بنِ جابرِ الحضرميِّ، به.

وفي إسناده:

- يزيدُ بنُ خالدِ بنِ يزيدِ بنِ موهبِ الهَمْدانيِّ أبو خالدِ الرَّمليِّ.

قال ابن حجرٍ في «التقريب» (٧٧٥٨): ثقةٌ عابدٌ.

* ورواه البيهقيُّ في «السننِ الكبرى» (٢٩٢/٤) من طريقِ الربيعِ بنِ سليمانَ، حدثنا ابنُ وهبٍ، أخبرني ابنُ لهيعةَ، وسعيدُ بنُ أبي أيوبَ، وبكرُ بنُ مضرَ، عن عمرو بنِ جابرِ الحضرميِّ، به.

قلتُ: عمرو بن جابر الحضرمي أبو زرعة المصري.
أولاً: ذكُرُ مَنْ وثَّقه:

١- قال العجلي في «الثقات» (١٣٧٠): مصري تابعي ثقة، وكان يغلو في التشيع

٢- وقال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٢٣/٦): سألت أبي عن عمرو بن جابر الحضرمي أبو زرعة، فقال: عنده نحو عشرين حديثاً؛ هو صالح الحديث.

٣- وقال أبو يوسف الفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٤٨٧/٢-٤٩٧): [وهؤلاء ثقات التابعين من أهل مصر: . . ومنهم: أبو زرعة عمرو بن جابر الحضرمي]، ذكره في جملة ثقات التابعين من مصر، وقال بعده (٤٩٨/٢): «ومنهم: عبد العزيز بن مليل السليحي. . . قال أبو يوسف: هؤلاء عندي أوثق من أهل الكوفة، وإن لم يكونوا أوثق فلا يقلون». اهـ

٤- وذكره البرقي فيمن ضعف بسبب التشيع وهو ثقة؛ ذكره ابن حجر في «التهذيب» (١٠/٨).

٥- وروى له الترمذي في «سنينه» (٢٣٥٥) وحسن حديثه، وهذا يدفعُ تهمَةَ الكذبِ فالترمذي لا يُحسنُ حديثَ مُتَّهَمٍ. فقال في «العلل»: «وما ذكرنا في هذا الكتاب: حديث حسن، فإنما أردنا به حسن إسناده عندنا؛ كلُّ حديثٍ يُروى لا يكونُ في إسناده من يُتَّهَمُ

بالكذبِ، ولا يكونُ الحديثُ شاذًّا، ويُروى من غيرِ وجهٍ نحوَ ذلك؛ فهو عندنا حديثٌ حسنٌ». اهـ

ثانيًا: ذكُرُ من تكَلَّم فيه:

١- قال عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ في «العللِ ومعرفةِ الرجالِ» (٣/١٤٦/١٤٦٤٤): سمعتُ أبي يقولُ: بلغني أنَّ عمرو بنَ جابرِ الحضرميَّ الذي حدَّث عنه ابنُ لهيعةَ وسعيدُ بنُ أبي أيوبَ؛ كان يكذبُ.

وقال عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ في «العللِ» (٣/١٤٦/٤٦٤٥): قال أبي: يروي عن جابرِ بنِ عبدِ اللَّهِ أحاديثَ مناكيرَ.

وفي روايةِ الأثرِمِ عن أحمدَ: يروي أحاديثَ مناكيرَ؛ ابنُ لهيعةَ عنه. ذكره ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» (٦/٢٢٣).

٢- وقال النسائيُّ في «الضعفاءِ والمتروكينِ» (٤٤٧): ليس بثقةٍ.

٣- وقال إبراهيمُ بنُ يعقوبَ الجوزجانيُّ في «أحوالِ الرجالِ» (٢٧١): غيرُ ثقةٍ على حُمقٍ وجَهَلٍ يُنسبُ إليه لزيغِهِ.

٤- وقال ابنُ حبانَ في «المجروحينِ» (٢/٦٨): ينفردُ عن جابرٍ بأشياءَ ليست من حديثِهِ، لا يحلُّ الاحتجاجُ بخبرِهِ، ولا الروايةُ عنه؛ إلا على جهَةِ التعجُّبِ.

٥- وقال ابنُ عديٍّ في «الكاملِ في الضعفاءِ» (٥/١١٣): وفي بعضِ ما يرويه مناكيرٌ وبعضُها مشاهيرٌ؛ إلا أنَّه في جملةِ الضعفاءِ، وفي جملةِ مَنْ كان يقولُ إنَّ عليًّا عليه السلام في السحابِ، وكان الناسُ يذمُّونه من الوجهين

جميعاً؛ من قوله في عليّ، ومن ضعفه في رواياته .

٦- وقال الدارقطني في «الضعفاء والمتروكين» (٣٨٦): تابعي متروك عن جابر

٧- وقال ابن حجر في «التقريب» (٥٠٣١): ضعيف، شيعي .

قلت: عرّف عمرو بن جابر الحضرمي ببدعة التشيع؛ حدث عن جابر بن عبد الله وسهل بن سعد الساعديّ وعبد الله بن الحارث ابن جزء؛ لم يكن كثيراً في الرواية، ضعفه أكثر الثّقاد، ووثقه غيرهم؛ لم يثبت عليه الكذب، وكان مشهوراً برأيه المذموم مع ضعف حديثه، وغلب ذلكم الذم على حاله .

* الحديث رواه سعيد بن أبي أيوب، وبكر بن مضر، وابن لهيعة والليث بن سعد، والنقل صحيح ثابت النسبة عن عمرو بن جابر الحضرمي؛ وهو ضعيف، وكنت أقول: (ولكني أميل إلى أن حاله إلى التّرك أقرب)، وتبين لي بعد ذلك أنه يُكتَب حديثه ولا يُحتج به؛ حديثه صالح في المتابعات والشواهد. هذا ما ترجّح عندي؛ خلاف ما ذهب إليه في الطبعة الأولى .

وبما أنّ عمرو بن جابر الحضرمي لم يأت بما يُنكر في حديث الباب، ولحديثه شواهد، فليس من الديانة أن يُتَّهم بالخطأ في هذا الموضع إلا بحجّة لا تدفع .

الخامسُ :

حديثُ جابرِ بنِ عبدِ الله،

وعبدِ اللهِ بنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهُما

* أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسطِ» (٥٠ / ٥ رقم ٤٦٤٢) قال: حدثنا عبيدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ شبيبِ القُرشيُّ، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا بكَّارُ بنُ الوليدِ الضَّبِّيُّ، قال: حدثنا يحيى بنُ سعيدِ المازنيُّ، عن عمرو ابنِ دينارٍ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عباسٍ وجابرٍ، أنَّ النبيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال: «من صام رمضانَ فأتبعه ستًّا من شوالٍ؛ صام السنةَ كلَّها».

لم يرو هذا الحديثَ عن عمرو بنِ دينارٍ إلا يحيى بنُ سعيدِ المازنيُّ، تفرَّد به بكَّارُ بنُ الوليدِ الضَّبِّيُّ، وأبو العباسِ بنُ بكَّارٍ.

وقال أبو نعيم الأصبهانيُّ في «أمالیه» (ص ٣٤): ورواه عمرو بنُ دينارٍ ومجاهدٌ، عن جابرٍ مثله. ذكره معلقًا.

قلتُ: وفي إسناده: يحيى بنُ سعيدِ المازنيُّ الفارسيُّ الإصطخريُّ،

قاضي شيرازَ

قال ابنُ عديٍّ في «الكاملِ في الضعفاءِ» (١٩٣ / ٧): روى عن الثقاتِ بالبواطيلِ . . . وقال: ويحيى بنُ سعيدٍ ليس من المعروفين.

قال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٣ / ١٨٤): فيه يحيى بنُ سعيدِ المازنيُّ، وهو متروكٌ.

(الباب الثالث): نقد ودراسة حديث صيام الستة أيام من شوال

١٩٣

قلتُ: نعم؛ هو متروكٌ لا يُكتبُ حديثُه، ولا يُحتجُّ به، ولا يُشدُّ به
حديثُ جابرِ بنِ عبدِ اللّهِ ولا غيرُه.

* * * * *

السادس :

حديثُ عبدِ اللهِ بنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهُما

* أخرجه الطبرانيُّ في «الأوسطِ» (٨/٢٧٥ رقم ٨٦٢٢) قال :
حدثنا مسعودُ بنُ محمدِ الرَّمليُّ، حدثنا عمرانُ بنُ هارونَ، حدثنا
مَسَلَمَةُ بنُ عَلِيٍّ، حدثنا أبو عبدِ اللهِ الحِمَصيُّ، عن نافعٍ، عن ابنِ
عمرَ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : «من صامَ رمضانَ وأتبعَهُ ستًّا من
شوالٍ؛ خرَجَ من ذنوبِهِ كيومِ ولدتهِ أمُّهُ» .

قلتُ : فيه مَسَلَمَةُ بنُ عَلِيٍّ ؛ هو : مَسَلَمَةُ بنُ عَلِيٍّ بنِ خَلْفِ الخُشَنيِّ
أبو سعيدِ الدمشقيِّ

قال ابنُ عديٍّ في «الكاملِ في الضعفاءِ» (٦/٣١٧) : وكلُّ أحاديثِهِ،
ما ذكرتهُ وما لم أذكره؛ كلُّها أو عامَّتُها غيرُ محفوظةٍ .
وقال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٦/٦٧٠) : متروكٌ .

قلتُ : حديثٌ منكرٌ؛ ولا ينهضُ للمتابعةِ والاحتجاجِ وفيه هذا
المتروكُ .



السابع:

حديث غنّام الأنصاري رضي الله عنه

* أخرجه أبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤/٢٢٧٦ رقم ٢٣٩٤) قال: حدثنا عليُّ بنُ أحمدَ أبو الحسنِ المقدسيِّ بمكةَ، حدثنا الحسنُ بنُ الفرَجِ العزِّي، حدثنا هشامُ بنُ عمّارٍ، حدثنا حاتمُ بنُ إسماعيلَ، حدثنا إسماعيلُ مولى المؤدّنِ، قال: أخبرني عبدُ الرحمنِ ابنُ غنّام، عن أبيه، قال: قال رسولُ اللهِ صلى الله عليه وآله: «من صام ستًّا بعد الفطرِ، فكأنما صام الدهرَ»، أو قال: «السنة».

* قال البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٥/٣٣٧): عبدُ الرحمنِ بنُ غنّامِ الأنصاريِّ، عن أبيه، قال النبيُّ صلى الله عليه وآله: «من صام ستًّا بعد الفطرِ، صام السنة».

قال ابنُ عبدِ الرحيمِ: حدثنا عليُّ بنُ بحرٍ، حدثنا حاتمُ بنُ إسماعيلَ، عن إسماعيلَ مولى المؤدّنِ، عن عبدِ الرحمنِ.

فائدة: (٢١)

قلت: وقع في المطبوع تصحيفٌ: (عليُّ بنُ يحيى نا جابرُ بنُ إسماعيلَ مولى المودبرِ)، والصحيحُ:

- (عليُّ بنُ يحيى) والصوابُ: عليُّ بنُ بحرٍ.

- (جابرُ بنُ إسماعيلَ) والصوابُ: حاتمٌ عن إسماعيلَ.
- (مولى المودبر) والصوابُ: مولى المؤدِّنِ.

وفي الإسناد:

- ابنُ عبدِ الرحيمِ؛ شيخُ البخاريِّ؛ وهو: محمدُ بنُ عبدِ الرحيمِ بنِ أبي زهيرِ القُرشيِّ العَدويِّ أبو يحيى البزازُ البغداديُّ المعروفُ بصاعقةَ. قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٦١٣١): ثقةٌ حافظٌ.

- وشيخُ ابنِ عبدِ الرحيمِ؛ هو: عليُّ بنُ بحرٍ بنِ برِّي القطانُ أبو الحسنِ البغداديُّ.

وليس في شيوخِ ابنِ عبدِ الرحيمِ: عليُّ بنُ يحيى؛ كما في المطبوعِ، ولعلَّه وهمٌ من ناسخٍ أو طابعٍ، والصوابُ: عليُّ بنُ بحرٍ كما أثبتناه.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٤٧٢٥): ثقةٌ.

- وشيخُ عليِّ بنِ بحرٍ؛ هو: حاتمٌ بنُ إسماعيلَ المدنيُّ أبو إسماعيلَ الحارثيُّ مولاهم.

وليس جابرُ (بنُ إسماعيلَ) كما في المطبوعِ من شيوخه، ولعلَّه خطأٌ الشَّاخ، وقد ذكره البخاريُّ في «التاريخِ الكبيرِ» (٣٧٨/١) في ترجمةِ إسماعيلَ مولى المؤدِّنِ، وابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» على الصوابِ كما أثبتناه.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (١٠٠٢): صدوقٌ يهيمُ، صحيحُ الكتابِ.

والإسنادُ صحيحٌ إلى إسماعيلَ مولى المؤدّن، عن عبدِ الرحمنِ بنِ غنّامٍ.

وإسماعيلُ مولى المؤدّن، وعبدُ الرحمنِ بنُ غنّامٍ، ترجمَ لهما البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (١/٣٧٨)، و(٥/٣٣٧)، ولم يذكرْ فيهما جرحًا ولا تعديلًا.

وهذا يُثبتُ أنّ للحديثِ أصلًا عن عبدِ الرحمنِ بنِ غنّامِ الأنصاريِّ عن أبيه مرفوعًا.

* وذكره ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٧/٥٨) قال: غنّامٌ والدُ عبدِ الرحمنِ بنِ غنّامٍ؛ روى عن النبيِّ ﷺ، أنّه قال: «من صام ستة أيامٍ من شوالٍ»، روى حاتمُ بنُ إسماعيلَ، عن إسماعيلَ المؤدّن، عن أبيه.

* ورواه ابنُ عساکرٍ في «تاريخ دمشق» (٤٣/٤٨٥) من طريقِ هشامِ ابنِ عمّارٍ، حدثنا حاتمُ بنُ إسماعيلَ، حدثنا إسماعيلُ المؤدّن، عن عبدِ الرحمنِ بنِ غنّامٍ، عن أبيه نحوه.

* وقال الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٣/١٨٤): رواه الطبرانيُّ في «الكبير»، وعبدُ الرحمنِ بنُ غنّامٍ لم أعرفه. اهـ

قلتُ: لم أقفُ عليه في «معجم الطبرانيِّ الكبير»، لعلّه في الجزء المفقودِ منه.

الثامنُ :

حديثُ أنسِ بنِ مالكٍ رضيَ اللهُ عنه

رواه ابنُ حِبَّانَ في كتابِ «المجروحين» (١٢٩/٣) في ترجمة يحيى ابنِ شبيبِ اليماميِّ :

قال: . . . وعن سُفيانَ، عن حُميدٍ، عن أنسٍ، أنّ النبيَّ عليه الصلاةُ والسلامُ قال: «من صامَ رمضانَ وأتبعه بستَّ من شوالٍ؛ كان كمن صامَ الدهرَ»، أخبرناهُ عبدُ اللّهِ بنُ إبراهيمَ، قال: أخبرناهُ محمدُ بنُ عاصمٍ، قال: حدثنا يحيى بنُ شبيبٍ.

قلتُ: وهذا الحديثُ لا يصحُّ عن سُفيانَ الثوريِّ، عن حُميدٍ الطويلِ، عن أنسٍ.

وفي الإسنادِ:

يحيى بنُ شبيبِ اليماميِّ البصريُّ؛ منكرُ الحديثِ مُتَّهَمٌ.

قال ابنُ حِبَّانَ في «المجروحين» (١٢٩/٣): يروي عن الثوريِّ ما لم يحدثْ به قطُّ؛ لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحالٍ.

وقال الحاكمُ في «المدخلِ إلى الصحيح» (ص ٢٣٠): روى عن الثوريِّ أحاديثَ موضوعةً.

وقال أبو نعيمٍ في «الضعفاء» (٢٧٨): روى عن الثوريِّ الموضوعاتِ.

وقال الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (٢٠٦/١٤): روى عنه محمدُ بنُ السَّرِيِّ بنِ سهلِ الدُّورِيِّ وعليُّ بنُ محمدِ بنِ الفَتْحِ العَسْكَرِيِّ وغيرُهما أحاديثٌ باطلةٌ.

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «الأمالي» (ص ١٠٩): منكرُ الحديثِ، متَّهَمٌ عندَ الأئمةِ.



التاسعُ:

حديثُ البراءِ بنِ عازبٍ رضيَ اللهُ عنه

ذَكَرَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي تَعْلِيْقِهِ عَلٰى «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٨٨/٧) رَوَايَةَ الدَّارِقُطْنِيِّ لِحَدِيثِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ.

* قَالَ الدَّارِقُطْنِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقِّيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو هَمَّامٍ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ؛ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ».

* وَمِنْ طَرِيقِ الدَّارِقُطْنِيِّ رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ فِي «الْمَجَالِسِ الْعَشْرَةِ: الْأَمَالِيِّ» (ص ٦٤ رَقْم ٦٧) قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْحَافِظُ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَشْرِقِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو هَمَّامٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي سَعْدُ ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ؛ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ».

قُلْتُ: الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْخَلَّالُ الْحَافِظُ:

قَالَ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادَ» (٤٢٥/٧): كَانَ ثَقَّةً.

* وَرَوَاهُ ابْنُ النَّجَّارِ فِي «ذَيْلِ تَارِيخِ بَغْدَادَ» (٢٩/١٦) قَالَ: أَنْبَأَنَا أَبُو الْفَرَجِ الْحَرَّانِيُّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَثْمَانَ بْنِ الشَّوَّاءِ، قَالَ: أَنْبَأَنَا

أبو عليّ الحسن بن أحمد بن البتاء قراءةً عليه، قال: أنبأنا أبو القاسم عبد الملك بن حبيب البرازي، جازنا بسوق السّلاح، أنبأنا أبو بكر أحمد بن إبراهيم ابن شاذان، حدثنا جبير بن محمد الواسطي، حدثنا محمد بن صالح البغدادي بن أبي السري، حدثنا عمر بن عبد الواحد، حدثنا إسحاق بن عبد الله، حدّثني سعد بن سعيد، عن عدي بن ثابت، عن البراء بن عازب، قال: قال النبي ﷺ: «من صام رمضان وستة أيام من شوال؛ كان كصيام السنة كلها؛ الحسنه بعشر أمثالها».

فائدة (٢٢):

وقع في المطبوع: إسحاق بن عبد الله، عن عدي بن ثابت، والصواب: إسحاق بن عبد الله، حدّثني سعد بن سعيد، عن عدي بن ثابت، كما أثبتناه.

قلت: وفي إسناده:

إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي مولاهم المدني.

قال ابن حجر في «التقريب» (٣٧١): متروك.

ولعلّ علّة هذا الإسناد من إسحاق بن أبي فروة، فجعله من حديث البراء بن عازب وهذا خطأ.

قال الدارقطني في «العلل» (١٠٨/٦): ورواه إسحاق بن أبي فروة، عن يحيى بن سعيد، عن عدي بن ثابت، عن البراء. ووهم فيه وهماً قبيحاً، والصواب حديث أبي أيوب. اهـ

فائدة (٢٣):

ذكر محققُ كتابِ «العللِ» **رَضِيَ اللهُ عَنْهُ** في الحاشيةِ (١٠٨/٦) فقال: صدوقُ كُفِّ فسَاءَ حفظُه، تقدّم في السّؤالِ (رقم ٦). اهـ وبمراجعتِه؛ وجدناه قال في «العللِ» (١/١٦٩): إسحاقُ بنُ محمدِ بنِ إسماعيلِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي فروةِ الفَرَوِيُّ المدنيُّ، صدوقٌ كُفِّ فسَاءَ حفظُه، مات سنةً ستِّ وعشرين ومائتين. «التقريب» (١/٦٠). اهـ

قلت: هذا وهمٌ منه **رَضِيَ اللهُ عَنْهُ** فجمع بين رجلين أُمَوِيَّين مَدِينِيَّين، بينهما قرابةٌ، كلاهما اسمُه إسحاقُ بنُ أبي فروةَ، اتفقا اسماً ونسبَةً وافترقا: **الأول:** إسحاقُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي فروةِ الفَرَوِيُّ الأُمَوِيُّ مولاهم، المدنيُّ، مات سنةً أربعٍ وأربعين ومائة. وهو متقدّمٌ في طبقةِ شيوخِ مالكٍ، ولكنَّ مالكاً لا يَروي عن أمثاله، وهو الراوي عن سعدِ بنِ سعيدِ الأنصاريِّ، وأخوه إسماعيلُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي فروةَ؛ جدُّ للراوي الآخِرِ: إسحاقُ بنِ محمدِ بنِ إسماعيلٍ، وقال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٣٧١): متروكٌ.

والثاني: إسحاقُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إسماعيلِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي فروةِ الفَرَوِيُّ، الأُمَوِيُّ مولاهم، المدنيُّ، مات سنةً ستِّ وعشرين ومائتين. وهو صدوقٌ متأخِّرٌ؛ شيخٌ للبخاريِّ ويروي عن مالكٍ، وقال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٣٨٥): صدوقٌ، كُفِّ فسَاءَ حفظُه.

قلت: قام محققُ «العللِ» فذكر المتأخِرَ منهما في حاشيتهِ على

«العلل» (١/١٦٩): ووصفه بـ «صدوق، كُفَّ فساء حفظه». وذكر المتقدمَ منهما في حاشيته على «العلل» (٦/١٠٨): ووصفه أيضًا بـ «صدوق كُفَّ فساء حفظه». فأصاب في الموضوع الأول (١/١٦٩)، ولم يوفق في الموضوع الثاني (٦/١٠٨)؛ فذلكم إسحاق آخر، وهناك فرق بين المتروك والصدوق؛ ووهم المحقق؛ فخلط بين الرجلين.

فائدة (٢٤): تحريف وقع في أحد الكتابين.

وأيضًا نقول: وقع في مطبوعة «العلل» عن يحيى بن سعيد، عن عدي بن ثابت، عن البراء، وذكره ابن القيم عن سعد بن سعيد، عن عدي بن ثابت، عن البراء وهذا تحريف وقع في أحدهما.



العاشرُ:

حديثُ طاوُسٍ

رواه عبدُ الرزاقِ في «مصنّفه» (٣١٥/٤ رقم ٧٩٢٠): عن زَمْعَةَ، عن ابنِ طاوُسٍ، عن أبيه، قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «من صام رمضانَ، وأتبعه بستةِ أيامٍ من شوالٍ، كُتِبَ له صيامُ سنةٍ».

وفي الإسنادِ:

- ١- زَمْعَةُ؛ وهو زَمْعَةُ بنُ صالحِ الجَدِّي، نزيلُ مكة. قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٢٠٤٦): ضعيفٌ، وحديثُه عند مسلمٍ مقروءٌ.
- ٢- ابنُ طاوُسٍ؛ وهو: عبدُ اللَّهِ بنُ طاوُسِ بنِ كيسانَ اليمانيِّ، أبو محمدٍ.
- قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٣٤١٨): ثقةٌ فاضلٌ عابدٌ.
- ٣- وأبوه؛ هو: طاوُسُ بنُ كيسانَ اليمانيِّ، أبو عبدِ الرحمنِ الحميريِّ مولاهم الفارسيُّ.
- قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٣٠٢٦): ثقةٌ فقيهٌ فاضلٌ.
- قلتُ:** هذا إسنادٌ مُرْسَلٌ، وفيه علَّتَان، ضَعْفُ زَمْعَةَ، وإِرْسَالُ طاوُسٍ، لكنّه صالحٌ في الشواهد.

إنَّ مرسلَ طاوُسٍ شاهدٌ لحديثِ أبي أيوبَ وثوبانَ وشدادِ بنِ أوسٍ وجابرِ بنِ عبدِ اللّهِ، ومعلومٌ أنّ حديثَ أبي هريرةَ في البابِ صحيحٌ؛ وله وجهٌ قويٌّ في الثبوتِ عند بعضِ الحُفَاطِ.

«الحديثُ صحيحٌ» من حديثِ ثوبانَ وشدادِ بنِ أوسٍ، فكيف يُقالُ: إنَّ حديثَ البابِ في «صحيحِ مسلمٍ» ضعيفٌ ومتمُّه في أعلى مراتبِ الصحةِ كما رأيتُ.



حادي عشر:

حديثُ عَرِيفٍ من عُرَفَاءِ قَرِيشٍ، عن أبيه

* روى أبو نُعَيْمٍ في «معرفة الصحابة» (٢٤٥٥) قال: حدثنا محمدُ ابنُ عليِّ بنِ حُبَيْشٍ، حدثنا الحسينُ بنُ الكُمَيْتِ، حدثنا غَسَّانُ بنُ الرَّبِيعِ، حدثنا ثابتُ بنُ يزيدَ، عن هلالِ بنِ خَبَّابٍ، عن عكرمةَ بنِ خالدٍ؛ عَرِيفٌ من عُرَفَاءِ قَرِيشٍ، حدثني أبي أنه سمعَ من فيِّي رسولِ اللَّهِ ﷺ قال: «من صامَ شَهْرَ رَمَضَانَ، وسَتًا من شَوَالٍ، والأربعاءَ والخميسَ؛ دخلَ الجَنَّةَ».

وفي إسناده:

١- الحسينُ بنُ الكُمَيْتِ؛ هو: الحسينُ بنُ الكُمَيْتِ بنِ البهلُولِ بنِ عمَرَ أبو عليٍّ الموصليُّ:

قال الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (٨٧/٨): كان ثقةً.

٢- وغَسَّانُ بنُ الربيعِ بنِ منصورِ أبو محمدٍ الأزديُّ الكوفيُّ، سَكَنَ الموصليُّ:

ذكره ابنُ حَبَّانٍ في «الثقات» (٢/٩).

وقال الدَّارَقُطْنِيُّ في «السنن» (٣٣٠/١): تفرَّدَ به غَسَّانُ وهو ضعيفٌ.

وقال الخليلي في «الإرشاد» (٦١٨/٢): ثقة صالح.

وقال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣٢٩/١٢): أخبرني الخلال عن الدارقطني، قال: وغسان بن الربيع؛ صالح.

وقال الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٣٢٩/١٢): كان نبيلاً فاضلاً ورعاً.

قال الذهبي في «الميزان» (٦٦٥٩): كان صالحاً ورعاً؛ ليس بحجة في الحديث.

فائدة (٢٥):

قال ابن حجر في «تعجيل المنفعة» (١٠٦/٢): وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان ثقة فاضلاً ورعاً، وأخرج له في «صحيحه» من روايته عن أبي يعلى عنه. وقال في «اللسان» (٤١٨/٤): وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: كان نبيلاً فاضلاً ورعاً، وأخرج حديثه في «صحيحه»، عن أبي يعلى عنه.

قلت: قال ابن حبان في «الثقات» (٢/٩): غسان بن الربيع أبو محمد الكوفي، سكن الموصل يروي عن الليث بن سعد وحماد ابن سلمة والناس؛ حدثنا عنه أبو يعلى بالموصل. اهـ

وأما قول ابن حجر في «التعجيل»: (كان ثقة فاضلاً ورعاً)، وفي «اللسان»: (كان نبيلاً فاضلاً ورعاً)، فلم أقف عليه في المطبوع من كتاب «الثقات»، والصواب أن الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»

(٣٢٩ / ١٢) قال: كَانَ نَبِيلاً فَاضِلاً وَرِعاً. اهـ والتوثيق ذكره الخليلي في «الإرشاد» كما تقدّم.

٣- هلالُ بنُ خَبَّابٍ أبو العلاءِ مولى زيدِ بنِ صوحانَ العبديُّ الكوفيُّ نزل المدائن:

قال ابنُ معينٍ في «تاريخه بروايةِ الدوري» (٨٤٣، ٣٢٤٧): ثقةٌ، وقال في (٣٧٢٤): مدائنيُّ ثقةٌ.

وقال أحمدُ في «العلل - روايةِ عبدِ الله» (٢ / ٤٩٣ / ٣٢٥١): شيخُ ثقةٌ.

وقال البخاريُّ في «التاريخ الكبير» (٨ / ٢١٠): قال لي عبدُ الله بنُ أبي الأسود، عن يحيى بنِ سعيدٍ، قال: أتيتُ هَلالاً، وكان قد تَغَيَّرَ قبل موتِهِ، فحدَّثَ عن يحيى بنِ جَعْدَةَ، وعِكْرِمَةَ. رَوَى عَنْهُ الثَّورِيُّ، ومِسْعَرٌ، وَعَبَّادُ بنُ العَوَّامِ. هو البَصْرِيُّ.

وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٩ / ٧٥): سَأَلْتُ أَبِي عن هلالِ بنِ خَبَّابٍ، فقال: ثقةٌ صدوقٌ، وكان يقالُ: تَغَيَّرَ قبل موتِهِ من كِبَرِ السِّنِّ.

وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرح والتعديل» (٢ / ٤٧٢): سَأَلْتُ أَبِي عن ثَوْبَرِ بنِ أَبِي فَاخْتَةَ، فقال: هو ضعيفٌ، مقارباً لهلالِ بنِ خَبَّابٍ، وحكيمِ بنِ جُبَيْرٍ.

وقال العقيليُّ في «الضعفاء» (٤ / ٣٤٧): في حَدِيثِهِ وهَمٌّ وَتَغَيَّرَ بِأَخْرَةٍ.

وذكره ابنُ حَبَّانٍ في «الثقات» (٥٧٤ / ٧) وقال: يخطيء ويخالفُ.
وقال في «المجروحين» (٨٧ / ٣): كَانَ مَمَّنِ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمَرِهِ،
فَكَانَ يَحْدُثُ بِالشَّيْءِ عَلَى التَّوَهُمِ، لَا يَجُوزُ الْاِحْتِجَاجُ بِهِ إِذَا انْفَرَدَ،
وَأَمَّا فِيمَا وَافَقَ الثَّقَاتَ فَإِنْ اِحْتَجَّ بِهِ مُحْتَجٌّ أَرْجُو أَنْ لَمْ يَجْرَحَ فِي
فَعَلِهِ ذَلِكَ.

وذكر ابنُ عَدِيِّ في «الكامل» (١٢١ / ٧): رَوَايَةُ هَلَالِ بْنِ خَبَّابٍ،
عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدِ الْمُخَزُومِيِّ، عَنْ عَرِيفٍ مِنْ عُرَفَاءِ قَرِيْشٍ...
وقال: وَلِهَلَالِ بْنِ خَبَّابٍ غَيْرَ مَا ذَكَرْتُ، وَأَرْجُو أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

قلت: وثقه جماعة؛ أحمد وابن معين، وتكلم فيه آخرون من قبل
حفظه، وتغيّره بآخره.

* ورواه أحمدُ في «المسند» (٤١٦ / ٣) قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ،
وَعُقَّانُ، قَالَا: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، قَالَ عَقَّانُ: ابْنُ يَزِيدَ أَبُو يَزِيدَ، حَدَّثَنَا
هَلَالُ بْنُ خَبَّابٍ، عَنْ عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي عَرِيفٌ، مِنْ
عُرَفَاءِ قَرِيْشٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ فُلْقٍ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:
«مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وَشَوَّالًا، وَالْأَرْبَعَاءَ وَالْخَمِيْسَ وَالْجُمُعَةَ؛ دَخَلَ
الْجَنَّةَ». ورواه غيره... .

قلت: الحديثُ رواهُ ثابتُ بنُ يزيدَ، عن هَلَالِ بْنِ خَبَّابٍ وَاخْتُلِفَ
عنه في إِسْنَادِهِ وَمَتْنِهِ؛ فرواه غَسَّانُ بنُ الرَّبِيعِ، عن ثابتِ بنِ يزيدَ، عن
هَلَالِ بْنِ خَبَّابٍ، عن عِكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَرِيفٌ مِنْ عُرَفَاءِ قَرِيْشٍ، عن

أبيه عن رسولِ اللهِ ﷺ قال: «من صامَ شَهْرَ رمضانَ، وستًا من شَوَّالٍ، والأربعاءَ والخميسَ؛ دخلَ الجنةَ». جعله من مُسندِ خالدِ بنِ العاصِ بنِ هشامِ بنِ المغيرةِ المخزوميِّ، وقال في المتن: «وستًا من شَوَّالٍ»؛ وغيره قال: عن عكرمةَ بنِ خالدٍ، عن عَرِيْفِ من عُرْفَاءِ قريشٍ، عن أبيه . . .

ورواه أحمدُ في «المسندِ» (٤١٦/٣)، ومن طريقه الخطيبُ البغدادي في «موضح أوهام الجمع والتفريق» (٢٠٥/٢) عن عبدِ الصَّمَدِ بنِ عبدِ الوارثِ، وعفَّانُ بنِ مسلمٍ.

ورواه عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ في «زوائدِهِ على المسندِ» (٤١٦/٣) قال: حدثني أبو مالكِ الحنفيُّ كثيرُ بنُ يحيى بنِ كثيرِ البصريِّ،

ورواه الحارثُ بنُ أبي أسامةَ في «مسنده - بُغِيَةِ الباحثِ لِلْهَيْثَمِيِّ» (٣٥٥)، ومن طريقه البيهقيُّ في «شُعَبِ الإِيْمَانِ» (٣٩٦/٣) عن عارِمِ بنِ الفضلِ،

ورواه ابنُ عَدِيٍّ في «الكاملِ» (١٢١/٧) قال: حدثنا عليُّ بنُ سعيدِ الرّازي، حدثنا عبدُ اللهِ بنُ معاويةَ.

عبدُ الصَّمَدِ بنُ عبدِ الوارثِ، وعفَّانُ بنُ مسلمٍ، وأبو مالكِ الحنفيُّ، وأبو الثُّعْمَانِ عارِمُ بنُ الفضلِ، وعبدُ اللهِ بنُ معاويةَ؛ كُلُّهُم رَوَوْهُ عن ثابتِ بنِ يزيدٍ، عن هلالِ بنِ خَبَّابٍ، عن عكرمةَ بنِ خالدٍ، عن عَرِيْفِ من عُرْفَاءِ قريشٍ، حدثني أبي، أنه سَمِعَ مِنْ فُلُقِ فِي رسولِ اللهِ ﷺ:

«من صام رمضان، وشوّالاً، والأربعاء والخميس؛ دخل الجنة». وحديثهم أشبه بالصواب من حديث غسان بن الربيع. وزاد عبد الصمد، وعفان في المتن: «والجمعة».

ورواه النسائي في «السنن الكبرى» (٢٧٩١) قال: أخبرنا أبو داود الحراني، قال: حدثنا عارم، قال: حدثنا ثابت، قال: حدثنا هلال، هو ابن خباب، عن عريف من عرفاء قريش، قال: حدثني أبي، أنه سمع من فلق في رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان وشوّالاً والأربعاء والخميس؛ دخل الجنة». ولم يذكر عكرمة بن خالد.

وفي الإسناد: هلال بن خباب وثقه أحمد ويحيى بن معين وتكلم في حفظه وتغيره في آخر عمره. ولعل الاضطراب في إسناده ومتمنه من قبله.

* وهذا حديث منكر؛ ذكره ابن عدي في ترجمة هلال بن خباب، وقال ابن القيسراني في اختصاره لضعفاء ابن عدي؛ «ذخيرة الحفاظ» (٥٣٨٦): هلال وثقه، والحديث منكر.



البابُ الرابعُ
القولُ الرَّشِيدُ في حالِ الأَنْصَارِيِّ
سَعْدِ بنِ سَعِيدِ

البابُ الرابعُ
القولُ الرَّشِيدُ فِي حَالِ الْأَنْصَارِيِّ
سَعْدِ بْنِ سَعِيدِ

أقوالُ أئمةِ الجرحِ والتعديلِ في حالِ سعدِ بنِ سعيدِ بنِ قيسِ الأنصاريِّ:

١- الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلٍ:

- قال عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ في «العللِ ومعرفةِ الرجالِ» (١/٥١٣ رقم ١٢٠٠): قال أبي: سعدُ بنُ سعيدٍ، أخو يحيى بنِ سعيدِ الأنصاريِّ، ضعيفُ الحديثِ، وعبدُ ربِّه بنُ سعيدٍ هو أخو يحيى بنِ سعيدٍ جميعًا ثقتان، وأما عبدُ ربِّه بنُ سعيدٍ ثقةٌ.

- وقال أحمدُ في «العللِ بروايةِ المَرُوذِيِّ» (ص ٨٢ رقم ١١١): يحيى بنُ سعيدٍ وأخويه؛ يعني: عبدُ ربِّه بنُ سعيدٍ وسعدُ بنُ سعيدٍ، فضَعَّفَ سعدًا.

- وفي روايةِ ابنه صالحِ في «المسائلِ» (٣/١٩٣ رقم ١٦٣٥) قال أبي: سعدُ بنُ سعيدٍ، أخو يحيى بنِ سعيدٍ، ضعيفٌ.

- وقال في «سؤالاتِ أبي داودَ لأحمدَ» (ص ٢١٦ رقم ١٨٢): وقلتُ لأحمدَ: سعدٌ، أعني: ابنَ سعيدٍ، قال: ليس هو مثلَ

هؤلاء، أعني: أخويه: يحيى وعبد ربّه؛ سعدٌ ليس بمحكّم الحديث.

٢- أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي:

قال النسائي في «السنن الكبرى» (٢٠٠/١): عبد ربّه بن سعيدٍ ويحيى بن سعيدٍ وسعد بن سعيد بن قيس بن قهده الأنصاري، وهم ثلاثة إخوة، فيحيى أجلهم وأنبأهم، وهو أحد الأئمة، وليس بالمدينة بعد الزهري في عصره أجل منه، وعبد ربّه ثقة، وسعدٌ ضعيفٌ.

ثم ذكره النسائي في كتاب الصيام من «السنن الكبرى» (٢٤٠/٣) وحكى قول الإمام أحمد فيه: قال النسائي: سعد بن سعيدٍ ضعيفٌ، كذا قال أحمد بن حنبل، وهم ثلاثة أخوة: يحيى بن سعيد بن قيس؛ الثقة المأمون، وعبد ربّه بن سعيد؛ لا بأس به، وسعد بن سعيد ثالثهم؛ ضعيفٌ.

قلت: ولعلّ هذا سببٌ توهين سعدٍ عند النسائي حتى قال عنه ضعيفٌ، وذكره في كتاب «الضعفاء والمتروكين» (ص ٥٣/٢٨٣): سعد بن سعيد بن قيس: مدني، ليس بالقوي.

٣- أبو جعفر محمد بن عمرو العُقيلي:

وقال العُقيلي في «الضعفاء» (٥٩٢/١١٧/٢): حدثنا عبد الله بن أحمد، قال: قال أبي: سعد بن سعيد، أخو يحيى بن سعيد الأنصاري، ضعيفٌ الحديث.

قلت: فأودعه العقيلي كتابه «الضعفاء» لقول الإمام أحمد.

٤- أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي:

قال الترمذي في «سننه» (٣/ ١٣٢ رقم ٧٥٩): وسعد بن سعيد، هو أخو يحيى بن سعيد الأنصاري، وقد تكلم بعض أهل الحديث في سعد ابن سعيد من قبل حفظه.

قلت: لا أدري ما الحجّة في ذلك، ومن هؤلاء الذين تكلموا فيه؛ حيث عند نقد الرجال لا بدّ أن يُعرف المعدّل أو الجرح، مع بيان رتبته في هذا الباب ومعرفة أسباب الجرح، فقد يكون ما ذكره سبباً للجرح ليس بجرح عند أئمة هذا الشأن، لذلك قال الحافظ أبو حفص عمر بن شاهين في كتاب «ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه» (ص ٨٦): ولست أعلم من أيّ جهة ضُغف.

ولعلّ الترمذي أراد ما ذكره في «سننه» (١/ ٣٤٥-٣٤٧ رقم ١٨٤) في باب ما جاء في الصلاة بعد العصر، وذكر حديث ابن عباس، ثم قال: وفي الباب عن عائشة، وأمّ سلمة، وميمونة، وأبي موسى؛ إلى أن قال: وقد روي عن عائشة في هذا الباب روايات:

رُوي عنها: (أنّ النبي ﷺ، ما دخل عليها بعد العصر إلاّ صلى ركعتين).

ورُوي عنها عن أمّ سلمة عن النبي ﷺ؛ (أنّه نهى عن الصلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس).

قلتُ: وأنكر أحمدُ هذه الراويةَ عن عائشةَ .

قال الحافظُ ابنُ رجبٍ في «شرحِ عللِ الترمذيِّ» (٢/٨٠٢):

قاعدةٌ: في تضعيفِ أحاديثِ رُوِيَتْ عن بعضِ الصحابةِ والصحيحِ عنهم ما يُخالفُها:

فمن ذلك حديثُ سعدِ بنِ سعيدٍ، عن عمرةَ، عن عائشةَ عن النبيِّ ﷺ، في النهي عن صلاتين، صلاةٍ بعد العصرِ؛ الحديثُ، أنكره أحمدُ والدارقطنيُّ وغيرُهما .

قال الدارقطنيُّ: المحفوظُ عنها أنها قالت: ما دخل عليَّ النبيُّ ﷺ، بعد العصرِ إلا صَلَّى ركعتينِ . اهـ

قلتُ: قال الدارقطنيُّ في «العللِ» (١٤/٤٢٥): وسُئِلَ عن حديثِ عمرةَ، عن عائشةَ أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن صلاتين، وعن ليستينِ . . . الحديثِ .

فقال: تفرَّدَ به سعدُ بنُ سعيدٍ، عن عمرةَ، عن عائشةَ، ويُقال: إنَّه لم يروِ حديثًا أنكرَ من هذا، لأنَّ المحفوظَ عن عائشةَ، أنَّ النبيَّ ﷺ كان يصلي بعد العصرِ ركعتينِ، وهذا ضدُّ ذلك .

وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ: وهذا الحديثُ باطلٌ، عن عمرةَ، عن عائشةَ . اهـ

قلتُ: الحديثُ رواه ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٢/٣٤٨) قال:

حدثنا أبو أسامة وابنُ نميرٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، قال: أخبرتني امرأةٌ، عن عائشةَ، قالت: نهى رسولُ اللَّهِ ﷺ عن صلاتين؛ عن صلاةٍ بعد طلوعِ الفجرِ حتى تطلعَ الشمسُ وترتفعَ؛ فإنها تطلعُ بين قرنيِّ شيطانٍ، وعن صلاةٍ بعد العصرِ حتى تغيبَ الشمسُ؛ فإنها تغيبُ بين قرنيِّ شيطانٍ.

والحديثُ صحيحٌ وله شواهدٌ، لكن أنكرَ عليه من جهةِ إسنادهِ.

٥- وقال يحيى بنُ معينٍ:

- قال الحافظُ المزيُّ في «تهذيبِ الكمالِ» (١٠/٢٦٤): وكذلك قال يحيى بنُ معينٍ في روايةٍ؛ أي: ضعيفٌ.

وقال ابنُ مُحَرِّزٍ في «معرفةِ الرجالِ لابنِ معينٍ» (١/٩٦ رقم ٣٩٠): وسمعتُ يحيى يقولُ: سعدُ بنُ سعيدٍ: ثقةٌ.

وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» (٤/٨٤): ذكره أبي عن إسحاقَ بنِ منصورٍ، عن يحيى بنِ معينٍ، أنه قال: سعدُ بنُ سعيدٍ: صالحٌ.

٦- وقال أبو حاتمٍ:

قال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» (٤/٨٤) سمعتُ أبي يقولُ: سعدُ بنُ سعيدٍ الأنصاريُّ مؤدي. قال أبو محمدٍ: يعني أنه كان لا يحفظُ، يؤدِّي ما سمعَ.

وقال الذهبيُّ في «مِيزَانِ الاعتدَالِ» (٢/١٢٠ رقم ٣١٠٩): قال شيخنا ابنُ دَقِيقِ العِيدِ: اِخْتَلَفَ في ضَبْطِ (مود)، فمنهم من خَفَّفَهَا؛ أي: هَالِكٌ، ومنهم من شَدَّدَهَا، أي: حَسَنُ الأَدَاءِ.

٧- وقال ابنُ سَعْدٍ في كتابه «الطَبَقَاتِ الكُبْرَى» (القسم المَتَمُّ ١/١٣٣٩): ثَقَّةٌ، قَلِيلُ الحَدِيثِ، دون أخيه؛ يعني: عبدُ رَبِّه.

٨- وقال ابنُ عَمَّارٍ:

وهو مُحَمَّدُ بنُ عبدِ اللّهِ بنِ عَمَّارٍ، أبو جَعْفَرِ المَوْصِلِيِّ، محدِّثُ المَوْصِلِ: ثَقَّةٌ. كما في «تَارِيخِ أَسْمَاءِ الثَّقَاتِ» (ص ٩٥ رقم ٤٣٢) لأبي حَفْصِ عَمْرٍ بنِ شَاهِيْنَ.

٩- قولُ العِجْلِيِّ في «مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ - بترتيبِ الهَيْثَمِيِّ والسُّبُكِيِّ» (١/٣٩٠ رقم ٥٦٣) قال: مدنيٌّ، ثَقَّةٌ.

١٠- وذكره ابنُ حِبَّانٍ في كتابِ «الثَّقَاتِ» (٦/٣٧٩) وقال: وكان يُخْطِئُ، لم يَفْحُشْ خَطَأَه، فلذلك سَلَكَناهُ مَسَلَكَ العُدُولِ.

وقال ابنُ حِبَّانٍ في «مَشَاهِيرِ عِلْمَاءِ الأَمْصَارِ» (١٢٧-١٣٦): ومن مَشَاهِيرِ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ بِالمَدِينَةِ الَّذِينَ لَقُوا التَّابِعِينَ وَكَانُوا لِلْمَدِينَةِ مُسْتَوَظِنِينَ مِنَ الثَّقَاتِ المَأْمُونِينَ دُونَ الضَّعْفَاءِ وَالمَجْهُولِينَ سِوَاءِ أَدْرَكَتْهُمُ المَنِيَّةُ بِهَا أَوْ بغيرِهَا بَعْدَ أَنْ كَانُوا قَاطِنِينَ لَهَا...

وقال: سَعْدُ بنُ سَعِيدِ بنِ قَيْسِ بنِ عَمْرٍو الأَنْصَارِيُّ أَخُو يَحْيَى؛ مات سَنَةَ إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ وَمِائَةٍ، وَكَانَ يُخْطِئُ إِذَا حَدَّثَ مِنْ حَفِظِهِ.

١١- وقال ابنُ عديٍّ في «الكاملِ في الضعفاء» (٣/ ٣٥٢) في ترجمةِ سعدِ بنِ سعيدِ الأنصاريِّ: ولسعدي بنِ سعيدٍ أحاديثُ صالحَةٌ تقرُّبُ من الاستقامةِ، ولا أرى بحديثه بأسًا بمقدارِ ما يرويه.

١٢- وذكره الحافظُ أبو حفصٍ عمرُ بنُ شاهينٍ في عدادِ الثقاتِ في كتابه «تاريخِ أسماءِ الثقاتِ» (ص ٩٥ / ٤٣٢).

١٣- أحمدُ بنُ صالحٍ، قال: ثقةٌ.

قال ذلك مُغلطائي في «إكمالِ تهذيبِ الكمالِ» في ترجمةِ سعدِ بنِ سعيدٍ (٥/ ٤٣٥ رقم ١٨٧٧)

١٤- احتجَّ به مسلمٌ:

- وقال الحافظُ الذهبيُّ في «المُوقِظَةِ» (ص ٧٩):

من أخرج له الشيخان على قسمين:

أحدهما: ما احتجَّ به في الأصولِ.

وثانيهما: من خرَّج له متابعةً وشهادةً واعتبارًا

فمن احتجَّ به أو أحدهما، ولم يُوثَّق، ولا عُمر، فهو ثقةٌ حديثه قويٌّ.

ومن احتجَّ به أو أحدهما، وتكلم فيه:

فتارةً يكونُ الكلامُ فيه تعنُّتًا، والجمهورُ على توثيقه، فهذا حديثه قويٌّ أيضًا.

وتارةً يكونُ الكلامُ في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا حديثه لا ينحطُّ عن مرتبةِ الحَسَنِ، التي قد نسميها من أدنى درجاتِ الصحيحِ .
فما في الكتابين بحمدِ اللهِ رجلٌ احتجَّ به البخاريُّ أو مسلمٌ في الأصولِ، ورواياته ضعيفةٌ، بل حسنةٌ أو صحيحةٌ .

- وقال الحافظُ الذهبيُّ في «تنقيحِ التحقيقِ بذيلِ التحقيقِ في مسائلِ الخلافِ» لابنِ الجوزيِّ (٤/٤٣٥ رقم ١٣٦٦): احتجَّ به مسلمٌ، في سياقِ توثيقه و تعديله .

- وقال الحافظُ البوصيريُّ في «مصباحِ الرُّجاجةِ في زوائدِ ابنِ ماجَّةِ» (٤/٨٢): هذا إسنادٌ صحيحٌ رجاله ثقاتٌ، وسعدُ بنُ سعيدٍ؛ هو أخو يحيى بنِ سعيدٍ، احتجَّ به مسلمٌ .

- وقال النوويُّ في «المجموعِ شرحِ المُهذَّبِ» (٥/٢٥٣) حول حديثِ عائشةَ: «كسرُ عظمِ الميتِ ككسره حياً»، رواه أبو داودَ بإسنادٍ صحيحٍ إلا رجلاً واحداً، وهو سعدُ بنُ سعيدِ الأنصاريُّ أخو يحيى بنِ سعيدِ الأنصاريِّ؛ فضَعَفَه أحمدُ بنُ حنبلٍ ووثقه الأكثرون، وروى له مسلمٌ في «صحيحه» وهو كافٍ في الاحتجاجِ به .

- قال أبو حفصِ بنُ المُلقِّنِ في «البدرِ المُنيرِ» (٦/٧٦٩): هذا الحديثُ رواه أحمدُ في «المسندِ»، وأبو داودَ وابنُ ماجَّةَ والبيهقيُّ في «سننهم»، من حديثِ عائشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا بإسنادٍ صحيحٍ، وسعدُ بنُ سعيدِ الأنصاريُّ المذكورُ في إسنادِهِ من فرسانِ مسلمٍ .

قلتُ: كلامُ أهلِ العلمِ بيِّنٌ أنّ من وجوه توثيقِ الراوي احتجاجُ أحدِ الشيخين به أو كليهما.

فائدة (٢٦):

قال الذهبيُّ في «الميزان» (٢/٨٥ رقم ٢٩١٨): قال ابنُ عبدِ البرِّ: زهيرُ بنُ محمدٍ؛ ضعيفٌ عند الجميع. قلتُ - الذهبيُّ - : كلاً؛ بل خرَّج له البخاريُّ ومسلمٌ. اهـ

- وقال العلائيُّ في «النقدِ الصحيحِ لما اعترض عليه من أحاديثِ المصابيح» (ص ٤٢): وزهيرُ بنُ محمدٍ احتجَّ به الشيخان، وذلك يدفعُ ما تُكَلِّم به فيه.

فائدة (٢٧):

قلتُ: زهيرُ بنُ محمدٍ روى له البخاريُّ مقروناً واحتجَّ به مسلمٌ في الأصولِ، لكن عليك الفهم بأنَّ مذهبَ أهلِ العلمِ في من احتجَّ به الشيخان، أو أحدهما كان ذلك توثيقاً له.

واحتجاجُ الإمامِ مسلمٍ به في «الصحيح» وتسليمُ أئمةِ هذا الشأنِ له؛ يرُدُّ قولَ من ضعّفه، بل يؤكِّد ما ذهب إليه مسلمٌ، حيث لم يتعقبوه، ولم يستدركوا عليه في أمرِ سعدِ بنِ سعيدٍ هذا، كما هو شأنهم في بعضِ أشياء يسيرةٍ تعقبوا الشيخين فيها.

ويزيدُ النفسَ اطمئناناً إلى هذا القولِ، عندما نجدُ كثيراً من أئمةِ الجرحِ والتعديلِ قالوا بتوثيقه.

ولا يُلتَفَتُ إلى قولِ قائلٍ من المتأخرين هو نفسه عالٌّ على الحديثِ وأهله؛ يأتي ليتكلمَ في هذا الفنِّ ويشغَبُ علي **«الصحيحين»**، ولا نراه يُعذِّرُ بجهله لمقامِ نفسه ومكانته، فهذا دينٌ لا بُدَّ من الأخذِ على أيدي المتطاولين، وإيقافِ محاولاتِ العبثِ بمنهجٍ وطريقِ أُمَّةٍ حافلٍ بالأمجادِ، أو التَّيْلِ من جهودِ الأئمةِ المجتهدين، الذين كانوا حراساً لهذا الدينِ خلالِ القرونِ والسنينِ.

١٥- الحافظُ أبو الحسنِ عليُّ بنُ عمرِ الدارقطنيُّ:

قال أبو عبدِ اللهِ الحسينُ بنُ أحمدَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ بكيرٍ في **«سؤالاته للدارقطني»** (١٨): سعدُ بنُ سعيدِ بنِ قيسٍ؛ ليس بالقويِّ.

سألتُ أبا الحسنِ الدارقطنيَّ عنه، فقال: أنكر عليه حديثُ عمرة، عن عائشة: **«أنَّ النبيَّ ﷺ نهى عن صلاتين صلاةٍ بعد العصرِ...»**، والمحفوظُ عن عائشة: **«ما دخل عليَّ النبيُّ ﷺ بعد العصرِ إلا صَلَّى ركعتين»**، وقال: ليس به بأسٌ.

قلتُ: قد يفهمُ من كلامِ ابنِ بكيرٍ: (سعدُ بنُ سعيدِ بنِ قيسٍ ليس بالقويِّ)؛ أنه قولٌ للدارقطنيِّ، وهذا لا يصحُّ لأسبابٍ:

١- لم يُذكر في كتبِ ومصنفاتِ الدارقطنيِّ ومن ينقلُ عنه؛ قوله: **«ليس بالقويِّ»**.

٢- هذا القولُ منقولٌ عن النسائيِّ في **«الضعفاءِ والمتروكين»** (٢٨٣) قال: سعدُ بنُ سعيدِ بنِ قيسٍ؛ مدنيٌّ، ليس بالقويِّ.

٣- لم يُعَلِّ الدارقطني روايةَ سعدِ بنِ سعيدٍ في كتابه «التتبع على الصحيحين»؛ «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم»، ولم يذكره في كتابه «الضعفاء والمتروكين». ولم يتكلم عليه بجرحٍ في كتابه «العلل».

٤- وأميلُ إلى أنها من كلامِ ابنِ بكيرٍ، فقد تُكَلِّم فيه لإلحاقه زياداتٍ ليس من كلامِ الشيوخِ في الأصولِ، وأخشى أنه أوهم نسبتها للدارقطني، قال الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (١٣/٨): وقال لي الأزهرِيُّ كان أبو عبدِ اللهِ بنُ بكيرٍ ثقةً، وحسَدوه فتكلموا فيه، قلتُ: وممن تكلم فيه محمدُ بنُ أبي الفوارسِ، فإنه ذكرَ أنه كان يتساهلُ في الحديثِ، ويُلحِقُ في أصولِ الشيوخِ ما ليس فيها ويوصلُ المقاطيعَ، ويزيدُ الأسماءَ في الأسانيدِ. اهـ ونقل ابنُ بكيرٍ عن الدارقطني: ليس به بأسٌ.

١٦- قال محمدُ بنُ محمدٍ بنِ غيلانٍ عن أبي بكرٍ محمدِ بنِ عبدِ اللهِ الشافعيِّ في «فوائده» (٤١/٢): ومن حديثِ سعدِ بنِ سعيدِ بنِ قيسِ الأنصاريِّ، تُوفِّي سنةَ إحدى وأربعين ومئةً، وكان ثقةً قليلَ الحديثِ دون أخيه، عن القاسمِ، عن عائشةَ.

١٧- وذكره ابنُ خلفونَ في «الثقات» كما في «إكمال التهذيب» لمُعَلِّطاي (٢٣٣/٥) وقال: وهو عندي في الطبقةِ الثالثةِ من المحدثين.

مناقشة

قول الإمام أحمد والنسائي

قولُ الإمامِ أحمدَ: ضعيفٌ؛ جرحٌ غيرُ مفسَّرٍ.
وقولُ النسائيِّ: ليس بالقويِّ جرحٌ غيرُ مفسَّرٍ، والأقربُ أنَّ النسائيَّ
تابعَ أحمدَ فيما ذهب إليه من حالِ سعدِ بنِ سعيدِ الأنصاريِّ.
وقد قال النسائيُّ في «السننِ الكبرى» (٣/٢٤٠): سعدُ بنُ سعيدٍ
ضعيفٌ، كذا قال أحمدُ بنُ حنبلٍ.

قال الذهبيُّ في «الموقظة» (ص ٨٢): وهذا النسائيُّ قد قال في عدَّةٍ
ليس بالقويِّ، ويُخرجُ لهم في «كتابه»، قال: قولنا: (ليس بالقويِّ)
ليس بجرحٍ مُفسِّدٍ.

قال عبدُ الرحمنِ المُعلِّمِيُّ في «التنكيل» (ص ٢٤٠): أقولُ: عبارةُ
النسائيِّ (ليس بالقويِّ)، وبين العبارتين فرقٌ لا أراه يخفى على
الأستاذِ الكوثريِّ ولا عارفٍ باللُغةِ العربيَّةِ، فكلمةُ: (ليس بقويِّ)
تنفي القوَّةَ مطلقًا، وإن لم تُثبت الضعفَ مطلقًا، وكلمةُ: (ليس
بالقويِّ) إنّما تنفي الدرجةَ الكاملةَ من القوَّةِ، والنسائيُّ يُراعي هذا
الفرقَ، فقد قال هذه الكلمةُ في جماعةٍ أقوياءَ، منهم: عبدُ ربِّه بنُ
نافعٍ وعبدُ الرحمنِ بنُ سليمانَ العَسيلِ، فبيَّن ابنُ حجرٍ في

ترجمتهما في «مقدمة الفتح»: أن المقصودَ بذلك أنَّهما ليسا في درجة الأكابرِ من أقرانِهما.

وقولُ الترمذيِّ: وقد تكلمَ بعضُ أهلِ الحديثِ في سعدِ بنِ سعيدٍ من قِبَلِ حِفْظِهِ، فهل أراد ما ذكره في «الجامع الصحيح» (٣٤٧/١) حيث قال: وقد رُوِيَ عن عائشةَ في هذا البابِ رواياتٌ:

رُوِيَ عنها: أنَّ النبيَّ ﷺ ما دخل عليها بعد العصرِ، إلَّا صَلَّى ركعتينِ.

وَرُوِيَ عنها عن أمِّ سلمةَ عن النبيِّ ﷺ؛ أنه نهى عن الصلاةِ بعد العصرِ حتى تغربَ الشمسُ، وبعدَ الصبحِ حتى تطلعَ الشمسُ.

وقد ذكر الحافظُ ابنُ رجبٍ في «شرح علل الترمذيِّ» (٨٠٢/٢)؛ روايةَ عائشةَ التي أشار إليها الترمذيُّ. قال: «قاعدةٌ في تضعيفِ أحاديثِ رُوِيَ عن بعضِ الصحابةِ والصحيحِ عنهم ما يُخالفُها: فمن ذلك حديثُ سعدِ بنِ سعيدٍ، عن عمرةَ، عن عائشةَ، عن النبيِّ ﷺ، في النهيِ عن صلاتينِ، صلاةٍ بعد العصرِ... الحديثِ، أنكره أحمدُ والدارقطنيُّ وغيرُهما».

ولعلَّ إنكارَ أحمدَ ومن تابعه لهذا الإسنادِ، هو الحاملُ للترمذيِّ لأنَّ يذهبَ إلى ما قاله في حفظِ سعدِ بنِ سعيدٍ.

توجيهُ تضعيفِ مَنْ ضَعَّفَهُ :

أولاً: يُمكنُ حملُ تضعيفِ مَنْ ضَعَّفَهُ على ما انتُقدَ عليه من أحاديثٍ وأنكرت عليه؛ مثلُ حديثِ عائشةَ «في النهي عن صلاتين: صلاةٍ بعد العصر...»؛ الذي أنكره أحمدُ والدارقطنيُّ.

قال الدارقطنيُّ في «العللِ» (١٤/٤٢٤): تفرّد به سعدُ بنُ سعيدٍ، عن عمرةَ، عن عائشةَ، ويُقالُ: إنّه لم يروِ حديثًا أنكرَ من هذا، لأنّ المحفوظَ عن عائشةَ، أنّ النبيَّ ﷺ كان يصلي بعد العصرِ ركعتين، وهذا ضدُّ ذلك.

وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ: وهذا الحديثُ باطلٌ، عن عمرةَ، عن عائشةَ.

ثانياً: أو يُحملُ تضعيفُ الإمامِ أحمدَ على أنّه ضَعَّفَ نِسْبِيَّ، فسعدُ ابنُ سعيدٍ غالبًا ما يُذكرُ إلى جانبِ أخويه الثقتين، وفي أكثرَ من موضعٍ يُذكرُ مع أخويه في سياقٍ واحدٍ، كما قال أحمدُ: ليس هو مثلَ هؤلاء، أعني: أخويه، وليراجعَ ما نقلناه عن أحمدَ والنسائيِّ، وأحدُهم يحيى ابنُ سعيدٍ الإمامُ المشهورُ، ثقةٌ ثبتٌ لا يُجَارَى، والآخِرُ عبدُ ربّه بنُ سعيدٍ، ثقةٌ معروفٌ، وإنّ سعدَ بنَ سعيدٍ بالنسبةِ لهما ضعيفٌ. ويؤيّدُه قولُ ابنِ سعدٍ في «الطبقاتِ»: ثقةٌ، قليلُ الحديثِ دون أخيه، يعني: عبدُ ربّه.

وبعضُ أهلِ العلمِ يَصِفُ مَنْ يُذكرُ إلى جنبِ ثقةٍ وهو دونه بضعيفٍ؛ أي: ضعيفٌ بالنسبةِ إلى الثقةِ، وبعضُهم يصفُ مَنْ هو دون الثقةِ بلفظةِ

توثيق، كما فعل ابنُ سعدٍ عند ذكرِ الأخوين معًا. وكذلك فعل الذهبيُّ في «السير» (٤٨٢/٥) قال: أخوهما سعدُ بنُ سعيدِ الأنصاريِّ؛ أحدُ الثقات.

وقال ابنُ القطانِ في «بيان الوهم» (٣٧٧/٥): وكلُّ مَنْ فِي هَذَا الإسنادِ ثقةٌ، إلا سعدَ بنَ سعيدٍ، أخا يحيى وعبدَ ربِّه ابنيَّ سعيدِ الأنصاريين؛ فإنَّه ضعيفٌ، ولكن معنى ذلك أنه بالنسبةِ إلى من فوقه، وبالقياسِ إلى من هو أقوى منه. اهـ

وعندما يُذكر إلى جانبِ ضعافٍ يُرفع من شأنه، وهذا أمرٌ مُسلَّم به لدى مَنْ له عنايةٌ بهذا الشأن، قد سبَر تراجمَ الرجالِ وعرفَ مناهجَ المحدثين.

وأحيانًا يَذكرُ النُّقادُ الأخوين عبدَ ربِّه بنَ سعيدٍ وسعدَ بنَ سعيدٍ مع أخيهما الحافظِ المُجَوِّدِ يحيى بنِ سعيدِ الأنصاريِّ؛ فيوثِّقُ النُّقادُ يحيى ابنَ سعيدٍ ولا يَذكرُ الآخِرانِ بتوثيق.

ومن هذه الأمثلة:

قال ابنُ أبي خيثمةَ في «التاريخ» (٩٩٩/٢): ولَدُ سعيدِ بنِ قيسٍ: يحيى وعبدُ ربِّه وسعدٌ؛ بنو سعيدِ بنِ قيسٍ. سمعتُ أبي ويحيى بنَ معينٍ يقولان: يحيى بنُ سعيدٍ ثقةٌ، وعبدُ ربِّه بنُ سعيدٍ أخوه، وهما ابنا سعيدِ بنِ قيسٍ، وسعدُ بنُ سعيدٍ أخوهما.

وقال البزارُ في «مسنده» (٢٥٠/١٨): ويحيى بنُ سعيدٍ وعبدُ ربِّه بنُ

سعيدٍ وسعدُ بنُ سعيدٍ إخوةٌ، أوثقُهم يحيى .

وقال السَّخَاوِيُّ في «فتح المُعَيْثِ» (١/ ٣٧٤): وممَّا يُنبَهُ عليه أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُتَأَمَّلَ أَقْوَالُ الْمُزَكَّيْنِ وَمَخَارِجُهَا، فَقَدْ يَقُولُونَ: فَلَانَ ثَقَّةً أَوْ ضَعِيفًا، وَلَا يُرِيدُونَ بِهِ أَنَّهُ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِحَدِيثِهِ وَلَا مِمَّنْ يُرَدُّ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ قُرِّنَ مَعَهُ؛ عَلَى وَفْقِ مَا وُجِّهَ إِلَى الْقَائِلِ مِنَ السُّؤَالِ، كَأَنْ يُسْأَلَ عَنِ الْفَاضِلِ الْمَتَوَسِّطِ فِي حَدِيثِهِ وَيُقَرَّنُ بِالضَّعْفَاءِ، فَيُقَالُ: مَا تَقُولُ فِي فَلَانٍ وَفَلَانٍ وَفَلَانٍ، فَيَقُولُ: فَلَانَ ثَقَّةً؛ يَرِيدُ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَمَطٍ مِنْ قُرْنٍ بِهِ، فَإِذَا سُئِلَ عَنْهُ بِمَفْرَدِهِ بَيَّنَّ حَالَهُ فِي التَّوَسُّطِ. وَأَمِثْلُهُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ لَا نُطِيلُ بِهَا، وَمِنْهَا: قَالَ عِثْمَانُ الدَّارِمِيُّ: سَأَلْتُ ابْنَ مَعِينٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، كَيْفَ حَدِيثُهُمَا، فَقَالَ: لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ، قُلْتُ: هُوَ أَحَبُّ إِلَيْكَ أَوْ سَعِيدُ الْمَقْبُرِيِّ، قَالَ: سَعِيدٌ أَوْثَقُ وَالْعَلَاءُ ضَعِيفٌ، فَهَذَا لَمْ يُرَدِّ بِهِ ابْنُ مَعِينٍ أَنَّ الْعَلَاءَ ضَعِيفٌ مُطْلَقًا؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ بِالنِّسْبَةِ لِسَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ. اهـ

وبعد نقدٍ ودراسةٍ مروياتِ سعدِ بنِ سعيدٍ، وحصِرَ ما أخطأ فيه أو وهم، مقارنَةً بالحُفَاطِ الْمُتَقِنِينَ، لَا بُدَّ وَأَنْ يَنْزَلَ عَنِ رُتْبَةِ الثَّقَةِ مُطْلَقًا، لَكِنْ إِلَى أَيْنَ .

ولنعلم:

- أَنَّ التَّوَثِيقَ الْمَطْلُوقَ مَرَاتِبُ عَدَّةٌ، بَيْنَهَا تَفَاوُتٌ .
- وَأَنَّ الصِّدْقَ وَمَا يَقَابِلُهُ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَلْفَاظِ عَلَى مَرَاتِبَ .

- وَأَنَّ الضَّعِيفَ وَمَنْ تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ فِي الْمَتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِدِ عِدَّةٌ مَرَاتِبَ .

- وَكَذَلِكَ الَّذِي يُتْرَكُ حَدِيثُهُ وَيُطْرَحُ عَلَى مَرَاتِبَ أَيْضًا .

فَالَّذِي تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ عَلَى مَرَاتِبَ عِدَّةٍ .

وَالَّذِي تُرَدُّ رَوَايَتُهُ عَلَى مَرَاتِبَ عِدَّةٍ .

وَإِنْ قِيلَ : لِمَاذَا تِلْكَ الْمَرَاتِبُ ، وَمَا الْفَائِدَةُ مِنْهَا .

نَقُولُ : إِنَّهَا مَفِيدَةٌ فِي التَّرْجِيحِ وَالْمُقَارَنَةِ بَيْنَ رَوَايَاتِ الرَّوَاةِ ، لِمَعْرِفَةِ غَلَطٍ ، أَوْ خَطَأٍ ، أَوْ لَفْظَةٍ زَائِدَةٍ ، أَوْ غَرَابَةِ رَوَايَةٍ ، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُوصَفَ الرَّاوِي بِالْوَهْمِ أَوْ الْخَطَأِ أَوْ الْغَلَطِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَتَدَبُّرٍ فِي الرَوَايَاتِ وَالطَّرِيقِ ، وَكَيْفَ لِأَحَدٍ أَنْ يُوَهَّمَ رَاوِيًا أَوْ يُلْزَقَ الْخَطَأَ بِهِ دُونَ الْوَقُوفِ عَلَى رَوَايَاتٍ أُخْرَى ؛ مِنْهَا يَتَبَيَّنُ لِأَصْحَابِ الصَّنْعَةِ الْخَطَأُ وَالْغَلَطُ وَالْوَهْمُ .

وَعَامَّةُ الرَوَايَاتِ وَالطَّرِيقِ مَعْلُومَةٌ لَدَى الْحَفَاطِ ، وَمَا أَنْكَرَ عَلَى سَعْدِ ابْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ ، تَتَبَعُوهُ وَعَلِمُوهُ ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَدَوَّنٌ فِي دَوَاوِينِ السَّنَةِ ، وَكُتِبَ الْعِلَلِ ، وَتَرَاجِمِ الرِّجَالِ وَتَوَارِيخِ الْبُلْدَانِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي حَفِظَتْ رِجَالَ الْحَدِيثِ وَمَتَوَنَّهُ .

وَالرَّاوِي الَّذِي عُرِفَ خَطَأَهُ مِنْ صَوَابِهِ ، لَا يُحْتَجُّ بِمَرَوِيَاتِهِ الَّتِي تَكَلَّمَ الْأَئِمَّةُ عَلَيْهَا ، وَيُحْتَجُّ بِرَوَايَتِهِ فِي غَيْرِهَا .

وسعدُ بنُ سعيدِ الأنصاريُّ يُصحِّحُ حديثه؛ فلا يقلُّ رتبةً عن حسنِ الحديثِ، إن لم يكن أفضلَ حالاً من ذلك.

الحافظُ ابنُ حجرٍ وسعدُ بنُ سعيدِ الأنصاري:

إنَّ قولَ الحافظِ ابنِ حجرٍ عن سعدِ بنِ سعيدٍ في «التقريبِ»: صدوقٌ سيءُ الحفظِ، ليس بقريبٍ؛ إن حُملَ على المعنى الذي ذكره في «شرحِ التُّخبة» (ص ١٣٨) قال: ثم سوءُ الحفظِ، وهو السببُ العاشرُ من أسبابِ الطَّعنِ، والمرادُ به: من لم يترجَّحْ جانبُ إصابتهِ على جانبِ خطئِهِ.

أو المعنى الذي ذكره في «مقدمةِ الفتحِ» (ص ٣٨٤) قال: وحيثُ يُوصفُ بقلَّةِ الغلطِ، كما يُقالُ: سيءُ الحفظِ، أو له أوهامٌ، أو له مناكيرٌ.

قلتُ: لا يستحقُّ سعدُ بنُ سعيدِ الأنصاريُّ هذا الحكمَ، بل هو أحسنُ حالاً من ذلك، وإنَّ غلطَ في أحاديثٍ أو أخطأ فيها، ومن ذا الذي لا يُخطئُ، وأما من يُوصفُ من الرواةِ بقلَّةِ الغلطِ فعلى مراتبٍ، وأحسنُهم من عُرِفَتْ أوهامُه وُعِدَّتْ أخطاؤه وحُصرت، فلا يُصارُ إلى التوهينِ المطلقِ فيمن هو مثلُ سعدِ بنِ سعيدٍ.

وقد أطلقَ الحافظُ ابنُ حجرٍ هذا الوصفَ (صدوقٌ سيءُ الحفظِ) في كتابِ «التقريبِ» على بعضِ الرواةِ الذين لهم روايةٌ عند البخاريِّ ومسلمٍ مثل: يحيى بنِ سُليمِ الطائفيِّ، روى له البخاريُّ في

الصحيح، وزيادُ بنُ إسماعيلَ المخزوميِّ والنُّعمانُ بنُ راشدِ الجَزْرِيُّ أبو إسحاقَ الرَّقِّيُّ، وهما من رجالِ مسلمٍ في الصحيح.

ونذكرُ مثلاً لراوٍ وصفه بالصدقِ مع سوءِ حفظه؛ وأخرج له البخاريُّ في «صحيحه»؛ وهو: إسحاقُ بنُ محمدِ بنِ إسماعيلَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي فَرَوَةَ أبو يعقوبَ الفَرَوِيُّ القُرَشِيُّ المدنيُّ

* قال النسائيُّ في «الضعفاء» (٤٩): ليس بثقة.

* وقال الأَجْرِيُّ: سألتُ أبا داودَ عنه، فوَّاهَ جدًّا. وقال: لو جاء بذاك الحديثِ عن مالكٍ عن يحيى بنِ سعيدٍ لم يُحتملُ له، ما هو من حديثِ عبيدِ اللهِ بنِ عمرٍ، ولا من حديثِ يحيى بنِ سعيدٍ، ولا من حديثِ مالكٍ. قال الأَجْرِيُّ: يعني حديثَ الإفكِ الذي حدَّث به الفَرَوِيُّ عن مالكٍ وعبيدِ اللهِ بنِ عمرٍ عن الزهريِّاهُ ذكره مُغلطاي في «إكمالِ تهذيبِ الكمالِ» (١١٠/٢)

* وقال ابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» (٢٣٣/٢): وسمعتُ أبي يقولُ: كان صدوقًا، ولكنَّه ذهبَ بصرُه فربَّما لُقِّنَ الحديثَ، وكتبه صحيحةً.

* وقال العُقَيْلِيُّ في «الضعفاء» (١٠٦/١): جاء عن مالكٍ بأحاديثٍ كثيرةٍ لا يُتابعُ عليها.

* وذكره ابنُ حِبَّانٍ في «الثقات» (١١٤/٨) وقال: يُغربُ ويتفرَّد.

* وقال الدارقطنيُّ في «سؤالاتِ الحاكمِ له» (٢٨١): ضعيفٌ

تكلّموا فيه، قالوا فيه كلّ قولٍ .

* وقال ابنُ بكيرٍ في سؤالاتِهِ للدارقطنيّ (٣): ليس بثقة؛ سئل عنه عليُّ بنُ عمرَ، فقال: لا يُتركُ .

* وقال حمزةُ السّهْمِيُّ في «سؤالاتِهِ للدارقطنيّ» (١٩٠): وسألتهُ عن إسحاقِ بنِ محمدِ الفرويّ صاحبِ مالِكٍ، فقال: ضعيفٌ، وقد روى عنه البخاريُّ ويؤبّخونه في هذا .

* وقال الحاكمُ في «المدخلِ إلى الصحيح» (١٨٨/٤): [أسامي من أخرج لهم البخاريُّ في الصحيح، ونُسبوا إلى نوعِ الجرح]: إسحاقُ بنُ محمدِ الفرويّ: حدّث عنه البخاريُّ على الانفرادِ محتجّاً به في كتابِ الخُمسِ، و(عيب على محمدٍ إخراجُ حديثه)، وقد غمزوه .

وقال لنا أبو بكرٍ الشافعيُّ: سمعتُ جعفرًا الطيالسيّ يقولُ: لو كان الأمرُ إليّ لَمَّا حَدَّثْتُ عن إسحاقِ الفرويّ .

* وقال الحاكمُ في «المدخلِ»: عيب على محمدٍ إخراجُ حديثه، وقد غمزوه، (ذَكَرَهُ مغلطاي في «إكمالِ تهذيبِ الكمالِ» (١١٠/٢)).

* وقال الذهبيُّ في «الكاشفِ» (٣١٨): قال أبو حاتمِ صدوقٌ وربّما لُقِنَ لذهابِ بصره وقال مرّةً: مضطربٌ ووهاه أبو داودَ، مات سنةً ستّ وعشرين ومائتين

* وقال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٣٨٥): صدوقٌ، كُفَّ فسَاءَ حفظُهُ .

اعتذارُ العراقيِّ وابنِ حجرٍ:

قال الحافظُ العراقيُّ في «البيانِ والتوضيحِ لمن أُخرج له في الصحيحِ ومُسَّ بضربٍ من التجريحِ» (ص ٤٨): قلتُ: أمَّا قولُ أبي حاتمٍ؛ فالجوابُ عنه أنَّ البخاريَّ لم يَسْمَعْ منه من حفظه، وإنَّما سَمِعَ من كتابه، وأمَّا قولُ النسائيِّ والدارقطنيِّ؛ فغيرُ مفسَّرٍ، وأمَّا قولُ العُقيليِّ؛ فليس بقادح، لأنَّ يُقَيِّدُ رَفَعَتَهُ عن رتبةِ الاحتجاجِ إلى متابعٍ، وأمَّا قولُ أبي داودَ؛ فهو هنيهةٌ له غيرُ مفسَّرةٍ، وكونه نُقِمَ عليه هذا الحديثُ، لا يُقدِّحُ في عدالته، لأنَّ وجودَ الوهنِ في حديثِ الثقةِ لا يُزيلُ عنه هذا الوصفَ. اهـ

قال ابنُ حجرٍ في «هَدْيِ السَّارِي» (ص ٣٨٩): قال أبو حاتمٍ كان صدوقًا ولكن ذهب بصره فرَبَّمَا لُقِنَ وكتبه صحيحةً ووَهَّاهُ أبو داودَ والنسائيُّ والمُعتمَدُ فيه ما قاله أبو حاتمٍ، وقال الدارقطنيُّ والحاكِمُ: عيبٌ على البخاريِّ إخراجُ حديثه. قلتُ: روى عنه البخاريُّ في كتابِ الجهادِ حديثًا وفي فرضِ الخُمُسِ آخرَ كلاهما عن مالكٍ وأخرج له في الصُّلحِ حديثًا آخرَ مقرونًا بالأُويسيِّ **وكأنها ممَّا أخذَه عنه من كتابه قبل ذهابِ بصره. اهـ**

قاعدةٌ:

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «التقريبِ»: صدوقٌ سيءُ الحفظِ.

قلتُ: يجبُ على طلبةِ العلمِ والباحثين في علومِ الحديثِ من الذين

يُكثرون النظرَ والاعتمادَ على كُتُبِ الحافظِ ابنِ حجرٍ خاصَّةً كتابه **«تقريبَ التهذيبِ»** وأحكامه المختصرة.

إنَّه بعد تتبُّعٍ واستقراءٍ لألفاظِ الحافظِ في **«التقريبِ»** واختياراته؛ لا بدَّ أن يتنبهَ الباحثُ إلى ما كان منها قاله في راوٍ من رجالِ الشيخين أو أحدهما فليُعلمَ أنَّ القومَ جازوا القنطرةَ، ولا يُنظرُ في اختياراتِ الحافظِ ابنِ حجرٍ، ولا يُنقَدُ رجالُ إسنادهِ **«صحيحِ البخاريِّ»** أو **«صحيحِ مسلمٍ»** بهذه الأحكامِ المُنتَقاةِ، فقد كان لهما من الشأنِ والتعديلِ الذي جاوز عبارةَ ابنِ حجرٍ في **«تقريبه»**.

فليحذرِ القارئُ من قوله: صدوقٌ بهم، صدوقٌ له أوهاًم، صدوقٌ يُخطئُ، صدوقٌ سيءُ الحفظِ، مقبولٌ، وما شابه ذلك من ألفاظِ **«التقريبِ»** التي تُشعرُ بليينٍ في الرجلِ وخِفةٍ ضبطه، ولو عرَضَ رجالُ البخاريِّ ومسلمٍ على اختياراتِ ابنِ حجرٍ وألفاظه المختصرةِ في **«التقريبِ»**، لوقعَ الباحثُ في أغاليطٍ وتخليطٍ فاحشٍ في الحكمِ على الأسانيدِ، ولأسقطَ جملةً من رجالِ **«الصحيحين»** فليتنبَّهُ لهذا واللهُ الموفقُ.

وكما ذكرنا؛ رجالُ الشيخين جازوا اختياراتِ **«التقريبِ»** وأحكامه. لذلك تجدُ الحافظَ ابنَ حجرٍ نفسه لا يُعملَ هذه الألفاظَ والأحكامَ على رجالِ وأسانيدِ الشيخين، ويبحثُ لهما عن مخارجٍ بعيداً عن اختياراته وأحكامه المطلقةِ.

فَمَا أُطْلِقُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالْأَقْوَالِ فِي رِجَالِ الْمَسَانِيدِ وَالسُّنَنِ؛ - لِأَنَّهَا مَظَنَّةٌ عَلِيَّةٌ لَا تُرْفَعُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ - ، أَصْبَحَ مَقِيدًا فِي رِجَالِ الصَّحِيحِينَ ، لِأَنَّهُمَا مَبْنِيَّةٌ صَحِيحَةٌ ؛ لِقِرَائِنَ كَثِيرَةٍ ؛ مِنْهَا : **تَعْدِيلُ الشَّيْخِينَ لِمَنْ احْتَجُّوا بِهِ ؛ فَلَا تَنْزُلُ عَنْ رَتَبَةِ الصَّحَّةِ إِلَّا بِحُجَّةٍ .**

فَائِدَةٌ (٢٨) :

ثُمَّ هَلْ كُلُّ مَنْ غَلِطَ أَوْ أَخْطَأَ ضَعِيفٌ . . .

* قَالَ مُسْلِمٌ بَنُ الْحَجَّاجِ فِي «التَّمْيِيزِ» (ص ١٧٠) : فَلَيسَ مِنْ نَاقِلِ خَبَرٍ وَحَامِلِ أَثَرٍ مِنَ السَّلَفِ الْمَاضِينَ إِلَى زَمَانِنَا هَذَا ؛ إِنْ كَانَ مِنْ أَحْفَظِ النَّاسِ وَأَشَدَّهُمْ تَوْقِيًّا وَإِتْقَانًا لِمَا يَحْفَظُ وَيَنْقُلُ ، إِلَّا الْغَلْطُ وَالسَّهْوُ مِمَّا مُمْكِنٌ فِي حَفْظِهِ وَنَقْلِهِ . اهـ

* وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ فِي «الْعَلَلِ» (٦/٢٤٠) : وَإِنَّمَا تَفَاضَلَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَفْظِ وَالْإِتْقَانِ وَالتَّثَبُّتِ عِنْدَ السَّمَاعِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَسَلِّمْ مِنَ الْخَطَايَا وَالْغَلْطِ كَبِيرٍ أَحَدٍ مِنَ الْأَثَمَةِ مَعَ حَفْظِهِمْ . اهـ

* وَقَالَ النَّسَائِيُّ فِي «السُّنَنِ الْكُبْرَى» (٣/١٣٢) : ابْنُ الْمُبَارِكِ أَجَلٌ وَأَعْلَى عِنْدَنَا مِنْ حَجَّاجٍ ، وَحَدِيثُ حَجَّاجٍ أَوْلَى بِالصَّوَابِ عِنْدَنَا ، وَلَا نَعْلَمُ فِي عَصْرِ ابْنِ الْمُبَارِكِ رَجُلًا أَجَلًا مِنْ ابْنِ الْمُبَارِكِ وَلَا أَعْلَى مِنْهُ ، وَلَا أَجْمَعَ لِكُلِّ خَصْلَةٍ مَحْمُودَةٍ مِنْهُ ، وَلَكِنْ لَا بَدَّ مِنَ الْغَلْطِ . قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ : الَّذِي يُبْرِيئُ نَفْسَهُ مِنَ الْخَطَايَا مَجْنُونٌ ، وَمَنْ لَا يَغْلَطُ .

* وقال الذهبيُّ في «الميزانِ» (١/٥٣٥ رقم ٢٠٠٠) في ترجمةِ الحسينِ بنِ ذكوانِ المعلمِّ: ضَعَفَهُ الْعُقَيْلِيُّ بِلا حُجَّةٍ... ثمَّ قال: وثَقَّهُ ابْنُ مَعِينٍ وأبو حاتم، وقال يحيى القطانُ مرَّةً: فيه اضطرابٌ، وذكر له العُقَيْلِيُّ حديثًا واحدًا؛ غيرُه يرسلُه، فكان ماذا، فمن ذا الذي ما غلط في أحاديث، أشعبة، أمالك.

* وقال الذهبيُّ في «السيرِ» (١٣/٢٣٣) في ترجمةِ أبي بكرِ عبدِ اللّهِ ابنِ سليمانِ بنِ الأشعثِ: وليس من شرطِ الثَّقَةِ أن لا يُخطئَ ولا يغلطَ ولا يسهو، والرجلُ فمن كبارِ علماءِ الإسلامِ، ومن أوثقِ الحُفَاطِ **رَحِمَهُ اللهُ**. اهـ

فائدة (٢٩):

إذا لم يُخرجْ للراوي في «الصحيحين» فلا يُعدُّ ذلك طعنًا فيه، ولا يُقلُّ من شأنه.

قال الذهبيُّ في «الميزانِ» (١/٢٦٦ رقم ١٠٠١) في ترجمةِ أشعثِ ابنِ عبدِ الملكِ الحُمُرانيِّ البصريِّ: (نعم ما أخرجاه له في الصحيحين، فكان ماذا). اهـ

وقال الحافظُ العراقيُّ في «ذيلِ ميزانِ الاعتدالِ» (ص ٣٩٨) في ترجمةِ محمدِ بنِ عبَّادِ بنِ جعفرٍ: (وعلى تقديرِ أن يكونَ الحاكمُ أرادَ أنَّه غيرُ محتجِّ به في «الصحيحين»، فلا ينبغي أن يكونَ تضييغًا).

فائدة (٣٠): فِي حَالِ شِيُوخِ شَعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ:

قال الذهبيُّ في «الميزان» (١/ ٣٩٩ / ١٤٨٣):

في ترجمة جَعْدَةَ، عن أمِّ هانئ.

روى عنه شعبَةُ، لا يُدرى من هو، لكن شيوخَ شعبَةَ عامَّتْهم جِيَادٌ.

قلتُ: سعدُ بنُ سعيدٍ روى عنه كثيرٌ من الرواة والحُفَاطِ؛ على رأسهم أئمةُ هذا الشأن؛ مثلُ شعبَةَ وسفيانَ الثوريِّ وسفيانَ بنِ عيينَةَ وعبدِ اللَّهِ بنِ المباركِ وابنِ جُريجٍ وسليمانَ بنِ بلالٍ.

وختلاصةٌ ما قيل فيه:

* أحمدُ بنُ حنبلٍ، قال: ضعيفٌ.

* النسائيُّ، قال: ليس بالقويِّ.

* العُقيليُّ: ذكره في الضعفاء.

* يحيى بنُ معينٍ، قال مرةً: صالحٌ، ومرةً: ثقةٌ.

* ابنُ أبي حاتمٍ: مؤدِّي.

* ابنُ سعدٍ، قال: ثقةٌ.

* ابنُ عمَّارِ الموصليِّ، قال: ثقةٌ.

* أحمدُ بنُ صالحٍ، قال: ثقةٌ.

* احتجَّ به مسلمٌ في «صحيحه».

* العجليُّ، قال: ثقةٌ.

* الدارقطنيُّ، قال: لا بأسَ به.

* ابنُ حبانَ: ذكره في «الثقاتِ»، وقال: سلكتاه مسلِكَ العُدولِ، وفي «مشاهيرِ علماءِ الأمصارِ» في الثقاتِ من أتباعِ التابعينِ وقال: ومن مشاهيرِ أتباعِ التابعينِ بالمدينةِ الذين لَقُوا التابعينِ وكانوا للمدينةِ مستوطنينِ من الثقاتِ المأمونينِ دونِ الضعفاءِ والمجهولينِ سواءً أدركتهم المنيةُ بها أو غيرها بعد أن كانوا قاطنينِ لها. . .

وقال: سعدُ بنُ سعيدِ بنِ قيسِ بنِ عمرو الأنصاريُّ أخو يحيى؛ مات سنةَ إحدى وأربعينِ ومائةً، وكان يخطئُ إذا حدّث من حفظه.

* ابنُ عديٍّ، قال: لا أرى بحديثه بأسًا بمقدارِ ما يرويه.

* ابنُ شاهينَ، ذكره في أسماءِ الثقاتِ.

* ابنُ خُلفونَ، ذكره في الثقاتِ.

* روى عنه شعبةٌ: وشيوخُ شعبةَ عامتهمُ جيادٌ.

قلتُ:

ما ذهب إليه أحمدُ والنسائيُّ قد بيّناه، وهو مقابلٌ بتوثيقِ كثيرٍ من أئمةِ الجرحِ والتعديلِ، فقد وثّقوه وَعَدَّلُوهُ؛ يُضافُ إلى ذلك ويقابلُهُ إخراجُ مسلمٍ له في «الصحيحِ» والاحتجاجُ به.

لذلك قال الذهبيُّ في «الكاشفِ» (١/٣٥١ رقم ١٨٤٥): صدوقٌ.

وقال في «سير أعلام النبلاء» (٤٨٢/٥): أحدُ الثقات.

وقال ابنُ القيمِ في تعليقه على «سنن أبي داود» (٩٠/٧): ثقةٌ صدوقٌ.

قلتُ: ومن أجلِ كلامِ الإمامِ أحمدَ والنسائيِّ نزلَ عن رتبةِ الثقةِ مطلقاً إلى رتبةٍ دون ذلك، وكان أحسنَ ما يُقالُ فيه، أنه صدوقٌ حسنُ الحديثِ.



**سعدُ بنُ سعيدِ بنِ قيسِ بنِ قَهْدِ الأنصاريِّ
ومروياته في «صحيح» الإمامِ مسلمٍ**

روى له مسلمٌ في «الصحيح» في عدةِ مواضعَ :

١- سعدُ بنُ سعيدٍ، عن سعيدِ بنِ مَرَجَانَةَ في كتابِ الصلاةِ :

روى مسلمٌ في «صحيحه» (١٧١/٧٥٨) قال: حدثني حجاجُ بنُ الشاعرِ، حدثنا محاضرُ أبو المورِّعِ، حدثنا سعدُ بنُ سعيدٍ، قال: أخبرني ابنُ مَرَجَانَةَ، قال: سمعتُ أبا هريرةَ، يقولُ: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «يَنْزِلُ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا لِشَطْرِ اللَّيْلِ أَوْ لثَلَاثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبَ لَهُ، أَوْ يَسْأَلُنِي فَأَعْطِيَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: مَنْ يَقْرُضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ».

قال مسلمٌ: ابنُ مَرَجَانَةَ هو سعيدُ بنُ عبدِ اللَّهِ، ومَرَجَانَةُ أمُّه.

وعن سليمانَ بنِ بلالٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، عن ابنِ مَرَجَانَةَ في الصلاةِ أيضًا:

قال مسلمٌ: حدثنا هارونُ بنُ سعيدِ الأيليِّ، حدثنا ابنُ وهبٍ، قال، أخبرني سليمانُ بنُ بلالٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، بهذا الإسنادِ وزاد: «ثُمَّ يَبْسُطُ يَدَيْهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: مَنْ يَقْرُضُ غَيْرَ عَدِيمٍ وَلَا ظَلُومٍ».

٢- سعدُ بنُ سعيدٍ، عن القاسمِ بنِ محمدٍ، في الصلاةِ :

روى مسلمٌ في «صحيحه» (٧٨٣/٢١٨) قال: وحدثنا ابنُ نُميرٍ، حدثنا أبي، حدثنا سعدُ بنُ سعيدٍ، أخبرني القاسمُ بنُ محمدٍ، عن عائشةَ، قالت: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «أحبُّ الأعمالِ إلى اللهِ تعالى أدومُها وإن قلَّ».

قال: وكانت عائشةُ إذا عملتِ العملَ لزمتهُ.

٣- وسعدُ بنُ سعيدٍ، عن عمرِ بنِ كثيرِ بنِ أفلحٍ في الجنائزِ:

روى مسلمٌ في «صحيحه» (٩١٨/٣) قال: حدثنا يحيى بنُ أيوبَ، وُقْتيبةُ، وابنُ حجرٍ، جميعًا عن إسماعيلَ بنِ جعفرٍ، قال ابنُ أيوبَ: حدثنا إسماعيلُ، أخبرني سعدُ بنُ سعيدٍ، عن عمرِ بنِ كثيرِ بنِ أفلحٍ، عن ابنِ سَفيّنةَ، عن أمِّ سلمةَ، أنّها قالت: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ، يقولُ: «ما من مسلمٍ تُصيبُه مصيبةٌ، فيقولُ ما أمره اللهُ: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾، اللهمَّ أجزني في مصيبتِي، وأخلف لي خيرًا منها، إلا أخلف اللهُ له خيرًا منها»، قالت: فلما مات أبو سلمةَ، قلتُ: أيُّ المسلمين خيرٌ من أبي سلمةَ، أولُ بيتِ هاجرٍ إلى رسولِ اللهِ ﷺ، ثمّ إنّي قلتُها، فأخلف اللهُ لي رسولَ اللهِ ﷺ، قالت: أرسل إليّ رسولُ اللهِ ﷺ حاطبَ بنَ أبي بلتعةَ يخطُبُني له، فقلتُ: إن لي بنتًا وأنا غيورٌ، فقال: «أما ابنتُها فندعو اللهُ أن يغنيها عنها، وأدعو اللهُ أن يذهبَ بالغيرَةِ».

ورواه مسلمٌ في «صحيحه» (٩١٨/٤) قال: وحدثنا أبو بكرٍ بنُ أبي

شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُ بْنُ كَثِيرِ بْنِ أَفْلَحَ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ سَفِينَةَ، يُحَدِّثُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ سَلَمَةَ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ تُصِيبُهُ مَصِيبَةٌ، فَيَقُولُ: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾، اللَّهُمَّ أَجْرُنِي فِي مَصِيبَتِي، وَأَخْلَفَ لِي خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَجْرَهُ اللَّهُ فِي مَصِيبَتِهِ، وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا». قَالَتْ: فَلَمَّا تُوفِّيَ أَبُو سَلَمَةَ، قُلْتُ: كَمَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَخْلَفَ اللَّهُ لِي خَيْرًا مِنْهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

ورواه مسلمٌ في «صحيحه» (٥/٩١٨) قال: وحدثنا محمد بن عبد الله بن نُميرٍ، حدثنا أبي، حدثنا سعد بن سعيدٍ، أخبرني عمر؛ يعني: ابن كثيرٍ، عن ابن سفينَةَ، مولى أم سلمَةَ، عن أم سلمَةَ زوجِ النَّبِيِّ ﷺ. قالت: سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ، يقولُ: بمثلِ حديثِ أبي أُسامَةَ. وزاد، قالت: فلما تُوفِّيَ أبو سلمَةَ، قلتُ: مَنْ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ عَزَمَ اللَّهُ لِي، فقلْتُهَا، قالت: فتزوجتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ.

٤- عن سعد بن سعيدٍ، عن عمرة في كتاب الصوم

روى مسلمٌ في «صحيحه» (١٤٣/١١٤٠) قال: قال: حدثنا ابن نُميرٍ، حدثنا أبي، حدثنا سعد بن سعيدٍ، أخبرني عمرة، عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: «نهى رسولُ اللَّهِ ﷺ عن صومين: يومِ الفِطْرِ ويومِ الأضحى».

٥- وسعدُ بنُ سعيدٍ، عن عمرِ بنِ ثابتِ بنِ الحارثِ الخَزْرَجِيِّ فِي
كِتَابِ الصَّوْمِ:

روى مسلمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (٢٠٤/١١٦٤) قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ
أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ جَمِيعًا، عَنْ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ
ابْنُ أَيُّوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ
قَيْسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتِ بْنِ الْحَارِثِ الْخَزْرَجِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ
الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «مَنْ صَامَ
رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ».

وَقَالَ مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ،
أَخُو يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ ثَابِتٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو أَيُّوبَ
الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ بِمِثْلِهِ.

وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ سَعْدِ
ابْنِ سَعِيدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ،
يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِهِ.

٦- وسعدُ بنُ سعيدٍ، عن أنسِ بنِ مالكٍ فِي الْأَطْعَمَةِ:

روى مسلمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٤٣/٢٠٤٠) قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ
أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (ح) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، وَاللَّفْظُ لَهُ،
حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، قَالَ: بَعَثَنِي
أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَدْعُوهُ، وَقَدْ جَعَلَ طَعَامًا، قَالَ: فَأَقْبَلْتُ

ورسولُ اللهِ ﷺ مع الناسِ، فنظرَ إليَّ فاستحييتُ، فقلتُ: أجبَ أبا طلحةَ، فقال للناسِ: قوموا، فقال أبو طلحةَ: يا رسولَ اللهِ، إنما صنعتُ لك شيئاً، قال: فمسّها رسولُ اللهِ ﷺ ودعا فيها بالبركةِ، ثم قال: **«أدخل نفرًا من أصحابي عشرةً»**، وقال: **«كلوا»**، وأخرج لهم شيئاً من بين أصابعه، فأكلوا حتى شبعوا فخرَجوا، فقال: أدخل عشرةً، فأكلوا حتى شبعوا، فما زال يُدخلُ عشرةً ويُخرجُ عشرةً حتى لم يَبقَ منهم أحدٌ إلا دخلَ، فأكل حتى شبع، ثم هيأها فإذا هي مثلها حين أكلوا منها.

وقال مسلمٌ (٢٠٤٠): وحدثني سعيدُ بنُ يحيى الأمويُّ، حدثني أبي، حدثنا سعدُ بنُ سعيدٍ، قال: سمعتُ أنسَ بنَ مالكٍ، قال: بعثني أبو طلحةَ، إلى رسولِ اللهِ ﷺ وساق الحديثَ بنحوِ حديثِ ابنِ نُميرٍ. غيرَ أنه، قال في آخره: ثم أخذ ما بقيَ فجمعه، ثم دعا فيه بالبركةِ، قال: فعاد كما كان، فقال: دونكم هذا.



البابُ الخامسُ

تعقُّبُ من أفتى بعدمِ تخصيصِ شَوالِ بصيامِ
ونقضِ الفتوى، والردُّ على المُقلِّدِ ابنِ دحيةِ الكلبيِّ



مجلة المجالس المدنية

للتواصل: adanan@almajless.com

رهنائيات

فتاوى شرعية

مسألة اختلف فيها العلماء

صيام ستة أيام من شوال

يقولون أنه من صام رمضان ثم صام بعد ستة أيام من شوال كان كصيام الدهر، فعلاً أو لم أصم في شوال هذه الأيام الستة لعشره هل أستطيع أن أدركها فأصومها في غير شوال؟

لا خصوصية لشوال

لا اختصاص لشوال ويمكن الصيام قبل رمضان ويصومه الرغبة بالصيام في شوال بسبب قوة الحالة الإيمانية في رمضان

أشهر وستة أيام بستين يوماً أي شهرين. فكان ثمان التي عشر شهراً أي ستة كلفة.

الحسنة بعشر أمثالها

ثانياً: الأدلة على ذلك كثيرة منها: 1- قول الله تعالى: «من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها» 2- قال الله تعالى في الحديث القدسي في موضوع الصوم: الصوم لي وأنا أجزي به.

الحسنة بعشر أمثالها، رواد البخاري، 3- وقال النبي ﷺ لعبد الله بن عمرو بن العاص: «صم من الشهر ثلاثاً أيام». فإن الحسنة بعشر أمثالها وذلك مثل صيام الدهر.

4- روى ابن خزيمة في صحيحه عن ثوبان أن رسول الله ﷺ قال: «صيام رمضان بعشرة أشهر، وصيام ستة أيام بشهرين فذلك صيام الله، يعني رمضان وستة أيام بعده». فالتالي ﷺ لم يحدد شهر شوال لصيام الستة وإنما أطلق صيامها طوال السنة ثم يحدد قبل رمضان ولا بعده. وأما قوله: «يعني رمضان وستة أيام بعده» فهذا تفسير من قبل أحد الرواة وليس هو من النبي ﷺ. ولم يحدد الرواي

والله أعلم رضي الله عنه. شهر شوال. ومع ذلك هو لتفسير من عند قول الحسن البصري ومالك وأبي يوسف

بصيام هذا الشهر (رمضان) من السنة كلها. (سان الترمذي). قول أبي أيوب وليس حديثاً

وأما قول الصحابي الجليل أبي أيوب الأنصاري رحمه الله «من صام رمضان ثم تبعه ستة من شوال كان كصيام الدهر». رواد السنن والطحاوي بسند صحيح. فكلام لا يخالف التصريح الشرعية السابقة بل يوافقها لكنه لم ينف أن من صام ستة من غير شوال لم يكن كصيام الدهر. فقد رأت الأدلة القرآنية والسنة النبوية على أن الحسنة بعشر أمثالها سواء في شوال أو في غير شوال. ولكن القرب بعد صيامها رمضان ولم يبق إلا القليل للفطور ستة فقط بعد رمضان. فلما تقدم بها العهد بعد رمضان لربما ضعفت الإيمانية وهوانت وتكاسلت عن فعل الطاعات، فترغب في صيام الدهر حال قوة الإيمان. وهذا من فضيله

عظيمة. ملاحظة: هذه المسألة مما اختلف فيها علماء الإسلام وسررنا تسع هذا الاختلاف ولا تحتاج المسألة إلى تفسيره إلا أن تصفية الآراء المختلفة وتبيل الاهتمامات من جهل وحب الظهور وعدم الفهم وإنما كل يتكلم بما يدين الله به مع التناوب مع الراي

الجدد فظهور خلاصاً: أما ما رواه مسلم

ألحقت صورة الفتوى توثيقاً

فتوى الشيخ . . . في مَجَلَّةِ المَجَالِسِ

قال صاحبُ الفتوى: مسألة اختلف فيها العلماء، صيامُ ستَّةِ أيامٍ من شَوَالٍ.

يقولون: إنَّه من صام رمضانَ ثمَّ صام بعده ستَّةِ أيامٍ من شَوَالٍ كان كصيامِ الدهرِ، فماذا لو لم أصُِّم في شَوَالٍ هذه الأيامُ الستَّةَ لظروفٍ، هل أستطيعُ أن أداركها فأصومها في غيرِ شَوَالٍ.

لا خصوصيةً لشَوَالٍ:

لا اختصاصَ لشَوَالٍ في صيامِ هذه الأيامِ الستة، بل إذا صُِّمَتْ رمضانَ وُصِّمَتْ ستَّةً من نفسِ السنةِ القَمَرِيَّةِ سواءً قبلَ رمضانَ أو بعده كان كصيامِ الدهرِ. ذلك لأنَّ الحسنةَ تضاعفُ بعشرِ أمثالها، فشهرُ رمضانَ بعشرةِ أشهرٍ وستَّةِ أيامٍ بستين يوماً أي: شهرين، فكان تمامَ اثني عشرَ شهراً أي سنةً كاملةً.

الحسنةُ بعشرِ أمثالها:

ثانياً: الأدلةُ على ذلك كثيرةٌ منها:

- ١- قولُ اللهِ تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾.
- ٢- قال اللهُ تعالى في الحديثِ القُدسيِّ في موضوعِ الصومِ: «الصومُ لي وأنا أجزي به، الحسنةُ بعشرِ أمثالها» رواه البخاريُّ.

٣- وقال النبي ﷺ لعبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ العاصِ رضي الله عنه : «صُمَّ من الشهرِ ثلاثةَ أيامٍ، فإنَّ الحسنةَ بعشرِ أمثالِها وذلك مثلُ صيامِ الدهرِ» .

٤- روى ابنُ خزيمةَ في صحيحه عن ثوبانَ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال : «صيامُ رمضانَ عشرةَ أشهرٍ، وصيامُ الستةِ أيامٍ بشهرينِ فذلك صيامُ السنةِ» ، يعني : رمضانَ وستةَ أيامٍ بعده .

فالنبي ﷺ لم يُحدِّدْ شهرَ شوالٍ لصيامِ الستةِ وإنما أطلقَ صيامَها طوالَ السنةِ لم يُحدِّدْ قبلَ رمضانَ ولا بعده، وأما قوله : يعني رمضانَ وستةَ أيامٍ بعده، فهذا تفسيرٌ من قِبَلِ أحدِ الرواةِ وليس هو من النبي ﷺ . ولم يُحدِّدِ الراوي شهرَ شوالٍ، ومع ذلك هو تفسيرٌ من عنده .

قولُ الحسنِ البصريِّ ومالكٍ وأبي يوسفَ :

ثالثاً : لذا لا يرى الإمامُ مالكٌ تخصيصَ شوالٍ بصيامِ الستةِ لأنَّه لم يرَ أحداً من أهلِ العلمِ والفقهِ يصومُها، وقال : لم يبلغني ذلك عن أحدٍ من السلفِ وأنَّ أهلَ العلمِ يكرهون ذلك ويخافون بدعته وأنَّ يلحقَ برمضانَ ما ليس منه أهلُ الجهالةِ والجفاءِ لو رأوا في ذلك رخصةً عند أهلِ العلمِ ورأوهم يعملون ذلك «الموطأ» .

وكذلك أبو يوسفَ صاحبُ أبي حنيفةَ كان يكرهه أن يُوصلَ برمضانَ صومُ الستةِ من شوالٍ .

وقبلهم الحسنُ البصريُّ : كان إذا ذكرَ عنده صيامُ الستةِ أيامٍ من

شوالٍ يقولُ: واللَّهِ لقد رضي اللهُ بصيامِ هذا الشهرِ (رمضان) من السنةِ كُلِّها (سنن الترمذي).

قولُ أبي أيوبَ رضي الله عنه وليس حديثًا:

رابعًا: أما قولُ الصحابيِّ الجليلِ أبي أيوبَ الأنصاريِّ رضي الله عنه ، «من صام رمضانَ ثم أتبعه ستةً من شوالٍ كان كصيامِ الدهرِ» رواه النسائيُّ والطحاويُّ بسندٍ صحيحٍ.

فكلامٌ لا يخالفُ النصوصَ الشرعيةَ السابقةَ؛ بل يوافقُها لكتِّه لم ينفِ أن من صام ستةً من غيرِ شوالٍ لم يكن كصيامِ الدهرِ، فقد دلتِ الأدلةُ القرآنيةُ والسنةُ النبويةُ على أنَّ الحسنةَ بعشرِ أمثالِها سواءً في شوالٍ أو في غيرِ شوالٍ، ولكنَّ القلوبَ بعد صيامِها رمضانَ قد امتلأتْ بالإيمانِ والعبادةِ ولم يبقَ إلا القليلُ للفوزِ بصيامِ الدهرِ وهو صيامُ ستةٍ فقط بعد رمضانَ، فلو تقادمَ بها العهدُ بعد رمضانَ لربَّما ضعفتِ الإيمانياتُ وتهاونتْ وتكاسلتْ عن فعلِ الطاعاتِ، فرغَّبهم في صيامِ الدهرِ حالَ قوةِ الإيمانِ، وهذا من فقهه رضي الله عنه ، أما لماذا لم يُرغَّبهم فيه قبلَ رمضانَ وذلك لأنَّ نفوسَ العوامِّ ترى أمامَها صيامَ شهرٍ كاملٍ فيصعبُ عليها أن ترغَّبها بصيامِ ستةِ أيامٍ قبلَ صيامِ شهرٍ كاملٍ إذ تستثقلُها النفوسُ.

الحديثُ ضعفوه:

خامسًا: أما ما رواه مسلمٌ عن أبي أيوبَ الأنصاريِّ أنَّ صيامَ الستةِ

من قولِ النبيِّ ﷺ، فإنَّ بعضَ العلماءِ لم يوافقوه على تصحيحه سواءً كانوا قبله أو بعده إذ لم يصحِّحوه عن النبيِّ ﷺ، منهم: الحافظُ ابنُ عُيَينَةَ والإمامُ مالكٌ والباجيُّ والحافظُ أبو الخطَّابِ ابنُ دحيةَ، والعلامةُ جلالُ الدينِ التبانِيُّ الحنفيُّ، وعمَّزه الحسنُ البصريُّ، وإليه مالُ الإمامِ أحمدُ، ولذلك أعرَضَ الإمامُ البخاريُّ عن إخراجِ هذا الحديثِ في صحيحه وذكرَ بدلاً منه حديثَ صيامِ ثلاثةِ أيامٍ من كلِّ شهرٍ تعدُّلُ صيامَ الدهرِ تحتَ بابٍ، «صيامِ الدهرِ».

وعلةُ الحديثِ أحدُ روايتهِ سعدُ بنُ سعيدٍ وهو صدوقٌ سيءُ الحفظِ وقد خالفه أخوه الثقةُ الذي رواه من قولِ أبي أيوبَ، لذا قال الباجيُّ: «وهذا مما لا يَحتمَلُ الانفرادَ بمثلِ هذا». اهـ وقد اضطرب الدراوَزديُّ في روايته لهذا الحديثِ. وأما الطرقُ الأخرى عن غيرِ أبي أيوبَ فكلُّها ضعيفةٌ كما ذكرَ ذلك الحافظُ أبو الخطَّابِ بنُ دحيةَ.

ملاحظةٌ: هذه المسألةُ ممَّا اختلفَ فيها علماءُ الإسلامِ، وشريعتنا تَسعُ هذا الاختلافَ ولا تحتاجُ المسألةُ إلى تسفيهِ الآراءِ المختلفةِ وكَيْلِ الاتهاماتِ من جهلٍ وحبِّ الظهورِ وعدمِ الفهمِ وإتِّما كلُّ يتكلَّمُ بما يدينُ اللهَ به مع التأدُّبِ مع الرأيِ المخالفِ. اهـ



**نقضُ كلامِ الشيخ (صاحبِ الفتوى)
والردُّ على المُقلِّدِ ابنِ دحيةِ الكلبيِّ**

- ١- النظرُ في أدلَّةِ صاحبِ الفتوى .
- ٢- دعوى التقليدِ في حُكْمِ صِيَامِ السِّتِّ من شَوَّالٍ .
أولاً: مالكُ بنُ أنسٍ؛ وصيامُ الستِّ أيامٍ من شَوَّالٍ .
ثانياً: أبو يوسفُ؛ وصيامُ الستِّ أيامٍ من شَوَّالٍ .
ثالثاً: الحسنُ البصريُّ؛ وصيامُ ستِّةٍ أيامٍ من شَوَّالٍ .
- ٣- ادِّعاءُ ضعفِ الحديثِ، وأنَّ بعضَ الأئمةِ غَمَزَهُ .
أولاً: هل صحَّ عن سفيانَ بنِ عُيينَةَ تضعيفُ للحديثِ .
ثانياً: هل ثبتَ أن مالكَ بنَ أنسٍ يُضعفُ الحديثَ .
ثالثاً: أبو الوليدِ الباجيُّ يضعفُ الحديثَ .
رابعاً: وابنُ دحيةِ الكلبيُّ يصرِّحُ بذلك .
خامساً: وجلالُ الدينِ التبانِيُّ الحنفيُّ كذلك .
- سادساً: هل نُقلَ عن الحسنِ البصريِّ غَمَزُ في حديثِ صِيَامِ السِّتِّ من شَوَّالٍ .
- سابعاً: الإمامُ أحمدُ و صيامُ الستِّ أيامٍ من شَوَّالٍ .
- ثامناً: هل ضَعَّفَ البخاريُّ الحديثَ أو أعرَضَ عن إخراجِهِ لعلَّةٍ .

١ - النظرُ في أدلَّةِ صاحبِ الفتوى

فتوى الكاتب:

قال الشيخُ: (لا اختصاصَ لشوالٍ في صيامِ هذه الأيامِ السنَّةِ، بل إذا صامتَ رمضانَ وصامتَ سنَّةٌ من نفسِ السنَّةِ القمريَّةِ سواءً قبلَ رمضانَ أو بعده كانَ كصيامِ الدهرِ. ذلكَ لأنَّ الحسنَةَ تُضاعَفُ بعشرةِ أمثالِها، فشهرُ رمضانَ بعشرةِ أشهرٍ وستَّةُ أيامَ بستينَ يوماً أي شهرينَ. فكانَ تمامَ اثني عشرَ شهراً أي سنَّةً كاملةً). اهـ
وأقولُ: سيكونُ الردُّ مجملاً ومفصلاً:

الردُّ المُجملُ على الفتوى:

أولاً: ذكرها فتوى شرعية، بعنوانِ فتاوى شرعية، ولا يخفى أنَّ الأحكامَ الشرعيةَ تفتقرُ إلى الدليلِ، ولا دليلَ شرعيٍّ من كتابٍ أو سنَّةٍ أو إجماعٍ، ولا حتى قولِ صاحبٍ ينصُرُ دعواه.

و قال ابنُ بطةَ في «إبطالِ الحِيلِ» (١/٣١): والفتوى عندَ أهلِ العلمِ، تعليمُ الحقِّ والدلالةُ عليه، قال اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾، يقولُ: يستعلمونك، قال اللهُ يعلمُكم الحقَّ ويدلُّك عليه. وقولُ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا﴾. فالفتوى هي تعليمُ الحقِّ والدلالةُ عليه.

ثانياً: قال: (لا اختصاصَ لشوالٍ في صيامِ هذه الأيامِ السنَّةِ).

قلتُ: لعلَّ تصحيفٌ من طابعٍ، والصوابُ أرادَ أن يقولَ: في صيامِ

هذه الأيام الستة.

ثالثًا: في قول صاحب الفتوى غرابةً، ولم أقف على من قال بهذا القول من أهل العلم والديانة من فقهاء الأمصار المشاهير، ولم يُعَرِّجْ عليه أحدٌ من العلماء ولا قال به أحدٌ من أئمة الفتوى.

رابعًا: قوله: (بل إذا صمت رمضان وصمت ستة من نفس السنة القمرية سواءً قبل رمضان أو بعده كان كصيام الدهر). اهـ
أقول:

١- لم يرد نصٌ عن النبي ﷺ، أو قول صحابيٍّ، أو تفسيرٍ راوٍ، فيه: «إذا صمت رمضان وصمت ستة قبل رمضان أو بعده».

٢- ذهب إلى الفرق والتفصيل بين صيام رمضان وستة أيام قبله، وصيام رمضان وستة أيام بعده؛ وسيأتي الكلام عليه في موضعه.

٣- لماذا ذهب إلى التفصيل؛ إنه الشعور بالنقص في البيان والعبارة، وقوله «وستة أيام بعده» يعني به: الزمن القريب المتابع، وهذا لا يُسَعِّفُ الفتوى التي خرجت، لذا هو غير كافٍ ولا شافٍ؛ كي يَعْمَ ويشمَلَ الأحدَ عشرَ شهرًا من شوالٍ إلى شعبان، بل هو يَقْصُرُ لغةً عن ذلك فذهب إلى إضافة «وستة أيام قبله»، لعلَّ «بعده» تستغرق وتنتهي إلى ستة أشهر، و «قبله» تمتدُّ إلى خمسة أشهر قبل رمضان، فتمَّ العددُ أحدَ عشرَ شهرًا، وهكذا تكونُ السنةُ كُلُّها مشمولةً.

خامسًا: قال: (ذلك لأنَّ الحسنَةَ تضاعفُ بعشرةِ أمثالِها، فشهرُ رمضانَ بعشرةِ أشهرٍ وستةِ أيامٍ بستينَ يومًا أي شهرينَ . فكان تمامَ اثني عشرَ شهرًا أي سنةً كاملةً). اهـ

قلتُ: الجزمُ بذلك فيه نظرٌ، ولنا حديثُ أبي هريرةَ في «الصحيحين» و«الموطأ» والذي سيأتي ذكرُه في محلِّه، ولفظُ مالكٍ: «كلُّ حسنةٍ بعشرِ أمثالِها إلى سبعمائةٍ ضعِفٍ، إلا الصيامَ»، وهل العلةُ في ذلك عمومُ النصِّ في مضاعفةِ الحسناتِ في الأعمالِ، أو الدليلُ الخاصُّ في مضاعفةِ عددِ الأيامِ .
وأقولُ وباللهِ التوفيقُ:

الحسنَةُ تضاعفُ بعشرِ أمثالِها إلى سبعمائةٍ ضعِفٍ، هذا حكمٌ في مضاعفةِ الثوابِ والجزاءِ متعلِّقٌ بالأعمالِ، وأما الصومُ عملٌ مستثنى؛ فالمضاعفةُ فيه على نوعينَ:

الأولُ في الثوابِ:

ومضاعفةُ الحسناتِ فيه أمرٌ غيرُ معلومٍ وتقديرُه إلى اللهِ لقوله: «الصيامُ لي وأنا أجزي» .

والثاني في عددِ الأيامِ:

ومن هذا النصِّ لا يؤخذُ مضاعفةُ العددِ، فالستهُ أيامٌ مع رمضانَ كالدهرِ، والثلاثةُ أيامٌ من كلِّ شهرٍ كالدهرِ، والدهرُ هو السنَةُ يُقاربُ الثلاثمائةَ وستينَ يومًا، كما جاء مصرِّحًا به في الأحاديثِ، ومنها:

«صِيَامُ شَهْرِ رَمَضَانَ بِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ، وَصِيَامُ سِتَّةِ أَيَّامٍ بِشَهْرَيْنِ، فَذَلِكَ صِيَامُ السَّنَةِ».

«صِيَامُ شَهْرِ بِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ، وَسِتَّةِ أَيَّامٍ بَعْدَهُ بِشَهْرَيْنِ، فَذَلِكَ تَمَامُ السَّنَةِ».

فَالْيَوْمُ يَضَاعَفُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهِ عَدَدًا، وَلَا يَزِيدُ إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ عَدَدًا. فَهَلْ يُسَوِّغُ أَنْ نَحْمِلَ اللَّفْظَ عَلَى الزِّيَادَةِ وَمِضَاعَفَةِ الْعَدَدِ، فَيَكُونُ الْيَوْمُ بِعَشْرَةِ إِلَى عِشْرِينَ وَيَضَاعَفُ إِلَى سَبْعِمِائَةِ يَوْمٍ، وَهَذَا غَيْرُ مَسْوُوعٍ فِي الشَّرْعِ، فَبَطُلَ الْاسْتِدْلَالُ بِهِ فِي مِضَاعَفَةِ عَدَدِ الْأَيَّامِ: (المدَّةُ وَالزَّمَنُ).

وَأَمَّا النَّصُّ: «الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ»؛ إِمَّا أَنْ يُحْمَلَ كِنَايَةً عَنِ مِضَاعَفَةِ الْعَدَدِ أَوْ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مِضَاعَفَةِ الثَّوَابِ، وَهَذَا الْحُكْمُ الْأَخِيرُ هُوَ مَعْنَاهُ الْأَغْلَبُ الْمَرَادُ، وَالْمَعْنَى أَنَّ غَالِبَ الْأَعْمَالِ ثَوَابُهَا الْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضِعْفٍ وَاسْتُثْنِيَ مِنْ ذَلِكَ الصَّوْمُ الَّذِي هُوَ بَيْنَ الْأَعْمَالِ أَصْبَحَ كَالنَّادِرِ، فَسُوِّغَ إِطْلَاقُهَا عَلَى جَمِيعِ الْأَعْمَالِ حَيْثُ النَّادِرُ لَا حُكْمَ لَهُ.

أَيُّ: لَا يُتْرَكُ الدَّلِيلُ الْعَامُّ مِنْ أَجْلِ دَلِيلٍ خَاصٍّ، بَلْ يُخَصَّصُ مِنَ الْعَامِّ مَا خُصَّصَ بِالدَّلِيلِ وَيَبْقَى الْعَمُومُ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ مَعْمُولًا بِهِ غَيْرَ مَهْمَلٍ؛ أَخَذًا بِقَوَاعِدِ الْفِقْهِ وَضَوَابِطِهِ، فَإِنَّ (إِعْمَالَ النُّصُوصِ أَوْلَى مِنْ إِهْمَالِهَا)، وَهَذَا لَا يَخْفَى عَلَى طَلِبَةِ الْعِلْمِ.

ذكرُ الدليلِ العامِّ والدليلِ الخاصِّ :

الدليلُ العامُّ: «كلُّ عملٍ ابنِ آدمَ يضاعفُ، الحسنَةُ بعشرِ أمثالها إلى سبعمائةٍ ضعِفٍ».

الدليلُ الخاصُّ: «قالَ اللهُ تعالى: إلا الصومَ فإنه لي وأنا أجزي به».

و(كل) من صيغِ العمومِ، فهي لكلِّ الأعمالِ ويُسْتثنى ما جاء الدليلُ بتخصيصه، ونصَّ على أنه خارجٌ من حكمِ العامِّ.

قاعدةٌ: الصيامُ لا يتقيَّدُ بأعدادِ التَّضعيفِ ثوابًا وجزاءً، وإنما يتقيَّدُ بأعدادِ التَّضعيفِ مدَّةً وزمنًا، فاليومُ الواحدُ يعدلُ عشرةَ أيامٍ.

الردُّ المُفصَّلُ على الفتوى:

ومناقشةُ أدلةِ صاحبِ الفتوى:

الدليلُ الأوَّلُ: قولُ اللهِ تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾.

قلتُ: ماذا يريدُ، هل يريدُ الاستدلالَ بعمومِ اللفظِ أم ماذا.

وهل الصومُ داخلٌ في هذا المعنى.

وأقولُ: هذا دليلٌ مطلقٌ في كلِّ الأعمالِ كالصلاةِ والحجِّ وغيره، واستثنى الشارعُ من ذلكِ الصيامَ لِمَا رُوِيَ في «الموطَّأ» (٣١٠/١)

عن مالكٍ، عن أبي الزنادِ، عن الأعرجِ، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسولَ اللهِ صلى الله عليه وآله قال: «والذي نفسي بيده لخلوفُ فمِ الصائمِ؛ أطيبُ عندَ اللهِ من ریحِ المسكِ، إنما يذُرُ شهوتهَ وطعامهَ وشرابهَ من

أَجْلِي ، فَالصِّيَامُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ ، كُلُّ حَسَنَةٍ بَعَشْرٍ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضَعْفٍ ، إِلَّا الصِّيَامَ فَهُوَ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ .

ورواه البخاريُّ في «صحيحه» (١٧٩٥) قال: حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ مَسْلَمَةَ ، عن مالكٍ ، عن أبي الزنادِ به .

وأحمدُ في «المسند» (٥١٦/٢) قال: حدثنا رَوْحٌ ، حدثنا مالكٌ ، عن أبي الزنادِ به .

والبيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٣٠٤/٤) من طريقِ القَعْبِيِّ فيما قرأ على مالكٍ ، عن أبي الزنادِ ، به .

وقد تقدّم مزيدُ بيانٍ في الردِّ على مقدّمةِ فتوى الشيخ ، وسيأتي فيما بعدُ .

الدليلُ الثاني: قولُ الشيخ: قال اللَّهُ تعالى في الحديثِ القدسيِّ في موضوعِ الصومِ: **«الصومُ لي وأنا أجزي به ، الحسنَةُ بعشرِ أمثالِها»** رواه البخاريُّ . اهـ

وأقولُ: هذا اللفظُ ليس عند البخاريِّ فيما أعلمُ .

ولفظُ البخاريِّ: **«الصيامُ لي وأنا أجزي به ، الحسنَةُ بعشرِ أمثالِها»** ، أخرجهُ في «صحيحه» (١٨٩٤) ، ولقد جاءتِ الرواياتُ بألفاظٍ عدّةٍ في «صحيح البخاريِّ» .

- في كتابِ الصومِ: بابِ فضلِ الصومِ: **«الصيامُ لي وأنا أجزي به ،**

الحسنةُ بعشرِ أمثالِها» .

- وفي بابِ: هل يقولُ: إني صائمٌ إذا شُتِمَ: **«قال اللهُ: كلُّ عملِ ابنِ آدمَ له إلا الصيامَ، فإنه لي وأنا أجزي به» .**

- وفي كتابِ اللباسِ: بابِ ما يُذكرُ في المسكِ قال: **«كلُّ عملِ ابنِ آدمَ له إلا الصومَ، فإنه لي وأنا أجزي به» .**

- وفي كتابِ التوحيدِ: بابِ قولِ اللهِ تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥]. **«يقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: الصومُ لي وأنا أجزي به» .**

- وفي بابِ: ذِكْرِ النبيِّ ﷺ وروايته عن ربِّه عن النبيِّ ﷺ يرويه عن ربِّكم، قال: **«لكلِّ عملٍ كفارةٌ، والصومُ لي وأنا أجزي به» .**

فالذي جاء في بابِ فضلِ الصومِ هو أقربُ الألفاظِ إلى ما ذكره، وتمَّ عزوهُ إلى **«صحيحِ البخاريِّ» .**

وأما الاستدلالُ بالحديثِ القدسيِّ: **«الصومُ لي وأنا أجزي به» ، الحسنَةُ بعشرِ أمثالِها» .** ليس فيه وجهٌ دلالةٍ على ما أفتى به وقال؛ حولَ صيامِ الستِّ أيامٍ من شوالٍ .

وإليك المَعْنَى المُرادُ:

قال العينيُّ في **«عمدة القاري» (١٢/٩):** قوله: **«الحسنةُ بعشرِ أمثالِها» ،** كذا وقع مختصراً عند البخاريِّ . وروى يحيى بن بكيرٍ، عن مالكٍ في هذا الحديثِ بعد قوله: **«الحسنةُ بعشرِ أمثالِها» ،**

فقال: «كلُّ حسنةٍ بعشرِ أمثالها إلى سبعمائةٍ ضعفٍ، إلا الصيامَ فهو لي وأنا أجزي به»، فخصَّ الصيامَ بالتضعيفِ على سبعمائةٍ ضعفٍ في هذا الحديثِ، وإنَّما عقبه بقوله: «الحسنةُ بعشرِ أمثالها»، إعلامًا بأنَّ الصومَ مستثنى من هذا الحكم، فكأنَّه قال: سائرُ الحسناتِ بعشرِ الأمثالِ، بخلافِ الصومِ فإنَّه بأضعافه بدونِ حسابٍ. والحاصلُ أنَّ الصيامَ لا يتقيَّدُ بأعدادِ التضعيفِ بل اللهُ يجزيه على ذلك بغيرِ حسابٍ. اهـ

وروى مسلمٌ في «صحيحه» (١١٥١/١٦٤) في فضلِ الصيامِ، قال: وحدثنا أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ، حدثنا أبو معاويةَ ووكيعٌ، عن الأعمشِ (ح). وحدثنا زهيرُ بنُ حربٍ، حدثنا جريرٌ، عن الأعمشِ (ح). وحدثنا أبو سعيدٍ الأشجِّ (واللفظُ له)، حدثنا وكيعٌ، حدثنا الأعمشُ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «كلُّ عملٍ ابنِ آدمَ يضاعفُ؛ الحسنةُ عشرُ أمثالها إلى سبعمائةٍ ضعفٍ، قال اللهُ عزَّ وجلَّ: إلا الصومَ فإنَّه لي وأنا أجزي به، يدعُ شهوتهَ وطعامهَ من أجلي، للصائمِ فرحتان، فرحةٌ عندَ فطره وفرحةٌ عندَ لقاءِ ربِّه، ولخُلوْفٍ فيه أطيبُ عندَ اللهِ من ريحِ المسكِ».

ورواه النسائيُّ في «سننه» (٢٢١٥)، وفي «الكبرى» (٢٥٣٦) قال: أخبرنا إسحاقُ بنُ إبراهيمَ، قال: أخبرنا جريرٌ، عن الأعمشِ، عن أبي صالحٍ، عن أبي هريرةَ، عن رسولِ اللهِ ﷺ قال: «ما من حسنةٍ يعملها ابنُ آدمَ إلا كتَبَ له عشرُ حسناتٍ إلى سبعِ مئةٍ ضعفٍ، قال اللهُ: إلا

الصيامَ، فإنه لي وأنا أجزي به...» الحديث.

قال النوويُّ في «الشرح على صحيح مسلم» (٣/٢٠٦): وقيل: معناه أنا المُنفردُ بعلمِ مقدارِ ثوابه أو تضعيفِ حسناته، وغيره من العباداتِ أظهرَ سبحانه بعضَ مخلوقاته على مقدارِ ثوابها، وقوله تعالى: **«وأنا أجزي به»**: بيانُ تعظيمِ فضله، وكثرةِ ثوابه، لأنَّ الكريمَ إذا أخبرَ بأنَّه يتولَّى بنفسه الجزاءَ، اقتضى عظمَ قدرِ الجزاءِ وسعةَ العطاء. اهـ

وقال ابنُ عبدِ البرِّ في «التمهيد» (١٩/٦٠): ولكنَّ اللهَ يَعْلَمُهُ ويُجازي به على ما شاء من التَّضْعِيفِ، والصومُ في لسانِ العربِ أيضًا الصبرُ: ﴿إِنَّمَا يُوقَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزُّمَرُ: ١٠]. اهـ

وقال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «الفتح» (٤/١٠٨): قال القرطبيُّ: معناه أنَّ الأعمالَ قد كُشِفَتْ مقاديرُ ثوابها للناسِ، وأنها تضاعفُ من عشرةٍ إلى سبعمائةٍ إلى ما شاء اللهُ، إلا الصيامَ فإنَّ اللهَ يثيبُ عليه بغيرِ تقديرٍ. ويشهدُ لهذا السياقُ؛ الروايةُ الأخرى، يعني روايةَ «الموطأ» وكذلك روايةَ الأعمشِ، عن أبي صالحٍ؛ حيثُ قال: **«كلُّ عملٍ ابنِ آدمَ يضاعفُ؛ الحسنةُ بعشرِ أمثالها إلى سبعمائةٍ ضعفٍ إلى ما شاء اللهُ، قال اللهُ: إلا الصومَ فإنه لي وأنا أجزي به»**؛ أي: أُجازي عليه جزاءً كثيرًا من غيرِ تعيينٍ لمقداره، وهذا كقولهِ تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوقَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾. اهـ والصابرون الصائمون في أكثرِ الأقوالِ. قلتُ: وسبقَ إلى هذا أبو عبيدٍ في غريبهِ، فقال: بلغني عن ابنِ عُيينَةَ أنه قال

ذلك، واستدلَّ له بأنَّ الصومَ هو الصبرُ، لأنَّ الصائمَ يصبرُ نفسه عن الشهواتِ، وقد قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّمَا يُوفَى الصَّادِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾. انتهى من كلامِ ابنِ حجرٍ.

الدليلُ الثالثُ: قولُ صاحبِ الفتوى: (وقال النبي ﷺ لعبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ العاصِ رضي الله عنه: «صُمْ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بَعْشَرَ أَمْثَالِهَا، وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ».) اهـ

قلتُ: ما المرادُ من الاستدلالِ بهذا النصِّ، هل المرادُ تَضْعِيفُ عَدَدِ الأيَّامِ، أم تَضْعِيفُ الحَسَنَاتِ وَأَنَّ الحَسَنَةَ بَعْشَرَ أَمْثَالِهَا، وَإِنْ كَانَ المرادُ تَضْعِيفَ الحَسَنَاتِ؛ فنحن مع القولِ بذلك ونرى ثبوته، ولكنَّ أَيْنَ وَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذَا النَّصِّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ شَهْرُ شَوَالٍ فِي صِيَامِ السِّتَةِ أَيَّامٍ بَعْدَ رَمَضَانَ.

وأقولُ: إِنْ كَانَ يُرِيدُ مِضَاعَفَةَ الثَّوَابِ وَمَقْدَارِ الحَسَنَاتِ، فَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ الأَعْمَالَ كُلَّهَا لِلَّهِ وَلَكِنَّ مِنْهَا أَعْمَالًا ظَاهِرَةً؛ كَالذِّكْرِ وَالصَّلَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّدَقَةِ، وَمِنْهَا مَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ؛ وَهُوَ الصَّوْمُ، فَمَا كَانَ ظَاهِرًا مِنَ العِبَادَاتِ أَظْهَرَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بَعْضَ خَلْقِهِ عَلَى مَقْدَارِ ثَوَابِ هَذِهِ الأَعْمَالِ، وَلَكُونَ الصَّوْمِ عِبَادَةٌ غَيْرَ ظَاهِرَةٍ؛ قَالَ: «الصِّيَامُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ»، وَمَعْنَاهُ أَنَا الْمَنْفَرْدُ بِعِلْمِ ثَوَابِهِ وَتَضْعِيفِ حَسَنَاتِهِ، وَلَا يَعْلَمُ مَقْدَارَ ثَوَابِ عَامِلِهِ إِلَّا اللَّهُ.

وقد دلَّ النصُّ على ذلك:

لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (١٦٤/١١٥١) مِنْ طَرِيقِ الأَعْمَشِ،

عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كلُّ عملِ ابنِ آدمٍ يضاعفُ، الحسنةُ عشرُ أمثالها إلى سبعمائةِ ضعفٍ، قال اللهُ عزَّ وجلَّ: إلا الصومَ، فإنه لي وأنا أجزي به».

ورواه أحمدُ في «المسند» (٤٧٧/٢) من طريقِ الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كلُّ عملِ ابنِ آدمٍ يضاعفُ، الحسنةُ عشرةً أمثالها إلى سبعمائةِ ضعفٍ، إلى ما شاء اللهُ؛ يقولُ اللهُ عزَّ وجلَّ: إلا الصومَ فإنه لي وأنا أجزي به».

ولما روى مالكٌ في «الموطأ» (٣١٠/١) من طريقِ أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «... كلُّ حسنةٍ بعشرِ أمثالها إلى سبعمائةِ ضعفٍ، إلا الصيامَ فهو لي وأنا أجزي به».

وإن كان المرادُ بيانَ مضاعفةِ عددِ الأيامِ:

قال الحافظُ في «الفتح» (١٠٨/٤): ثم قال القرطبيُّ: هذا القولُ ظاهرُ الحُسنِ، قال: غيرَ أنَّه تقدّم، ويأتي في غيرِ ما حديثٌ أنَّ صومَ اليومِ بعشرةِ أيامٍ، وهي نصٌّ في إظهارِ التَّضعيفِ فَبَعْدَ هذا الجوابِ بل بَطَل. قلتُ: لا يلزمُ من الذي ذُكِرَ بطلانُه، بل المرادُ بما أورده أن صيامَ اليومِ الواحدِ يُكْتَبُ بعشرةِ أيامٍ، وأما مقدارُ ثوابِ ذلك فلا يَعْلَمُه إلا اللهُ، ويؤيِّده أيضًا العُرفُ المُستفادُ من قوله: «أنا أجزي به»، لأنَّ الكريمَ إذا قال: أنا أتولَّى الإعطاءَ بنفسِي؛ كان في ذلك إشارةً إلى تعظيمِ ذلك العطاءِ وتفخيمِهِ. اهـ

قلتُ: ويؤيِّده ما رواه عبدُ الرزاقِ في «المصنَّفِ» (٣١٥/٤) رقم (٧٩١٨) من حديثِ أبي أيوبَ الأنصاريِّ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «من صامَ شهرَ رمضانَ، وأتبعه ستًّا من شوالٍ؛ كُتِبَ له صيامُ السنةِ». يقولُ: لكلِّ يومٍ عشرةُ أيامٍ وبه نأخذُ.

قلتُ: المرادُ أن كلَّ يومٍ يُكْتَبُ بعشرةِ أيامٍ.

ويؤيِّده ما رواه النسائيُّ في «سننِه» (٢٢٢٠) قال: أخبرنا عمرو بنُ عليٍّ، عن عبدِ الرحمنِ، قال: حدثنا مهديُّ بنُ ميمونٍ، قال: أخبرني محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ أبي يعقوبَ، قال: أخبرني رجاءُ بنُ حيوةَ، عن أبي أمامةَ، قال: أتيتُ رسولَ اللهِ ﷺ، فقلتُ: مُرني بأمرٍ آخذهُ عنك، قال: «عليك بالصومِ فإنه لا مثْلَ له».

قلتُ: «لا مثْلَ له»؛ أي: لا مثْلَ له في كثرةِ الثوابِ، واللهُ أعلمُ.



دراسةُ حديثِ أبي أَمَامَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ :

«عليك بالصوم، فإنه لا مثلَ له»

هذا خبرٌ محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب؛ ومن طريقه؛ رواه: مهدي بن ميمون وجريز بن حازم وواصل مولى أبي عيينة وشعبة بن الحجاج.

- محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب التميمي الضبي البصري:

قال ابن حجر في «التقريب» (٦٠٩٥): ثقة.

١- حديث مهدي بن ميمون، عن محمد بن أبي يعقوب.

رواه أحمد في «المسند» (٢٤٩/٥، ٢٥٥، ٢٥٧)، والنسائي في «سنينه» (٢٢٢٠)، وفي «الكبرى» (٢٥٤١)، وابن أبي شيبة في «المصنّف» (٢٧٣/٢) وابن حبان في «صحيحه» (٢١١/٨) رقم (٣٤٢٥)، والحاثر بن أبي أسامة في «مسنده - بُغية الباحث» (٣٤٥)، والطبراني في «الكبير» (١٠٧/٨ رقم ٧٤٦٣)، وفي «مسند الشاميين» (٢١١١)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٧٤/٥) من طرق عن مهدي بن ميمون، حدثنا محمد بن أبي يعقوب، عن رجاء بن حيوة، عن أبي أَمَامَةَ به.

٢- وحديث جريز بن حازم، عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب

رواه النسائي في «سننه» (٢٢٢١)، وفي «الكبرى» (٢٥٤٢)، وابنُ نصرٍ المَرَوَزِيُّ في «تعظيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (٣٠١)، والبيهقي في «السننِ الكبرى» (٣٠١/٤) من طريقٍ عن جريرِ بنِ حازمٍ، عن محمدِ بنِ عبدِ اللّهِ بنِ أبي يعقوبِ الضَّبِّيِّ، عن رجاءِ بنِ حيوةَ، عن أبي أَمَامَةَ الباهليِّ به نحوه.

٣- وحديثٌ واصلٍ مولى أبي عُيَيْنَةَ، عن محمدِ بنِ أبي يعقوبَ رواه أحمدٌ في «المسندِ» (٢٤٨/٥)، والحرثُ بنُ أبي أسامةَ في «مسنده - بُغْيَةَ البَاحِثِ» (٣٤٦)، وابنُ نصرٍ المَرَوَزِيُّ في «تعظيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ» (٣٠٢)، وأبو بكرِ الرُّويانيِّ في «مسنده» (١١٧٦)، والطبرانيُّ في «الكبيرِ» (١٠٨/٨ رقم ٧٤٦٥)، وأبو نعيمٍ في «الحلية» (١٧٥/٥) و(٢٧٧/٦) من طريقٍ واصلٍ مولى أبي عُيَيْنَةَ، عن محمدِ بنِ عبدِ اللّهِ بنِ أبي يعقوبَ، عن رجاءِ بنِ حيوةَ، عن أبي أَمَامَةَ به.

رواه هشامُ بنُ حَسَّانَ واختُلفَ عنه.

فرواه عبدُ الرزاقِ في «المصنّفِ» (٧٨٩٩)، ومن طريقِهِ الطبرانيُّ في «الكبيرِ» (٧٤٦٤) عن هشامِ بنِ حَسَّانَ، عن محمدِ بنِ أبي يعقوبَ، عن رجاءِ ابنِ حيوةَ، عن أبي أَمَامَةَ به.

ورواه رَوْحُ بنُ عُبَادَةَ وَعَبْدُ الأَعْلَى بنُ عبدِ الأَعْلَى، عن هشامِ، عن واصلٍ مولى أبي عُيَيْنَةَ، عن محمدِ بنِ أبي يعقوبَ، عن رجاءِ بنِ حيوةَ

به . وقال عبدُ الأعلى : عن هشامٍ عن واصلٍ ومهديِّ بنِ ميمونٍ .
وحديثُ روحِ بنِ عبادةَ وعبدِ الأعلى أشبهُ بالصوابِ .

٤- وحديثُ شعبةَ، عن محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي يعقوبَ

ومن طريقِ شعبةَ؛ رواه عنه: عبدُ الصمدِ بنُ عبدِ الوارثِ وعمرُ بنُ سهلِ المازنيُّ ويعقوبُ بنُ إسحاقِ الحضرميُّ ويحيى بنُ كثيرِ العنبريُّ وأبو داودَ الطيالسيُّ سليمانُ بنُ داودَ بنِ الجارودِ .

رواه أحمدُ في «المسندِ» (٢٤٩/٥)، والنسائيُّ في «سننِه» (٢٢٢٢)،
(٢٢٢٣)، وفي «الكبرى» (٢٥٤٣، ٢٥٤٤)، وأبو بكرِ الرُّويانيُّ في
«مسندِه» (١١٧٥)، وابنُ خزيمةَ في «صحيحِه» (١٨٩٣)، وابنُ
حبَّانَ في «صحيحِه» (٢١٣/٨ رقم ٣٤٢٦)، والحاكمُ في
«المستدرِكِ» (٤٢١/١)، وأبو نعيمٍ في «الحلية» (١٦٥/٧) من
طريقِ شعبةَ، حدثنا محمدُ بنُ أبي يعقوبَ الضبيُّ، قال: سمعتُ
أبا نصرٍ يُحدِّثُ، عن رجاءِ بنِ حيوةَ، عن أبي أمانةَ به .
ورواه شعبةُ واختلفَ عنه .

فرواه أحمدُ في «المسندِ» (٢٦٤/٥) قال: حدثنا سليمانُ بنُ داودَ،
حدثنا شعبةُ، عن محمدِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ أبي يعقوبَ، سمعَ أبا نصرٍ،
عن أبي أمانةَ مرفوعًا؛ فأسقطَ راويًا .

ورواه عبدُ الصمدِ بنُ عبدِ الوارثِ وعمرُ بنُ سهلِ المازنيُّ ويعقوبُ
ابنُ إسحاقِ الحضرميُّ ويحيى بنُ كثيرِ العنبريُّ، عن شعبةَ، عن محمدِ

ابن أبي يعقوب، قال: سمعتُ أبا نصرٍ يحدثُ، عن رجاءِ بنِ حيوةَ، عن أبي أمامةَ به. وهو المحفوظُ عن شعبةَ.

وهذا حديثٌ صحيحٌ رجاله ثقاتٌ؛ وأسانيدهُ محفوظةٌ على الوجهين:

من طريقِ مهديِّ بنِ ميمونٍ ومن تابعه عن محمدِ بنِ عبدِ اللّهِ بنِ أبي يعقوبَ، عن رجاءِ بنِ حيوةَ، عن أبي أمامةَ، قال: أتيتُ رسولَ اللّهِ ﷺ، فقلتُ: مُرني بأمرٍ آخذهُ عنك، قال: **«عليك بالصوم فإنه لا مثلَ له»**.

ومحفوظٌ أيضًا من طريقِ شعبةَ، عن محمدِ بنِ عبدِ اللّهِ بنِ أبي يعقوبَ الصُّبِّيِّ، عن أبي نصرٍ الهلاليِّ، عن رجاءِ بنِ حيوةَ، عن أبي أمامةَ به مرفوعًا.

ولذلك قال أبو حاتمِ ابنُ حبانٍ في **«صحيحه»** (٢١١/٨): روى هذا الخبرَ مهديُّ بنُ ميمونٍ، عن محمدِ بنِ أبي يعقوبَ، عن رجاءِ بنِ حيوةَ، ورواه شعبةُ، عن محمدِ بنِ أبي يعقوبَ، عن حميدِ بنِ هلالٍ، عن رجاءِ بنِ حيوةَ. وقال في **«صحيحه»** (٢١٣/٨): أبو نصرٍ هذا هو حميدُ بنُ هلالٍ، ولستُ أنكرُ أن يكونَ محمدُ بنُ أبي يعقوبَ سمعَ هذا الخبرَ بطوله عن رجاءِ بنِ حيوةَ، وسمعَ بعضه عن حميدِ بنِ هلالٍ؛ فالطريقانِ جميعًا محفوظانِ.

فائدة (٣١):

قال ابنُ عبدِ البرِّ في «الاستذكارِ» (٢٤٩/١٠): وفي قوله: «الصومُ لي» فضلٌ عظيمٌ للصومِ، لأنَّه لا يُضافُ إليه إلا أكرمُ الأمورِ وأفضلُ الأعمالِ، كما قال: «بيتُ الله» في الكعبةِ وكما قال تعالى: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي﴾ [الحجر: ٢٩]، وقيل لعيسى عليه السلام رُوحُ اللهِ، وكما قال: ﴿صَبَّغَهُ اللهُ﴾ [البقرة: ١٣٨]، وكما قال: ﴿وَطَهَّرَ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾ [الحج: ٢٦]. ويُقال: دينُ اللهِ وبيتُ اللهِ، ومثُلُ هذا كثيرٌ. اهـ

الدليلُ الرابعُ: قال الشيخُ: (روى ابنُ خزيمة في «صحيحه» عن ثوبانَ أنَّ رسولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم قال: «صيامُ رمضانَ بعشرةِ أشهرٍ، وصيامُ الستةِ أيامٍ بشهرينَ، فذلك صيامُ السنةِ»). يعني رمضانَ وستةِ أيامٍ بعده. فالنبيُّ صلى الله عليه وسلم، لم يحدِّدْ شهرَ شوالٍ لصيامِ الستةِ، وإنَّما أطلقَ صيامَها طوالَ السنةِ لم يحدِّدْ قبلَ رمضانَ ولا بعده.

وأما قوله: «يعني رمضانَ وستةِ أيامٍ بعده» فهذا تفسيرٌ من قِبَلِ أحدِ الرواةِ وليس هو من النبيِّ صلى الله عليه وسلم، ولم يحدِّدِ الراويُّ شهرَ شوالٍ. ومع ذلك هو تفسيرٌ من عنده. (انتهى من كلامه).

قلتُ: ما هكذا يكونُ الاستدلالُ، ولا تلكَ طريقةُ أهلِ العلمِ في الاحتجاجِ، فالدليلُ مخرجهُ واحدٌ وألفاظُه كثيرةٌ، فلم يُنتقى لفظٌ من ألفاظِه؛ ويكونُ هو الفيصلَ والحكمَ في مسائلِ النزاعِ، ولا يُنظرُ؛ بل تُهمَلُ باقيُ ألفاظِ الحديثِ.

وماذا سيكونُ جوابَ صاحبِ الفتوى إذا أوردنا عليه الإيرادَ نفسه،
وعملنا كما عمل، بانتقاءِ روايةٍ بعينها أو لفظٍ من الألفاظِ وجعلها حكماً
في المسألة.

ونأخذُ مثلاً على ذلك:

يُقالُ له: روى الدارميُّ في «سننه»، عن ثوبانَ أنَّ رسولَ الله ﷺ،
قال: «صيامُ شهرِ بعشرةِ أشهرٍ، وستةِ أيامٍ بعدهنَّ شهرينَ، فذلك تمامُ
سنةٍ»؛ يعني: شهرَ رمضانَ وستةِ أيامٍ بعده.

فالنبيُّ ﷺ، لم يحدِّدْ شهرَ رمضانَ وأتتهِ بعشرةِ أشهرٍ، وإنما أطلق
الصيامَ طوالَ السنة، ولم يحدِّدْ في أيِّ شهرٍ من أشهرِ السنة، وإنَّ
المضاعفةَ تحضُّلُ من أيِّ شهرٍ صام من أشهرِ السنةِ القمريةِ.

ونقولُ كما قال: وأما قوله: «يعني رمضانَ وستةِ أيامٍ بعده» فهذا
تفسيرٌ من قبلِ أحدِ الراويةِ وليس هو من النبيِّ ﷺ. ولم يحدِّدِ
الراويُّ شهرَ رمضانَ، ومع ذلك هو تفسيرٌ من عنده. انتهى الإيرادُ.

هذا التَّهَجُّجُ نفسه الذي سلَّكه صاحبُ الفتوى في انتقاءِ النصوصِ،
فهل يسوغُ لنا أن نقولَ هذا، كما قال الشيخُ في استدلاله،
والصوابُ: هذا مسلكٌ لا يقولُ به أحدٌ أوتيَ فهمًا سليمًا.

وعودةً إلى الشيخِ صاحبِ الفتوى ودليله من «صحيحِ ابنِ خزيمة».

قلتُ: الحديثُ رواه ابنُ خزيمة في «صحيحه» (٢٩٨/٣) رقم
(٢١١٥) في باب: ذكرِ الدليلِ على أنَّ النبيَّ ﷺ إنما أعلمَ أنَّ صيامَ

رمضانَ وستةَ أيامٍ من شوالٍ؛ يكونُ كصيامِ الدهرِ، إذ اللهُ عزَّ وجلَّ جعلَ الحسنَةَ بعشرٍ أمثالِها أو يزيدُ إن شاء اللهُ جلَّ وعزَّ.

قال: حدثنا سعدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ والحسينُ بنُ نصرِ بنِ المُعَارِكِ المصريَّانِ، قالا: حدثنا يحيى بنُ حَسَّانَ، حدثنا يحيى بنُ حمزةَ، عن يحيى بنِ الحارثِ الدَّمَارِيِّ، عن أبي أسماءِ الرَّحَبِيِّ، عن ثوبانَ.

والحديثُ من طريقِ يحيى بنِ حمزةَ:

رواه الدارميُّ في «سننِه» (١/٣٥٣ رقم ١٧٦٢)، والنسائيُّ في «السننِ الكبرى» (٢٨٧٣)، والبزارُ في «مسندِه» (١٠/١١٤/٤١٧٨)، والرُّويانيُّ في «مسندِه» (١/٤١٢ رقم ٦٣٤)، والطحاويُّ في «شرحِ مُشكِلِ الآثارِ» (٦/١٢٤ رقم ٢٣٤٨)، وابنُ خزيمةَ في «صحيحِه» (٣/٢٩٨ رقم ٢١١٥)، جميعًا يروونه عن يحيى بنِ حَسَّانَ، عدا البزارَ في «مسندِه» (١٠/١١٤) والبيهقيُّ في «السننِ الكبرى» (٤/٢٩٣) من طريقِ عبدِ اللهِ بنِ يوسفَ، كلاهما عن يحيى بنِ حمزةَ، عن يحيى بنِ الحارثِ الدَّمَارِيِّ، عن أبي أسماءِ الرَّحَبِيِّ، عن ثوبانَ نحوه. وقد ذُكرت في مبحثِ حديثِ ثوبانَ رضي الله عنه كما تقدَّم.

فراجع أفاضله غيرَ مأمورٍ.

فما هو إلا الوحيُّ الذي نزلَ به جبريلُ من السَّماءِ فأقرأه طريًّا ولا تَمَلَّ، وإياكَ إياكَ أن تَشغَلَ النفسَ بغيرِ كلامِ اللهِ وكلامِ رسوله صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم، أعني بذلك الوحيين، وأوصيك بطريقةِ المُحدِّثين ونَهجِ أصحابِ

الحديث، ودع عنك أقوال الرجال ولا تُضَيِّعِ الأعمارَ مُكِبًّا على متونِ المُقلِّدِ، مُرَدِّدًا لأورادِ أربابِ السُّلوكِ والتَّصَوُّفِ. وحذارِ من أن تأسِرَكَ شَطَحَاتُ ومفرداتُ أهلِ الرَّأْيِ (المفكِّرين) المعاصرين، الذين تاهوا في مصطلحاتِ أنشأوها، فأنحرفوا عن سبيلِ الكتابِ والسنةِ، فَضَاعُوا وَأَضَاعُوا من خَلْفِهِمْ. حَفِظْنَا اللّهُ وإياكم من الفتنِ. فإن تيسر لك النظرُ في ألفاظِ طريقِ يحيى بنِ حمزة؛ فستقفُ على المعنى المفيدِ، فكيف إذا وقفتَ على الألفاظِ التي جاءت من طرقِ أُخرى، كـ «طريقِ» الوليدِ بنِ مسلمٍ وثورِ بنِ يزيدٍ والهيثمِ بنِ حُميدٍ وإساعيلَ بنِ عياشٍ وصدقةَ بنِ خالدٍ ومحمدِ بنِ شَابُورَ.



فقهُ أصحابِ كتبِ السنةِ من السننِ و المصنّفاتِ

وانظر إلى أبوابِ أصحابِ الكتبِ والتصانيفِ ماذا قالوا، وما ذكروا تحت هذه الأبوابِ:

* قال الحافظُ أبو محمدٍ عبدُ اللَّهِ بنُ عبدِ الرحمنِ الدارميُّ في «سنينه»: بابُ صيامِ الستِّ من شوالٍ، ثم ذكرَ الحديثَ في البابِ.

* وقال الإمامُ الحُجَّةُ أبو عبدِ الرحمنِ أحمدُ بنُ شعيبِ النَّسائيُّ في «السننِ الكبرى»: صيامُ ستةِ أيامٍ من شوالٍ، ثم بدأ بحديثِ ثوبانَ.

* وقال الحافظُ أبو بكرٍ محمدُ بنُ إسحاقَ بنِ خزيمةَ في «صحيحه» (٢٩٨/٣): بابُ ذِكْرِ الدليلِ على أن النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّمَا أَعْلَمَ أَنَّ صِيَامَ رَمَضَانَ وَسِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ يَكُونُ كَصِيَامِ الدَّهْرِ، إِذِ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ جَعَلَ الْحَسَنَةَ بَعَشَرَ أَمْثَالِهَا، أَوْ يَزِيدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ. وَذَكَرَ حَدِيثَ ثُوبَانَ.

* وقال الحافظُ أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ محمدِ بنِ سلامةَ الطحاويُّ في «شرحِ مُشكِلي الأثارِ» (١١٨/٦): بابُ بيانِ مُشكِلي ما رُوِيَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ قَوْلِهِ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ؛ فَكَأَنَّمَا صَامَ السَّنَةَ».

وفي البابِ بدأ بلفظِ: «من صام رمضانَ وستاً بعده، فذلك صيامُ السنة» من حديثِ أبي أيوبَ، وفي البابِ نفسه ذَكَرَ حديثَ ثوبانَ، فقال (١٢٣/٦): ووجدنا هذا الحديثَ أيضاً قد رواه عن رسولِ اللهِ ﷺ ثوبانُ مولاهُ، وجابرُ بنُ عبدِ اللهِ الأنصاريُّ.

* وقال الإمامُ الحافظُ أبو بكرٍ أحمدُ بنُ الحُسينِ البيهقيُّ في «السنن الكبرى»: بابٌ في فضلِ صومِ ستةِ أيامٍ من شوالٍ، وذَكَرَ أحاديثَ عدَّةٍ منها حديثُ ثوبانَ.

فهذه أفهامُ الأئمةِ الكبارِ، واعلم أنَّهم حُقِّقُوا علماءَ فقهاءَ رواةً؛ وهذا تفسيرُ راوٍ، بل جمعُ من الرواةِ الفقهاءِ، ورُبَّ حاملٍ فقهٍ إلى من هو أفقهُ منه، والدليلُ ما رواه أحمدُ في «المسندِ» (٨٠/٤)، وابنُ ماجه في «سنينه» (٣٠٥٦) من حديثِ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه، وله شاهدٌ من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ رضي الله عنه، رواه الترمذيُّ في «سنينه» (٢٦٥٨) والحُمَيْدِيُّ في «مسنده» (٨٨) وغيرُهما، وزيدُ بنُ ثابتٍ رضي الله عنه عندَ أحمدٍ في «المسندِ» (١٨٣/٥)، والدارميُّ في «سنينه» (٨٦/١) وهو صحيحٌ، قال: قام رسولُ اللهِ ﷺ بالخيفِ من منى فقال: «نَضَرَ اللهُ امرأً سمِعَ مقالتي، فوعاها، ثم أداها إلى من لم يسمعها، فَرُبَّ حاملٍ فقهٍ لا فقهَ له، ورُبَّ حاملٍ فقهٍ إلى من هو أفقهُ منه، ثلاثٌ لا يغلُّ عليهن قلبُ المؤمنِ: إخلاصُ العملِ والنصيحةُ لوليِّ الأمرِ ولزومُ الجماعةِ؛ فإنَّ دعوتهم تكونُ من ورائه».

تواطأوا على معنَى واحدٍ وفهمٍ واحدٍ، فلماذا الانشغالُ بالأفهامِ

الشاذَّة، وبناءً الفتاوى عليها.

ويكفيك قولُ الحافظِ ابنِ رجبٍ في «**لطائف المعارف**» الذي جعل من حديثِ ثوبانَ مُفسِّراً لصيامِ رمضانَ وستةٍ من شوالٍ، فقال في (ص ٣٩٢): «وإنَّما كان صيامُ رمضانَ وإتباعه بستِّ من شوالٍ يعدلُ صيامَ الدهرِ، لأنَّ الحسنَةَ بعشرِ أمثالِها، وقد جاء ذلك مُفسِّراً من حديثِ ثوبانَ **رضيَ اللهُ عنه**، عن النبيِّ **صلى اللهُ عليه وآله** قال: «**صيامُ رمضانَ بعشرةِ أشهرٍ، وصيامُ ستةِ أيامٍ بشهرينَ، فذلك صيامُ سنةٍ**». يعني رمضانَ وستةِ أيامٍ بعده. خرَّجه الإمامُ أحمدُ والنسائيُّ وهذا لفظه، وابنُ جبَّانٍ في «**صحيحه**»، وصحَّحه أبو حاتمِ الرازيُّ. اهـ

وعودةً لمناقشةِ الكاتبِ وتعقُّبه فيما خالف فيه أهلَ العلم.

لماذا يُفسَّرُ الراويُّ، إذا كانَ الصومُ غيرَ مُقيَّدٍ بشوَالٍ:

إذا كانَ صيامُ الستِّ أيامَ صياماً مطلقاً؛ نصومُه متى شئنا وفي أيِّ شهرٍ من أشهرِ السنَّةِ القمريةِ، فلا حاجةَ أن يذكرَ الراوي تفسيراً: - رمضانَ وستةِ أيامٍ بعده -؛ أي: لا يقولُ: (بعده)؛ فلا يأتي بالظرفيةِ؛ وبذكرِه يكونُ الكلامُ لغواً لا حاجةَ له. ففي كلِّ سنةٍ قمريةٍ شهرُ رمضانَ واحداً، وذكرَ العددِ (الستة) في نصِّ الحديثِ كافٍ وزيادةً، لكن هناك مرادٌ خشي الراوي أن يُفهمَ خلافه، فبيَّن أنَّ المرادَ صيامُ الستِّ أيامٍ في الشهرِ الذي بعده. وكان يكفي قوله: وصيامُ ستةِ أيامٍ تطوعاً، فذلك صيامُ السنَّةِ، فرمضانُ ركنٌ من أركانِ الإسلامِ، معلومٌ من الدينِ بالضرورة، يصومُه بخلافِ صيامِ ثلاثةِ أيامٍ من كلِّ شهرٍ، فقد جاءت

أحاديثٌ دون ذكرِ شهرِ رمضانَ، كما روى البخاريُّ (١٨٧٥)، ومسلمٌ (١١٥٦) في «صحيحيهما» من حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ العاصِ رضي الله عنهما، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «وصم من الشهرِ ثلاثةَ أيامٍ، فإنَّ الحسنةَ بعشرِ أمثالِها، وذلك مثلُ صيامِ الدهرِ»، وهناك رواياتٌ أخرى يُذكر رمضانُ مع صيامِ ثلاثةِ أيامٍ من كلِّ شهرٍ فهذا صيامُ الدهرِ.

لما روى مسلمٌ في «صحيحه» (١١٦٢/١٩٦) من حديثِ أبي قتادة رضي الله عنه، عن رسولِ اللهِ ﷺ: «ثلاثٌ من كلِّ شهرٍ، ورمضانُ إلى رمضانَ، فهذا صيامُ الدهرِ كله».

وروى أحمدٌ في «المسند» (٢٦٣/٢) من طريقِ أبي عثمانِ التَّهْدِيّ، أنَّ أبا هريرةَ قال: سمعتُ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: «صومُ شهرِ الصبرِ، وثلاثةَ أيامٍ من كلِّ شهرٍ، صومُ الدهرِ».

ورواه الإمامُ أحمدٌ مطوَّلاً في «المسند» (٣٨٤/٢، ٥١٣) من طريقِ حمَّادٍ، عن ثابتٍ، عن أبي عثمانَ، أنَّ أبا هريرةَ كان في سفرٍ، فلما نزلوا أرسلوا إليه وهو يصليُّ، فقال للرسولِ: إني صائمٌ، فلما وضعوا الطعامَ، وكادوا أن يفرَّغوا جاء، فقالوا: هلُمَّ فكلْ، فأكلَ فنظر القومُ إلى الرسولِ فقال: ما تنظرون، فقال: واللهِ لقد قال: إني صائمٌ، فقال أبو هريرةَ: صدق، وإنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «صومُ شهرِ الصبرِ، وثلاثةَ أيامٍ من كلِّ شهرٍ صومُ الدهرِ كله» فقد صمتُ ثلاثةَ أيامٍ من أوَّلِ الشهرِ، فأنا مفطرٌ في تخفيفِ اللهِ؛ صائمٌ في تضييفِ اللهِ. ورواه النسائيُّ في «السنن» (٢٤٠٨)، وابنُ جبَّانَ

في «صحيحه» (٤١٧/٨ رقم ٣٦٥٩). والحديثُ صحيحٌ.

قال صاحبُ الفتوى: «فالنبيُّ ﷺ، لم يحدِّدْ شهرَ شوالٍ لصيامِ الستِّ وإنما أطلق».

قلتُ: بل حدّد ولم يُطلق من حديثِ ثوبانَ رضي الله عنه وغيره وسيأتي مزيدُ بيانٍ.

قال الشيخُ: «لم يحدّد قبلَ رمضانَ ولا بعده».

قلتُ: بل بيّن وقيدَ وحدّد من حديثِ ثوبانَ رضي الله عنه وغيره.

قال الشيخُ: وأما قوله: «يعني رمضانَ وستّةَ أيامٍ بعده» فهذا تفسيرٌ من قبلِ أحدِ الرواةِ.

قلتُ: تفسيرُ الراوي مقدّمٌ على تفسيرِ صاحبِ الفتوى والمقالِ.

وبما أنّه لا يرى تفسيرَ الراوي، فلمَ كانت عنايةُ الرواةِ وأهلِ العلمِ بحفظِ تفسيرِ الراوي وجمعه، وهل الرواةُ ليس فيهم فقيهٌ:

ونذكرُ بالحديثِ الصحيح الذي رواه أبو داودَ في «سنينه» (٣٦٦٠) وغيره من حديثِ زيد بن ثابتٍ رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «نصرَ اللهُ امرأً سمعَ منا حديثاً، فحفظه حتّى يُبلّغه، فربّ حاملٍ فقهٍ إلى من هو أفقه منه، وربّ حاملٍ فقهٍ ليس بفقيه».

فقهُ الراوي من الحديثِ:

ومعنى الحديثِ قال فيه الراوي: «يعني رمضانَ وستّةَ أيامٍ بعده».

وفي سياقِ كلامِ الراوي كلامٌ محذوفٌ تقديره: «يعني صيامَ

رمضانَ، وصيامَ ستةِ أيامٍ بعده».

قال صاحبُ الفتوى: «لم يحدِّد الراوي شهرَ شوالٍ».

قلتُ:

أولاً: إن كنتَ لم تفهمَ من كلامِ الراوي أنَّ المعنى المرادَ شهرُ شوالٍ، فكيف الموقِفُ إذا حدَّده ونصَّ عليه من هو أفضلُ من الراوي، فقد حدَّده بشهرِ شوالٍ وفسَّره بذلك؛ الصحابيُّ الجليلُ أبو أيوبَ الأنصاريُّ بإسنادٍ صحيحٍ، قال: «من صام رمضانَ، ثم أتبعه ستةَ أيامٍ من شوالٍ، فكأنما صام السنةَ كلَّها».

ثانياً: قال الشيخُ: (وأما قوله: «يعني رمضانَ وستةَ أيامٍ بعده» فهذا تفسيرٌ من قبل أحدِ الرواةِ وليس هو من النبيِّ ﷺ).

قلتُ: بل هو من النبيِّ ﷺ، وهالك ما عندنا.

قد جاء من طريقِ إسماعيلَ بنِ عياشٍ، عن يحيى بنِ الحارثِ الدَّمَارِيِّ، عن أبي أسماءِ الرَّحَبِيِّ، عن ثوبانَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: «من صام رمضانَ، فشهراً بعشرةِ أشهرٍ، وصيامُ ستةِ أيامٍ بعدَ الفطرِ؛ فذلك تمامُ صيامِ السنةِ». والإسنادُ صحيحٌ.

فهذا من قولِ النبيِّ ﷺ؛ ليس قولاً لغيره: «من صام رمضانَ، وصيامُ ستةِ أيامٍ بعدَ الفطرِ»، بل هو أبلغُ من قولِ الراوي: «يعني رمضانَ وستةَ أيامٍ بعده» الذي واجه تعسُّفاً من أجلِ إحياءِ مدرسةِ الرأيِ وتجديدِ العهدِ بالتقليدِ.

«رمضانُ وستةُ أيامٍ بعده»؛ من قولِ النبي ﷺ:

رواه الطبرانيُّ في «مسندِ الشاميين» (٢/٥٠ رقم ٩٠٣): **«من صام شهرَ رمضانَ عشرةً أشهرٍ، وستةَ أيامٍ بعدَ الفطرِ، فذلك صيامُ الدهرِ»**. قلتُ: إسنادهُ صحيحٌ.

ثبت من قولِ النبي ﷺ: **«من صام رمضانَ وستةَ أيامٍ بعدَ الفطرِ»**. فهل بعدَ هذا بيانٌ وشفاءٌ حتى يقولَ الكاتبُ غفرَ اللهُ له: **«وأما قوله: «يعني رمضانَ وستةَ أيامٍ بعده» فهذا تفسيرٌ من قبلِ أحدِ الرواةِ وليس هو من النبي ﷺ»**.

ومن طريقِ صدقةِ بنِ خالدٍ عندِ ابنِ ماجه في «سننِه» (١٧١٥) من حديثِ ثوبانَ مولى رسولِ اللهِ ﷺ، عن رسولِ اللهِ ﷺ أنه قال: **«من صام ستةَ أيامٍ بعدَ الفطرِ، كان تمامَ السنةِ، من جاء بالحسنةِ فله عشرُ أمثالها»**.

قلتُ: الحديثُ صحيحٌ.

ومن طريقِ يحيى بنِ حمزةَ عندِ الدارميِّ في «سننِه» (١/٣٥٣ رقم ١٧٦٢) بسندٍ صحيحٍ عن ثوبانَ رضي اللهُ عنه، أن رسولَ اللهِ ﷺ، قال: **«صيامُ شهرٍ بعشرةِ أشهرٍ، وستةَ أيامٍ بعدهنَّ بشهرينَ، فذلك تمامُ سنةٍ»**. يعني شهرَ رمضانَ وستةَ أيامٍ بعده.

وجاء من قولِ النبي ﷺ: **«وستةَ أيامٍ بعدهنَّ»** ونصَّ على ذلك من قولِ النبي ﷺ أيضاً بلفظٍ: **«صيامُ شهرٍ وستةَ أيامٍ بعده»** كما سيأتي في

«السنن الكبرى» للبيهقي. فماذا بعد هذا.

هل ذلك جهلٌ بنصوصِ الشرع، أم الإعراضُ عنها إعجابًا بأقوالِ الرجال، وَعَوْدَةٌ إِلَى عُصُورِ التَّعَصُّبِ المذهبيِّ وَسُجْبِهِ السَّوْدَاءِ التي جَعَلَتْ لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ سَوَاءً.

فتقدّم ذكر قولِ النبي ﷺ الذي أتى به كلُّ راوٍ على المعنى الذي حَفِظَ سَمَاعًا وَأَدَاءً:

* «من صام رمضان، وصيام ستة أيام بعد الفطر».

* «من صام رمضان وستة أيام بعد الفطر».

* «صيام شهرٍ بعشرة أشهرٍ، وستة أيام بعدهن بشهرين» والضميرُ في (بعدهن) عائِدٌ إِلَى عشرة أشهرٍ وهي مضاعفةُ رمضان.

* «صيام شهرٍ وستة أيام بعده».

إنَّ في هذا الجمعِ والتوضيحِ شفاءً لصدورِ أهلِ الحديثِ و«من يُردِ اللهَ به خَيْرًا يَفْقَهُ فِي الدِّينِ» رواه البخاريُّ (٧١) ومسلمٌ (١٠٣٧) في «صحيحَيْهِمَا» من حديثِ معاويةَ رضي الله عنه.

فكان من غريبِ قوله عن النبي ﷺ: (لم يحدّد قبل رمضان ولا بعده) وإليك المزيد من الروايات التي تؤيّدُ غرابةَ هذا الرأي:

رواه النسائيُّ في «الكبرى» (٢٨٧٣). بلفظ: «صيام شهر رمضان

بعشرة أشهرٍ، وصيام ستة أيام من شوالٍ بشهرين، فذلك صيام سنة».

ورواه ابنُ خزيمةَ في «صحيحه» (٣/٢٩٨ رقم ٢١١٥) بلفظٍ:

«صيامُ رمضانَ عشرةَ أشهرٍ، وصيامُ الستِّ أيامَ بشهرينَ، فذلك صيامُ السنةِ». يعني رمضانَ وستةَ أيامَ بعده.

ورواه الطحاويُّ في «شرح مُشكِلِ الآثارِ» (٦/١٢٤ رقم ٢٣٤٨) بلفظٍ: **«صيامُ رمضانَ عشرةَ أشهرٍ، وصيامُ ستةَ أيامَ بشهرينَ، فذلك صيامُ سنةٍ».** يعني رمضانَ وستةَ أيامَ بعده.

ورواه البيهقيُّ في «السننِ الكبرى» (٤/٢٩٣) ولفظه: **«صيامُ شهرٍ بعشرةَ أشهرٍ، وستةَ أيامَ بعده بشهرينَ؛ فذلك تمامُ السنةِ».** يعني رمضانَ وستةَ أيامَ بعده.

ومن طريقِ محمدِ بنِ شُعيبِ بنِ شأبُورَ رواه النسائيُّ في «الكبرى» (٢٨٧٤) عن ثوبانَ مولى رسولِ اللهِ ﷺ، أنه سمعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقولُ: **«جعل اللهُ الحسنَةَ بعشرٍ، فشهرٌ بعشرةَ أشهرٍ، وستةَ أيامَ بعدَ الفطرِ؛ تمامُ السنةِ».**

ورواه ابنُ حبانَ في «صحيحه» (٨/٣٩٨ رقم ٣٦٣٥) من طريقِ الوليدِ بنِ مسلمٍ: **«من صامَ رمضانَ وستًا من شوالٍ؛ فقد صامَ السنةَ».**

ورواه الطبرانيُّ في «الكبيرِ» (٢/١٠٢ رقم ١٤٥١) من حديثِ ثورِ ابنِ يزيدَ، عن يحيى بنِ الحارثِ الدَّمَارِيِّ، عن أبي أسماءِ الرَّحَبِيِّ، عن ثوبانَ، عن النَّبِيِّ ﷺ، قال: **«من صامَ رمضانَ، ثم أتبعه بستًا من شوالٍ؛ فإنَّ ذلكَ صيامُ سنةٍ».**

وفي «مسند الشاميين» للطبراني (١/٢٧٨ رقم ٤٨٥) من طريق ثورِ ابنِ يزيدَ: «من صامَ رمضانَ، وستًا من شوالٍ؛ فكأنما صامَ السنةَ كُلَّها».

ورواه ابنُ المقرئِ في «معجمه» (١٢٥٠) من طريقِ الهيثمِ بنِ حُميدٍ: «من صامَ رمضانَ، وستًا من شوالٍ؛ فقد صامَ السنةَ».

ثم تتابعتِ الرواياتُ يؤيِّدُ بعضها بعضًا، فما كان من الألفاظِ والمعاني غيرَ ظاهرٍ في موضعٍ؛ ظهرَ وبانٍ في روايةٍ أخرى، وما اختصره بعضُ الرواةِ؛ بيَّنه الآخرونَ، حتى كَمَلَ حديثُ ثوبانَ رضي الله عنه معنًى ولفظًا. فرُوِيَ من قولِ النبيِّ صلَّى الله عليه وآله باللفظِ الذي جاء من طريقِ أبي أيوبَ الأنصاريِّ رضي الله عنه: «من صامَ رمضانَ، وستًا من شوالٍ، فقد صامَ السنةَ».

«من صامَ رمضانَ، ثم أتبعه بستَ من شوالٍ، فإنَّ ذلكَ صيامُ سنةٍ».

«من صامَ رمضانَ، وستًا من شوالٍ، فكأنما صامَ السنةَ كُلَّها».

ذكرُ ما وقفنا عليه من ألفاظِ حديثِ ثوبانَ التي جاءت في الرواياتِ:

* رواه الإمامُ أحمدُ في «المسند» (٥/٢٨٠) ولفظه: «من صامَ رمضانَ، فشهراً بعشرةِ أشهرٍ، وصيامُ ستةِ أيامٍ بعدَ الفطرِ؛ فذلكَ تمامُ صيامِ السنةِ».

* ورواه الطبرانيُّ في «مسند الشاميين» (٢/٥٠ رقم ٩٠٣) بلفظ:

«من صامَ شهرَ رمضانَ عشرةَ أشهرٍ، وستةَ أيامٍ بعدَ الفطرِ؛ فذلكَ

صيامُ الدهرِ» .

* ورواه ابنُ ماجةٍ في «سننِه» (١٧١٥) بلفظٍ : «من صامَ ستَّةَ أيامٍ بعدَ الفطرِ، كانَ تمامَ السنَّةِ، من جاءَ بالحسنَّةِ فله عشرُ أمثالها» .

* والدارميُّ في «سننِه» (٣٥٣/١ رقم ١٧٦٢) بلفظٍ : «صيامُ شهرٍ بعشرةِ أشهرٍ، وستَّةَ أيامٍ بعدهنَّ بشهرينِ؛ فذلكَ تمامُ سنَّةٍ» . يعني شهرَ رمضانَ وستَّةَ أيامٍ بعده .

* والنسائيُّ في «الكبرى» (٢٨٧٣) بلفظٍ : «صيامُ شهرِ رمضانَ بعشرةِ أشهرٍ، وصيامُ ستَّةِ أيامٍ من شوالٍ بشهرينِ؛ فذلكَ صيامُ سنَّةٍ» .

* ورواه ابنُ خزيمةَ في «صحيحِه» (٢٩٨/٣ رقم ٢١١٥) بلفظٍ : «صيامُ رمضانَ بعشرةِ أشهرٍ، وصيامُ الستَّةِ أيامٍ بشهرينِ؛ فذلكَ صيامُ السنَّةِ» . يعني رمضانَ وستَّةَ أيامٍ بعده .

* ورواه الطحاويُّ في «شرحِ مُشكِلِ الآثارِ» (١٢٤/٦ رقم ٢٣٤٨) بلفظٍ : «صيامُ رمضانَ بعشرةِ أشهرٍ، وصيامُ ستَّةِ أيامٍ بشهرينِ، فذلكَ صيامُ سنَّةٍ» . يعني رمضانَ وستَّةَ أيامٍ بعده .

* ورواه البيهقيُّ في «السننِ الكبرى» (٢٩٣/٤) ولفظه : «صيامُ شهرٍ بعشرةِ أشهرٍ، وستَّةَ أيامٍ بعده بشهرينِ، فذلكَ تمامُ السنَّةِ» . يعني رمضانَ وستَّةَ أيامٍ بعده .

* ورواه النسائيُّ في «السننِ الكبرى» (٢٨٧٤) بلفظٍ : «جعلَ اللهُ الحسنَّةَ بعشرٍ، فشهراً بعشرةِ أشهرٍ، وستَّةَ أيامٍ بعدَ الفطرِ؛ تمامُ السنَّةِ» .

* ورواه ابنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣٩٨/٨ رَقْم ٣٦٣٥) بِلَفْظِ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وَسَتًّا مِنْ شَوَالٍ، فَقَدْ صَامَ السَّنَةَ».

* ورواه الطبرانيُّ فِي «الْكَبِيرِ» (١٠٢/٢ رَقْم: ١٤٥١) بِلَفْظِ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ بَسْتًا مِنْ شَوَالٍ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ صِيَامُ سَنَةٍ».

* والطبرانيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (٢٧٨/١ رَقْم ٤٨٥) بِلَفْظِ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وَسَتًّا مِنْ شَوَالٍ، فَكَأْتَمَا صَامَ السَّنَةَ كُلَّهَا».

* ورواه ابنُ المَقْرِيِّ فِي «مَعْجَمِهِ» (١٢٥٠) بِلَفْظِ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وَسَتًّا مِنْ شَوَالٍ؛ فَقَدْ صَامَ السَّنَةَ».

قال الشيخُ: ومع ذلك هو تفسيرٌ من عنده. اهـ

وأقولُ: تفسيرُ الراوي الذي عنده، أفضلُ ممَّا عند غيره من متعصِّبَةِ المذاهبِ، ومن قَلَّدَهُمْ، واقتفى آثارَهُمْ من المتأخريين وبعضِ المعاصرينَ، واللَّه المستعانُ.

وذكرُ رمضانَ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ الصِّيَامَ يَكُونُ بَعْدَهُ لَا بَعْدَ شَهْرٍ آخَرَ؛ فَلَا يَكُونُ بَعْدَ شَوَالٍ وَلَا غَيْرِهِ مِنْ أَشْهُرِ السَّنَةِ.

فإن صَامَ سَتًّا مِنْ شَعْبَانَ، هَلْ يُقَالُ عَنْهُ: صَامَ بَعْدَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ، أَوْ يُقَالُ: بَلْ صَامَ قَبْلَ رَمَضَانَ، لَا شَكَّ أَنَّ فِي هَذِهِ الْحَالِ صَامَ قَبْلَ رَمَضَانَ وَلَمْ يَصُمْ بَعْدَهُ.

وَإِذَا لَمْ يُقْبَلْ هَذَا الْقَوْلُ وَتَمَّ نَقْضُهُ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ، فَحُكْمُ رَجَبٍ كَحُكْمِهِ، وَحُكْمُ بَقِيَّةِ الْأَشْهُرِ كَحُكْمِهِ، حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا الشَّهْرُ الَّذِي

بعد رمضان يباشره ويتبعه وهو شوال؛ من صام فيه يُقال: صام بعد الفطر.

* لا اجتهاد مع النصّ:

لا اجتهاد مع النصّ ولا تُدفعُ النصوصُ بالأقيسة والآراء، فتركُ الرأيِ أولى؛ والاعتماد على ما ذكر الشارحُ هو الحقُّ، وأن ما بعده هو الشهرُ الذي يليه مباشرةً، فالصيامُ بعد الفطرِ في أيامِ معهودَةٍ لِمَا جاء عن رسولِ الله ﷺ: «وصيامُ الستةِ أيامٍ» وفي لفظٍ: «وستًا من شوالٍ»؛ هذا من حديثِ ثوبانَ، وله شاهدٌ من حديثِ أبي أيوبَ، وهالكُ كلامًا اتفق لفظُه ومعناه، ممّا جعل الأمرَ لا مجالَ لدفعه بالرأي.



٢- دعوى التقليد في حكم صيام الست من شوال:

أولاً: الإمام مالك

وصيام الستة أيام من شوال

قال الشيخ: «ثالثاً: لذا لا يرى الإمام مالك تخصيص شوال بصيام الستة لأنه لم يرَ أحدًا من أهل العلم والفقهاء يصومونها. وقال: لم يبلغني ذلك عن أحدٍ من السلفِ وأنَّ أهلَ العلمِ يكرهون ذلك ويخافون بدعته، وأنَّ يُلحِقَ برمضانَ ما ليس منه أهلُ الجهالةِ والجفاءِ؛ لو رأوا في ذلك رخصةً عند أهلِ العلمِ ورأوهم يعملون ذلك. «الموطأ»». اهـ.

قلت: رواه يحيى بن يحيى الليثي، عن مالك في «الموطأ» (١/٣١١)، ويُردُّ عليه من وجهين:

١- من جهة الاستدلال بقول مالك.

٢- مناقشة قول الإمام مالك وما ذهب إليه.

أما الردُّ عليه من جهة الاستدلال بقول مالك:

فأقول:

أولاً: يجب أن يلاحظ القارئ ماذا كان فهمُ وفقه الإمام مالك رحمَهُ اللهُ، من «صيام ستة أيام بعد الفطر من رمضان». هل فهم مالك من ذلك أنه صيام لأيِّ ستة أيام شاء من السنة القمرية، أم كان فهمه أنها ستة أيام من شهر شوال خاصةً.

ثانياً: واعلم أنّ فهمَ الإمامِ مالكٍ؛ كان فهمًا لنا لا علينا، فهو الفهمُ الذي تناقله أهلُ العلمِ وفهمناه عنهم، لكنَّ مالكا رَحِمَهُ اللهُ لم يقف على السُّنةِ الثابتةِ عن رسولِ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فلم يعملْ بما فهم.

- نجدُ أنّ مالكا قد فهمَ أنّها ستّةُ أيامٍ في شهرِ شوالٍ.

- خشيَ أن يذهبَ الناسُ إلى فرضيتها.

- وأن تُوصَلَ برمضانَ دونِ فطرٍ.

- وأن تكونَ كالجزءِ الباقي من رمضانَ.

ولم يكن في قولِ الإمامِ مالكٍ من أوّلِهِ إلى آخرِهِ في هذه المسألةِ ذكراً أو تحديداً لشهرِ شوالٍ.

قلتُ: وكما قال صاحبُ الفتوى: (وأما قوله: «يعني رمضانَ وستّةَ

أيام بعده» فهذا تفسيرٌ من قبْلِ أحدِ الراوِةِ وليس هو من النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يحدّدِ الراوي شهرَ شوالٍ، ومع ذلك هو تفسيرٌ من عنده). اهـ

ثم بعد ذلك نقلَ الشيخُ صاحبُ الفتوى قولَ الإمامِ مالكٍ.

ثالثاً: وقال: (لذا لا يرى الإمامُ مالكٌ تخصيصَ شوالٍ بصيامِ

الستّة). اهـ

قلتُ: لا أدري لماذا فهمَ هنا أنّ ستّةَ أيامٍ بعد رمضانَ هي في

شوالٍ، ولم يفهمَ هناك من قولِ الراوي وتفسيرِهِ: «يعني رمضانَ

وستّةَ أيامٍ بعده»؛ الفهمَ نفسَه.

بل قال: وأما قوله: «يعني رمضانَ وستةَ أيامٍ بعده»؛ فهذا تفسيرٌ من قبل أحدِ الراوةِ وليس هو من النبي ﷺ، ولم يحدِّد الراوي شهرَ شوالٍ. ومع ذلك هو تفسيرٌ من عنده. اهـ

قلتُ: وكذلك لم يحدِّد من سمِعَ مالكاَ أو سأله: (شهر شوال)، فالكاتبُ صاحبُ الفتوى لم يفهم:

- من قولِ الراوي.

- ولا من قولِ الصحابيِّ.

- ولا من قولِ النبي ﷺ.

وجعل الأمرَ لفهمِ وقولِ غيره؛ مع أنّ اللفظَ واحدٌ: «صيامُ ستةِ أيامٍ بعد الفطرِ من رمضانَ»، واللَّهُ الهادي إلى سواءِ السبيلِ.

«صيامُ ستةِ أيامٍ بعد الفطرِ» التي ذكرها يحيى عن مالكٍ، حُمِلَ المعنى من صاحبِ الفتوى على أنها في شوالٍ.

و«صيامُ ستةِ أيامٍ بعد الفطرِ» التي ذكرها ثوبانٌ رضي الله عنه عن النبي ﷺ، حُمِلَ المعنى من صاحبِ الفتوى على أنها ليست في شوالٍ.

رابعًا: وإليك بعضُ أقوالِ المالكيةِ في تعليلِ كراهةِ مالكٍ:

قال أبو الوليدِ الباجيُّ في «المنتقى شرح موطأ مالك» (٧٦/٢): وإِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ مَالِكٌ لَمَّا خَافَ مِنْ إِلْحَاقِ عَوَامِّ النَّاسِ ذَلِكَ بِرَمَضَانَ، وَأَنْ لَا يُمَيِّزُوا بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ، حَتَّى يَعْتَقِدُوا جَمِيعَ ذَلِكَ فَرَضًا. اهـ

وقال الزُّرقانيُّ في «شرحِ موطأِ الإمامِ مالكٍ» (٢/٤٧٠): قال شيوخُنا: إنَّما كرهَ مالكٌ صومَها مخافةً أنْ يُلحِقَ الجهلةُ بـرمضانَ غيرَه، أمَّا صومُها على ما أرادَ الشرعُ فلا يُكرَه، وقيل: لم يبلغه الحديثُ، أو لم يثبتْ عنده، أو وَجَدَ العملَ على خلافِه.

ويُحتملُ أنَّه إنَّما كرهَ وصلَ صومِها بيومِ الفطرِ، فلو صامها أثناءَ الشهرِ فلا كراهةَ، وهو ظاهرُ قوله: «ستةُ أيامٍ بعدَ الفطرِ من رمضانَ». **قلتُ:** ذهب كلُّ أتباعِ مالكٍ وشُراحِ «الموطأ» من المالكيةِ إلى أنَّ المرادَ من «ستةِ أيامٍ بعدَ الفطرِ» هي أيامُ شهرِ شوالٍ، وبنوا ما ذكروه من موافقةٍ في صيامِها أو مخالفةٍ على ذلك الفهم؛ لا كما أبعدَ صاحبُ الفتوى في فهمه وفقَه اللُّهُ.

خامساً: وحاصلُ ذلك: إنَّنا اتفقنا مع مالكٍ في فهم: «ستةِ أيامٍ بعدَ الفطرِ من رمضانَ»، وَبَلَّغْنَا الحديثَ وعمِلنا به ولم نُخالف، ومالكٌ لم يبلِّغه الحديثَ ولو بلَّغه لعمِل به.

وصاحبُ الفتوى قرَّرَ بحثًا وفهمًا يخالفُ مالكًا في فهم «ستةِ أيامٍ بعدَ الفطرِ من رمضانَ»؛ وهنا أظهرَ تراجعًا مؤقتًا، ليوافقَ فهمَ مالكٍ من «الستةِ أيامٍ بعدَ الفطرِ من رمضانَ»: أنَّها الستةُ من شوالٍ، وجعل فتوى مالكٍ عمدةً لقوله، وذهب مخالفًا لحديثِ رسولِ اللِّهِ ﷺ.

لذلك نقولُ: لنا فهمُ مالكٍ، وعمِلنا بالنصِّ الشرعيِّ الذي عندنا، ولكم مخالفةُ فهمِ مالكٍ ومخالفةُ النصِّ الشرعيِّ والتمسكُ بفتواه في «الموطأ».

وقال ابن عبد البرّ في «الاستذكار» (٢٥٨/١٠): وحديثُ ثوبانَ يَعُضُدُ حَدِيثَ عَمْرِ بْنِ ثَابِتٍ هَذَا. اهـ

قلتُ: وهذا مزيدُ بيانٍ للشيخِ صاحبِ الفتوى من ابنِ عبدِ البرّ، فقد فَهِمَ المعنى، وأوَّلَ المرادَ من حديثِ ثوبانَ أنّه سُؤالٌ وقد استدلَّ صاحبُ الفتوى بهذا الحديثِ وصحَّحه.

٢- مناقشة قول مالك وما ذهب إليه:

قال ابن عبد البرّ في «الاستذكار» (٢٥٩/١٠): لم يبلغ مالكا حديثُ أبي أيوبَ على أنّه حديثٌ مدنيٌّ، والإحاطةُ بعلمِ الخاصّةِ لا سبيلَ إليه، والذي كَرِهَهُ لَهُ مالِكٌ أمرٌ قد بيّنه وأوضحه، وذلك خشيةً أن يُضَافَ إلى فرضِ رمضانَ وأن يَسْتَيِّنَ ذلكَ إلى العامّةِ. وكان **رَضِيَ اللهُ عَنْهُ** متحفّظًا كثيرَ الاحتياطِ للدينِ.

وأما صيامُ الستةِ الأيامِ من سُؤالٍ، على طلبِ الفضلِ، وعلى التأويلِ الذي جاء به ثوبانُ **رَضِيَ اللهُ عَنْهُ**، فإنّ مالكا لا يكره ذلكَ إن شاء الله، لأنّ الصومَ جُنَّةٌ وفضله معلومٌ لمن ردّ طعامه وشرابه وشهوته لله تعالى، وهو عملٌ برٌّ وخيرٌ، وقد قال الله عزّ وجلّ: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحجّ: ٧٧]، ومالكٌ لا يجهلُ شيئًا من هذا، ولم يكره من ذلكَ إلا ما خافه على أهلِ الجهالةِ والجفاءِ إذا استمرّ ذلكَ، وخشي أن يَعُدُّوه من فرائضِ الصيامِ مُضَافًا إلى رمضانَ، وما أظنُّ مالكا جَهْلَ الحديثِ، والله أعلمُ، لأنّه حديثٌ مدنيٌّ انفرد به عمرُ بنُ ثابتٍ، وقد قيل: إنّه روى عنه مالكٌ ولولا علمه به ما أنكره، وأظنُّ الشيخَ

عمرَ بنِ ثابتٍ لم يكن عنده ممَّن يُعْتَمَدُ عليه . وقد تَرَكَ مالِكُ الاحتجاجَ ببعضِ ما رواه عن بعضِ شيوخه إذا لم يثقَ بِحِفْظِهِ بِبَعْضِ ما رواه . وقد يُمَكِّنُ أن يكونَ جهلَ الحديثِ ولو علمه لقال به ، واللَّهُ أعلمُ . اهـ

قلتُ : هذا ابنُ عبدِ البرِّ حافظُ المَغْرِبِ دونِ منازعٍ ، أحدُ الأئمةِ الكبارِ ، يذهبُ إلى صحَّةِ الحديثِ ولا يرى الطَّعنَ فيه ، وَيَعْتَدِرُ لإمامِ دارِ الهجرةِ مالِكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لآتِه صاحبُ سُنَّةٍ ، ولو وقفَ على حديثِ رسولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، لقال به وعَمِلَ .

والحديثُ لم يبلغْ مالِكاً رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وهذا واضحٌ من صريحِ كلامه ، حيثُ قال : **«ولم يبلغني ذلك عن أحدٍ من السلفِ»** . ولو بلغه الحديثُ لقالَ به وعَمِلَ .

وأقولُ للشيخِ صاحبِ الفتوى : وهل أحاط الإمامُ مالِكُ بكلِّ المسائلِ عِلْمًا .

ونذكرُ مثلاً على ذلك في **«الموطأ»** :

وفي روايةٍ **«الموطأ»** (١/٣١١) : وقال يحيى : سمعتُ مالِكاً يقولُ : لم أسمعَ أحدًا من أهلِ العلمِ والفقهِ ومن يُقتدى به ؛ يَنْهَى عن صيامِ يومِ الجمعةِ وصيامه حسنٌ . وقد رأيتُ بعضَ أهلِ العلمِ يصومُه ؛ وأراه كان يتحرَّاهُ . اهـ

قلتُ : وبناءً على ما ذهب إليه الكاتبُ ومنهجِهِ في الاستدلالِ والحكمِ على المسائلِ .

فهل نذهبُ إلى محاولةٍ تضعيفِ كلِّ حديثٍ وروايةٍ تُخالفُ ما عليه مالكٌ، أو حملِهِ على معنَى لا يتعارضُ مع قولِ الإمامِ.

وهذا مثالٌ واضحٌ في مسألةٍ لم يبلغْ مالكا فيه الحديثُ عن رسولِ الله ﷺ، وهي إفرادُ يومِ الجمعةِ بصيامٍ.

وفي قوله: «لم أسمع أحداً من أهلِ العلمِ والفقهِ، ومن يقتدى به، ينهى عن صيامِ يومِ الجمعةِ، وصيامه حسنٌ. وقد رأيتُ بعضَ أهلِ العلمِ يصومُه. وأراه كان يتحرّاهُ».

وفيه: تصريحٌ من مالكٍ أنّه لم يسمَعْ أحداً من أهلِ العلمِ ينهى عن صومِ يومِ الجمعةِ.

وكذلك في قوله تصريحٌ بينٌ بأنّه لم يبلغه عن النبي ﷺ نهْيٌ عن إفرادِ يومِ الجمعةِ بصيامٍ.

ولو بلغه حديثُ جابرٍ وأبي هريرةَ وهما في «الصحيحين» لعملِ بهما.

أخرج البخاريُّ في «صحيحه» (١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٦).

قال: حدثنا أبو عاصم، عن ابنِ جريج، عن عبدِ الحميدِ بنِ جبيرةِ بنِ شيبَةَ، عن محمدِ بنِ عبادٍ، قال: سألتُ جابراً رضي الله عنه، أنهى النبي ﷺ عن صومِ يومِ الجمعةِ، قال: «نعم». زاد غيرُ أبي عاصمٍ: يعني أن ينفردَ بصومِهِ.

وقال: حدثنا عمرُ بنُ حفصِ بنِ غياثٍ، حدثنا أبي، حدثنا

الأعمشُ، حدثنا أبو صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: سمعتُ النبيَّ صلى الله عليه وسلم يقولُ: **«لا يصومُ أحدُكم يومَ الجمعةِ إلا يومًا قبله أو بعده»**.

وقال: حدثنا مسددٌ، حدثنا يحيى، عن شعبة (ح) وحدثني محمدٌ، حدثنا عُندَرٌ، حدثنا شعبةٌ، عن قتادة، عن أبي أيوب، عن جويرية بنتِ الحارثِ رضي الله عنها، أنّ النبيَّ صلى الله عليه وسلم دخل عليها يومَ الجمعةِ وهي صائمةٌ، فقال: **«أصمتِ أمسٍ»** قالت: لا، قال: **«تريدين أن تصومي غدًا»** قالت: لا، قال: **«فأفطري»**.

وأخرج مسلمٌ في **«صحيحه»** (١١٤٣) قال: حدثنا عمرو الناقدُ، حدثنا سفيانُ بنُ عيينةَ، عن عبد الحميد بن جبير، عن محمد بن عباد بن جعفر، سألتُ جابرَ بنَ عبد الله رضي الله عنهما، وهو يطوفُ بالبيتِ، أنهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن صيامِ يومِ الجمعةِ، فقال: نعم، وربَّ هذا البيتِ.

وروى مسلمٌ في **«صحيحه»** (١١٤٤) قال: حدثنا أبو بكر بنُ أبي شيبَةَ، حدثنا حفصٌ وأبو معاويةَ، عن الأعمشِ (ح) وحدثنا يحيى ابنُ يحيى (واللفظُ له)، أخبرنا أبو معاويةَ، عن الأعمشِ، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: **«لا يصمُّ أحدُكم يومَ الجمعةِ، إلا أن يصومَ قبله أو يصومَ بعده»**.

قال النوويُّ في **«شرح صحيح مسلم»** (١٩/٨): وأما قولُ مالكٍ في **«الموطأ»**: لم أسمع أحدًا من أهلِ العلمِ والفقهِ ومن يُقتدى به، نهى عن صيامِ يومِ الجمعةِ، وصيامه حسنٌ. وقد رأيتُ بعضَ أهلِ العلمِ يصومُه، وأراه كان يتحرَّاهُ.

فهذا الذي قاله هو الذي رآه.

وقد رأى غيره خلاف ما رأى هو.

والسُّنَّةُ مقدَّمةٌ على ما رآه هو وغيره.

وقد ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة، فيتعيَّن القولُ به، ومالكٌ معذورٌ فإنَّه لم يبلغه، قال الداوديُّ من أصحابِ مالكٍ: لم يبلغ مالكا هذا الحديث ولو بلغه لم يخالفه.

قلتُ: وكذلك كره الإمامُ مالكٌ صيامَ الأيامِ البيضِ من كلِّ شهرٍ وهي ثابتةٌ بالسنةِ الصحيحةِ.

*** الحديثُ مدنيٌّ حفظه عبدُ ربِّه بنُ سعيدِ الأنصاريِّ، ويُعرفُ بعبدِ ربِّه المدنيِّ.**

رواهُ النسائيُّ ومن طريقه الطحاويُّ عن عبدِ ربِّه بنِ سعيدِ الأنصاريِّ وقد كان يحدث به ويفتي، مات قبل مالكِ بنِ أنسٍ بأربعينَ عامًا، قال ابن حبان في «الثقات» (١٥٣/٧): مات سنة تسع وثلاثين ومائة، وهو الذي يُقالُ له: عبدُ ربِّه المدنيُّ، وقال ابنُ حجرٍ في «التهذيب» (١٢٧/٦): قال أبو عوانة هو أعزُّ أخوتِهِ حديثًا.

*** ما لم يبلغ مالكُ بنُ أنسٍ (ت ١٧٩)؛ بلغ عبدُ الله بنُ المباركٍ (ت ١٨١) وعمِلَ به:**

وقف عبدُ الله بنُ المباركٍ على الحديثِ ورواه مسندًا مرفوعًا، وقال: هو حسنٌ، وأفتى به؛ مثبتًا له:

ومن طريقِ عبدِ اللَّهِ بنِ المباركِ رواه مسلمٌ في «صحيحه» (١١٦٤) قال: وحدثناه أبو بكرِ بنُ أبي شيبَةَ، حدثنا عبدُ اللَّهِ بنُ المباركِ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، قال: سمعتُ عمرَ بنَ ثابتٍ، قال: سمعتُ أبا أيوبَ **رضي الله عنه**، يقولُ: قال رسولُ اللَّهِ **ﷺ** بمثله.

وقال الترمذِيُّ في «جامعه» (١٣٢/٣): وقد استحبَّ قومٌ صيامَ ستَّةِ أيامٍ من شوالٍ بهذا الحديثِ.

قال ابنُ المباركِ: هو حسنٌ؛ هو مثلُ صيامِ ثلاثةِ أيامٍ من كلِّ شهرٍ. قال ابنُ المباركِ: ويروى في بعضِ الحديثِ ويُلحقُ هذا الصيامُ برمضانَ، واختار ابنُ المباركِ أن تكونَ ستَّةُ أيامٍ في أولِ الشهرِ. وقد رُوِيَ عن ابنِ المباركِ أنه قال: إن صامَ ستَّةَ أيامٍ من شوالٍ متفرِّقًا فهو جائزٌ.

قلتُ: أثبتتها ابنُ المباركِ وحصَّنها، وجعل الستَّةَ أيامٍ من شهرِ شوالٍ، فلا تُصامُ في غيره من الشهورِ، وهذا فهمٌ غريبٌ؛ ينبغي أن لا يُنظرَ.

*** ما يراه الكاتبُ مبهمًا ومُجملاً يراه أهلُ العلمِ مُفسَّرًا ومُبيَّنًا:**

قال ابنُ القيمِ في «المَنارِ المُنيفِ» (ص ٣٩): وفي كونها من (شوالٍ) سرٌّ لطيفٌ، وهو: أنها تجري مَجْرَى الجُبرانِ لرمضانَ، وتَقْضي ما وقعَ منه من التقصيرِ في الصومِ فَتَجْري مَجْرَى سُنَّةِ الصلاةِ بعدها، ومَجْرى سجدتَي السهوِ، ولهذا قال: «وأتبعه»؛ أي: ألحقها به. اهـ

وقال الحافظُ ابنُ رجبٍ في «لَطَائِفِ الْمَعَارِفِ» (ص ٣٩٢): وَإِنَّمَا كَانَ صِيَامُ رَمَضَانَ وَإِتْبَاعُهُ بَسْتًا مِنْ شَوَالٍ يَعْدِلُ صِيَامَ الدَّهْرِ، لِأَنَّ الْحَسَنَةَ بَعَشْرَ أَمْثَالِهَا، وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ مُفَسَّرًا مِنْ حَدِيثِ ثَوْبَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «صِيَامُ رَمَضَانَ بَعَشْرَةَ أَشْهُرٍ، وَصِيَامُ سِتَّةِ أَيَّامٍ بِشَهْرَيْنِ، فَذَلِكَ صِيَامُ سَنَةٍ». يَعْنِي رَمَضَانَ وَسِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَهُ. خَرَّجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ وَهَذَا لَفْظُهُ، وَابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»، وَصَحَّحَهُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ. اهـ

وقال القُرْطُبِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (٢/٢٢١): الْخَامِسَةُ وَالْعَشْرُونَ: وَيُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يَصُومَ مِنْ شَوَالٍ سِتَّةَ أَيَّامٍ لِمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ؛ كَانَ لَهُ كَصِيَامِ الدَّهْرِ». هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ الْمَدَنِيِّ وَهُوَ مِمَّنْ لَمْ يُخْرَجْ لَهُ الْبُخَارِيُّ شَيْئًا. وَقَدْ جَاءَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ مُفَسَّرًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي أَسْمَاءَ الرَّحْبِيِّ عَنِ ثَوْبَانَ مَوْلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «جَعَلَ اللَّهُ الْحَسَنَةَ بَعَشْرَ أَمْثَالِهَا، فَشَهْرُ رَمَضَانَ بَعَشْرَةَ أَشْهُرٍ، وَسِتَّةُ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ؛ تَمَامُ السَّنَةِ»، رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَاخْتَلَفَ فِي صِيَامِ هَذِهِ الْأَيَّامِ، فَكَرِهَهَا مَالِكٌ فِي «مَوْطِئِهِ» خَوْفًا أَنْ يُلْحِقَ أَهْلَ الْجَهَالَةِ بِرَمَضَانَ مَا لَيْسَ مِنْهُ، وَقَدْ وَقَعَ مَا خَافَهُ حَتَّى أَنَّهُ كَانَ فِي بَعْضِ بِلَادِ خُرَّاسَانَ يَقُومُونَ لِسُحُورِهَا عَلَى عَادَتِهِمْ فِي رَمَضَانَ. وَرَوَى مُطَرِّفٌ

عن مالكٍ أنه كان يصومُها في خاصَّةِ نفسه . واستحبَّ صيامَها الشافعيُّ، وكرهه أبو يوسفَ . اهـ

قلتُ : ذهب الكاتبُ إلى عدمِ دلالةِ حديثِ ثوبانَ رضي الله عنه : «**فشهرُ رمضانَ بعشرةِ أشهرٍ ، وستةِ أيامٍ بعدَ الفطرِ ؛ تمامُ السنةِ**» على أيامِ شوالٍ ، وانظر قولَ القرطبيِّ رحمته الله وأنَّ حديثَ ثوبانَ هو تفسيرٌ لحديثِ أبي أيوبَ الأنصاريِّ وأنها الستةِ أيامٍ من شوالٍ ، فلا غرابةٌ في مخالفتهِ للقرطبيِّ ومن هو في منزلتهِ ، كما خالف كثيرٌ من الحُفَاطِ و أهلِ العلمِ قبله .

قال النوويُّ في «**المجموعِ شرحِ المَهْدَبِ**» (٦/٣٤٨) : أما حكمُ المسألةِ فقال أصحابنا : يُستحبُّ صومُ ستةِ أيامٍ من شوالٍ . . . وقال : وبه قال أحمدٌ وداودُ .

قال مالكٌ وأبو حنيفةَ : يُكرهُ صومُها . . .

قال النوويُّ رحمته الله : وأما قولُ مالكٍ : «**لم أرَ أحداً يصومُها**» : فليس بحُجَّةٍ في الكراهةِ لأنَّ السنةَ ثبتت في ذلك بلا معارضٍ ، فكونه لم يرَ لا يضرُّ .

وقولهم : لأنه قد يخفى ذلك فيعتقدُ وجوبه ضعيفٌ ، لأنه لا يخفى ذلك على أحدٍ ، ويلزَمُ على قوله : «**إنه يكرهه**» صومُ يومِ عرفةَ وعاشوراءَ وسائرِ الصومِ المندوبِ إليه ، وهذا لا يقوله أحدٌ .

ثانياً: أبو يوسف وصيام الستة أيام من شوالٍ

قال صاحبُ الفتوى: «وكذلك أبو يوسف صاحبُ أبي حنيفة كان يكرهُ أن يُوصَلَ بِرَمَضَانَ صَوْمُ السَّتَةِ مِنْ شَوَالٍ». اهـ

قلتُ: هو أبو يوسف يعقوبُ بنُ إبراهيمَ القاضي الكوفيُّ، كان يُكرهُ أن يُوصَلَ بِرَمَضَانَ صَوْمُ السَّتَةِ مِنْ شَوَالٍ، فإن كان هناك فطرٌ وفصلٌ فلازمُ القولِ أنه لا يُكرهُ، فعلامُ هذا التخويفُ بأقوالِ الفقهاء، وقد ثبت بالسنة الصحيحة الصريحة النهي عن صومِ يومِ الفطرِ والأضحى.

قال علاء الدين الكاساني في «بدائع الصنائع» (٢/٩٨٠): في كلامه عن الصيام في الأيام المكروهة: أما عن الصيام في الأيام المكروهة فممنها صومُ يومِ العيدِ... ومنها إتياعُ رمضانَ بستٍ من شوالٍ، كذا قال أبو يوسف؛ كانوا يكرهون أن يُتبعوا رمضانَ صوماً خوفاً أن يُلحقَ ذلك بالفرضية... إلى أن قال:

والإتياعُ المكروهُ هو أن يصومَ يومَ الفطرِ ويصومَ بعده خمسةَ أيامٍ، فأما إذا أفطرَ يومَ العيدِ ثم صامَ بعده ستةَ أيامٍ؛ فليس بمكروهٍ بل هو مستحبٌ وسنةٌ. اهـ

وقال في «حاشية ابن عابدين» (٢/٤٣٥): قوله «على المختار» قال صاحبُ الهداية في كتابه التجنيس: إنَّ صَوْمَ السَّتَةِ بَعْدَ الْفَطْرِ مُتَّبَعَةٌ،

منهم من كرهه، والمختارُ أنه لا بأسَ به، لأنَّ الكراهةَ إنما كانت لأنه لا يؤمنُ أن يُعدَّ ذلك من رمضان، فيكونُ ذلك تشبُّهًا بالنصارى والآن زال ذلك المعنى. اهـ

ومثله في كتابِ «النوازلِ» لأبي الليثِ و«الواقعات» للحُسامِ الشَّهيدِ و«المُحيط» البرهانيِّ و«الدَّخيرة» وفي «الغاية» عن الحسنِ بنِ زيادٍ أنه كان لا يرى بصومِها بأسًا، ويقولُ: كفى بيومِ الفطرِ مُفرِّقًا بينهنَّ وبين رمضان. اهـ

وفيها أيضًا عامَّةُ المتأخِّرين لم يروا به بأسًا، واختلفوا هل الأفضلُ التفريقُ أو التتابعُ. اهـ

وفي «الحقائق»: صومُها متَّصلًا بيومِ الفطرِ يُكرهه عند مالكٍ، وعندنا لا يُكرهه وإن اختلف مشايخنا في الأفضلِ، وعن أبي يوسفٍ أنه كرهه متتابعًا والمختارُ لا بأسَ به. اهـ

وفي «الوافي» و«الكافية» و«المصنِّف» يُكرهه عند مالكٍ وعندنا لا يُكرهه. وتمامُ ذلك في رسالةِ «تحريرِ الأقوالِ في صومِ الستِّ من شوالٍ» للعلامةِ قاسمٍ.

وقد ردَّ فيها على ما في «منظومة» التَّبانيِّ وشرحها؛ من عزوهِ الكراهةَ مطلقًا إلى أبي حنيفةَ، وأنه الأصحُّ، بأنه على غيرِ روايةِ الأصولِ، وأنه صحَّح ما لم يسبقه أحدٌ إلى تصحيحه، وأنه صحَّح الضعيفَ وعمد إلى تعطيلِ ما فيه الثوابُ الجزيلُ، بدعوى كاذبةٍ بلا دليلٍ، ثم ساق كثيرًا من نصوصِ كتبِ المذهبِ، فراجعها فافهم.

قوله: «والإتباع المكروه... إلخ» العبارة لصاحب «البدائع»، وهذا تأويلٌ لِمَا رُوِيَ عن أبي يوسفَ على خلافِ ما فهمه صاحبُ «الحقائق»، كما في رسالةِ العلامةِ قاسم، لكن ما مر عن الحسنِ بنِ زيادٍ يُشيرُ إلى أنّ المكروهَ عند أبي يوسفَ تتابعها، وإن فصلَ بيومِ الفطرِ فهو مؤيِّدٌ لِمَا فهمه في «الحقائق». اهـ



ثالثاً: الحسنُ البصريُّ وصيامُ الستِّ أيامٍ من شوالٍ

قال الشيخُ صاحبُ الفتوى: «وقبلهم الحسنُ البصريُّ كان إذا ذُكرَ عنده صيامُ الستِّ أيامٍ من شوالٍ؛ يقولُ: واللَّهِ لقد رضيَ اللهُ بصيامِ هذا الشهرِ (رمضانَ) من السنةِ كُلِّها. «سنن الترمذي»... وقال: وغمَّزه الحسنُ البصريُّ». اهـ

قلتُ: الأثرُ رواه الترمذيُّ في «سننِه» في كتابِ الصومِ. «باب ما جاء في صيامِ ستِّ أيامٍ من شوالٍ» (٣/١٢٤): قال: حدثنا هنادُ، قال: أخبرنا الحسينُ بنُ عليِّ الجعفيُّ، عن إسرائيلَ أبي موسى، عن الحسنِ البصريِّ، قال: كان إذا ذُكرَ عنده صيامُ ستِّةِ أيامٍ من شوالٍ فيقولُ: وَاللَّهِ لَقَدْ رَضِيَ اللهُ بِصِيَامِ هذا الشهرِ عن السنةِ كُلِّها.

ورواه أبو بكرِ بنُ أبي شيبةَ في «المصنَّف» (٣/٩٧) قال: حدثنا حسينُ بنُ عليِّ، عن أبي موسى، عن الحسنِ، قال: إذا ذُكرَ عنده ستُّةِ أيامٍ التي يصومُها بعضُ الناسِ بعدَ رمضانَ تطوُّعاً كان يقولُ: لقد رضيَ اللهُ بهذا الشهرِ للسنةِ كُلِّها.

قولُه: وقبلهم الحسنُ البصريُّ كان إذا ذُكرَ عنده صيامُ الستِّةِ أيامٍ من شوالٍ يقولُ: واللَّهِ لقد رضيَ اللهُ بصيامِ هذا الشهرِ (رمضانَ) من السنةِ كُلِّها. اهـ

قلتُ: وأصلُ ذلك قولُ النبي ﷺ الذي أخرجهُ مسلمٌ في «صحيحهِ» (١٢) من حديثِ أنسِ بنِ مالكٍ قال: نُهِينَا أَنْ نَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ الْعَاقِلُ فَيَسْأَلُهُ وَنَحْنُ نَسْمَعُ فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ.

فقال: يا محمدُ، أتانا رسولُكَ فزعم لنا أنك تزعمُ أنَّ اللهَ أرسلك.

قال: «صدق».

قال: فمن خلق السماء.

قال: «الله».

قال: فمن خلق الأرض.

قال: «الله».

قال: فمن نصب هذه الجبالَ وجعلَ فيها ما جعلَ.

قال: «الله».

قال: فبالذي خلقَ السماءَ وخلقَ الأرضَ ونصبَ هذه الجبالَ، اللهُ أرسلك.

قال: «نعم».

قال: وزعمَ رسولُكَ أنَّ علينا خمسَ صلواتٍ في يومنا وليلتنا.

قال: «صدق».

قال: فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا.

قال: «نعم».

قال: وزعم رسولك أن علينا زكاةً في أموالنا.

قال: «صدق».

قال: فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا.

قال: «نعم».

قال: وزعم رسولك أن علينا صومَ شهرِ رمضانَ في سنتنا.

قال: «صدق».

قال: فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا.

قال: «نعم».

قال: وزعم رسولك أن علينا حجَّ البيتِ من استطاع إليه سبيلاً.

قال: «صدق».

قال: ثم ولي، قال: والذي بعثك بالحق لا أزيدُ عليهنَّ ولا أنقصُ

منهنَّ.

فقال النبي ﷺ: «لئن صدقَ ليدخلنَّ الجنةَ».

وما رواه البخاريُّ (٤٦) ومسلمٌ (١١) في «صحيحيهما» من حديثِ

طلحةَ بنِ عبيدِ الله رضي الله عنه، يقولُ: جاء رجلٌ إلى رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، من

أهل نجدٍ نائِرُ الرأسِ يُسْمَعُ دَوِيُّ صَوْتِهِ وَلَا يُفْقَهُ مَا يَقُولُ حَتَّى دَنَا فَإِذَا هُوَ يَسْأَلُ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسُ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ»، فَقَالَ: هَلْ عَلَيَّ غَيْرُهَا.

قال: «لا، إلا أن تطوع».

قال رسول الله ﷺ: «وصيام رمضان».

قال: هل عليَّ غيره.

قال: «لا، إلا أن تطوع».

قال: وذكر له رسول الله ﷺ الزكاة.

قال: هل عليَّ غيرها.

قال: «لا، إلا أن تطوع».

قال: فأدبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص.

قال رسول الله ﷺ: «أفلح إن صدق».

وأقول:

١- قوله: والله لقد رضي الله بصيام هذا الشهر (رمضان) من السنة كلها. يعني أنه لا يُصامُ فرضٌ في السنة كلها إلا رمضان.

٢- كلامُ الحسنِ البصريِّ يَحْمِلُ على صيامِ الفرضِ، لا على صيامِ التطوع.

٣ - وإلا لأفاد عدمَ جوازِ صيامِ يومِ عرفةَ ويومِ عاشوراءَ وصيامِ يومِ الاثنينِ والأيامِ البيضِ إلى غيرِ ذلك من صيامِ التطُّوعِ، حيثُ استشهدَ الكاتبُ بقوله: «لقد رضيَ اللهُ بصيامِ هذا الشهرِ (رمضانَ) من السنةِ كُلِّها».

الكاتبُ يهدمُ فتواه:

٤ - بل تُردُّ فتوى الشيخِ بجوازِ صيامِ ستةِ أيامٍ من السنةِ القمريةِ، لقولِ الحسنِ البصريِّ: «لقد رضيَ اللهُ بصيامِ هذا الشهرِ (رمضانَ) من السنةِ كُلِّها».

٥ - وإن كان الحسنُ البصريُّ يغمزُ في حديثِ صيامِ الستِّ من شوالٍ كما سيأتي؛ فهو لا يرى صيامَ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ العاصِ رضيَ اللهُ عنه: «صُمَّ من الشهرِ ثلاثةَ أيامٍ، فإنَّ الحسنَةَ بعشرِ أمثالِها وذلك مثلُ صيامِ الدهرِ»، رواه البخاريُّ (١٨٧٥) ومسلمٌ (١١٥٩) في «صحيحهِما». وهل غمزه الحسنُ البصريُّ أيضًا.

هذا إذا حُمِلَ على المعنى الذي ذكره الكاتبُ واستشهد به، فالمرضيُّ من الصيامِ عند الحسنِ البصريِّ شهرُ رمضانَ فقط في السنَّةِ كُلِّها، وغيرُ ذلك ليس بالمرضيِّ.

وتحريرُ القولِ في المسألةِ:

أنَّ قولَ الحسنِ البصريِّ ليس فيه إنكارٌ على من صام ستةَ أيامٍ من شوالٍ تطوُّعًا، من غيرِ وصلٍ برمضانَ. لكن من رأى ذلك فرضًا أنكرَ

عليه ذلك ، ونحن نقولُ بما قاله الحسنُ البصريُّ هُنا .
وأما ذِكرُ الكاتِبِ لقولِ الحسنِ البصريِّ في مسألةِ صيامِ الستةِ من
سؤالٍ وردُّها بهذا القولِ فما هو إلا غَلَقُ لبابِ صيامِ التطُّوعِ الذي
أقرَّه الشرعُ بنصوصٍ ليس هذا محلُّ ذِكرِها وحصرِها .
ثم هو يأتي على بُنيانه ويقلِّبه رأسًا على عَقِبٍ بإسدالِ السُّتارِ على
صيامِ التطُّوعِ مطلقًا .



الصحابيُّ الجليلُ
أبي أيوبَ الأنصاريِّ رضيَ اللهُ عنه
وصيامَ الستِّ من شوالٍ

قال صاحبُ الفتوى: «رابعًا: أمّا قولُ الصحابيِّ الجليلِ أبي أيوبَ الأنصاريِّ رضيَ اللهُ عنه «من صام رمضانَ ثمَّ أتبعه ستَّةً من شوالٍ كان كصيامِ الدهرِ»، رواه النسائيُّ والطحاويُّ بسندٍ صحيحٍ. فكلامٌ لا يُخالِفُ النصوصَ الشرعيَّةَ السابقةَ بل يوافقُها لكنَّه لم يَنفِ أن من صام ستَّةً من غيرِ شوالٍ لم يكن كصيامِ الدهرِ». اهـ
قلتُ:

أولاً: لم يلتزمِ الكاتبُ بنقلِ الألفاظِ كما أُخْرِجَتْ في أصولِها.
ثانيًا: كما أنَّ الشيخَ لم يتحرَّرَ الدقَّةَ في العزوِّ. وقوله: (رواه النسائيُّ والطحاويُّ بسندٍ صحيحٍ) عزوٌّ ليس بدقيقٍ؛ ففي أيِّ مصنفاتِ الطحاويِّ أُخْرِجَ هذا الخبرُ، كما أنَّ العزوَّ للنسائيِّ إذا أُطلقَ فيرادُ بذلكِ المجتبي من كتبه، وأمّا تصحيحُه للإسنادِ فصحيحٌ.

وأقولُ: هذا خبرٌ رواه النسائيُّ في «الكبرى» (٢٨٧٨) قال: أخبرنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحكمِ، قال: حدثنا أبو عبدِ الرحمنِ المقرئُ، قال: حدثنا شعبةُ بنُ الحجَّاجِ، عن عبدِ ربِّهِ بنِ سعيدٍ، عن عمرِ بنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبَ الأنصاريِّ، أنَّه قال: «من صام

شَهْرَ رَمَضَانَ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ شَوَالٍ، فَكَأَنَّمَا صَامَ السَّنَةَ كُلَّهَا». هكذا موقوفاً على أبي أيوب.

ومن طريقه رواه الطحاوي في «شرح مُشْكَلِ الآثَارِ» (٦/١٢٣ رقم ٢٣٤٧) قال: كما حدثنا أحمدُ بنُ شُعَيْبٍ، قال: حدثنا محمدُ بنُ عبدِ اللّهِ بنِ الحَكَمِ، قال: حدثنا أبو عبدِ الرَّحْمَنِ المُقْرِي، قال: حدثنا شُعْبَةُ بنُ الحَجَّاجِ، عن عبدِ رَبِّهِ بنِ سَعِيدٍ، عن عمرِ بنِ ثَابِتٍ، عن أبي أيوبِ الأنصاريِّ، ولم يرفعه أنه قال: «من صام شهرَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَالٍ؛ فَكَأَنَّمَا صَامَ السَّنَةَ».

* صِيَامُ السَّنَةِ مِنْ شَوَالٍ مِنْ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ:

فائدة (٣٢):

بَوَّبَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ صِيَامَ السَّنَةِ أَيَّامٍ مِنْ شَهْرِ شَوَالٍ مِنْ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ.

ونقول: زيادةً على ألفاظِ الحديثِ ورواياته التي نُقِلَتْ، فقد بَوَّبَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّ صِيَامَ السَّنَةِ أَيَّامٍ مِنْ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ؛ مِثْلُ ابْنِ خُزَيْمَةَ وَأَبِي عَوَانَةَ وَغَيْرِهِمْ.

١- قال ابنُ خُزَيْمَةَ فِي «صَحِيحِهِ» (٣/٢٩٧): بَابُ: فَضْلِ اتِّبَاعِ صِيَامِ رَمَضَانَ بِصِيَامِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَالٍ، فَيَكُونُ كَصِيَامِ السَّنَةِ كُلَّهَا.

٢- وقال أبو عَوَانَةَ فِي «مُسْنَدِهِ» (٢/١٦٧): بَابُ: بَيَانِ ثَوَابِ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وَفَضِيلَةَ صَوْمِهِ إِذَا أَتْبَعَ بِصَوْمِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَالٍ.

وقال في «مسنده» (١٦٩/٢): قال أبو عوانة: في هذا الحديث دليلٌ أنّ من صام من شوالٍ من أيّهِ كان، فقد دخل في هذه الفضيلة.

٣- وقال ابنُ حبانٍ في «صحيحه» (٣٩٦/٨): ذكُرَ كَتَبَةِ اللَّهِ صِيَامَ الدَّهْرِ لِمُعَقَّبِ رَمَضَانَ بَسْتٍ مِنْ شَوَالٍ.

وفيه تشبيهُ صيامِ رمضانَ وستةِ أيامٍ بعده بصيامِ الدهرِ، وصيامُ الدهرِ فيه مشقَّةٌ وتعبٌ، فكان فضلاً من اللّهِ سبحانه وتعالى أنْ حَصَلَ للعبادِ عبادةٌ وثواباً يَعْدِلُ الدهرَ، فصيامُ رمضانَ وستةِ أيامٍ من شوالٍ تَعْدِلُ صِيَامَ الدَّهْرِ فَرَضًا.

قلتُ: صيامُ الستةِ أيامٍ عملٌ مخصوصٌ، وقد رُتِبَ عليه جزاءٌ وثوابٌ مخصوصٌ، وهذا فضلٌ من اللّهِ وإحسانٌ، فهل هذا الفضلُ والحقُّ يقولُ به أيُّ إنسانٍ.

من المعلوم أن فضائل الأعمال وما رُتِبَ عليها من الثواب والفضل الذي أعدّه اللّهُ؛ وما في بابها لا يُعلمُ ثوابها بالرأي، ولا بُدَّ لإثباتها من أدلةٍ شرعيةٍ من الكتاب والسنة، لا مكان للرأي فيها، وهو ممّا لا مجال للاجتهاد فيه.

ولذلك نقول: وبما أنّ الشيخَ قد صحّح إسناده الموقوف؛ فقد أزال النزاعَ وأقام الحُجَّةَ على نفسه، حيثُ لم يتنبّه لهذا. فموقوفُ أبي أيوب الأنصاريِّ (مرفوعٌ حكماً لا تصريحاً).

خلافًا لما قاله الزُّرقانيُّ في «شرح موطأ الإمام مالك» (٤٧٠/٢):

«وقال ابنُ عيينةَ وغيرُه: إنَّه موقوفٌ على أبي أيوبَ؛ أي: وهو ممَّا يمكنُ قوله رأياً». اهـ.

قلتُ: لا يكونُ رأياً ولا يُدرِكُ إلا بتوقيفٍ، لكن ذهب الزُّرقانيُّ يُشكِّكُ دفْعاً لما يتبادرُ إلى ذهنِ أهلِ العلمِ من أحكامٍ وقواعدٍ متعلِّقةٍ بالموقوفِ، وقال: (وهو ممَّا يمكنُ قوله رأياً)، من أجلِ إعلالِ المرفوعِ من وجهٍ، وكذا عدمِ مخالفةِ المذهبِ من وجهٍ آخرَ، وغيرُه رجحانٌ للحقِّ وبيانٌ أنَّه لا مجالَ للرأيِ فيه، وقولُ الزُّرقانيِّ مرجوحٌ لا يُنظرُ؛ بسببِ العصبيةِ المذهبيةِ وانتصارِه لقولِ مالكٍ رَحِمَهُ اللهُ، وتَرْكُ ما ثَبَتَ عن رسولِ اللهِ ﷺ، وعن صحابته رضي الله عنهم.

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في «شرح نُخْبَةِ الْفِكْرِ» (ص ١٤١): ومثالُ المرفوعِ من القولِ حُكْمًا لا تصريحًا، أن يقولَ الصحابيُّ الذي لم يأخذَ عن الإسرائيلياتِ ما لا مجالَ للاجتهادِ فيه، ولا له تعلقٌ ببيانِ لغةٍ أو شرحِ غريبٍ، كالإخبارِ عن الأمورِ الماضيةِ من بدءِ الخلقِ وأخبارِ الأنبياءِ أو الآتيةِ، كالملاحمِ والفتنِ وأحوالِ يومِ القيامةِ، وكذا الإخبارِ عمَّا يحصلُ بفعله ثوابٌ مخصوصٌ أو عقابٌ مخصوصٌ، وإنَّما كان له حكمُ المرفوعِ لأنَّ إخباره بذلك يقتضي موقفاً للقائلِ به، ولا موقفاً للصحابةِ إلا النبيُّ ﷺ أو من يُخبرُ عن الكتبِ القديمةِ، فلهذا وقع الاحترازُ عن القسمِ الثاني، وإذا كان كذلك فله حكمٌ ما لو قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ فهو مرفوعٌ سواءً كان ممَّا سمِعَه منه أو عنه بواسطة. اهـ.

هذا وقد أخرجَه الحافظُ أبو عبدِ اللهِ بنُ مَنَدَةَ في «غرايبِ سنينِه» قال: أخبرنا مُحَمَّدُ بنُ الحَسينِ القَطانُ، حدَّثنا أحمدُ بنُ يوسفَ السُّلمِيِّ، عن أبي عبدِ الرحمنِ المقرئِ، عن شعبةَ، عن عبدِ ربِّهِ بنِ سعيدِ، عن عمرِ بنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبَ مرفوعًا بإسنادٍ صحيحٍ وقد تقدّم بيانُ ذلك مفصَّلًا في البابِ الثالثِ.

وإن كان الرُّفْعُ زيادةً من ثقةٍ فهي مقبولةٌ، فالروايةُ المرفوعةُ صحيحةٌ والروايةُ الموقوفةُ صحيحةٌ، ولا يُعلُّ المرفوعُ بالموقوفِ في مثلِ هذا، فقد يكونُ الراوي ذكَّره تارةً على وجهِ الفُتيا، وقد يَنشَطُ الراوي ويذكُّره تارةً مسندًا مرفوعًا، فالصحابيُّ قد يروي الشيءَ مرفوعًا وقد يقوله على سبيلِ الفتوى.

لذا حديثُ عبدِ ربِّهِ بنِ سعيدِ، عن عمرِ بنِ ثابتٍ رُوي موقوفًا ومرفوعًا.

* النصُّ الموقوفُ على الصحابيِّ الجليلِ أبي أيوبَ:

وموقفنا من النصِّ الموقوفِ على الصحابيِّ أبي أيوبَ رضي الله عنه

الأوَّلُ: وهو الراجحُ عندنا أنَّ هذا الموقوفَ له حكمُ الرُّفْعِ؛ فإنَّه لا مجالَ للرأيِ فيه، وهنا فلا إشكالَ.

الثاني: لو فرض أنَّه ممَّا للرأيِ فيه مجالٌ - مع بُعدِ ذلك -، وأنَّه موقوفٌ ليس له حكمُ الرُّفْعِ، فإنَّها تبقى فتوى صحابيِّ جليلٍ، لا يُعلمُ له مخالفٌ من الصحابةِ رضي الله عنهم؛ وهم خيرٌ من يُقتدى به بعد رسولِ اللهِ صلَّى الله عليه وآله وسلم.

وَنُذَكِّرُ بِفَتَوَى الصَّحَابِيِّ وَمَكَانَتِهَا فِي التَّشْرِيحِ:

أين مكانها إلى جنب غيرها من الأقوال والأفهام، وحتى يعرف كلُّ الناس موقفنا من أصحاب رسول الله ﷺ، والقرن الأول من قرون الخير الثلاثة. قال الله تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْمُتَجَرِّبِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

قال صاحب الفتوى: «أما قول الصحابيِّ الجليل أبي أيوب الأنصاريِّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «من صام رمضان ثم أتبعه ستة من شوال كان كصيام الدهر» رواه النسائي والطحاوي بسند صحيح». اهـ
قلت: وأذكرُ القارئ أنَّ لفظه في كتب السنة، عن أبي أيوب الأنصاريِّ، قال: «من صام شهرَ رمضان، ثم أتبعه ستة أيام من شوال، فكأنما صام السنة كلها».

وعودًا إلى الفتوى قال:

- «لذا لا يرى الإمام مالكٌ تخصيصَ شوالِ بصيامِ الستةِ لأنه لم يرَ أحدًا من أهلِ العلمِ والفقهِ يصومُها. وقال: لم يبلغني ذلك عن أحدٍ من السلفِ وأنَّ أهلَ العلمِ يكرهون ذلك ويخافون بدعته وأنَّ يلحقَ برمضانَ ما ليس منه أهلُ الجهالةِ والجفاءِ لو رأوا في ذلك رخصةً عند أهلِ العلمِ ورأوهم يعملون ذلك. «الموطأ».

- وقال: وكذلك أبو يوسف صاحبُ أبي حنيفة كان يكره أن يُوصلَ

برمضانَ صومُ الستِّ من شوالٍ .

- وقال: وقبلهم الحسنُ البصريُّ كان إذا ذُكرَ عنده صيامُ الستِّ أيامٍ من شوالٍ يقولُ: واللَّهِ لقد رَضِيَ اللهُ بصيامِ هذا الشهرِ (رمضانَ) من السنةِ كُلِّها». اهـ

قلتُ: قال:

- لذا مالكٌ لا يرى .

- وكذلك أبو يوسفَ كان يكرَهُ .

- وقبلهم الحسنُ البصريُّ .

ونقولُ: سبحانَ اللهِ، وهل يُقدِّمُ هؤلاءُ على الصحابيِّ الجليلِ أبي أيوبَ الأنصاريِّ رضيَ اللهُ عنه الذي يُفتي بصيامِ الستِّ من شوالٍ، هذا قولٌ لا يقولُ به من عَرَفَ للصحابةِ وللسلفِ قدرًا، وإنَّما يقولُ بذلك من تعصَّبَ للرأيِّ، ولم يُنزِلْ مسائلَ الشرعِ عنده وفقَ المنهجِ السليمِ والأصولِ العلميةِ لدى سلفِ هذه الأمةِ .

قال اللهُ تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦] .

فلا يُقدِّمُ على كلامِ اللهِ شيءٌ، ولا يُقدِّمُ على كلامِ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وآله وسلَّم قولٌ .

وكلامُ الصحابة له مكانة وأهمية إلى جانب أقوال الآخرين ولا يُعدّلُ عنه لقول قائلٍ إلا بمرجّحٍ معتبرٍ .

وليس للتّعصبِ لمذهبٍ أو طريقةٍ أو حزبٍ نظرٌ أوحظٌ في الترجيحِ في دينِ الله عزّ وجلّ . ومن طغى في محبة إمامٍ أو رجلٍ أو مقالةٍ ؛ فلا أثر له في نُصرة قولٍ دون قولٍ .

قال تعالى : ﴿ اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣] .

وللباحث أن يتساءل: ما دليلُ الترجيحِ الذي دفع صاحبَ الفتوى لأن يجعلَ من قولِ الحسنِ البصريِّ ومالكٍ وأبي يوسفَ ، مقدّمًا على قولِ الصحابيِّ .

أين اتباعُ السلفِ والأخذُ بأفهامِ الصحابة الذين عاشوا مع رسولِ الله ﷺ والوحيُّ يَنْتَزِلُ .

لذلك نقولُ إنّ هذا عملٌ يُضعِفُ قولَ قائله ، بل طريقةُ الاستدلالِ هذه تقللُ من شأنِ القائلِ .

قال صاحبُ الفتوى : « رابعًا : أمّا قولُ الصحابيِّ الجليلِ أبي أيوبَ الأنصاريِّ رضي الله عنه : « من صام رمضان ثم أتبعه ستّة من شوالٍ كان كصيامِ الدهرِ » رواه النسائيُّ والطحاويُّ بسندٍ صحيحٍ . فكلامٌ لا يُخالفُ النصوصَ الشرعيّةَ السابقةَ بل يوافقها . اهـ

قلتُ : وهذا حقٌّ فحديثُ أبي أيوبَ الأنصاريِّ لا يُخالفُ حديثَ

ثوبانَ السابقِ، بل يوافقُ ما ذكره صاحبُ الفتوى وما لم يذكره.

قال صاحبُ الفتوى: «لكنه لم ينفِ أنَّ من صام سنةً من غيرِ شوالٍ لم يكن كصيامِ الدهرِ. فقد دلت الأدلةُ القرآنيةُ والسنةُ النبويةُ على أنَّ الحسنَةَ بعشرِ أمثالها سواءً في شوالٍ أو في غيرِ شوالٍ». اهـ

قلتُ: لا يخفى بأنَّ هناك صيامًا مقيدًا رُتِبَ عليه ثوابٌ وجزاءٌ مقيدٌ

منه:

- «صيامُ رمضانَ وستةَ من شوالٍ» (صيام مقيد)، «كصيامِ الدهرِ»، (ثواب مقيد)؛ أي: يعدلُ ثوابَ صيامِ السنةِ.

- «صيامُ ثلاثةِ أيامٍ من كلِّ شهرٍ» (صيام مقيد)، «كصيامِ الدهرِ»، (ثواب مقيد)؛ أي: يعدلُ ثوابَ صيامِ السنةِ.

فمن صام على هذه الطريقةِ الشرعيةِ التي نصَّ عليها الشارعُ، فله جزاءُ صيامِ سنةٍ كاملةٍ، أمَّا غيرها فداخلٌ في النصوصِ العامَّةِ: «الصيامُ لي وأنا أجزي به»، والحسنَةُ بعشرِ أمثالها إلى سبعمائةٍ ضعفٍ، ويضاعفُ اللهُ ثوابَ الصومِ بقدرٍ غيرِ معلومٍ، لكن ليس هناك ثوابٌ كثوابِ صيامِ السنةِ غيرُ الذي ورد في السنَّةِ.

واعلم أنه لم يردْ ذكرٌ لرمضانَ وشوالٍ في بعضِ الطرقِ وفُهِمًا من مجموعِ الرواياتِ كما جاء عند الدارميِّ والبيهقيِّ:

رواه الدارميُّ في «سننِه» (١/٣٥٣ رقم ١٧٦٢) قال: حدثنا يحيى ابنُ حسانَ، عن يحيى بنِ حمزةَ، حدثنا يحيى بنُ الحارثِ الدماريُّ،

عن أبي أسماء الرَّحْبِيِّ، عن ثوبانَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قال: **«صِيَامُ شَهْرٍ بَعَشْرَةَ أَشْهُرٍ، وَسِتَّةُ أَيَّامٍ بَعْدَهُنَّ بِشَهْرَيْنِ، فَذَلِكَ تَمَامُ سَنَةٍ»**.
يعني شهرَ رَمَضَانَ وَسِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَهُ.

ورواه البيهقيُّ في **«السننِ الكُبرى»** (٢٩٣/٤) قال: أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْقَاضِي وَأَبُو سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ الصَّعَّانِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمزَةَ بِهِ.

وفيه قال: **«صِيَامُ شَهْرٍ بَعَشْرَةَ أَشْهُرٍ، وَسِتَّةُ أَيَّامٍ بَعْدَهُ بِشَهْرَيْنِ، فَذَلِكَ تَمَامُ السَّنَةِ»**. يعني رَمَضَانَ وَسِتَّةَ أَيَّامٍ بَعْدَهُ.

وهنا لم يُذَكَّرْ في النِّصِّ **«رَمَضَانَ»** ولكنَّ الراويَ ذَكَرَ ذَلِكَ وَفَسَّرَهُ.
قال بعضُ أَهْلِ الْعِلْمِ: وَلَا يُقَالُ فِيهِ تَسْوِيَةٌ بَيْنَ صَوْمِ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ.
قلتُ: كما أَنَّ صَوْمَ أَيِّ شَهْرٍ آخَرَ لَا يُغْنِي وَلَا يُسَاوِي صَوْمَ شَهْرِ رَمَضَانَ.

كذلك صَوْمُ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ غَيْرِ شَوَالٍ لَا تُغْنِي وَلَا تُسَاوِي صَوْمَ سِتَّةِ مِنْ شَوَالٍ.

ولذا **«صِيَامُ شَهْرٍ بَعَشْرَةَ أَشْهُرٍ»**، لَا يُقْبَلُ إِلَّا شَهْرُ رَمَضَانَ.

«وَسِتَّةُ أَيَّامٍ بَعْدَهُ بِشَهْرَيْنِ، فَذَلِكَ تَمَامُ السَّنَةِ»، لَا يُقْبَلُ إِلَّا سِتَّةُ أَيَّامٍ مِنْ شَوَالٍ.

وكما فرض سبحانه وتعالى على عباده صومَ رمضانَ؛ تفضَّلَ علينا بصومِ ستةِ أيامٍ من شوالٍ.

ومن فرَّقَ فعليه الدليلُ، فالأمرُ لا يقبلُ الاجتهادَ؛ بل توقيفٌ لا يكونُ إلا تشريعًا وليس للعقلِ فيه رأيٌ.

وهنا توجيهٌ ذكره بعضُ الفقهاءِ لعله يوافقُ مرادَ الشيخِ.

قال في «إعانة الطالبين» (٢/٢٦٨): قوله: (كصيامِ الدهرِ)؛ أي: فرضًا، وإلا لم يكن لخصوصيةِ ستِّ من شوالٍ معنًى، إذ من صام مع رمضانَ ستةً غيرَها، يحصلُ له ثوابُ الدهرِ، لأنَّ الحسنةَ بعشرِ أمثالِها.

قلتُ: والمعنى المرادُ: أنَّ من صام ستةَ أيامٍ من شوالٍ؛ كان كصيامِ الدهرِ فرضًا، ومن صام ستةَ أيامٍ في غيرِ شوالٍ كان كصيامِ الدهرِ نافلةً وتطوعًا.

ولكن يبقى تساؤلُ أهلِ الحديثِ والأثرِ، من أين الدليلُ على أنَّه يحصلُ له ثوابُ الدهرِ نافلةً.



الاستدلالُ بالتحليلِ النفسيِّ عَوْدَةٌ إِلَى مَدْرَسَةِ أَهْلِ الرَّأْيِ

القولُ بالرأيِ توديعٌ لمدرسةِ أهلِ الحديثِ :

قال: «ولكنَّ القلوبَ بعد صيامها رمضانَ قد امتلأتُ بالإيمانِ . . .»
إلى آخرِ ما ذَكَرَ . واختصره بذاك القولِ الذي ذكره في بدايةِ الفتوى:
«الرغبةُ بالصيامِ في سُؤالٍ بسببِ قوَّةِ الحالةِ الإيمانيةِ في رمضانَ» .

قلتُ : وهل التحليلُ النفسيُّ والبواعثُ الإيمانيةُ من قرائنِ التضعيفِ ،
أو هو دليلُ صيامِ المسلمين لهذه الأيامِ عبر القرونِ والسنين .
ونقولُ : هذا كلامٌ غشِيته خَطَرَاتٌ ووساوسُ أصحابِ الطرقِ
الصُّوفيةِ ومُدَّعي تهذيبِ السلوكِ ، لا تُرى عليه آثارُ أهلِ العلمِ
وطريقةُ أهلِ الحديثِ .

لذلك نُعيدُ القولَ ونُذكرُ بأنَّ الرغبةَ هي العملُ بسنةِ رسولِ اللَّهِ ﷺ ،
وامتثالُ حديثه والعملُ بما كان عليه الصحابةُ رضي اللهُ تعالى عنهم
أجمعين . وأمَّا الكلامُ الإنشائيُّ والتحليلُ النفسيُّ ، فيوزنُ بميزانِ
الكتابِ والسنةِ ، فإمَّا القَبولُ إن وافقَ الكتابَ والسنةَ ، أو الرَدُّ إن
خالفَ شيئًا من كتابِ اللَّهِ وسنةِ رسوله ﷺ .



٣- ادّعاءُ ضَعْفِ الحديثِ، وأن بعضَ الأئمةِ غَمَزَهُ:

* الاعتداءُ على صحيحِ مسلمٍ بالنقدِ والتضعيفِ:

قال الكاتبُ: (الحديثُ ضَعْفُوهُ) وجعل تَضْعِيفَهُ المرسلُ عُنوانًا للغمزِ في أحاديثِ «صحيحِ مسلمٍ».

«خامسًا: أما ما رواه مسلمٌ عن أبي أيوبَ الأنصاريِّ، أن صيامَ الستةِ من قولِ النبيِّ ﷺ، فإنَّ بعضَ العلماءِ لم يوافقوه على تصحيحه؛ سواءً كانوا قبله أو بعده، إذ لم يصحِّحوه عن النبيِّ ﷺ، منهم الحافظُ ابنُ عيينةَ والإمامُ مالكٌ والباجيُّ والحافظُ أبو الخطَّابِ ابنُ دحيةَ والعلامةُ جلالُ الدينِ التبانِيُّ الحنفيُّ. وغمزه الحسنُ البصريُّ وإليه مالُ الإمامِ أحمدُ. ولذلك أعرَضَ الإمامُ البخاريُّ عن إخراجِ هذا الحديثِ في صحيحه». اهـ

قلتُ: إنني أتساءلُ أين أئمةُ الجرحِ والتَّعديلِ.

أين علماءُ هذا الفنِّ، وأعلامُ هذا الشَّانِ.

أين البخاريُّ ومسلمٌ ويحيى بنُ معينٍ وعبدُ الرحمنِ بنُ مهديٍّ وشعبةٌ ويحيى بنُ سعيدِ القطَّانِ وأحمدُ بنُ حنبلٍ وعليُّ بنُ المدينيِّ وأبو حاتمٍ وأبو زُرعةَ الرازيَّانِ.

أين أبو زرعةَ الدمشقيُّ ودُحيمٌ والنسائيُّ والدارقطنيُّ.

أين حافظُ المشرقِ أحمدُ بنُ عليِّ بنِ ثابتِ الخطيبِ البغداديِّ الذي لم تعرّفْ بغدادُ بعد الدرَّقطنيِّ ولم ترَ مثله.

أين حافظُ المغربِ أبو عُمَرَ بنُ عبدِ البرِّ الذي أقرَّ له البعيدُ والقريبُ بالإمامةِ في هذا الشأنِ.

أولاً: هل صحَّ عن سفيانَ بنِ عيينةَ تضعيفُ للحديثِ:

قوله: «فإنَّ بعضَ العلماءِ لم يوافقوه على تصحيحه؛ سواءً كانوا قبله أو بعده، إذ لم يصحِّحوه عن النبيِّ ﷺ، منهم الحافظُ ابنُ عيينةَ».

١- قال: «فإنَّ بعضَ العلماءِ لم يوافقوه على تصحيحه سواءً كانوا قبله أو بعده».

قلتُ: أين هؤلاء الثَّقَادُ، ولن نتشغلَ بمن ذَكَرَ الكاتبُ، رَحِمَ اللَّهُ الجميعَ وأعلى منازلهم، ولكنَّ لكلِّ طريقٍ خِريْتٌ، والكلامُ آتٍ.

٢- قال: (منهم الحافظُ ابنُ عيينةَ)؛ أي: أنَّ سفيانَ بنَ عيينةَ من هؤلاء المُضعِّفينَ؛ ممَّن لم يصحِّح الحديثَ كما زعموا.

قلتُ: هذا من الغرائبِ، أين تضعيفُ سفيانَ بنِ عيينةَ للمرفوعِ؛ بل أين تضعيفُ أولئك.

٣- وأمَّا علاقةُ ابنِ عيينةَ بالحديثِ؛ فهو:

* ما رواه الحُمَيْدِيُّ في «مسنده» (١/١٨٨ رقم ٣٨٠) قال: حدثنا سفيانُ، قال: حدثنا سعدُ ابنُ سعيدٍ، عن عمرَ بنِ ثابتِ الأنصاريِّ، عن أبي أيوبَ قال: «من صام رمضانَ وأتبعه ستًّا من شوالٍ، فكأثما صام الدهرَ». قال أبو بكرٍ: فقلتُ لسفيانَ أو قيلَ له: إنَّهم يرفعونه، قال: اسكتُ عنه، قد عرفتُ ذلك.

قلت: هكذا رواه سفيانُ بنُ عيينةَ موقوفًا. وروايته لا يصحُّ الاحتجاجُ بها على توهمِ التَّضعيفِ، وأمَّا قوله: «**قيلَ له: إنهم يرفعونه، قال: اسكتُ عنه، قد عرفتُ ذلك**»؛ فغايةُ ما أشار إليه؛ إخبارُ ابنِ عيينةَ بما عنده، سواءً حفظَ الخبرَ أو وهم فيه.

- لا يخفى أنَّ الحديثَ إذا رُوي موقوفًا ومرفوعًا، فلا ينبغي ترجيحُ الموقوفِ على المرفوعِ أو المرفوعِ على الموقوفِ إلا بعد الوقوفِ على قرائنَ وبيناتٍ تُقوِّي جانبَ أحدهما على الآخرِ أو تصحِّحَ الوجهين، ولتَحذَرُ مخالفةَ مسالكِ النقادِ.

والحديثُ رواه سعدُ بنُ سعيدِ الأنصاريُّ واختلف عنه.

فرواه سفيانُ بنُ عيينةَ عن سعدِ بنِ سعيدٍ، عن عمرَ بنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبَ، قال: «**من صام رمضانَ وأتبعه ستًّا من شوالٍ، فكأنما صام الدهر**».

ورواه إسماعيلُ بنُ جعفرِ المدنيُّ، وعبدُ اللهِ بنُ المباركِ، وعبدُ اللهِ بنُ نميرٍ، ويحيى بنُ سعيدِ الأنصاريُّ، وحفصُ بنُ غياثٍ، ورواحُ بنُ القاسمِ، وأبو معاويةَ الضَّريرُ، وورقاءُ اليشكريُّ، وابنُ جريجٍ، وداودُ ابنُ قيسِ الفَرَّاءِ، وعمرو بنُ الحارثِ المصريُّ، وعمرو بنُ عليِّ بنِ عطاءِ المُقدَّميِّ، وأبو أسامةَ حمادُ بنُ أسامةَ الكوفيُّ، وشجاعُ بنُ الوليدِ السَّكونيُّ وجماعةٌ غيرُهم؛ جميعًا عن سعدِ ابنِ سعيدٍ، عن عمرَ بنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**من صام رمضانَ وأتبعه ستةَ أيامٍ من شوالٍ، فكأنما صام الدهر**».

ولا يَشْكُ من له أدنى معرفةٍ بهذا الفنِّ أنَّ المرفوعَ من حديثِ سعدِ ابنِ سعيدِ الأنصاريِّ محفوظٌ، ولا يستقيمُ تَخْطِئُهُ أَكْثَرُ من عشرين راويًا، وجلُّهم حُفَاطٌ ثَقَاتٌ أثباتٌ، لأجلِ مخالفةِ روايةِ أحدِ الحُفَاطِ؛ سفيانَ بنِ عيينَةَ.

- ولذا؛ إِمَّا أن نذهبَ لإِعْلَالِ الموقوفِ بالتَّكْارَةِ؛ لمخالفةِ سفيانِ ابنِ عيينَةَ جماعةَ الثقاتِ؛ وهذا احتمالٌ قائمٌ، أو نتحايدُ تَخْطِئَةَ ابنِ عيينَةَ، ونرى أنَّه انتهى إلى ما سَمِعَ، إن ثبت أنَّ أبا أيوبَ أو عمرَ ابنِ ثابتٍ أو سعدَ بنَ سعيدٍ رواه مرفوعًا وموقوفًا، ويكونُ كلا الوجهين محفوظًا؛ وكأنَّ ذلك أشبهُ؛ سفيانُ بنُ عيينَةَ حافظٌ حجةٌ.

وتقدَّم في موضعه أنَّ روايةَ الوقفِ والرفعِ كلاهما محفوظٌ من طريقِ سعدِ بنِ سعيدٍ وعبدِ ربِّهِ بنِ سعيدٍ، عن عمرَ بنِ ثابتٍ عن أبي أيوبَ.

ولهذا نظائرٌ من حديثِ الحُفَاطِ عامَّةً ومن حديثِ سفيانَ بنِ عيينَةَ خاصَّةً.

نظائرُه من حديثِ سفيانَ بنِ عيينةَ

روى الحُمَيْدِيُّ في «مسنده» (٦٨١) قال: حدثنا سفيانُ، قال: سمعتُ عُبيدَ اللَّهِ بنَ عمرَ كم مرةٍ، قال: سمعتُ نافعًا، يقولُ: سمعتُ عبدَ اللَّهِ بنَ عمرَ، يقولُ: لستُ أنهي أحدًا صَلَّى أيَّ ساعةٍ شاء من ليلٍ أو نهارٍ، ولكتني إنَّما أفعلُ كما رأيتُ أصحابي يفعلون، وقد قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «لا تحرِّوا بصلاتكم طلوعَ الشمسِ ولا غروبها».

قيل لسفيانَ: هذا يُروى عن هشامٍ، قال: ما سمعتُ هشامًا ذكره قطُّ.

أنكر سفيانُ بنُ عيينةَ على سعةٍ حفظه سماعه لحديثِ ابنِ عمرَ من حديثِ هشامِ بنِ عروة؛ وقال: «ما سمعتُ هشامًا ذكره قطُّ». فهل نُكرُّ روايةَ حديثِ ابنِ عمرَ من طريقِ هشامِ بنِ عروة، ونُعَلِّها بما نُقل عن ابنِ عيينةَ.

وجوابُ ذلك أنَّ ما لم يحفظه أو يقفَ عليه سفيانُ بنُ عيينةَ؛ قد يكونُ وقفَ عليه غيره وحفظه.

ولذلك قال ابنُ عبدِ البرِّ في «التمهيد» (٣٢٨/٢٢): إن كان لم يسمعه، فقد سمعه غيره.

وقال: وقد رواه جماعةٌ من الحُقَّاطِ عن هشامِ بنِ عروة، عن أبيه، عن ابنِ عمرَ، وهو حديثٌ محفوظٌ عن ابنِ عمرَ من وجوه. اهـ

قلتُ:

أولاً: رواه يحيى بن سعيد القطان ووكيع بن الجراح وعبد الله بن نُميرٍ ومحمد بن بشر العبدي وعبدَةُ بن سليمان الكلابي وأبو معاوية محمد بن خازم الضرير وحاضر بن المورع وأنس بن عياض أبو أسامة حماد بن أسامة وزائدة بن قدامة وشعيب بن إسحاق وعلي بن هاشم البريدي وغيرهم جميعاً **عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عبد الله بن عمر.**

ثانياً: سمعه الإمام أحمد عن يحيى بن سعيد القطان.

روى أحمد في «المسند» (١٣/٢) قال: حدثنا يحيى، حدثنا هشام ابن عروة، أخبرني أبي، أخبرني ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تتحرّوا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها، فإنها تطلع بين قرني شيطان، فإذا طلع حاجب الشمس، فلا تصلّوا حتى تبرّز، وإذا غاب حاجب الشمس، فلا تصلّوا حتى تغيب».**

ثالثاً: حديث هشام بن عروة في «الصحيحين»؛ رواه البخاري (٥٨٢، ٥٨٣، ٣٢٧٢، ٣٢٧٣) واللفظ له، ومسلم (٨٢٨/٢٩٠، ٨٢٩/٢٩١) في «صحيحهما» من طريق يحيى القطان وعبدَة ووكيع وابن نُميرٍ وابن بشر؛ كلهم عن هشام بن عروة، قال: أخبرني أبي، قال: أخبرني ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا تحرّوا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها، إذا طلع حاجب الشمس، فأخروا الصلاة حتى ترتفع، وإذا غاب حاجب الشمس، فأخروا**

الصلاة حتى تغيب».

رابعاً: قال الدارقطني في «العلل» (٧/ ١٧٤): والصحيح قول يحيى القطان ومن تابعه.

والخلاصة من المثالين:

كما ذكر سفيان بن عيينة ما علمه في الحديث الأول: «فقلت لسفيان أو قيل له: إنهم يرفعونه، قال: اسكت عنه، قد عرفت ذلك». وكذلك ذكر ما علمه في الحديث الثاني: «قيل لسفيان: هذا يروى عن هشام، قال: ما سمعت هشاماً ذكره قط».

ثانياً: هل ثبت أن مالك بن أنس يضعف الحديث:

قال صاحب الفتوى: «إذ لم يُصحَّحوه عن النبي ﷺ، منهم: ... والإمام مالك»:

قلت: من أين للشيخ أن الإمام مالكا يذهب إلى ضعف حديث أبي أيوب الأنصاري ولا يرى تصحيحه.

وهل مالك أحاط بكل شيء علماً.

وأى قاعدة هذه؛ أن ما لم يقل به مالك فهو في حكم الضعيف، والحق أن مالكا لم يبلغه هذا الحديث، ولو بلغه لعمل به، ومالك صرح في «الموطأ» أنه لم يبلغه شيئاً من هذا، وقال: «ولم يبلغني ذلك عن أحد من السلف».

وهذا الحافظ ابن عبد البر يعتذر للإمام مالك ما نقل عنه من القول

بالكراهة، قال في «الاستذكار» (٢٥٩/١٠): لم يبلغ مالكاً حديثُ أبي أيوبَ على أنه حديثٌ مدنيٌّ، والإحاطةُ بعلمِ الخاصَّةِ لا سبيلَ إليه، والذي كَرِهَهُ لَهُ مالِكٌ أمرٌ قد بيَّنه وأوضَّحه، وذلك خشيةً أن يُضَافَ إلى فرضِ رمضانَ وأن يَسْتَبِينَ ذلك إلى العامَّةِ. وكان - **رَضِيَ اللهُ عَنْهُ** - متحفِّظاً كثيرَ الاحتياطِ للدين. اهـ.

قال النووي في «المجموع شرح المهذب» (٣٤٨/٦): وأما قولُ مالكٍ: «**لم أرَ أحداً يصومُها**»؛ فليس بحُجَّةٍ في الكراهةِ، لأنَّ السنةَ ثبتتْ في ذلك بلا معارضٍ، فكونه لم يرَ لا يضرُّ. وقولهم: لأنَّه قد يخفى ذلك فيعتقدُ وجوبه ضعيفٌ، لأنَّه لا يخفى ذلك على أحدٍ، ويلزِمُ على قوله: (إنَّه يُكرهه) صومُ يومِ عرفةَ وعاشوراءَ وسائرِ الصومِ المندوبِ إليه، وهذا لا يقوله أحدٌ. اهـ.

قال الشيخُ: «**إذ لم يصحَّحوه عن النبي ﷺ**»، منهم الحافظُ ابنُ عيِّنةَ والإمامُ مالكٌ والباغيُّ والحافظُ أبو الخطَّابِ ابنُ دحيةَ والعلامةُ جلالُ الدينِ التبانِيُّ الحنفيُّ». اهـ.

قلتُ: قد بيَّنَ الشيخُ فيما تقدَّم أنَّها فتوى لمالكٍ وأبي يوسفَ صاحبِ أبي حنيفةَ. وكما هي طريقةُ بعضِ أتباعِ أئمةِ المذاهبِ الفقهيةِ من تعظيمِ المتبوعِ وأقواله، ومن ثمَّ التعصُّبُ لها دون اعتدالٍ في النظرِ أو اعتبارٍ لدليلٍ. ظهرَ تقليدُ ذلك القولِ عند بعضِ المالكيةِ والحنفيةِ، فقالوا: بعدمِ تخصيصِ سُؤَالِ بصيامِ الستةِ أيامٍ.

لذلك وجدَ الشيخُ ضالَّتهُ لقوله واستدلَّ له لفتواه؛ عند من شبَّ

وترعرع في بيئة شابهها التعصب؛ كـبعض حلق فقهاء المالكية والحنفية، فذكر ممن ذهب إلى تضعيف الحديث:

- أبا الوليد الباجي: مالكي المذهب.
- وأبا الخطاب ابن دحية الكلبي: مالكي المذهب مع ميل ظاهري.
- وجلال الدين التباني: حنفي المذهب.

وقلما يسلم مذهبي من رأي الإمام المتبوع إلا من عصمه الله سبحانه وتعالى، لذا ذهب أهل العلم إلى التنبيه على أثر المذاهب والمشايخ في تقرير المسائل، ومنها مسائل الجرح والتعديل؛ إذا كانت على خلاف ما عليه الإمام والشيخ والمذهب.

فائدة (٣٣): قاعدة في الجرح والتعديل:

قال الحافظ الذهبي في «الموقظة» (ص ٨٤): وقد يكون نفس الإمام - فيما وافق مذهبه، أو في حال شيخه - أطف منه فيما كان بخلاف ذلك. والعصمة للأنبياء والصدّيقين وحكام القسط. اهـ.

وقال الشوكاني في «أدب الطلب ومنتهى الأرب» (ص ٩٠): ومن جملة الأسباب المانعة من الإنصاف؛ التقليد في علم الجرح والتعديل لمن فيه عصبية من المصنّفين فيه، كما يجده اللبيب كثيراً، فإنه إذا تصدّى لذلك بعض المصابين بالتقليد، كان العدل عنده من يوافق في مذهبه الذي يعتقده، والمجروح من خالفه كائناً من كان، ومن خفي عليه فلينظر ما في مصنفات الحفاظ بعد انتشار المذاهب وتقيّد الناس بها.

وقال **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ**: ولا أقول: إنهم يتعمدون الكذب، ويكتمون الحق، فهم أعلى قدرًا وأشدُّ تورُّعًا من ذلك، ولكن رسخ في قلوبهم حبُّ مذهبهم؛ فأحسنوا الظنَّ بأهلها، فتسبب عن ذلك ما ذكرنا، ولم يشعروا بأن هذا الصنيع من أشدِّ التعصُّبِ وأقبحِ الظلمِ. اهـ

ثالثًا: أبو الوليد الباجي يُضَعِّفُ الحديثَ:

وأما الاحتجاجُ بأبي الوليدِ سليمانَ بنِ خلفِ الباجيِّ الأندلسيِّ قال في **«المُنْتَقَى شرح موطأ مالكٍ»** (٧٦/٢): وهذا كما قال أن صومَ هذه الستةِ الأيامِ بعدَ الفطرِ، لم تكن من الأيامِ التي كان السلفُ يتعمدون صومَها، وقد كره ذلك مالكٌ وغيره من العلماءِ، وقد أباحه جماعةٌ من الناسِ ولم يروا به بأسًا، وإنما كره ذلك مالكٌ لما خاف من إلحاقِ عوامِّ الناسِ ذلكَ بـرمضانَ، وأن لا يميزوا بينها وبينه، حتى يعتقدوا جميعَ ذلكَ فرضًا، والأصلُ في صيامِ هذه الأيامِ الستةِ، ما رواه سعدُ بنُ سعيدٍ، عن عمرَ بنِ ثابتٍ، عن أبي أيوبَ الأنصاريِّ، أن رسولَ الله ﷺ قال: **«من صام رمضان ثم أتبعه ستًا من شوالٍ، كان كصيامِ الدهرِ»**.

وسعدُ بنُ سعيدٍ هذا ممَّن لا يَحْتَمِلُ الانفرادَ بمثلِ هذا، فلما وردَ الحديثُ على مثلِ هذا، ووجدَ مالكٌ علماءَ المدينةِ منكرينَ العملَ بهذا، احتاطَ بتركه لئلا يكونَ سببًا لما قاله. قال مُطَرِّفٌ: إنَّما كره مالكٌ صيامَها لئلا يلحقَ أهلُ الجهلِ ذلكَ بـرمضانَ، وأما من رغبَ في ذلكَ لِمَا جاء فيه فلم ينهه اللهُ وأعلمُ وأحكمُ. وقد قال الشيخُ

أبو إسحاق: أفضلُ صيامِ التطوعِ، ثلاثةُ أيامٍ من كلِّ شهرٍ، وصيامُ ستةِ أيامٍ متواليةٍ بعدَ الفطرِ، ذلكَ كصيامِ الدهرِ. اهـ

قلتُ: هكذا وبكلِّ سهولةٍ عندما وجد صاحبُ الفتوى ضالَّته عند أبي الوليدِ الباجيِّ، ودَّعَ الشيخُ أقوالَ حافظِ المغربِ أبي عمرِ بن عبد البرِّ، إمامِ هذا الفنِّ في الأندلسِ وبلادِ المغربِ قاطبةً.

وإنِّي لأقفُ عجبًا كيف يُقدِّمُ قولُ أبي الوليدِ الباجيِّ على قولِ حافظِ المغربِ ابنِ عبد البرِّ، الذي يذهبُ إلى الجزمِ بصحةِ الحديثِ، من ذا الذي لا يعلمُ أمره

إنَّه أبو عمرَ ذاكَ الحافظُ النُّميريُّ القُرطُبيُّ، الذي برعَ في فنِّ الحديثِ وعلومه، واشتغلَ بحديثِ رسولِ اللَّهِ ﷺ، ذلكَ العالمُ الذي لا تَميلُ به رياحُ التعصُّبِ المذهبيِّ حيثُ مالت.

وأما قولُ أبي الوليدِ الباجيِّ: وسعدُ بنُ سعيدٍ هذا ممَّن لا يَحتمِلُ الانفرادَ بمثلِ هذا

قلتُ: قوله: ممَّن لا يَحتمِلُ الانفرادَ، هذا إذا سُلِّمَ أنه غيرُ موثَّقٍ، فكيف إذا قال عنه الذهبيُّ في «السِّيَرِ»: أحدُ الثقاتِ، واجتهادُ مسلمٍ والروايةُ عنه، مُقدِّمٌ على قولٍ من تكلمَ فيه، وإذا أردتَ المزيدَ فراجعِ «القولَ الرشيدَ في حالِ الأنصاريِّ سعدِ بنِ سعيدٍ».

وأما قوله في الراوي: «ممَّن لا يَحتمِلُ الانفرادَ» حُكْمٌ مُجَمَّلٌ يَحْتَاجُ إلى بيانٍ وتفصيلٍ.

والتفصيلُ:

أولاً: إِمَّا أَنْ يَكُونَ النِّقَادُ عَلَى دِرَايَةِ وَخِبْرَةِ بِمُرُويَاتِ هَذَا الرَّاويِ، قَدْ عَرَفُوا رَوَايَاتِهِ وَمَيِّزُوهَا، فَيَنْتَقِي النَّاقدُ وَالمَصْنَفُ مَا ضَبَطَهُ مِنْهَا وَأَتَقَنَهُ، وَيَدْعُ مَا أَخْطَأَ فِيهِ وَغَلِطَ.

ثانياً: وَإِنْ كَانَتْ مُرُويَاتُ الرَّاويِ غَيْرَ مُمَيِّزَةٍ عِنْدَ النِّقَادِ، فَيَطْلُبُ لَهُ مُتَابِعًا أَوْ شَاهِدًا لِكَيْ يُثَبِّتَ مِنْ ضَبْطِهِ لِمَا رَوَى، فَإِنْ وُجِدَ؛ فَقَدْ صَحَّ ضَبْطُهُ وَقُبِلَتْ رَوَايَتُهُ، وَإِنْ عُدِمَ الشَّاهِدُ أَوْ المُتَابِعُ؛ عُدَّ ذَلِكَ تَوْهِينًا لِلرَّاويِ، وَحُكْمُهُ أَنَّهُ مَمَّنٌ لَا يَحْتَمِلُ الْاِنْفِرَادَ، وَلَا تُقْبَلُ رَوَايَتُهُ مُنْفَرِدًا.

ثالثاً: كَذَلِكَ قَدْ فَاتَ أَبُو الْوَلِيدِ الْبَاجِيُّ:

١- الْفَرْقُ بَيْنَ أَحَادِيثِ «الصَّحِيحِينَ» وَبَاقِيِ كِتَابِ السَّنَةِ مِنَ الْمَسَانِيدِ وَالسَّنَنِ وَالمَصْنُفَاتِ.

٢- الْفَرْقُ بَيْنَ رِجَالِ «الصَّحِيحِينَ» وَرِجَالِ بَقِيَةِ كِتَابِ الْحَدِيثِ الْآخَرِي.

٣- الْعِلَاقَةُ بَيْنَ الرَّاويِ وَشَيْخِهِ أَوْ الرَّاويِ وَتَلْمِيذِهِ فَقَدْ يَكُونُ ضَابِطًا لِلرَّوَايَةِ عَنْ شَيْخٍ يَخْطِئُ فِي الْآخَرِينَ أَوْ ضَابِطًا لِلرَّوَايَةِ عَنْ شَيْخِهِ وَيُخْطِئُ فِي وَاحِدٍ بَعِيْنِهِ.

وَمَثَلُهُ لَا تُطْلَقُ عَلَيْهِ عِبَارَةٌ لَا يُحْتَمَلُ تَفْرُدُهُ مُطْلَقًا، هَكَذَا بَلَا قَيْدٍ.

فَمَثَلُ هَذَا الْقَوْلِ مُرْدُودٌ فِي حَقِّ رِجَالِ الصَّحِيحِينَ.

وعندما يُتَكَلَّمُ في رجلٍ في أحدِ الصحيحين، لا يُذَكَّرُ هذا الوصفُ: «مَمَّنْ لا يَحْتَمِلُ الانْفِرَادَ»، وَيُضَعَّفُ الحديثُ في الصحيح، فهذه أحكامٌ وأوصافٌ مقيدةٌ كما سَبَقَ، بل مردودةٌ في رجالِ الصحيحين، وهذا يعرفُه من له متابعةٌ وممارسةٌ لهذا الفنِّ، وعرفَ كلامَ أئمةِ الحديثِ وأهلِ الشأنِ، واقتفى أثرهم ومشى على قواعدٍ من النقدِ متينةٍ.

قال صاحبُ الفتوى: «إذ لم يصحَّحوه عن النبي ﷺ، منهم الحافظُ ابنُ عيينةَ والإمامُ مالكُ والباغيُّ والحافظُ أبو الخطابِ ابنُ دحيةَ والعلامةُ جلالُ الدينِ التبانِيُّ الحنفيُّ». اهـ.

قلتُ: الحافظُ ابنُ عيينةَ والإمامُ مالكُ والباغيُّ، تقدَّم ذكرُه، وتعبُّبُ ما نُقلَ عنهم.

رابعاً: والآن مع الحافظِ ابنِ دحيةَ الكلبيِّ:

حاملٌ لواءِ المُجازفةِ والتضعيفِ؛ اعتمدَ الكاتبُ عليه اعتماداً كبيراً، وشاركه المُجازفةَ والتَّهَوُّرَ في تضعيفِ حديثٍ في «صحيحِ مسلمٍ» بعد أن حَصَلَ إجماعُ علماءِ الأمةِ على قبولِ ما في «الصحيحين» عدا الأحرَفَ اليَسيرةَ التي انتقدها كبارُ الأئمةِ، وأُفِقِلَ البابُ بعد ذلك حَفْظاً لدينِ الأمةِ.

الرجلُ مجازِفٌ ضعيفٌ، غيرُ مُعْتَمَدٍ في النقدِ والتصحيحِ والتضعيفِ، فكيف قبله الشيخُ الكاتبُ ليكونَ إماماً في نقدِ الأسانيدِ والمتونِ، بله أحاديثُ «الصحيحين»، ألم ينظُرْ إلى كتابه الذي أَلْفَه في مولدِ النبي ﷺ، لِمَا رأى من وَلَعِ ملكِ إربلَ بالموالدِ، وسمَّاه:

«التنوير في مولد السراج المنير» ويرى الشيخ أدلة هذا الناقد في مشروعية المولد، ليقف على أمره ويحتاط لدينه من المسائل التي عُرف بها.

قال الشوكاني في «الفتح الرباني» (١٠٩١/٢): في حكم المولد: قد قررنا لك الإجماع على أنه بدعة من جميع المسلمين، ولكن للملوك تأثير في تقويم البدع وهدمها، فلما كان المبتدع لهذه البدعة ذلك الملك؛ ساعده ابن دحية وألف في ذلك مجلدا سماه:

«التنوير في مولد السراج المنير»، وهو مع توسعه في علم الرواية لم يأت في ذلك الكتاب بحجة نيرة؛ لا جرم، إجازة ألف دينار كما ذكر ابن خلكان، ومحنة الدنيا تفعل أكثر من هذا. اهـ

فائدة (٣٤):

قلت: وقع في المطبوع من كتاب الفتح الرباني تحريف في اسم كتاب ابن دحية «التنوير في مولد البشير النذير»، والصواب ما أثبتته.

قال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٤٥/١٣): قلت: وقد تكلم الناس فيه بأنواع من الكلام، ونسبه بعضهم إلى وضع حديث في قصر صلاة المغرب، وكنت أود أن أقف على إسناده لنعلم كيف رجاله، وقد أجمع العلماء كما ذكره ابن المنذر وغيره على أن المغرب لا يقصر، والله سبحانه وتعالى يتجاوز عنا وعننا بكمه وكرمه. اهـ

ترجمةُ ابنِ دحيةِ الكلبيِّ:

قال الذهبيُّ في «مِيزانِ الاعتدالِ» (٣/١٨٦ رقم ٦٠٧٣):

عمرُ بنُ الحسنِ أبو الخطَّابِ ابنُ دحيةِ الأندلسيِّ المحدثُ.

متَّهَمٌ في نقله مع أنَّه كان من أوعيةِ العلمِ، دخل فيما لا يعنيه،
(نَسَبُهُ) من ذلك أنَّه نَسَبَ نفسَه، فقال: عمرُ بنُ حسنِ بنِ عليِّ بنِ
محمدِ بنِ فَرَحِ بنِ خلفِ بنِ قُومِسَ بنِ مَزْلالِ بنِ مَلالِ بنِ أحمدَ بنِ
دحيةِ بنِ خليفةِ الكلبيِّ، فهذا نَسَبٌ باطلٌ لوجوه:

أحدها: أنَّ دحيةً لم يُعقِب.

الثاني: أنَّ عليَّ هؤلاء لوائحِ البربريةِ.

وثالثهما: بتقديرِ وجودِ ذلك قد سَقَطَ منه آباءٌ، فلا يمكنُ أن يكونَ

بينه وبينه عشرةُ أنفسٍ.

وله أسمعُ كثيرةٌ بالأندلسِ، وحدثَ بتونسَ في حدودِ التسعينِ
وخمسةِ، وقدمَ البلادَ ودخلَ العَجَمَ، ولحقَ أبا جعفرِ الصَّيدلانيِّ،
وسمعَ حديثَ الطبرانيِّ عاليًا، وكان بصيرًا بالحديثِ، لغتُه ورجاله و
معانيه، وأدبَ الملكَ الكاملَ في شبيبتهِ، فلمَّا تملكَ الديارَ
المصريَّةَ، نال ابنُ دحيةِ دُنيا ورياسةً.

وكان يزعمُ أنَّه قرأ «صحيحَ مسلمٍ» من حفظه على شيخٍ بالمغربِ.

قال الحافظُ الضيَاءُ: «لَقِيْتُهُ بِأَصْبَهَانَ وَلَمْ أَسْمَعْ مِنْهُ»، ولم يُعجِبني حالُه،

كان كثيرَ الوقعةِ في الأئمةِ، ثمَّ قال: أَخْبَرَنِي إِبراهيمُ السَّنْهُورِيُّ، (بأصبهانَ

أنه دخل المغرب) وأن مشايخ أهل المغرب كتبوا له جرحه وتضعيفه، قال الضياء: فرأيت أنا منه غير شيء مما يدل على ذلك.

قلت: وذكر أنه حدث بالموطأً عاليًا أبو الحسن بن حنين الكتاني وابن خليل القيسي قالا: حدثنا محمد بن فرح الطلاع، أقول: فأما ابن خليل فإنه سكن مراكش وفاس، وكان ابن دحية بالأندلس، فكيف لقيه أو سمع منه، وكذلك ابن حنين فإنه خرج عن الأندلس ولم يعد، بل سكن مدينة فاس ومات بها سنة تسع وستين وخمسائة، فبالجهد أن يكون ابن دحية روى الموطأ عن هذين بالإجازة، فالله أعلم، واستباح ذلك على رأي من يسوغ قول: حدثني بكذا ويكون إجازة، لكنه قد صرح بالسماع فيما أرى.

وقال قاضي حماة ابن واصل: كان ابن دحية مع فرط معرفته بالحديث وحفظه الكثير، متهمًا بالمجازفة في النقل، وبلغ ذلك الملك الكامل، فأمره أن يعلق شيئًا على كتاب الشهاب، فعلق كتابًا تكلم فيه على أحاديثه وأسانيده، فلما وقف الكامل على ذلك، قال له بعد أيام: قد ضاع مني ذلك الكتاب، فعلق لي مثله.

ف فعل فجاء في الكتاب الثاني مناقضة للأول، فعرف السلطان صحة ما قد قيل عنه، وعزله من دار الحديث الكاملة آخرًا، ثم ولّى أخاه أبا عمرو عثمان.

قلت: (الذهبي) وقيل: إنما عزله لأنه حصل له تغيير ومبادئ اختلاط.

وله عِدَّةٌ كُنِيَ: أبو حفص، أبو الفضل، أبو عليِّ الدانيِّ الكلبيِّ. وكان يَحْمَقُ وَيَتَكَبَّرُ وَيُكْنِي نَفْسَهُ، ويكتبُ ذُو النُّسَبَتَيْنِ بين دِحْيَةَ والحُسَيْنِ، فلو صدَقَ في دعواه لكان ذلك رُغُونَةً،

كيف وهو مُتَّهَمٌ في انتسابه إلى دِحْيَةَ الكلبيِّ الجميلِ؛ صاحبِ رسولِ اللَّهِ ﷺ، وإنما جرَّاهُ على ذلك لأنه كَلَبِيٌّ نِسْبَةً إلى مَوْضِعٍ من ساحلِ دانيةٍ، ويُقالُ الكلفي بين الفاءِ والباءِ، ولهذا كان يَكْتُبُ أَوْلًا الكلبيِّ معًا. وأما انتسابه إلى الحسينِ عليه السلام فإنه من قِبَلِ جدِّه لأمِّه، فإنَّ جدَّه عليًّا هو الملقَّبُ بالجميلِ تصغيرًا للجَمَلِ بالعبارَةِ المغربيَّةِ، وكان طويلًا أعنقَ، فوالدةُ الجميلِ هي ابنةُ الشريفِ أبي البسامِ العلويِّ الحسينيِّ الكوفيِّ، ثمَّ الأندلسيِّ. وكان والدهُ الحسنُ بنُ عليِّ تاجرًا من أهلِ دانيةٍ، قرأ القرآنَ على جدِّه لأمِّه الشيخِ عتيقِ بنِ محمدٍ.

قال ابنُ مسديٍّ: رأيتُ الحُذَّاقَ من علماءِ المغربِ لا يزيدون على ذِكْرِ جدِّهم فَرَحَ إلا التعريفَ ببني الجميلِ، وقد كان أخوه أبو عمرو عثمانُ يلقَّبُ بالجميلِ ابنِ الجميلِ.

وكان أبو الخطَّابِ علامةً نزلَ مصرَ في ظلِّ ملكها إلى أن مات. وقد كان وليَّ قضاءِ دانيةٍ، فأُتِيَ بزامرٍ فأمَرَ بثَقْبِ شِدْقِهِ وتَشْوِيهِ خَلْقِهِ، وأخذ مملوكًا له (قال في «السير»: يُسَمَّى رِيحانَ)، فجبَّه واستأصل أنثيَّه ورُزَّبه، فرَفَعَ ذلك إلى المنصورِ ملكِ الوقتِ وجاءه النَّذيرُ، فاخْتَفَى، وخرَجَ خائفًا يترقَّبُ، فعرَّجَ نحوَ إفريقيَّةِ وشرَّقَ ثم لم يَعد. وكان قبلَ قد قدِمَ تاجرًا، وسمِعَ من محمدِ بنِ عبدِ الرحمنِ

الْحَضْرَمِيِّ، وَمِنَ الْخُشُوعِيِّ.

وَلَمَّا عَادَ إِلَى الْأَنْدَلُسِ حَدَّثَ بِمَقَامَاتِ الْحَرِيرِيِّ عَنِ ابْنِ الْجَوْزِيِّ
عَنِ الْمُؤَلَّفِ، وَلَيْسَ ذَا بَصَحِيحٍ.

وَسَمِعَ بِالْأَنْدَلُسِ مِنْ ابْنِ خَيْرٍ وَابْنِ بَشْكَوَالٍ وَالسُّهَيْلِيِّ وَجَمَاعَةٍ، ثُمَّ
رَأَيْتُ بِخَطِّهِ أَنَّهُ سَمِعَ بَيْنَ السَّتِينَ إِلَى السَّبْعِينَ وَخَمْسِمَائَةٍ مِنْ جَمَاعَةٍ،
كَأَبِي بَكْرِ بْنِ خَيْرٍ وَاللُّوَاتِيِّ وَأَبِي الْحَسَنِ بْنِ حُنَيْنٍ وَلَيْسَ يُنْكَرُ عَلَيْهِ.
قُلْتُ: (الذهبيُّ) بَلْ يُنْكَرُ عَلَيْهِ كَمَا قَدَّمْنَا.

قال: وله تواليْفُ تَشْهَدُ بِاطِّلاَعِهِ.

قُلْتُ: وفي تواليِفه أشياء تُنْقَمُ عَلَيْهِ مِنْ تَصْحِيحٍ وَتَضْعِيفٍ.

ومولده سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة، أو بعد ذلك.

وقال ابنُ نُقْطَةَ: كان موصوفاً بالمعرفة والفضل، إلا أنه كان يدعي
أشياء لا حقيقة لها، وذكر لي ثقةٌ وهو أبو القاسم بن عبد السلام قال:
أقام عندنا ابنُ دحية، فكان يقول: أحفظُ صحيحِ مسلمٍ والترمذيِّ،
قال: فأخذتُ خمسةَ أحاديثٍ من الترمذيِّ، وخمسةً من المسندِ،
 وخمسةً من الموضوعاتِ فجعلتها في جزءٍ، فعرضتُ حديثاً من
الترمذيِّ عليه، فقال: ليس بصحيحٍ، وآخر، فقال: لا أعرفه، ولم
يعرف منها شيئاً.

قُلْتُ: (الذهبيُّ في «تاريخ الإسلام» في ترجمته عند قول أبي

القاسم).

ما أحسنَ الصدقَ، ولقد أفسدَ هذا المرءُ نفسه . وقال ابنُ خَلَّكَانَ :
 عند وصولِ ابنِ دحيةَ إلى إِرْبِلَ صَنَّفَ لسلطانِها المظْفِرِ كتابَ **«المولدِ»**
 وفي آخره قصيدةٌ طويلةٌ مدحه بها، أوَّلُها:
 لَوْلَا الوُشَاةُ وَهُمْ أَعدَاؤُنَا مَا وَهْمُوا
 ثم ظهرت هذه القصيدةُ بعينها للأُسْعَدِ بنِ مُمَاتِي في ديوانه .

قلتُ: وكذلك نَسَبُهُ شيءٌ لا حقيقةً له . اهـ

قال الحافظُ أبو عبدِ اللهِ ابنُ الدُّبَيْثِيِّ في **«تاريخه»** (اختصره الذهبيُّ)
 في **«ذيلِ تاريخِ بغدادٍ»** (٢٨٨/١٥): له معرفةٌ حسنةٌ بالنحوِ واللغةِ
 وأنسَهُ بالحديثِ، على مذهبِ مالكٍ، وكان يقولُ: إنَّه حفظَ صحيحَ
 مسلمَ جميعه، وإنَّه قرأه على بعضِ شيوخِ المغربِ من حفظه
 ويدَّعي أشياءَ كثيرةً؛ إلى أن قال: علَّقتُ عنه شيئاً ثم صار إلى
 دمشق ثم إلى مصرَ والتحقَ بأمرائها، ولم يكن الثناءُ عليه جميلاً . اهـ
 وقال الذهبيُّ في **«السير»** (٣٩١/٢٢): قلتُ: كان هذا الرجلُ
 صاحبَ فنونٍ وتوسَّعَ ويدي في اللغةِ وفي الحديثِ على ضَعْفٍ فيه .

وقال الذهبي في **«تذكرة الحُفَّاظِ»** (١٤٢١/٤): وحدث في سنةٍ
 ستمائةٍ بالموطأ، وسمعه منه أبو عمرو ابنُ الصلاحِ وزعم - ولم
 تدخل في الأذنِ دعواه - أنه قرأ صحيحَ مسلمَ من حفظه على بعضِ
 شيوخه، وكان معروفاً على كثرةِ علمه وفضائله بالمجازفةِ والدعاوى
 العريضة . اهـ

وقال ابن النجّار في «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» (٢٠٧/١٩)،
(٢٠٨): وذكر أنه سمع كتاب الصلّة من أبي القاسم ابن بشكّوآل،
وأنه سمع بالأندلس من جماعة؛ غير أنني رأيت الناس مُجمعين على
كذبه وضعفه وادّعائه لقاء من لم يلقه، وسماع من لم يسمعه،
وكانت أمارات ذلك لائحة على كلامه، وكان القلب يأبى سماع
كلامه، ويشهد بطلان قوله.

دخل ديار مصر، وسكن بالقاهرة، وصادف قبولاً من السلطان
الملك الكامل، وسمعت من يذكر أنه كان يُسوّي له الملابس
(المداس) حين يقوم.

وكان صديقنا إبراهيم السنهوري المحدث صاحب الرحلة إلى البلاد
قد دخل بلاد الأندلس، وذكر لمشايخها وعلمائها أن ابن دحية يدّعي
أنه قرأ على جماعة من الشيوخ القدماء، فأنكروا ذلك وأبطلوه،
وقالوا: لم يلق هؤلاء ولا أدركهم، وإنما اشتغل بالطلب أخيراً،
وليس نسبه بصحيح، ودحية لم يُعقب، فكتب السنهوري محضراً،
وأخذ خطوطهم فيه بذلك، وقدم به ديار مصر، فعلم ابن دحية
بذلك، فاشتكى إلى السلطان منه، وقال: هذا يأخذ عرضي
ويؤذيني، فأمر السلطان بالقبض عليه، وضرب، وأشهر على
حمار، وأخرج من ديار مصر، وأخذ ابن دحية المحضّر وخرّقه،
وبنى له السلطان الملك الكامل داراً للحديث. وكان حافظاً
ماهرًا عالمًا بقيود الحديث، فصيح العبارة، تام المعرفة بالنحو

واللغة، وكان ظاهرِيَّ المذهبِ، كثيرَ الوقعةِ في السلفِ، خبيثَ اللسانِ، أحمقَ، شديدَ الكِبَرِ، قليلَ النظرِ في الأمورِ الدينيةِ، متهاوِنًا في دينه.

قال الحافظُ أبو الحسنِ بنُ عليِّ بنِ المُفضَّلِ المَقْدِسِيِّ: كُنَّا يَوْمًا بحضرةِ السلطانِ في مجلسِ عامٍّ وهناك ابنُ دحيةَ، فسألني السلطانُ عن حديثٍ فذكرتهُ له، فقال لي: مَنْ رواه، فلم يحضرنِي إسنادهُ وانفصلنا، فاجتمع بي ابنُ دحيةَ وقال لي: يا فقيهه، لَمَّا سَأَلْتُ السلطانَ عن إسنَادِ ذاكِ الحديثِ، لِمَ لم تذكرُ له أَيَّ إسنَادٍ شئتَ، فإنه ومن حضر مجلسه لا يعلمون هل هو صحيح أم لا، وكنت قد ربحتَ قولك: «**لا أعلم**»، وعظمتَ في عينه، قال: فعلمتُ أنه جريءٌ على الكذبِ.

أنشدني أبو المحاسنِ محمدُ بنُ نصرٍ (عُرف بابنِ عنين) لنفسه بدمشق يهجو ابنَ دحيةَ:

دِحْيَةُ لَمْ يُعَقِّبْ فَلِمَ تَعْتَرِي إِلَيْهِ بِالْبُهْتَانِ وَالْإفْكِ
مَا صَحَّ عِنْدَ النَّاسِ شَيْءٌ سِوَى أَنْكَ مِنْ كَلْبٍ بِلَا شَكِّ

قال الذهبيُّ في «**السير**» (٣٩٥/٢٢): حكى ابنُ النجارِ في تاريخه، وابنُ العديمِ في تاريخِ حَلَبِ، وأبو صادقٍ محمدُ بنُ العطارِ، وابنُ المستوفي في تاريخه، عنه أشياء تُسقطه. اهـ

مات أبو الخطابُ في ربيعِ الأوَّلِ سنةَ ثلاثٍ وثلاثينَ وستمائةٍ.

خامسًا: قال صاحبُ الفتوى: «والعلامةُ جلالُ الدينِ التَّبَانِيُّ الحنفيُّ».

قلتُ: هو جلالُ بنُ أحمدَ بنِ يوسفَ الشَّيرِي الحنفيُّ، وقيل: اسمُه رسولُ المعروفُ بـ«**جلالِ الدينِ التَّبَانِيِّ**» المتوفَّى سنةَ (٧٩٣) ثلاثِ وتسعينَ وسبعمائةً. «**فقيهٌ حنفيٌّ**» له منظومةٌ في الفقهِ وشرحُها، وفيها تكلمَ على هذه المسألةِ. وردَّ عليه العلامةُ قاسمُ بنُ قُطُوبُغا في رسالةٍ: «**تحريرُ الأقوالِ في صومِ الستِّ من سؤالٍ**».

وقال ابنُ عابدينَ في «**حاشيته**» (٢/٤٣٥): وقد ردَّ فيها على ما في منظومةِ التَّبَانِيِّ وشرحها من عزوه الكراهةَ مطلقًا إلى أبي حنيفةَ، وأنه الأصحُّ؛ بأنه على غيرِ روايةِ الأصولِ، وأنه صحَّح ما لم يسبقه أحدٌ إلى تصحيحه، وأنه صحَّح الضعيفَ وعمدَ إلى تعطيلِ ما فيه الثوابُ الجزيلُ، بدعوى كاذبةٍ بلا دليلٍ، ثم ساق كثيرًا من نصوصِ كتبِ المذهبِ، فراجعها فافهم. اهـ

قلتُ: وفي هذا الردُّ من أصحابِ مذهبه ما يُغني عن تعقُّبه.

سادسًا: هل نُقلَ عن الحسنِ البصريِّ غمَزٌ في حديثِ الستِّ من سؤالٍ.

قال الشيخُ: «**وغمزه الحسنُ البصريُّ**».

قلتُ: أين تكلمَ على حديثِ أبي أيوبَ أو أحدِ رواته أو أشار إليه، أم يرى أنَّ ما ذكره سابقًا من قوله: «**وقبلهم الحسنُ البصريُّ كان إذا**

ذُكِرَ عنده صيامُ السنَّةِ أَيامٍ من شِوَالِ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ بِصِيَامِ
هَذَا الشَّهْرِ (رَمَضَانَ) مِنْ السَّنَةِ كُلِّهَا». اهـ

هل يرى أن هذا القول من الحسنِ البصريِّ غَمَزُ بِحَدِيثِ أَبِي أَيُوبَ
الأنصاريِّ،

من أين للشيخِ صاحبِ الفتوى:

أولاً: إثباتُ أن الحسنَ البصريَّ وقفَ على الحديثِ.

وثانياً: كيف علمَ أنه غَمَزَهُ ولم يرضه.

هذا الغَمَزُ الذي أَرَادَهُ الشَّيْخُ وَفَهِمَهُ مِنْ كَلَامِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ يَدْخُلُ
فِيهِ كُلُّ صِيَامٍ غَيْرِ صِيَامِ الْفَرَضِ؛ فَعَلَى فَهْمِ الْكَاتِبِ، فَقَدْ كَانَ غَمَزُ
الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ فِي:

حَدِيثِ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ.

وَحَدِيثِ صِيَامِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ.

وَحَدِيثِ صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ.

وَحَدِيثِ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ.

بَلْ كُلِّ مَا صَحَّ لَدَيْنَا مِنْ حَدِيثٍ فِي صِيَامِ التَّطَوُّعِ؛ فَاعْلَمْ أَنَّ لَهُ عِلَّةً
خَفِيَّةً، وَهِيَ غَمَزُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ عَلَى فَهْمِ صَاحِبِ الْفَتْوَى.

وَقَدْ بَيَّنَّا فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ مَرَادَ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ هُوَ صِيَامُ الْفَرَضِ، وَليْسَ
هَنَّاكَ صِيَامٌ مَفْرُوضٌ غَيْرُ شَهْرِ رَمَضَانَ.

واعلم أن قول الحسن البصري أصله قول النبي ﷺ، من حديث طويل أخرجه مسلم في «صحيحه» (١٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه قال: نُهينا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء فكان يُعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله ونحن نسمع فجاء رجل من أهل البادية فقال: يا مُحَمَّدُ، أتانا رسولك فزعم لنا أنك تزعم أن الله أرسلك، قال: «صدق» وفيه: . . .

قال: (وزعم رسولك أن علينا صوم شهر رمضان في سنتنا، قال: «صدق» قال: فبالذي أرسلك الله أمرك بهذا، قال: «نعم»).

وفيه: قال: ثم ولى قال: والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص منهن فقال النبي ﷺ: «لئن صدق ليدخلن الجنة».

وما رواه البخاري (٤٦) ومسلم (١١) في «صحيحهما» من حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه، يقول: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ، من أهل نجد نائر الرأس يُسمع دوي صوته ولا يُفقه ما يقول حتى دنا فإذا هو يسأل عن الإسلام وفيه: قال رسول الله ﷺ: («وصيام رمضان») قال: هل علي غيره، قال: «لا، إلا أن تطوع».

وفيه قال: فادبر الرجل وهو يقول: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص، قال رسول الله ﷺ: «أفلح إن صدق».

وفي هذا المعنى ما رواه الترمذي في «سننه» (٦١٦) قال: حدثنا موسى بن عبد الرحمن الكندي الكوفي، حدثنا زيد بن الحباب،

أخبرنا معاويةُ بنُ صالحٍ، حدثني سُليمانُ بنُ عامرٍ، قال: سمعتُ أبا أُمَامَةَ يقولُ: سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يخطُبُ في حَجَّةِ الوداعِ، فقال: **«اتقوا اللَّهَ رَبَّكُمْ، وصلُّوا خَمْسَكُمْ، وصوموا شَهْرَكُمْ، وأدُّوا زكاةَ أموالِكُمْ، وأطيعوا إذا أمرِكُمْ، تدخلوا جَنَّةَ رَبِّكُمْ»**. . ثمَّ قال أبو عيسى: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ، وهو كما قال.

في هذه الرواياتِ ذكُرُ صومِ شهرِ رمضانَ من غيرِ زيادةٍ.
* قال السائلُ: وزعمَ رسولُك أنَّ علينا صومَ شهرِ رمضانَ في سَنَتِنَا.

قال: **«صدق»**.

قال: فبالذي أرسلك اللَّهُ أمرُك بهذا، قال: **«نعم»**.
قال: والذي بعثك بالحقِّ لا أزيدُ عليهنَّ ولا أنقصُ منهنَّ.
فقال النبيُّ ﷺ: **«لئن صدقَ ليدخلنَّ الجَنَّةَ»**.

* وفي روايةٍ:

قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: **«وصيامُ رمضانَ»**.
قال: هل عليَّ غيرُه، (قال: **«لا»**)، **«إلا أن تطوع»**.
قال: فأدبر الرجل وهو يقولُ واللَّه لا أزيدُ على هذا ولا أنقصُ.
قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: **«أفصح إن صدق»**.

* وقال رسولُ اللَّهِ ﷺ وهو يخطبُ في حجةِ الوداعِ فقال: **«اتقوا**

اللَّهُ رَبُّكُمْ، وصلوا حَمْسَكُمْ، وصوموا شَهْرَكُمْ، وأدوا زكاة أموالكم، وأطيعوا إذا أمركم، تدخلوا جنة ربكم».

فإنَّ قولَ الحسنِ البصريِّ: واللَّهِ لقد رضي اللهُ بصيامِ هذا الشهرِ **«رمضانَ»** من السنَّةِ كُلِّها؛ هو قولُ النبيِّ ﷺ، ومنه فهمُ الحسنِ البصريِّ وغيره من السلفِ، فيجبُ إعادةُ الناسِ إلى كتابِ اللهِ وسنةِ رسوله ﷺ، حتى يقفوا على الآثارِ التي أخذ السلفُ منها أفهامهم، وما هي أصولُ الفتوى ومصادرها عند القومِ.

سابعًا: الإمامُ أحمدُ وحديثُ صيامِ الستِّ من شوالٍ:

قال صاحبُ الفتوى: **«وإليه مال الإمام أحمد».**

قلت: مال إلى ماذا، مال إلى تضعيفِ سعدِ بنِ سعيدٍ أو تضعيفِ حديثِ أبي أيوبِ الأنصاريِّ، أو ضعفِ صيامِ الستِّ من شوالٍ من غيرِ حديثِ أبي أيوبِ.

قولُه: **«أمَّا ما رواه مسلمٌ عن أبي أيوبِ الأنصاريِّ، أنَّ صيامَ الستِّ من قولِ النبيِّ ﷺ، فإنَّ بعضَ العلماءِ لم يوافقوه على تصحيحه سواءً كانوا قبله أو بعده، إذ لم يصحِّحوه عن النبيِّ ﷺ، منهم الحافظُ ابنُ عيِّنة والإمامُ مالكٌ والباغيُّ والحافظُ أبو الخطَّابِ ابنُ دحيةَ والعلامةُ جلالُ الدينِ التَّبَّانِيُّ الحنفيُّ، وغمزه الحسنُ البصريُّ وإليه مال الإمامِ أحمدُ، ولذلك أعرض الإمامُ البخاريُّ عن إخراجِ هذا الحديثِ في صحيحه».** اهـ

قلتُ: قوله: وغمزه الحسنُ البصريُّ وإليه مالُ الإمامِ أحمدُ.

هذه الكلماتُ لم أقف عليها، ويا ليت الشيخَ يُدكِّرنا بموضعِها من الكتبِ المصنَّفةِ في الحديثِ ومذاهبِ الفقهاءِ.

والذي وقفنا عليه في «**لطائف المعارف**» لابن رجب (ص ٣٨٩) قال: ومنهم من قال هو موقوف، قاله ابن عيينة وغيره، وإليه يميل الإمام أحمدُ، وفي بعضِ كتبِ الفقه، كما في «**المبدع**» لإبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مُفليح (٤٨/٣) قال: وقال ابنُ عيينة وإليه مالُ أحمدُ: إنَّه موقوفٌ.

وقلتُ: تضعيفُ أحمدَ لسعدِ بنِ سعيدٍ لا نزاعَ فيه فهو ثابتٌ عنه بالسندِ الصحيحِ.

والقولُ أنه ضعَّفَ حديثَ أبي أيوبَ يحتاجُ إلى دليلٍ وكونه ضعَّفَ الراويَ لا يعني أنه يُضعَّفُ المتنَ.

وأما أنه ذهب إلى ما ذهب إليه ابنُ عيينةَ من أنه موقوفٌ على أبي أيوبَ، وأنَّ الإمامَ أحمدَ علَّه بالوقفِ، فأمرٌ يحتاجُ إلى دليلٍ وإسنادٍ متينٍ.

ونزولاً عند رأيِ الشيخِ، وعلى فرضِ صحة ما نُسبَ إلى أحمدَ، فقد تقدَّم البيانُ أنَّ الروايةَ المرفوعةَ محفوظةٌ عن سعدِ بنِ سعيدٍ، والموقوفةُ إمَّا مُعلَّةٌ بالمخالفةِ فلا يُفرَّحُ بها؛ أو في أحسنِ الأحوالِ تُحملُ على أنَّ سعدَ بنَ سعيدٍ أو عمرَ بنَ ثابتٍ أو أبا أيوبَ حدَّثَ بها على وجهين؛ مرفوعٍ وموقوفٍ وكلُّ حدَّثٍ بما حفظَ.

قولُ الإمامِ أحمدَ بصحةِ الحديثِ :

روى عبدُ اللَّهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبلٍ في كتابِ «مسائلِ الإمامِ أحمدَ» (٢/٦٦٢ رقم ١٩٥): سألتُ أبي عن هذه الأيامِ التي تُصامُ بعدَ رمضانَ، قال: لا بأسَ بصيامِها، إنَّما قالَ النبيُّ ﷺ: «ستةُ أيامٍ من شوالٍ»، فإذا صامَ ستةَ أيامٍ من شوالٍ، لا يُبالي فَرَّقَ أو تابع. اهـ

قلتُ: وأخرجه أحمدُ في «المسندِ» من حديثِ أبي أيوبَ الأنصاريِّ، وثوبانَ، وجابرِ بنِ عبدِ اللَّهِ.

ولذلك قال ابنُ قدامةً في «المغني» (٤/٤٣٩): قال أحمدُ: هو من ثلاثة أوجهٍ عن النبيِّ ﷺ، وصرَّحَ بصحةِ صيامِ الستةِ أيامٍ من شوالٍ في روايةِ ابنه عبدِ اللَّهِ.

استحبابُ الإمامِ أحمدَ لصيامِ الستةِ من شوالٍ :

قال أبو بكرِ الشاشيُّ القفالُ في «حليةِ العلماءِ في معرفةِ مذاهبِ الفقهاءِ» (٣/١٧٥): يُسْتَحَبُّ لِمَنْ صَامَ رَمَضَانَ أَنْ يُتْبِعَهُ بِسِتٍّ مِنْ شَوَالٍ، وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ.

ثامناً: هل ضَعَّفَ البخاريُّ الحديثَ أو أَعْرَضَ عن إخراجِهِ لِعِلَّةٍ :

قال الشيخُ الكاتبُ: «ولذلك أَعْرَضَ الإمامُ البخاريُّ عن إخراجِ هذا الحديثِ في صحيحِهِ». اهـ

قلتُ:

١- وقبله قال ابنُ دحيةَ: ولذلك أَعْرَضَ عنه البخاريُّ ولم يُخْرِجْهُ في صحيحه. اهـ

تشابُهٌ قويٌّ بين قولِ صاحبِ الفتوى وقولِ ابنِ دحيةَ الكلبيِّ، وكأنَّه متابعٌ لابنِ دحيةَ الكلبيِّ، ناقلٌ عنه هذا النصَّ وغيره.

٢- من أين لك أنَّ البخاريَّ وقفَ عليه، ثم أَعْرَضَ عنه، وتركه لعلَّةٍ فيه، ولا نُسَلِّمَ لهذا الكلامِ المرسلِ؛ أين الدليل، فإنَّ نقدَ الرواياتِ دون حُجَّةٍ أو بُرْهانٍ نراه تطاولاً على الحديثِ وأهله، من غيرِ أهله.

٣- وهل كلُّ حديثٍ لا يُخْرِجْهُ البخاريُّ يُحَكِّمُ عليه بأنَّه أَعْرَضَ عنه؛ أي: أنَّه وقفَ عليه وتركه، وهل كلُّ ما تركه البخاريُّ ولم يُخْرِجْهُ ليس بصحيحٍ.

٤- ونقولُ: إذا كان الأمرُ يتعلَّقُ بالصحيحين، فهل كلُّ حديثٍ انفرد مسلمٌ بإخراجه ولم يُخْرِجْهُ البخاريُّ يكونُ ذلك إعراضاً وتركاً للحديثِ لعلَّةٍ ما.

٥- إنَّ البخاريَّ ليس من شرطه أن يَسْتَوْعِبَ كلَّ الأحاديثِ الصحيحةِ في كتابه، بل كان يَحْفَظُ كثيراً من الأحاديثِ الصحيحةِ، واختار منها ما جعله في كتابِ سَمَّاهُ: «**الجامعُ المسندُ الصحيحُ المختصرُ من أمورِ رسولِ اللَّهِ ﷺ** وسنِّه وأيامه»، وترك غيرها من الأحاديثِ الصحيحةِ لأسبابٍ عدَّةٍ؛ منها: مخافةُ الإطالةِ، لذا ليس

كُلُّ حَدِيثٍ لَا يُذَكَّرُ فِي «صَحِيحِ الْبَخَارِيِّ» ضَعِيفٌ، وَلَا كُلُّ رَاوٍ لَمْ يَحْتَجَّ بِهِ الْبَخَارِيُّ فِي «صَحِيحِهِ»؛ يُقَالُ فِيهِ: ضَعِيفٌ.

قال الخطيبُ البغداديُّ في «تاريخ بغداد» (٢ / ٨): أخبرنا أبو سعدٍ المالينيُّ، قال: أنبأنا عبدُ اللَّهِ بنُ عَدِيٍّ، قال: سمعتُ الحسنَ بنَ الحسينِ البخاريَّ، يقولُ: سمعتُ إبراهيمَ بنَ معقلٍ، يقولُ: سمعتُ محمدَ بنَ إسماعيلَ البخاريَّ، يقولُ: ما أدخلتُ في كتابي الجامعِ إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصَّحاحِ لحالِ الطُّولِ. اهـ

٦- حديثُ أبي أيوبَ الأنصاريِّ محفوظٌ من طريقِ عُمرَ بنِ ثابتٍ الأنصاريِّ عنه؛ والبخاريُّ لم يروِ لعمرَ بنِ ثابتٍ؛ فكيف يُخرِجُ حديثه.

سعدُ بنُ سعيدِ الأنصاريِّ وصحيحِ البخاري

قال ابنُ دحيةَ: ولذلك أعرَضَ عنه البخاريُّ ولم يُخرِّجه في «صحيحه».

قلتُ: ذكر محمدُ بنُ إسماعيلَ البخاريُّ سعدَ بنَ سعيدِ الأنصاريِّ في «صحيحه» في كتابِ الزكاةِ - «بابِ خَرْصِ التَّمْرِ»:

وقال سليمانُ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ، عن عُمارةَ بنِ غَزِيَّةَ، عن عباسٍ، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ قال: «أُحَدِّثُ جِبْلَ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ».

قلتُ: فكان ما رواه البخاريُّ عن سليمانِ بنِ بلالٍ تعليقًا بصيغةِ الجَزْمِ، لا بصيغةِ التَّمْرِ، والفرقُ بينهما معروفٌ عند أهلِ الفنِّ.

وقد وصله الحافظُ ابنُ حجرٍ في «الفتح» (٣/٣٤٦)، وفي «تغليقٍ التعلقي» (٣/٣٠-٣١).

قال الحافظُ في «الفتح»: «قوله: وقال سليمانُ هو ابنُ بلالٍ المذكورُ، وسعدُ بنُ سعيدٍ هو الأنصاريُّ أخو يحيى بنِ سعيدٍ، وعباسُ هو ابنُ سهلٍ بنِ سعدٍ، وهي موصولةٌ في فوائدِ أبي عليٍّ أحمدَ بنِ الفضلِ بنِ خزيمةَ، قال: حدثنا أبو إسماعيلَ الترمذيُّ، حدثنا أيوبُ بنُ سليمانَ؛ أي: ابنِ بلالٍ، حدثني أبو بكرٍ بنُ أبي أُويسٍ، عن سليمانَ بنِ بلالٍ فذكره». اهـ

فائدة (٣٥):

قلتُ: وقع في مطبوعة «فتحِ الباري» تحريفٌ، قال: في فوائدِ عليٍّ ابنِ خزيمةَ، والصوابُ: أبي عليٍّ أحمدَ بنِ الفضلِ بنِ خزيمةَ كما في «تغليقِ التعلقي»، وترجمتهُ في «تاريخِ الخطيبِ البغداديِّ» (٤/٣٤٧).

والحديثُ رواه البخاريُّ في «صحيحه» (٤١٦٠) قال: حدثنا خالدُ ابنُ مَخْلَدٍ، حدثنا سليمانُ، قال: حدثني عمرو بنُ يحيى، عن عباسِ ابنِ سهلٍ بنِ سعدٍ، عن أبي حُميدٍ، قال: أقبلنا مع النبيِّ ﷺ من غزوةِ تبوكَ حتى إذا أشرفنا على المدينةِ، قال: «هذه طابَةٌ وهذا أُحدٌ جبلٌ يُحِبُّنا ونُحِبُّه».

ورواه مسلمٌ في «صحيحه» (١٣٩٢) قال: حدثنا عبدُ الله بنُ مسلمةَ القَعْنَبِيُّ، حدثنا سليمانُ بنُ بلالٍ، عن عمرو بنِ يحيى، عن عباسِ بنِ

سهل الساعدي، عن أبي حميد، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة تبوك، وساق الحديث، وفيه: ثم أقبلنا حتى قدمنا وادي القرى، فقال رسول الله ﷺ: **«إني مُسرِعٌ فمن شاء منكم فليسرِعْ معي، ومن شاء فليمكث»**، فخرجنا حتى أشرفنا على المدينة، فقال: **«هذه طابئةٌ وهذا أحدٌ وهو جبلٌ يُحَبُّنا ونُحِبُّه»**.

الحديث أخرجه الشيخان فهو صحيحٌ ثابتٌ، وهذا دليلٌ على ضبط سعد بن سعيد الأنصاري لما روى، وكون روايته ذكَّرت معلقة؛ ليس في ذلك دلالةٌ على ضعف الراوي، ومن قال بالضعف، لزمه القولُ بضعف رجال الإسناد، كـ **«سليمان بن بلال»** وغيره من رجال **«الصحيحين»**، ومن قال بخلاف ذلك، فعليه الدليلُ من أقوال أهل الفن وكتب الصناعة الحديثية.

وإليك عدة رجالٍ من الثقات عند أهل العلم، روى لهم مسلمٌ في **«صحيحه»**، واستشهد بهم البخاري في التعليقات في **«الجامع الصحيح»**، ولم يرو لهم فيه إلا تعليقاً وروى عنهم في مصنفاته الأخرى.

لذا سنذكرُ بعضَ مَنْ قال عنه الحافظُ ابنُ حجرٍ: **«ثقةٌ»** مطلقاً دون قيدٍ في كتابه **«تقريب التهذيب»**:

الثقات الذين روى لهم مسلمٌ مسنداً في الأصول والبخاري تعليقاً:

١- بكر بن سوادة بن ثمامة الجذامي، أبو ثمامة المصري.

قال ابن حجرٍ في «التقريبِ» (٧٥٠): ثقةٌ فقيهٌ.

٢- تَمِيمُ بْنُ سَلَمَةَ السُّلَمِيُّ، الكوفيُّ.

قال ابن حجرٍ في «التقريبِ» (٨٠٩): ثقةٌ.

٣- داوُدُ بْنُ قَيْسِ الفَرَّاءِ الدَّبَّاعُ، أبو سليمانَ القرشيُّ مولاہم، المدنيُّ.

قال ابن حجرٍ في «التقريبِ» (١٨١٧): ثقةٌ فاضلٌ.

٤- رَجَاءُ بْنُ حَيَوَةَ، الكِنديُّ، أبو المقدمِ، ويُقالُ: أبو نصرِ الفِلسطينيِّ.

قال ابن حجرٍ في «التقريبِ» (١٩٣٠): ثقةٌ فقيهٌ.

٥- سعدُ بْنُ طَارِقٍ، أبو مالكٍ الأشجعيُّ، الكوفيُّ.

قال ابن حجرٍ في «التقريبِ» (٢٢٥٣): ثقةٌ.

٦- صفوانُ بْنُ عيسى الزُّهريِّ، أبو مُحَمَّدٍ البصريُّ القسَّامُ.

قال ابن حجرٍ في «التقريبِ» (٢٩٥٦): ثقةٌ.

٧- عباسُ بْنُ عَبْدِ العَظيمِ بنِ إِسماعيلَ العنبريِّ، أبو الفضلِ البصريُّ.

قال ابن حجرٍ في «التقريبِ» (٣١٩٣): ثقةٌ حافظٌ.

٨- عبدُ اللَّهِ بْنُ شُبْرُمَةَ بنِ الطُّفيلِ بنِ حَسَّانَ الصَّبَّيِّ، أبو شُبْرُمَةَ

الكوفي القاضي .

قال ابن حجر في «التقريب» (٣٤٠١): ثقة فقيه .

٩- عبد الله بن الصامت الغفاري، البصري .

قال ابن حجر في «التقريب» (٣٤١٢): ثقة .

١٠- عبد الله بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن الحارث بن زهرة الزهري، المدني، أبو محمد أخو الزهري الإمام .

قال ابن حجر في «التقريب» (٣٦٤٠): ثقة .

١١- عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري سعد بن مالك الأنصاري

الخزرجي .

قال ابن حجر في «التقريب» (٣٨٩٩): ثقة .

١٢- عبد بن حميد بن نصر الكسي بمهملة، أبو محمد قيل: اسمه

عبد الحميد .

قال ابن حجر في «التقريب» (٤٢٩٤): ثقة حافظ .

١٣- عثمان بن حكيم بن عباد بن حنيف الأنصاري، الأوسي،

أبو سهل المدني ثم الكوفي .

قال ابن حجر في «التقريب» (٤٤٩٣): ثقة .

١٤- عثمان بن أبي سليمان بن جبير بن مطعم القرشي، النوفلي،

المكي قاضيها .

- قال ابن حجرٍ في «التقريبِ» (٤٥٠٨): ثقةٌ .
- ١٥- عَطِيَّةُ بْنُ قَيْسِ الْكِلَابِيِّ، أَبُو يَحْيَى الشَّامِيُّ .
- قال ابن حجرٍ في «التقريبِ» (٤٦٥٥): ثقةٌ .
- ١٦- عمرُ بنُ الحَكَمِ بنِ رافعِ بنِ سِنانِ المدنيِّ، الأنصاريُّ .
- قال ابن حجرٍ في «التقريبِ» (٤٩١٧): ثقةٌ .
- ١٧- عمرو بنُ مُحَمَّدِ العَنْقَازِيِّ، أبو سعيدِ الكوفيِّ .
- قال ابن حجرٍ في «التقريبِ» (٥١٤٣): ثقةٌ .
- ١٨- عمرو بنُ هَرَمِ الأزدِيِّ، البصريُّ .
- قال ابن حجرٍ في «التقريبِ» (٥١٦٣): ثقةٌ .
- ١٩- فضيلُ بنُ حُسينِ بنِ طلحةِ الجَحْدَرِيِّ، أبو كاملٍ .
- قال ابن حجرٍ في «التقريبِ» (٥٤٦١): ثقةٌ حافظٌ .
- ٢٠- القاسمُ بنُ مُحَيِّمَةَ، مُصَغَّرٌ، أبو عُرْوَةَ الهَمْدانيُّ الكوفيُّ، نزيلُ الشَّامِ .
- قال ابن حجرٍ في «التقريبِ» (٥٥٣٠): ثقةٌ فاضلٌ .
- ٢١- قُدَّامَةُ بنُ موسى بنِ عمرَ بنِ قُدَّامَةَ بنِ مَطْعُونِ الجُمَحِيِّ، المدنيُّ .
- قال ابن حجرٍ في «التقريبِ» (٥٥٦٥): ثقةٌ .

٢٢- قيسُ بنُ سعدِ المكيُّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٥٦١٢): ثقةٌ.

٢٣- مُحَمَّدُ بنُ حُمَيْدِ الشُّكْرِيِّ، أبو سفيانَ المَعْمَرِيُّ، نزيلُ بغدادَ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٥٨٧٢): ثقةٌ.

٢٤- مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ الحارثِ بنِ هشامِ المَخْزُومِيُّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٦١٠٩): ثقةٌ.

٢٥- مُزاحِمُ بنُ زُفَرَ بنِ الحارثِ الضَّبِّيُّ، ويقالُ: العامريُّ،

الكوفيُّ، ويُقالُ: إنَّه يُقالُ فيه: مُزاحِمُ بنُ أبي مُزاحِمَ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٦٦٢٤): ثقةٌ.

٢٦- المُغيرةُ بنُ حَكِيمِ الصَّنَعَانِيُّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٦٨٨١): ثقةٌ.

٢٧- المُغيرةُ بنُ سلمَةَ المَخْزُومِيُّ، أبو هشامِ البصريُّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٦٨٨٦): ثقةٌ ثبتٌ.

٢٨- المُنذرُ بنُ مالكِ بنِ قُطَعةَ، العَبْدِيُّ العَوَاقِيُّ، البصريُّ،

أبو نَضْرَةَ، مشهورٌ بكنيته.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٦٩٣٨): ثقةٌ.

٢٩- موسى بنُ أبي عيسى الحنَّاطُ الغِفاريُّ أبو هارونَ المدنيُّ،

مشهورٌ بكنيته واسمُ أبيه ميسرةٌ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٧٠٤٩): ثقةٌ.

٣٠- موسى بنُ يسارِ المُطَّلبيِّ مولاهم، المدنيُّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٧٠٧٣): ثقةٌ.

٣١- نافعُ بنُ يزيدِ الكَلاعيِّ، أبو يزيدِ المصريِّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٧١٣٤): ثقةٌ عابدٌ.

٣٢- نُعيمُ بنُ أبي هَندِ الثُّعمانِ بنِ أشيمِ الأشجعيِّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٧٢٢٧): ثقةٌ، رُميَ بالنَّصبِ.

٣٣- هلالُ بنُ يسافٍ، ويُقالُ: ابنُ إسافِ الأشجعيِّ مولاهم،

الكوفيُّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٧٤٠٢): ثقةٌ.

٣٤- يحيى بنُ عتيقِ الطُّفاويِّ، البصريُّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٧٦٥٣): ثقةٌ.

٣٥- أبو عبيدِ المَدحِجيِّ حاجِبُ سليمانَ، قيل: اسمُه عبدُ الملكِ،

وقيل: حيٌّ أو حبيٌّ، أو حويٌّ.

قال ابنُ حجرٍ في «التقريبِ» (٨٢٩٠): ثقةٌ.

هؤلاءُ جَمَعٌ من الثقاتِ الذين روى لهم مسلمٌ واستشهد بهم

البخاري، وسعد بن سعيد الأنصاري، روى له مسلم واستشهد به البخاري في «الجامع الصحيح». فهل يرى أهل العلم عدم رواية البخاري لهؤلاء الثقات جرّحاً أو يعد ذلك إعراضاً منه **رَحِمَهُ اللهُ**.

لا شك أنه - على مذهب ابن دحية الكلبي - إعراض ورغبة في عدم الرواية عنهم لأنهم ليسوا على شرطه.

قال صاحب الفتوى: «وعلة الحديث أحد روايته سعد بن سعيد وهو صدوق سيئ الحفظ وقد خالفه أخوه الثقة الذي رواه من قول أبي أيوب. لذا قال الباجي: «وهذا ممّا لا يَحْتَمِلُ الانفرادَ بمثل هذا». وقد اضطرب الدراوذي في روايته لهذا الحديث، وأما الطرقي الأخرى عن غير أبي أيوب فكلها ضعيفة كما ذكر ذلك الحافظ أبو الخطاب ابن دحية» انتهى من كلامه.

قوله: «وعلة الحديث أحد روايته سعد بن سعيد وهو صدوق سيئ الحفظ». اهـ

قلت: الرجل قد جاز القنطرة.

و«صدوق سيئ الحفظ» قالها ابن حجر في «التقريب» في عدة من رجال الصّحّاحين، ك(يحيى بن سليم الطائفي)، وقد روى له الشيخان، وزيد بن إسماعيل المخزومي والنعمان بن راشد الجزري وهما من رجال الإمام مسلم **رَحِمَهُ اللهُ** كما سبق بيان ذلك.

و«صدوق سيئ الحفظ» هذه عبارة ابن حجر في «التقريب»، وهذا

قولُ الحافظِ فيه مطلقًا ولكن عندما أخرج له صاحبُ الصحيح؛ هل ذهب الحافظُ ابنُ حجرٍ إلى قوله المطلقِ وضعَّف الحديثَ، أم وضعَّ قيدًا واعتمد اجتهادَ وترجيحَ صاحبِ الصحيحِ، فلماذا لا نقفُ حيثُ وقفَ القومُ في رجالِ **«الصَّحِيحَيْنِ»**.

ولماذا لم تنقلُ قولَ المُضعِّفِ ابنِ دحيةَ **رَضِيَ اللهُ عَنْهُ** وتُظهرُ دعواه وقوله الذي لم يُقلْ به أحدٌ من أئمةِ الجرحِ والتعديلِ، قال فيه: ضعيفٌ جدًا، وهي تُنبئُ عن نزعةِ أندلسيةٍ ورثها عن كُتُبِ ابنِ حزمٍ **رَضِيَ اللهُ عَنْهُ** عندما قال في **«المُحَلَّى»** (٤٠/١١) (دار الفكر): وسعدُ بنُ سعيدٍ؛ وهو: ضعيفٌ جدًا لا يُحتجُّ به لا خلافٌ في ذلك. اهـ

ولا يخفى على اللبيبِ على ما في هذا القولِ من خلطٍ ومجازفةٍ، حيثُ خلطَ ابنُ حزمٍ ومن قلَّدهُ بين سعدِ بنِ سعيدِ الأنصاريِّ وسعدِ بنِ سعيدِ بنِ أبي سعيدِ المقبريِّ، فالأولُ ذكره ابنُ حبانٍ في **«كتابِ الثقاتِ»** (٣٧٩/٦)، والآخرُ ذكره في **«كتابِ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين»** (٣٥٧/١) وقال عن سعدِ بنِ سعيدِ المقبريِّ: لا يحلُّ الاحتجاجُ بخبره.

وهذا وهمٌ من هذا الإمامِ الظاهريِّ، وكم من المسائلِ والمباحثِ التي أجادها تحريرًا وتقريرًا، ولكنَّ للحديثِ وعلومِهِ رجالًا، ورحمَ اللهُ ابنَ حزمٍ الذي أفاد في الفقهِ وأصوله.

وقال الحافظُ الذهبيُّ في **«الموقظة»** (ص ٧٩): من أخرج له الشَّيْخَانُ

على قسمين:

أحدهما: ما احتجَّ به في الأصولِ .

وثانيهما: من خرَّجا له متابعةً وشهادةً واعتبارًا .

فمن احتجَّ به أو أحدهما، ولم يوثَّق، ولا عُمِرَ، فهو ثقةٌ حديثه قويٌّ .

ومن احتجَّ به أو أحدهما، وتُكَلِّم فيه :

فتارةً يكونُ الكلامُ فيه تعتُّتًا، والجمهورُ على توثيقه، فهذا حديثه قويٌّ أيضًا .

وتارةً يكونُ الكلامُ في تليينه وحفظه له اعتبارًا، فهذا حديثه لا يَنحَطُّ عن رتبةِ الحَسَنِ، التي قد نُسمِّيها من أدنى مراتبِ درجاتِ الصحيحِ .

فما في **«الكتابين»** بحمدِ اللهِ رجلٌ احتجَّ به البخاريُّ أو مسلمٌ في الأصولِ، ورواياته ضعيفةٌ، بل حسنةٌ أو صحيحةٌ .

وقال: فكلُّ مَنْ خُرِّجَ في **«الصحيحين»** فقد قفزَ القنطرةَ، فلا معدلَ عنه إلا ببرهانٍ بينٍ . اهـ

قال صاحبُ الفتوى: **«وقد خالفه أخوه الثقة الذي رواه من قول أبي أيوب»** .

قلتُ: لقد ثبت بالسندِ الصحيحِ من طريقِ أخيه أنه رواه مرفوعًا .

ولا تعارضَ بين الروایتين؛ تارةً يُفتي الصحابيُّ فيكونُ موقوفًا، وتارةً يرويه مسندًا مرفوعًا .

قال صاحبُ الفتوى: «لذا قال الباجيُّ: «وهذا ممَّا لا يَحْتَمِلُ الانفرادَ بمثلِ هذا»». اهـ.

قلتُ: سعدُ بنُ سعيدٍ جاز القنطرةَ، فهو من رجالِ «الصحيحين».

وأقولُ أيضًا: يُناقشُ الشيخُ من وجهين:

١- الخطأُ في نقلِ كلامِ أبي الوليدِ الباجيِّ.

٢- ماذا يُفهمُ من كلامه المذكورِ.

قال الشيخُ في نقله عن الباجيِّ عن سعدِ بنِ سعيدِ الأنصاريِّ: «وهذا ممَّا لا يَحْتَمِلُ الانفرادَ بمثلِ هذا» فقولُه: «ممَّا لا يَحْتَمِلُ» كلمةٌ «ما» تُقالُ لغيرِ العاقلِ، فإنَّ أرادَ بها ذاتَ سعدِ بنِ سعيدٍ؛ فلا يَصِحُّ، وإنَّ أرادَ وصفَ سعدِ بنِ سعيدٍ؛ فيصحُّ إطلاقُها.

لذلك كان قولُ الباجيِّ في «المنتقى شرح الموطأ» (٧٦/٢) أدقَّ حيثُ قال: «وسعدُ بنُ سعيدٍ هذا ممَّن لا يَحْتَمِلُ الانفرادَ بمثلِ هذا». اهـ ولستُ أدري من أيِّ نسخةٍ أو طبعةٍ نقلَ الشيخُ قولَ أبي الوليدِ الباجيِّ **رَحِمَهُ اللهُ**.

قال الشيخُ: «وقد اضطرب الدراورديُّ في روايته لهذا الحديث». اهـ.

قلتُ: وكيف اضطرب، وهلا بيَّنتَ للقارئِ وجهَ الاضطرابِ.

قال: (وأما الطرقُ الأخرى عن غيرِ أبي أيوبَ فكلُّها ضعيفةٌ كما ذكرَ

ذلك الحافظُ أبو الخطَّابِ ابنُ دحية). اهـ.

قلتُ: قوله: «فكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ»، وهنا الشيخُ صاحبُ الفتوى خالفَ نفسه، ونقضَ قوله الذي احتجَّ به، حيثُ قال فيما تقدَّم: روى ابنُ خزيمةَ في «صحيحه» عن ثوبانَ أنَّ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «صِيَامُ رَمَضَانَ بِعَشْرَةِ أَشْهُرٍ، وَصِيَامُ السَّنَةِ أَيَّامٍ بِشَهْرَيْنِ، فَذَلِكَ صِيَامُ السَّنَةِ». يعني: رمضانَ وستةَ أيامٍ بعده.

وهذه إحدى طرقِ حديثِ ثوبانَ وهي من غيرِ طريقِ أبي أيوبَ؛ إلا إذا كان مرادُ الكاتبِ أنَّ كلَّ الطرقِ ضعيفةٌ إلا حديثُ ثوبانَ.

قال الشيخُ: «فكُلُّهَا ضَعِيفَةٌ كما ذكر ذلك الحافظُ أبو الخطابِ ابنُ دحيةَ». اهـ

أولاً: هذا اعترافٌ من الشيخِ المعاصرِ بتقليدهِ لابنِ دحيةَ الكلبيِّ وليتَّه لم يفعلَ.

ثانياً: ذهب ابنُ دحيةَ مجازفًا إلى تضعيفِ حديثِ ثوبانَ أيضًا، والحديثُ ظاهرٌ الصَّحَّةِ غيرُ مُعَلٍّ، رُويَ بأسانيدَ نظيفةٍ، وهذا الادِّعاءُ من ابنِ دحيةَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** وغفرَ له؛ لا يُردُّ عليه إلا بالقولِ: إنَّ التعصُّبَ يفعلُ بصاحبه أكثرَ من ذلك.



الخاتمة

وختامًا أقولُ: هذا ما أردتُ بيانه وإيضاحَ غموضه، وبذلتُ الجُهدَ في كشفِ الشُّبهاتِ التي أُثِرَتْ حول هذه المسألة، وإيقافِ المسلمين على الحقِّ المبين، وما انتهى إليه فقهاءُ الأمصارِ وأئمةُ الفتوى.

وحرصتُ أن يكونَ الردُّ مبنياً على قواعدَ متينةٍ، نتابعُ أهلَ العلمِ ونقتفي آثارهم، ولا ننشغلُ بأقوالٍ شاذةٍ، فلا يخلو مذهبٌ من سَقَطاتٍ، ولبعضِ أهلِ العلمِ عَثَرَاتٌ، والحقُّ ما قام عليه الدليلُ، نَسِيرٌ وَفَقَّ نَهَجٌ واضحٌ لا يَخْرُجُ عن جهودِ العلماءِ وما وضعوا من قواعدٍ وأصولٍ من خلالها يكونُ النقدُ وتمحيصُ المسائلِ والأقوالِ.

راجياً من الله أن يهديَ بما ذكرنا أخانا الشيخَ صاحبَ الفتوى إلى الحقِّ والصوابِ، وأن يرجعَ عن القولِ الذي قال، وأن يفتيَ بما عليه علماءُ المسلمين وأئمةُ الدين، وأتباعُ سيِّدِ المرسلين ﷺ.

وإني أدعو إلى التمسكِ بالكتابِ والسنةِ بفهمِ سلفِ الأمةِ وعليكم بالحديثِ وأهله، وأناصحُ إخواني بقبولِ الحقِّ، والرجوعِ إلى الحقِّ دوماً يرفعُ من شأنِ أهله.

ولا يُعْتَرُ بما ذكره ابنُ دحيةَ الكلبيُّ في كتابه المُسمَّى «**العَلَمُ المشهور** في فضائلِ الأيامِ والشهورِ»، فالرجلُ ليس من فرسانِ هذا الميدانِ ﷺ وغفر له.

وما كان في هذه المباحثِ صوابٌ فهو من توفيقِ الله، وما كان خلافَ ذلك فهو من عندي ولا أبالي في الرجوعِ عنه، ومن وجدَ خيرًا فليدعُ لهذه الأمةِ بالنُّصرةِ والتوفيقِ، ومن وجدَ غيرَ ذلك فعُذري أنني لستُ بالمعصومِ مُحَمَّدٍ رسولِ الله ﷺ، وأنا راجعٌ من الآنِ عن كلِّ ما يُنسبُ لي من قولٍ حادٍ عن الصوابِ.

فلا تُريدُ أن نضعَ بين يدي الأمةِ إلا ما وافق الكتابَ والسنةَ، وزاد في المسيرِ خطوةً، نحوَ منهجِ سليمٍ وطريقِ قويمٍ.
والحمدُ لله ربِّ العالمين، وصلى الله على نبيِّنا مُحَمَّدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم أجمعين.

وكتبه

أبو عمرَ عبدُ العزيزِ بنِ ندى العتيبي

١ - فهرس الأحاديث

رقم الصفحة	الصحابي	طرف الحديث
١٧		«يَحْمِلُ هَذَا الْعَلَمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ...»
٥٦	أبو أيوب الأنصاري	«مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ...»
٦٣	أبو أيوب الأنصاري	«مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ بِسِتًّا مِنْ شَوَّالٍ...»
٧٨	أبو أيوب الأنصاري	«مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ...»
١٠٣	أبو أيوب الأنصاري	«مَنْ صَامَ رَمَضَانَ، وَسِتًّا مِنْ شَوَّالٍ...»
٩٥	أبو أيوب الأنصاري	«مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَصَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ...»
٥٣	أبو أيوب الأنصاري	«مَنْ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ بِسِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ...»
٦٤	أبو أيوب الأنصاري	«مَنْ صَامَ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَأَتْبَعَهُ سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ...»
٦٣	أبو أيوب الأنصاري	«لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ وَلَا بَبُولٍ، شَرِّقُوا أَوْ غَرَّبُوا»
١٢٧	حديث ثوبان	«جَعَلَ اللَّهُ الْحَسَنَةَ بَعْسِرٍ، فَشَهْرٌ بَعْسِرَةٌ أَشْهَرٌ، وَسِتَّةُ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ...»
١٢٨	حديث ثوبان	«جَعَلَ اللَّهُ الْحَسَنَةَ بَعْسِرٍ، فَشَهْرٌ رَمَضَانَ بَعْسِرَةٌ أَشْهَرٌ، وَسِتَّةُ أَيَّامٍ بَعْدَ الْفِطْرِ...»
١٢٦	حديث ثوبان	«صِيَامُ رَمَضَانَ بَعْسِرَةٌ أَشْهَرٌ، وَصِيَامُ سِتَّةِ أَيَّامٍ بِشَهْرَيْنِ...»
١٢٥	حديث ثوبان	«صِيَامُ رَمَضَانَ بَعْسِرَةٌ أَشْهَرٌ، وَصِيَامُ السِتَّةِ أَيَّامٍ بِشَهْرَيْنِ...»
١٢٢	حديث ثوبان	«صِيَامُ شَهْرٍ بَعْسِرَةٌ أَشْهَرٌ، وَسِتَّةُ أَيَّامٍ بَعْدَهُنَّ بِشَهْرَيْنِ...»

رقم الصفحة	الصحابي	طرف الحديث
١٢٣	حديث ثوبان	«صيام شهر رمضان بعشرة أشهر، وصيام ستة أيام من شَوَالٍ بشهرين...»
١١٤	حديث ثوبان	«من صامَ رمضانَ؛ ثم أتبعه بستَّ من شَوَالٍ...»
١٢٠	حديث ثوبان	«من صامَ رمضانَ، فشهراً بعشرة أشهر، وصيامَ ستةِ أيامٍ بعدَ الفِطْرِ...»
١٢٤	حديث ثوبان	«من صامَ رمضانَ وأتبعه بستَّ من شَوَالٍ...»
١٣٠	حديث ثوبان	«من صامَ رمضانَ، وأتبعه ستًّا من شَوَالٍ؛ فكأنما صام الدهرَ»
١١٤	حديث ثوبان	«من صامَ رمضانَ، وستًّا من شَوَالٍ، فقد صام السنَّةَ»
١٢٢	حديث ثوبان	«من صامَ ستةِ أيامٍ بعدَ الفِطْرِ، كان تمامَ السنَّةِ...»
١٢٠	حديث ثوبان	«من صامَ شهرَ رمضانَ، فعشرةُ أشهرٍ، وستَّةُ أيامٍ بعدَ الفِطْرِ...»
١٧٢	حديث شداد بن أوس	«من صامَ رمضانَ وأتبعه بستَّ من شَوَالٍ...»
١٣٤	حديث أبي هريرة	«من صامَ رمضانَ، وأتبعه بستَّ من شَوَالٍ...»
١٦٨	حديث أبي هريرة	«من صامَ رمضانَ وستًّا من شَوَالٍ؛ فقد صام السنَّةَ»
١٦٨	حديث أبي هريرة	«من صامَ رمضانَ، وستَّةَ أيامٍ بعده لا يفصلُ بينهم...»
١٧١	حديث أبي هريرة	«من صامَ ستةَ أيامٍ بعدَ الفِطْرِ مُتَّابِعَةً...»
١٦٤	حديث أبي هريرة	«من صامَ شهرَ رمضانَ ثم أتبعه بستَّ من شَوَالٍ...»
١٤٨	حديث أبي هريرة	«إذا انتصف شعبانُ فلا تصوموا حتى يجيءَ رمضانُ»
١٤٧	حديث أبي هريرة	«إذا كان النصفُ من شعبانَ فأمسِكوا عن الصَّومِ...»
١٥٥	حديث أبي هريرة	«إذا كان النصفُ من شعبانَ؛ فلا صومَ إلا رمضانَ»
١٤٩	حديث أبي هريرة	«إذا كان النصفُ من شعبانَ؛ فلا صومَ حتى رمضانَ»

رقم الصفحة	الصحابي	طرف الحديث
١٥٠	حديث أبي هريرة	كان إذا دخلَ النصفُ من شعبانَ أمسكَ عن الصومِ
١٦٠	حديثُ زيد بن ثابتٍ	قضَى باليمين مع الشاهدِ الواحدِ
١٦١	حديث أبي هريرة	قضَى باليمين مع الشاهدِ
١٥١	عبد الله بن سرجس	«إذا أتى أحدكم أهله فليلقِ على عَجْزِهِ وَعَجْزِهَا شيئًا...»
١٨١	جابر بن عبد الله	«من صام رمضانَ وأتبعه ستًّا من شوالٍ؛ فكأنما صام الدهرَ...»
١٧٨	جابر بن عبد الله	«من صام رمضانَ وستًّا من شوالٍ؛ فكأنما صام السنةَ كلها»
١٧٩	جابر بن عبد الله	«من صام شهرَ رمضانَ وستةَ أيامٍ من شوالٍ...»
١٨٣	ابن عباس	«لا تَكْرُمَ أخاك بما يَشُقُّ عليه»
١٨٥	عقبة بن عامرٍ	«قالتِ الجنةُ: يا ربِّ، أليس وعدتني أن تُزَيِّنِي بِرُكَّتَيْنِ...»
١٩٤	ابن عباسٍ وجابر	«من صام رمضانَ فأَتبعه ستًّا من شوالٍ...»
١٩٤	ابن عمر	«من صام رمضانَ وأتبعه ستًّا من شوالٍ؛ خَرَجَ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ»
١٩٥	غَنَامُ الأَنْصَارِيِّ	«من صام ستًّا بعدَ الفطرِ، فكأنما صام الدهرَ»
١٩٧	غَنَامُ الأَنْصَارِيِّ	«من صام ستةَ أيامٍ من شوالٍ»
١٩٨	أنس بن مالك	«من صام رمضانَ وأتبعه بستًّا من شوالٍ...»
٢٠٠	البراء بن عازبٍ	«من صام ستةَ أيامٍ بعدَ الفطرِ؛ فكأنما صام الدهرَ كلَّهُ»
٢٠١	البراء بن عازبٍ	«من صام رمضانَ وستةَ أيامٍ من شوالٍ...»
٢٠٤	مرسل طائوس	«من صام رمضانَ، وأتبعه بستةَ أيامٍ من شوالٍ...»
٢٠٦	حديث عريفٍ من عُرفاءِ قُرَيْشٍ عن أبيه	«من صامَ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَسِتًّا مِنْ شَوَالٍ، وَالْأَرْبَعَاءَ...»

رقم الصفحة	الصحابي	طرف الحديث
٢١٧	عائشة	أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، ما دخل عليها بعد العصرِ إِلَّا صَلَّى رَكَعَتَيْنِ
٢١٩	عائشة	نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَلَاتَيْنِ
٢٢٢	عائشة	«كَسُرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ كَكَسْرِهِ حَيًّا»
٢٤٢	أبو هريرة	«يَنْزِلُ اللَّهُ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا لَشَطْرِ اللَّيْلِ . . .»
٢٤٣	عائشة	«أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَدْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ»
٢٤٣	أُمُّ سَلَمَةَ	«مَا مِنْ مُسْلِمٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ، فَيَقُولُ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ . . .»
٢٤٤	أُمُّ سَلَمَةَ	«مَا مِنْ عَبْدٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ . . .»
٢٤٤	عائشة	«نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمَيْنِ . . .»
٢٤٦	أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ	«أَدْخَلَ نَفْرًا مِنْ أَصْحَابِي عَشْرَةَ»، وَقَالَ: «كَلُوا»
٢٥٨	الأعرج، عن أبي هريرة	«وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ؛ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ . . .»
٢٥٩	الأعرج، عن أبي هريرة	«الصَّيَّامُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا»
٢٦٠	أبو صالح، عن أبي هريرة	«قَالَ اللَّهُ: كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ، إِلَّا الصَّيَّامَ، فَإِنَّهُ لِي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ»
٢٦٠	ابن المسيب، عن أبي هريرة	«كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمَ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ»
٢٦٠	أبو صالح، عن أبي هريرة	«يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَدْعُ شَهْوَتَهُ . . .»
٢٦٠	محمد بن زياد، عن أبي هريرة	«لِكُلِّ عَمَلٍ كَفَّارَةٌ، وَالصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ . . .»
٢٦١	أبو صالح، عن أبي هريرة	«كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ يَضَاعَفُ؛ الْحَسَنَةُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةٍ ضَعْفٍ»

رقم الصفحة	الصحابي	طرف الحديث
٢٦١	أبو صالح، عن أبي هُرَيْرَةَ	«ما من حَسَنَةٍ عَمِلَهَا ابْنُ آدَمَ إِلَّا كُتِبَ لَهُ عَشْرُ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ»
٢٦٦	أبو أمامة	«عليك بالصوم فإنه لا مثل له»
٢٧٥	ابن مسعود	«نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي، فَوَعَاها، ثُمَّ أَذَاهَا إِلَى مَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا...»
٢٧٧	عبدِ اللَّهِ بنِ عمرو	«وصم من الشهرِ ثلاثةِ أيامٍ، فَإِنَّ الحَسَنَةَ بعشرِ أمثالِها...»
٢٧٧	أبو قتادة	«ثلاثٌ من كلِّ شهرٍ، ورمضانٌ إلى رمضان؛ فهذا صيامُ الدهرِ كلِّه»
٢٧٧	أبو هريرة	«صومُ شهرِ الصبرِ، وثلاثةِ أيامٍ من كلِّ شهرٍ؛ صومُ الدهرِ»
٢٧٨	زيدُ بنُ ثابتٍ	«نَضَرَ اللَّهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا، فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ»
٢٨١	معاوية بن أبي سفيان	«من يُرِدِ اللَّهُ به خَيْرًا يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ»
٢٩٣	جابر	أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، قَالَ: «نَعَمْ»
٢٩٤	أبو هريرة	«لا يصومُ أحدُكم يومَ الجمعةِ إلا يومًا قبله أو بعده»
٢٩٤	جُوَيْرِيَةُ بنتُ الحارثِ	«أَصُمْتُ أَمْسٍ»
٣٠٣	أنسُ بنُ مالكٍ	هُنِينَا أَنْ نَسَّالَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ شَيْءٍ فَكَانَ يُعْجِبُنَا أَنْ يَجِيءَ الرَّجُلُ
٣٠٥	طلحةُ بنُ عُبيدِ اللَّهِ	«خمسُ صلواتٍ في اليومِ والليلَةِ»
٣٢٤	ابنِ عمرَ	«لا تَحْرُوا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبَهَا»
٣٤٤	أبو أمامة	«اتقوا اللَّهَ رَبَّكُمْ، وَصَلُّوا حَمْسَكُمْ، وَصُومُوا شَهْرَكُمْ...»

رقم الصفحة	الصحابي	طرف الحديث
٣٤٩	سهل بن سعد	«أُحْدِجِبِلْ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»
٣٥٠	أبو حميد	«هذه طابَةٌ وهذا أُحْدُ جِبِلٌّ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ»
٣٥١	أبو حميد	«إِنِّي مُسْرِعٌ فَمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيُسْرِعْ مَعِي، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَمْكُثْ»



٢- فهرس الرواة المترجمين

- ١- إبراهيمُ بنُ يزيدَ القرشيُّ الأمويُّ الحوزيُّ أبو إسماعيلَ المكيُّ ١٦٥
- ٢- إبراهيمُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ إبراهيمَ الدمشقيِّ؛ ابنُ دُحيمٍ ١٢١
- ٣- إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ عزيقِ الحمصيِّ ١١٦
- ٤- أحمدُ بنُ جعفرِ بنِ حمدانَ بنِ مالكِ بنِ شبيبِ بنِ عبدِ الله، أبو بكرِ القطيعيُّ ١٠٤
- ٥- أحمدُ بنُ عبدةَ بنِ موسى الضبيِّ، أبو عبدِ الله البصريُّ ٩١
- ٦- أحمدُ بنُ محمدِ بنِ الحجاجِ بنِ رشدينَ بنِ سعدِ أبو جعفرِ المصريُّ ... ١٨٣
- ٧- أحمدُ بنُ يوسفَ بنِ خالدِ الأزديُّ أبو الحسنِ النَّيسابُوريُّ المعروفُ بحمدانَ السُّلميِّ ١٠٨
- ٨- إسحاقُ بنُ إبراهيمِ بنِ محمدِ بنِ عبدِ الله بنِ عمرَ بنِ زيدِ النَّهشليِّ ١٦٧
- ٩- إسحاقُ بنُ إبراهيمِ بنِ مَخْلَدِ الحَنْظَلِيِّ، ابنُ راهويه المروزيُّ ٩١
- ١٠- إسحاقُ بنُ إبراهيمِ بنِ يزيدِ النَّيسابُوريِّ، أبو يعقوبِ الإسفرائينيِّ ٥٦
- ١١- إسحاقُ بنُ عبدِ الله بنِ أبي فروةَ الأمويِّ مولا هم المدنيُّ ٢٠١
- ١٢- إسحاقُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ إسماعيلَ بنِ عبدِ الله بنِ أبي فروةَ الأمويِّ مولا هم، المدنيُّ ٢٠٢
- ١٣- أسدُ بنُ موسى بنِ إبراهيمِ بنِ الوليدِ بنِ عبدِ الملكِ بنِ مروانَ الأمويِّ ١١٧
- ١٤- إسماعيلُ مولى المؤدِّنِ ١٩٧
- ١٥- إسماعيلُ بنُ إبراهيمِ بنِ ميمونِ الصايغِ ٩٩
- ١٦- إسماعيلُ بنُ جعفرِ بنِ أبي كثيرِ الأنصاريِّ أبو إسحاقَ المدنيُّ القاريُّ ٥٧
- ١٧- إسماعيلُ بنُ عمرِ الواسطيِّ ثم البغداديِّ، أبو المنذرِ ٦٢
- ١٨- إسماعيلُ بنُ عياشِ بنِ سليمِ العنسيِّ، أبو عبَّته الحمصيُّ ١٢٠
- ١٩- بشرُ بنُ عمرَ بنِ الحكمِ بنِ عُقبَةَ الزَّهرانيِّ الأزديِّ، أبو محمدِ البصريُّ ١٨٧
- ٢٠- بشرُ بنُ منصورِ السُّلميِّ أبو محمدِ الأزديِّ البصريُّ ١٥٨

- ٢١- بقیةُ بنِ الولیدِ بنِ صائدِ الكَلاعيِّ أبو یُحَمدَ ١١٦
- ٢٢- بکرُ بنُ سَوادَةَ بنِ ثُمَامَةَ الجُدَاميِّ، أبو ثُمَامَةَ المِصریِّ ٣٥١
- ٢٣- بکرُ بنُ مُضَرِّ بنِ مُحَمَّدِ بنِ حَکیمِ أبو مُحَمَّدِ وقیل: أبو عبدِ الملکِ المِصریِّ ١٨٦
- ٢٤- تَمیمُ بنُ سَلَمَةَ السُّلَميِّ، الكُوفیُّ ٣٥٢
- ٢٥- ثورُ بنُ یزیدَ بنِ زیادِ الكَلاعيِّ، أبو خالدِ الشاميِّ الحمصيِّ ١١٥
- ٢٦- جعفرُ بنُ مُحَمَّدِ الفِریابیِّ ١١٩
- ٢٧- حاتمُ بنُ إسماعیلَ المَدنيِّ أبو إسماعیلَ الحارثيِّ مولاہم ١٩٦
- ٢٨- حجاجُ بنُ نُصَيرِ الفَساطِيطيِّ القِيسِيِّ أبو مُحَمَّدِ البِصریِّ ١٦٦
- ٢٩- الحسنُ بنُ عمروِ الفُقَيميِّ الكُوفیُّ ١٦٨
- ٣٠- الحسنُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ الحسنِ الخَلالِ الحافظُ ٢٠٠
- ٣١- الحسنُ بنُ موسىِ الأشيبِ أبو عليِّ البِغدادیِّ ١٨٠
- ٣٢- الحسينُ بنُ الكَمَيتِ بنِ البهلُولِ بنِ عمرَ أبو عليِّ المِوصلیِّ ٢٠٦
- ٣٣- الحسينُ بنُ نصرِ بنِ المُعارِكِ أبو عليِّ، سَكَنَ مِصرَ ١٢٥
- ٣٤- حفصُ بنُ غِيَاثِ النَّحَعيِّ القاضِيِ أبو عمرَ الكُوفیُّ ٧٤
- ٣٥- حمادُ بنُ أسامةَ بنِ زيَدِ القرشيِّ مولاہم، أبو أسامةَ الكُوفیُّ ٨١
- ٣٦- خَلادُ بنُ أسَلَمِ الصَّفارِ أبو بكرِ البِغدادیِّ ٩٠
- ٣٧- داوُدُ بنُ قيسِ الفِراءِ الدِباغُ، أبو سليمانَ القرشيِّ مولاہم، المَدنيُّ ٦٦
- ٣٨- ذَکوانُ أبو صالحِ السَّمانِ الزِياتِ المَدنيُّ ١٣٦
- ٣٩- الرِبيعُ بنُ سُلَيمانَ أبو مُحَمَّدِ المِصریِّ المُرادِيِّ صاحبُ الشافعيِّ ١٢٤
- ٤٠- رَجاءُ بنُ حَيَوةَ الكِنديِّ أبو المِقْدامِ، ويُقالُ: أبو نصرِ الفِلسطِينيِّ ٣٥٢
- ٤١- رِواءُ بنُ الجِراحِ أبو عِصامِ العَسقَلانيِّ ١٦٩
- ٤٢- رِوْحُ بنُ عِبادَةَ بنِ العلاءِ بنِ حَسانَ القِيسِيِّ أبو مُحَمَّدِ البِصریِّ ١٥٨
- ٤٣- رِوْحُ بنُ القاسمِ التَّميميِّ العَبْريِّ أبو غِيَاثِ البِصریِّ ٧٢
- ٤٤- زَمعةُ بنُ صالحِ الجَندیِّ الیَمانيِّ، نَزيلُ مَكَّةَ ٢٠٤

- ٤٥- زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدِ التَّمِيمِيِّ العَنَبَرِيُّ أَبُو المُنذِرِ الخُرَاسَانِيُّ المَرَوَزِيُّ ٨١
- ٤٦- سَعْدُ بْنُ الصَّلْتِ بْنُ بُرْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَبُو الصَّلْتِ البَجَلِيُّ الكُوفِيُّ، قَاضِي شِيرَازَ ١٦٧
- ٤٧- سَعْدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَمْرٍو الأَنْصَارِيِّ المَدَنِيِّ ٢١٥
- ٤٨- سَعْدُ بْنُ طَارِقِ أَبُو مالِكِ الأَشْجَعِيِّ الكُوفِيُّ ٣٥٢
- ٤٩- سَعْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الحَكَمِ بْنِ أَعِينِ بْنِ لَيْثِ المِصْرِيِّ ١٢٤
- ٥٠- سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُوبَ؛ مِقْلَاصِ الخُزَاعِيِّ مَوْلَاهُمْ أَبُو يَحْيَى المِصْرِيُّ ... ١٧٨
- ٥١- سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورِ بْنِ شُعْبَةَ، أَبُو عَثْمَانَ الخُرَاسَانِيُّ ٩٣
- ٥٢- سَلِيمَانُ بْنُ دَاوُدَ بْنِ الجَارُودِ أَبُو دَاوُدَ الطَيَالِسِيِّ البَصْرِيِّ ١٥٨
- ٥٣- سَلِيمَانُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ سَلِيمَانَ بْنِ كَيْسَانَ الكَلْبِيِّ أَبُو مُحَمَّدِ الكَيْسَانِيِّ .. ١٢٦
- ٥٤- سُلَيْمَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَيْسَى التَّمِيمِيِّ الدِمَشْقِيِّ أَبُو أَيُوبَ ١٢١
- ٥٥- سَفِيَانُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ مَسْرُوقِ الثَّوْرِيِّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الكُوفِيُّ ٧٨
- ٥٦- سَفِيَانُ بْنُ عَيْنَةَ أَبُو مُحَمَّدِ الهَلَالِيِّ مَوْلَاهُمْ، الكُوفِيُّ ثُمَّ المَكِّيُّ ٧٩
- ٥٧- سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحِ، ذَكَوَانُ السَّمَانَ أَبُو يَزِيدَ المَدَنِيِّ ١٣٦
- ٥٨- سُؤَيْدُ بْنُ عَبْدِ العَزِيزِ بْنِ نُمَيْرِ السُّلَمِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو مُحَمَّدِ الدِمَشْقِيِّ .. ١٣١
- ٥٩- شَجَاعُ بْنُ الوَلِيدِ بْنِ قَيْسِ السَّكُونِيِّ أَبُو بَدْرِ الكُوفِيُّ ٨٠
- ٦٠- شَرَاحِيلُ بْنُ آدَةَ، أَبُو الأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيُّ ١٧٦
- ٦١- صَدَقَةُ بْنُ خَالِدِ القَرَشِيِّ الأَمَوِيِّ مَوْلَاهُمْ، أَبُو العَبَّاسِ الدِمَشْقِيُّ ١٢١
- ٦٢- صَدَقَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّمِينُ: أَبُو مَعَاوِيَةَ أَوْ أَبُو مُحَمَّدِ الدِمَشْقِيِّ ١٥٨
- ٦٣- صَفْوَانُ بْنُ صَالِحِ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ دِينَارِ الثَّقَفِيِّ مَوْلَاهُمْ أَبُو عَبْدِ المَلِكِ الدِمَشْقِيُّ ١٧٥
- ٦٤- صَفْوَانُ بْنُ عَيْسَى الزُّهْرِيِّ، أَبُو مُحَمَّدِ البَصْرِيِّ القَسَّامُ ٣٥٢
- ٦٥- الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدِ بْنِ الضَّحَّاكِ بْنِ مُسْلِمِ الشَّيْبَانِيِّ أَبُو عَاصِمِ النَّبِيلُ ... ١٥٨
- ٦٦- ضَرَّارُ بْنُ صَرْدِ التَّمِيمِيِّ أَبُو نُعَيْمِ الطَّحَّانِ الكُوفِيُّ ٩٢
- ٦٧- طَاوُسُ بْنُ كَيْسَانَ الِيَمَانِيِّ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجَمِيرِيِّ مَوْلَاهُمْ الفَارِسِيُّ ٢٠٤

- ٦٨- عبَادُ بَنُ العَبَاسِ بنِ إدْرِيسِ الطَّالِقَانِيُّ أبو الحَسَنِ ١١٨
- ٦٩- عَبَاسُ بَنُ عبدِ العَظِيمِ بنِ إِسْمَاعِيلِ العَنَبَرِيِّ، أبو الفَضْلِ البَصْرِيِّ ٣٥٢
- ٧٠- عبدُ بَنُ حُمَيْدِ بنِ نَصْرِ الكَسِيِّ بِمُهْمَلَةٍ، أبو مُحَمَّدٍ قَيْلٍ: اسْمُهُ عبدُ الحَمِيدِ . ٣٥٣
- ٧١- عبدُ رَبِّهِ بَنُ سَعِيدِ بنِ قَيْسِ بنِ عَمْرٍو الأَنْصَارِيِّ المَدَنِيِّ ٧٥
- ٧٢- عبدُ الرَّحْمَنِ بَنُ أَبِي سَعِيدِ الخُدْرِيِّ سَعِدِ بنِ مَالِكِ الأَنْصَارِيِّ الخَزْرَجِيِّ ٣٥٣
- ٧٣- عبدُ الرَّحْمَنِ بنِ غَنَامِ الأَنْصَارِيِّ ١٩٧
- ٧٤- عبدُ الرَّحْمَنِ بَنُ التُّعْمَانِ: ابنُ مَعْبَدِ بنِ هُوَذَةَ الأَنْصَارِيِّ، أبو التُّعْمَانِ الكُوفِيِّ ١٧٥
- ٧٥- عبدُ الرَّحْمَنِ بَنُ مُحَمَّدِ بنِ سَلْمِ الرَّازِيِّ، ثم الأَصْبَهَانِيُّ ١٠٥
- ٧٦- عبدُ الرَّحْمَنِ بَنُ مَهْدِيِّ بنِ حَسَّانِ العَنَبَرِيِّ مَوْلَاهُم أَبُو سَعِيدِ البَصْرِيِّ . ١٥٨
- ٧٧- عبدُ الرَّحْمَنِ بَنُ يَعْقُوبِ الجُهَنِيِّ مَوْلَى الحُرَقَةَ المَدَنِيِّ ١٣٧
- ٧٨- عبدُ العَزِيزِ بَنُ مُحَمَّدِ بنِ عُبَيْدِ الدَّرَاوَرْدِيِّ أَبُو مُحَمَّدِ الجُهَنِيِّ مَوْلَاهُم المَدَنِيِّ ٨٤
- ٧٩- عبدُ الغَفَّارِ بَنُ دَاوُدَ بنِ مِهْرَانَ بنِ زِيَادِ البَكْرِيِّ أَبُو صَالِحِ الحَرَّانِيِّ ١٨٦
- ٨٠- عبدُ اللَّهِ بَنُ جَعْفَرِ بنِ أَحْمَدَ بنِ فَارِسِ الأَصْبَهَانِيِّ ١٠٣
- ٨١- عبدُ اللَّهِ بَنُ الزُّبَيْرِ بنِ عَيْسَى القُرَشِيِّ الأَسَدِيِّ، أَبُو بَكْرٍ الحُمَيْدِيُّ المَكِّيُّ .. ٩١
- ٨٢- عبدُ اللَّهِ بَنُ سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدِ المَقْبَرِيِّ أَبُو عَبَادِ اللَّيْثِيِّ مَوْلَاهُم المَدَنِيُّ ... ١٧١
- ٨٣- عبدُ اللَّهِ بَنُ شُبْرُمَةَ بنِ الطُّفَيْلِ بنِ حَسَّانِ الصَّبِيِّ، أَبُو شُبْرُمَةَ الكُوفِيُّ القَاضِي ٣٥٢
- ٨٤- عبدُ اللَّهِ بَنُ صَالِحِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ مُسْلِمِ الجُهَنِيِّ مَوْلَاهُم، أَبُو صَالِحِ المَصْرِيِّ ١٨٧
- ٨٥- عبدُ اللَّهِ بَنُ الصَّامِتِ الغَفَّارِيُّ البَصْرِيُّ ٣٥٢
- ٨٦- عبدُ اللَّهِ بَنُ طَاوُسِ بنِ كَيْسَانَ اليمانيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ ٢٠٤
- ٨٧- عبدُ اللَّهِ بَنُ عبدِ الحَكَمِ بنِ أَعْيَنَ بنِ لَيْثِ المَصْرِيِّ، أَبُو مُحَمَّدِ الفَقِيهُ ١٨٦
- ٨٨- عبدُ اللَّهِ بَنُ عِمْرَانَ بنِ أَبِي عَلِيٍّ أَبُو مُحَمَّدِ الأَسَدِيِّ مَوْلَاهُم الأَصْبَهَانِيُّ

- الرازيُّ ١٠٥
- ٨٩- عبدُ اللهِ بنُ لهيعةَ بنِ عُقبةَ الحضرميُّ أبو عبدِ الرحمنِ الغافقيُّ المصريُّ ٧٥
- ٩٠- عبدُ اللهِ بنُ المباركِ بنِ واضحِ الحنظليُّ التميميُّ مولاهم أبو عبدِ الرحمنِ
- المروزيُّ ٥٨
- ٩١- عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ سنانِ بنِ الشَّماخِ أبو محمدِ السَّعديُّ البصريُّ يُعرَفُ
- بالرُّوحيِّ ٨٨
- ٩٢- عبدُ اللهِ بنُ محمدِ بنِ عليِّ بنِ نُفيلِ، أبو جعفرِ الثُّفيليِّ الحَرَانيُّ ٩٠
- ٩٣- عبدُ اللهِ بنُ مسلمِ بنِ عبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ شهابِ بنِ الحارثِ بنِ زُهرةَ
- الزُّهريُّ المدنيُّ أبو مُحَمَّدٍ أخو الزُّهريِّ الإمام ٣٥٣
- ٩٤- عبدُ اللهِ بنُ نُميرِ الهَمْدانيِّ الخارفيُّ، أبو هشامِ الكوفيُّ ٥٨
- ٩٥- عبدُ اللهِ بنُ يزيدِ القرشيُّ المكيُّ أبو عبدِ الرحمنِ المقرئُ ١٨٠
- ٩٦- عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ التَّنيسيُّ أبو محمدِ الكَلاعيِّ المصريُّ ١٠٢
- ٩٧- عبدُ الملكِ بنُ أبي بكرِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ الحارثِ بنِ هشامِ القرشيِّ
- المخزوميُّ المدنيُّ ٩٨
- ٩٨- عبدُ الملكِ بنُ عبدِ الرحمنِ أبو هاشمِ الدَّماريُّ الأَبناويُّ ١٥٩
- ٩٩- عبدُ الملكِ بنُ عبدِ العزيزِ بنِ جُريجِ الأُمويِّ مَولاهم المَكِّيُّ ٦٥
- ١٠٠- عبدُ الملكِ بنُ عمرو القيسيُّ، أبو عامرِ العَقديُّ البصريُّ ١٣٧
- ١٠١- عبدُ الملكِ بنُ محمدِ الحَميريِّ البَرسميُّ أبو محمدِ الصَّنَعانيُّ الدمشقيُّ
- ١٠٢- عبيدُ اللهِ بنُ عبدِ الكَريمِ بنِ يزيدِ بنِ فَرُوحَ، أبو زُرعةَ الرازيُّ، مولى
- عِيَّاشِ بنِ مُطَرِّفِ القرشيِّ ٣٧
- ١٠٣- عُتْبَةُ بنُ أبي حَكيمِ الهَمْدانيِّ أبو العباسِ الشاميُّ الأُرْدُنِّيُّ الطبرانيُّ ... ٩٦
- ١٠٤- عثمانُ بنُ حصنِ بنِ عَلَاقِ الدمشقيُّ ١٥٩
- ١٠٥- عثمانُ بنُ الحَكَمِ الجُداميِّ المصريُّ ١٦٠
- ١٠٦- عثمانُ بنُ حَكيمِ بنِ عبادِ بنِ حُثَيْفِ الأنصاريِّ، الأوسِيُّ، أبو سَهْلِ
- المدنيُّ ثم الكوفيُّ ٣٥٣

- ١٠٧- عثمانُ بنُ أبي سليمانَ بنِ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمِ القُرَشِيِّ، التَّوْفَلِيِّ، المَكِّيِّ قاضيها ٣٥٣
- ١٠٨- عثمانُ بنُ صالحِ بنِ صفوانَ السَّهْمِيِّ مولاهم، أبو يحيى المصريُّ .. ١٨٢
- ١٠٩- عثمانُ بنُ عمرو بنِ ساجِ الحَرَّانِيِّ، الجَزْرِيُّ ١١١
- ١١٠- عَطِيَّةُ بنُ قَيْسِ الكِلَابِيِّ، أبو يحيى الشاميُّ ٣٥٤
- ١١١- عقيلُ بنُ يحيى بنِ الأسودِ الأصبهانيِّ أبو صالحِ الطهرانيِّ ١٠٨
- ١١٢- العلاءُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ يعقوبِ الحَرَقِيِّ، أبوشبيلِ المَدَنِيِّ ١٤٢
- ١١٣- عليُّ بنُ بحرِ بنِ بَرِّيِّ القَطَّانُ أبو الحسنِ البغدادِيُّ ١٩٦
- ١١٤- عليُّ بنُ حُجْرِ بنِ إياسِ السَّعْدِيِّ المَرُوزِيِّ، حافظُ مَرُوزَ ٥٦
- ١١٥- عليُّ بنُ أبي حَمَلَةَ القُرَشِيِّ أبو نصرِ الفِلَسْطِينِيِّ ١٦٢
- ١١٦- عمرُ بنُ الحسنِ أبو الخطَّابِ ابنُ دحيةِ الأندلسيِّ المحدثُ ٣٣٤
- ١١٧- عمرُ بنُ حفصِ بنِ صَبِيحِ الشيبانيِّ البَصْرِيِّ ١٣٧
- ١١٨- عمرُ بنُ الحكمِ بنِ رافعِ بنِ سنانِ المدنيِّ، الأنصاريُّ ٣٥٤
- ١١٩- عمرُ بنُ عليِّ بنِ عطاءِ بنِ مُقَدَّمِ المُقَدَّمِيِّ، أبو حفصِ البَصْرِيِّ ٧٢
- ١٢٠- عمروُ بنُ الحارثِ بنِ يعقوبِ أبو أميةِ الأنصاريِّ مولاهم المصريُّ .. ٧٠
- ١٢١- عمروُ بنُ جابرِ الحضرميِّ أبو زرعةِ المصريُّ ١٨٩
- ١٢٢- عمروُ بنُ أبي سلمَةَ التَّنِيسِيِّ أبو حفصِ الدمشقيِّ ١٣٥
- ١٢٣- عمروُ بنُ عبدِ العَفَّارِ الفُقَيْمِيِّ ٧٦
- ١٢٤- عمروُ بنُ مُحَمَّدِ العَنَقَزِيِّ، أبو سعيدِ الكوفيِّ ٣٥٤
- ١٢٥- عمروُ بنُ مَرْزَدِ الدمشقيِّ أبو أسماءِ الرَّحْبِيِّ ١٢٣
- ١٢٦- عمروُ بنُ هَرَمِ الأزدِيِّ، البصريُّ ٣٥٤
- ١٢٧- عيسى بنُ أبي عيسى بنِ ماهانَ، أبو جعفرِ الرازيِّ التَّمِيمِيِّ مولاهم ٨٠
- ١٢٨- عيسى بنُ يونسَ: ابنُ أبي إسحاقِ السَّبْعِيِّ الكوفيِّ ١٦٢
- ١٢٩- غَسَّانُ بنُ الربيعِ بنِ منصورِ أبو محمدِ الأزدِيِّ الكوفيِّ، سَكَنَ الموصلَ .. ٢٠٦
- ١٣٠- فضيلُ بنُ حسينِ بنِ طلحةِ الجَحْدَرِيِّ، أبو كاملٍ ٣٥٤

- ١٣١- القاسمُ بنُ عبدِ اللَّهِ بنِ عُمَرَ بنِ حَفْصِ العُمَريِّ المدنيِّ ٧١
- ١٣٢- القاسمُ بنُ مُحَيَّمَةَ، مُصَعَّرٌ، أبو عُرْوَةَ الهَمْدانيُّ الكوفيُّ ٣٥٤
- ١٣٣- قُدَامَةُ بنُ موسى بنِ عُمَرَ بنِ قُدَامَةَ بنِ مَطْعُونِ الجَمَحيِّ، المدنيُّ ... ٣٥٤
- ١٣٤- قُرَّةُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ حَيَّوِيلَ المَعافِريُّ أبو محمدٍ، ويقالُ: أبو حَيَّوِيلَ
المِصريُّ ٧٠
- ١٣٥- قَيْسُ بنُ سَعْدِ أبو عبدِ اللَّهِ المكيُّ الحبشيُّ ٣٥٥
- ١٣٦- كاملُ بنُ طلحةَ الجَحْدَريُّ أبو يحيى البَصَريُّ ١٠٢
- ١٣٧- الليثُ بنُ أبي سُلَيمٍ أبو بكرٍ الكوفيُّ ١٧٠
- ١٣٨- المُنْتَنَى بنُ الصَّبَاحِ اليَمانيُّ نزيلُ مكَّةَ ١٦٦
- ١٣٩- مجاهدُ بنُ جَبْرِ المكيِّ، أبو الحجاجِ القُرشيُّ المَخزُوميُّ مولاهم ... ١٧٠
- ١٤٠- مُحَاضِرُ بنُ المُوَرَّعِ الهَمْدانيُّ الياميُّ أبو المُوَرَّعِ الكوفيُّ ٦٠
- ١٤١- المُحَرَّرُ بنُ أبي هريرةَ الدَّوسيُّ المدنيُّ ١٦٦
- ١٤٢- محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ سَعِيدِ القَيْسيِّ، أبو عبدِ اللَّهِ القُرطُبيُّ ١٢٨
- ١٤٣- محمدُ بنُ إبراهيمَ بنِ عليِّ بنِ عاصمِ بنِ زاذانِ الأصبهانيِّ، أبو بكرِ ابنِ
المقريِّ ١١٨
- ١٤٤- محمدُ بنُ إدريسَ بنِ المُنذِرِ بنِ داوُدَ بنِ مِهْرانَ، أبو حاتمِ الحنْظَليُّ
الرازيُّ ٤٠
- ١٤٥- محمدُ بنُ إسحاقِ بنِ إبراهيمَ بنِ شاذانِ الفارسيِّ أبو يعلى ١٦٧
- ١٤٦- محمدُ بنُ الحسينِ بنِ الحسنِ أبو بكرِ النِّسابُوريُّ القَطَّانُ ١٠٨
- ١٤٧- محمدُ بنُ أبي حُمَيدِ إبراهيمَ الأنصاريِّ، المدنيُّ لَقَبُهُ حَمَادٌ ٧١
- ١٤٨- مُحَمَّدُ بنُ حُمَيدِ اليَشْكُريُّ أبو سفيانَ المَعَمَريُّ البصريُّ، نزيلُ بغدادَ . ٣٥٥
- ١٤٩- محمدُ بنُ خازِمِ أبو مُعاويةَ الصَّريريُّ الكوفيُّ ٥٩
- ١٥٠- محمدُ بنُ أبي خالِدِ الصَّومَعيِّ، أبو بكرِ الطَّبَريِّ ١٣٥
- ١٥١- محمدُ بنُ سليمانَ بنِ أبي داوُدَ الحَرَانيِّ، وهو يُلقَّبُ بُوَمَّةَ ١٦٢
- ١٥٢- محمدُ بنُ شَعيبِ بنِ شابورِ القُرشيِّ الأمويُّ أبو عبدِ اللَّهِ الشاميُّ ... ١٢٧

- ١٥٣- محمدُ بنُ عائِدِ أبو أحمدَ الدمشقيُّ، صاحبُ المغازي ١١٩
- ١٥٤- محمدُ بنُ عبّادِ بنِ الزُّبرقانِ أبو عبدِ اللهِ المكيُّ ٩٢
- ١٥٥- محمدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ ثوبانَ القرشيُّ العامريُّ مولاهم أبو عبدِ اللهِ المدنيُّ ١٦٨
- ١٥٦- مُحَمَّدُ بنُ عبدِ الرحمنِ بنِ الحارثِ بنِ هشامِ المَخزوميُّ ٣٥٥
- ١٥٧- محمدُ بنُ عبدِ الرحيمِ بنِ أبي زهيرِ القرشيُّ العدويُّ أبو يحيى البزازُ البغداديُّ المعروفُ بصاعقةً ١٩٦
- ١٥٨- محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عبدِ الحَكَمِ بنِ أعينَ المصريُّ ١٠١
- ١٥٩- محمدُ بنُ عُقبَةَ بنِ هَرَمِ السَّدوسيِّ البصريُّ أبو عبدِ اللهِ البصريُّ ١٣١
- ١٦٠- محمدُ بنُ عليِّ بنِ خَلَفِ العَطَّارُ ٧٧
- ١٦١- محمدُ بنُ عمرو بنِ عَلَقَمَةَ بنِ وَقَّاصِ اللَّيْثيِّ المدنيُّ ٦٨
- ١٦٢- محمدُ بنُ الفضلِ بنِ جابرِ بنِ شاذانَ، أبو جعفرِ السَّقَطِيّ ١٠٢
- ١٦٣- محمدُ بنُ مسكينِ بنِ نُمَيْلَةَ أبو الحسنِ اليماميُّ، نزيلُ بغدادَ ١٣٥
- ١٦٤- محمدُ بنُ مُصَفَّى بنِ هُلولِ القرشيُّ أبو عبدِ اللهِ الحمصيُّ ١١٦
- ١٦٥- محمدُ بنُ معاويةَ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ معاويةَ بنِ إسحاقِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ معاويةَ بنِ هشامِ بنِ عبدِ الملكِ بنِ مروانَ أميرِ المؤمنينِ أبو بكرِ القرشيُّ الأندلسيُّ (ابن الأحرمر) ١٢٩
- ١٦٦- محمدُ بنُ يونسَ بنِ موسى بنِ سليمانَ القرشيُّ الكُدَيْميُّ أبو العباسِ البصريُّ ١٠٤
- ١٦٧- محمودُ بنُ خالدِ بنِ يزيدِ السُّلَميِّ أبو عليِّ الدمشقيُّ ١٢٧
- ١٦٨- مروانُ بنُ محمدِ بنِ حسانَ الأَسديِّ الدمشقيُّ الطاطريُّ ١٧٥
- ١٦٩- مُزاحِمُ بنُ زُفَرَ بنِ الحارثِ الضُّبِّيِّ، ويقالُ: العامريُّ، الكوفيُّ ٣٥٥
- ١٧٠- مسلمَةُ بنُ عليِّ بنِ خَلَفِ الحُشَنيِّ أبو سعيدِ الدمشقيُّ ١٩٤
- ١٧١- معاذُ بنُ خالدِ بنِ شقيقِ بنِ دينارِ العَبديِّ مولاهم أبو بكرِ المَرَوَزيُّ ١٦٢
- ١٧٢- مَعْنُ بنُ عيسى القَرَّازُ أبو يحيى المدنيُّ القَرَّازُ ١٦٢

- ١٧٣- المَعِيرَةُ بِنُ حَكِيمِ الصَّنَعَانِيِّ الأَبْنَاوِيِّ ٣٥٥
- ١٧٤- المَعِيرَةُ بِنُ سَلَمَةَ المَخْزُومِيِّ، أَبُو هِشَامِ البَصْرِيِّ ٣٥٥
- ١٧٥- المِقْدَامُ بِنُ دَاوَدَ بِنِ عَيْسَى بِنِ تَلِيدِ أَبُو عَمْرٍو الرُّعَيْنِيِّ المِصْرِيِّ ١١٦
- ١٧٦- المُنْدِرُ بِنُ مَالِكِ بِنِ قُطْعَةَ العَبْدِيِّ العَوْقِيِّ البَصْرِيِّ، أَبُو نَضْرَةَ، مشهورٌ
بِكُنْيَتِهِ ٣٥٥
- ١٧٧- موسى بِنُ مَسْعُودِ النَّهْدِيِّ أَبُو حُدَيْفَةَ البَصْرِيِّ ١٦٣
- ١٧٨- موسى بِنُ أَبِي عَيْسَى الحَنَاطُ الغِفَارِيُّ أَبُو هَارُونَ المَدَنِيِّ، مشهورٌ بكُنْيَتِهِ
وَأَسْمُ أَبِيهِ مَيْسِرَةَ ٣٥٥
- ١٧٩- موسى بِنُ يَسَارِ المُطَّلِبِيِّ مَوْلَاهُم، المَدَنِيُّ ٣٥٦
- ١٨٠- نَافِعُ بِنُ يَزِيدِ الكَلَاعِيِّ، أَبُو يَزِيدِ المِصْرِيِّ ٣٥٦
- ١٨١- النُّضْرُ بِنُ عَبْدِ الجَبَّارِ المُرَادِيِّ مَوْلَاهُم أَبُو الأَسْوَدِ المِصْرِيِّ ١٨١
- ١٨٢- نُعَيْمُ بِنُ حَمَادِ بِنِ مُعَاوِيَةَ بِنِ الحَارِثِ الخُزَاعِيِّ ٩١
- ١٨٣- نُعَيْمُ بِنُ أَبِي هِنْدِ النُّعْمَانِ بِنِ أَشِيَمِ الأشْجَعِيِّ ٣٥٦
- ١٨٤- هِشَامُ بِنُ عَمَّارِ بِنِ نَصِيرِ بِنِ مَيْسِرَةَ بِنِ أَبَانَ السَّلْمِيِّ أَبُو الوَلِيدِ
الدمشقيُّ ٩٨
- ١٨٥- هِمَامُ بِنُ يَحْيَى بِنِ دِينَارِ العَوْدِيِّ ١٦٦
- ١٨٦- هَلَالُ بِنُ حَبَّابِ أَبُو العَلَاءِ مَوْلَى زَيْدِ بِنِ صُوحَانَ العَبْدِيِّ الكُوفِيِّ ٢٠٨
- ١٨٧- هَلَالُ بِنُ يَسَافٍ، وَيُقَالُ: ابنِ إِسَافِ الأشْجَعِيِّ مَوْلَاهُم، الكُوفِيُّ ٣٥٦
- ١٨٨- الهَيْثَمُ بِنُ حَمِيدِ أَبُو أَحْمَدَ الشَّامِيِّ العَسَانِيِّ مَوْلَاهُم ١١٩
- ١٨٩- وَرْقَاءُ بِنُ عَمْرٍو بِنِ كَلِيبِ اليَشْكُرِيِّ أَبُو بَشِيرِ الكُوفِيِّ ٦٣
- ١٩٠- الوَلِيدُ بِنُ مَسْلَمِ القَرَشِيِّ مَوْلَاهُم أَبُو العَبَاسِ الدَّمَشْقِيُّ ١١٥
- ١٩١- يَحْيَى بِنُ أَبِي بَكِيرِ الكِرْمَانِيِّ الكُوفِيِّ ١٦٣
- ١٩٢- يَحْيَى بِنُ الحَارِثِ الدَّمَارِيِّ أَبُو عَمْرٍو الشَّامِيِّ ١٢٣
- ١٩٣- يَحْيَى بِنُ الحَارِثِ الشِّيرَازِيِّ ١٦٣
- ١٩٤- يَحْيَى بِنُ حَسَّانَ بِنِ حِيَانَ النَّيَّسِيِّ البَكْرِيِّ أَبُو زَكْرِيَا البَصْرِيِّ ١٢٣

- ١٩٥- يحيى بن حمزة بن واقد الحَضْرَمِيُّ، أبو عبد الرحمن الدمشقي ٩٨،
١٢٣
- ١٩٦- يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري المدني أبو سعيد القاضي . ٧٣
- ١٩٧- يحيى بن سعيد المازني الفارسي الإصطخري، قاضي شيراز ١٩٢
- ١٩٨- يحيى بن شبيب اليمامي البصري ١٩٨
- ١٩٩- يحيى بن عبد الحميد الحِماني الكوفي الحافظ ٩٢
- ٢٠٠- يحيى بن عتيق الطفاوي، البصري ٣٥٦
- ٢٠١- يزيد بن خالد بن يزيد بن موهب الهمداني أبو خالد الرملي ١٨٨
- ٢٠٢- يزيد بن عبد الله بن خُصيفة المدني ١٦٨
- ٢٠٣- اليمان بن عدي أبو عدي الحمصي من أهل الشام ١٦٣
- ٢٠٤- يونس بن حبيب بن عبد القاهر أبو بشر العجلي مولاهم، الأصبهاني
«راوي مسند الطيالسي» ١٠٥
- ٢٠٥- يونس بن عبد الرحيم بن سعيد بن أبي أيوب الرملي العسقلاني ١٦٩
- ٢٠٦- يزيد بن مرة الباهلي الذراع البصري ٦٢
- ٢٠٧- أبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي سبرة القرشي ٦٦
- ٢٠٨- أبو عبيد المدحجي حاجب سليمان ٣٥٦



٣- فهرس المصادر والمراجع

- ١- **إبطال الحيل** / عبید اللہ بن محمد بن بطة العکبري العقبلي، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣ .
- ٢- **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان** / محمد بن حبان أبو حاتم البستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٤ - ١٩٩٣م.
- ٣- **أحوال الرجال** / إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي أبو إسحاق الجوزجاني، تحقيق: عبدالعليم البستوي، حديث أكاديمي، فيصل آباد، باكستان.
- ٤- **أدب الطلب ومنتهى الأرب** / محمد بن علي الشوكاني.
- ٥- **أخبار أصبهان «تاريخ أصبهان»** / أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٠ - ١٩٩٠م.
- ٦- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث** / أبو يعلى الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي، تحقيق د. محمد سعيد عمر، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩ .
- ٧- **الأسامي والكنى** / أبو أحمد الحاكم الكبير محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، دار الغرباء الأثرية، المدينة، ط١، ١٤١٤ - ١٩٩٤م.
- ٨- **الاستذكار** / أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقيق عبدالمعطي أمين قلعجي، دار قتيبة، دار الوعي، ط١، ١٤١٤ - ١٩٩٣م.
- ٩- **أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني** / أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، «ابن القيسراني»، نسخه وصححه: جابر بن عبد الله السريع،

- دار التدمرية، ط١، ١٤٢٨ .
- ١٠- **إعانة الطالبين** / للعلامة أبي بكر بن محمد شطا الدمياطي المشهور بالسيد البكري، دار إحياء الكتب العربية
- ١١- **الاقتراح في بيان الإصطلاح** / أبو الفتح ابن دقيق العيد القشيري، تحقيق: قحطان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢-١٩٨٢م .
- ١٢- **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال** / علاء الدين مغلطي بن قليج الحنفي، تحقيق: عادل محمد وأسامة إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط١، ١٤٢٢-٢٠٠١م .
- ١٣- **الإلزامات والتبع** / أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٤٠٥-١٩٨٥م .
- ١٤- **مجلس من أمالي الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني**، دراسة وتحقيق: ساعد بن عمر بن غازي، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط١، ١٤١٠-١٩٨٩م .
- ١٥- **الأمالي المطلقة** / أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤١٦ - ١٩٩٥م .
- ١٦- **الأنساب** / أبو سعد عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الهند، ١٣٩٧ - ١٩٧٧م .
- ١٧- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث** / إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده .
- ١٨- **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع** / علاء الدين أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، قدم له وخرج أحاديثه الأستاذ: أحمد مختار عثمان، الناشر زكريا علي يوسف، مطبعة العاصمة بالقاهرة .

- ١٩- **البداية والنهاية/** أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤١٠ - ١٩٩٠م.
- ٢٠- **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير/** سراج الدين أبي حفص عمر بن علي المعروف بابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبدالله بن سليمان، دار الهجرة، الرياض، ط ١، ١٤٢٥-٢٠٠٤م.
- ٢١- **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث/** الحافظ نور الدين الهيثمي، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة، المدينة المنورة، ط ١، ١٤١٣ - ١٩٩٢م.
- ٢٢- **بغية النقاد الثقلة فيما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تممه ولا كمله/** أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن خلف المراكشي المالكي المعروف بابن المواق، تحقيق: د. محمد خرشافي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط ١، ١٤٢٥ - ٢٠٠٤م.
- ٢٣- **البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومُسَّ بضربٍ من التجريح/** أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الجنان، بيروت، ط ١، ١٤١٠-١٩٩٠م.
- ٢٤- **تاريخ أسماء الثقات/** الحافظ أبي حفص عمر بن شاهين، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية، ط ١، ١٤٠٤ - ١٩٨٤م.
- ٢٥- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام/** شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م.
- ٢٦- **التاريخ الأوسط/** أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: تيسير بن سعد، دار الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢٦ - ٢٠٠٥م.
- ٢٧- **التاريخ الكبير/** أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، تحقيق: صلاح بن فتحي

- هلل، الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٧-٢٠٠٦م.
- ٢٨- **التاريخ الكبير** / محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: هاشم الندوي وآخرون، دائرة المعارف العثمانية.
- ٢٩- **تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس** / أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي، المعروف بابن الفرضي، صححه: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢، ١٤٠٨-١٩٨٨م.
- ٣٠- **تاريخ بغداد أو مدينة السلام** / أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية، بيروت
- ٣١- **تاريخ مدينة دمشق** / أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عبد الله الشافعي «ابن عساكر»، تحقيق: د. عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ - ١٩٩٥م
- ٣٢- **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم** / تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٠-
- ٣٣- **تاريخ ابن معين - رواية عباس الدوري**، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٣٩٩-١٩٧٩م.
- ٣٤- **تُحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين** / محمد بن علي بن محمد الشوكاني، دار القلم، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- ٣٥- **تلخيص تاريخ نيسابور للحاكم** / أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف ب«الخليفة النيسابوري»، تحقيق: د. بهمن كريمي، كاتبخانه ابن سينا - طهران.
- ٣٦- **تذكرة الحفاظ** / شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، دار إحياء التراث العربي.

- ٣٧- **الترغيب والترهيب** / أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، دار إحياء التراث العربي.
- ٣٨- **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة** / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق ودراسة: د. إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، ١٤١٦-١٩٩٦م.
- ٣٩- **تقريب التهذيب** / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: أبو الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ط١، ١٤١٦.
- ٤٠- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** / أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبدالكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧.
- ٤١- **تنقيح التحقيق بذييل التحقيق في مسائل الخلاف** / أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، دار الوعي العربي، حلب - القاهرة.
- ٤٢- **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق** / الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧م.
- ٤٣- **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل** / عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمى اليماني، تحقيق وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني وزهير الشاوش ومحمد عبد الرزاق حمزة، المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦-١٩٨٦م.
- ٤٤- **تهذيب الأسماء واللغات** / أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت
- ٤٥- **تهذيب التهذيب** / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف

- النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦ .
- ٤٦- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** / أبو الحجاج، جمال الدين يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٠-١٩٨٠م.
- ٤٧- **الثقات** / محمد بن حبان أبو حاتم البستي، طبع وزارة المعارف الهندية، إشراف: د. محمد عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن الهند، ط١، ١٣٩٣-١٩٧٣م.
- ٤٨- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** / أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣ .
- ٤٩- **الجامع في الحديث** / أبو محمد عبدالله بن وهب بن مسلم المصري القرشي، تحقيق: د. مصطفى حسن حسين محمد أبو الخير، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤١٦-١٩٩٥م.
- ٥٠- **جامع التحصيل في أحكام المراسيل** / أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلي بن عبدالله الدمشقي العلائي، تحقيق: حمدي عبدالمجيد السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٧-١٩٨٦م.
- ٥١- **الجامع لأحكام القرآن** / أبو عبد أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٨-١٩٨٨م.
- ٥٢- **جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن** / الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير الدمشقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار الفكر ١٤١٥-١٩٩٤م.
- ٥٣- **الجامع الصحيح المسند المختصر من حياة النبي ﷺ وسننه وأيامه** / أبو عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، مصورة الطبعة السلطانية، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، و محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة،

- بيروت، ط١، ١٤٢٢ .
- ٥٤- **جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس** / أبو عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٢٩-٢٠٠٨م.
- ٥٥- **الجمع بين الصحيحين «البخاري ومسلم»** / محمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: د. علي حسين البواب، دار ابن حزم، بيروت، ط٢، ١٤٢٣-٢٠٠٢م.
- ٥٦- **الجرح والتعديل** / أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الرازي المعروف بابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٣٧١-١٩٥٢م.
- ٥٧- **جزء الألف دينار** / أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار النفائس، الكويت، ط١، ١٤١٤-١٩٩٣م.
- ٥٨- **حاشية ابن القيم على سنن أبي داود بهامش عون المعبود** / محمد عبدالمحسن صاحب المكتبة السلفية، المدينة المنورة.
- ٥٩- **رد المختار على الدر المختار، «حاشية ابن عابدين»** / محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز بن أحمد المعروف بابن عابدين، تحقيق: عبد المجيد طعمة حلبي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٢٠-٢٠٠٠م.
- ٦٠- **حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء** / سيف الدين أبو بكر محمد بن أحمد الشاشي القفال، تحقيق: د. ياسين أحمد إبراهيم درادكه، مؤسسة الرسالة، دار الأرقم، عمان، ط١، ١٤٠٠ - ١٩٨٠م.
- ٦١- **ذخيرة الحفاظ** / محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦-١٩٩٦م.
- ٦٢- **ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا** / أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري، المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني، تحقيق:

- مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٧-١٩٩٦م.
- ٦٣- **ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه** / عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي المعروف باين شاهين، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩-١٩٩٩م.
- ٦٤- **ذيل تاريخ بغداد** / المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ أبي عبد الله محمد بن سعيد بن محمد بن الدبيشي، اختصر الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٥-١٩٨٥م.
- ٦٥- **ذيل ميزان الإعتدال** / الحافظ أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسن المعروف بالعراقي، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٦.
- ٦٦- **رفع الإشكال عن صيام ستة أيام من شوال** / أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلي العلاءي الشافعي، تحقيق: صلاح بن عايض الشلاحي، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٥-١٩٩٤م.
- ٦٧- **سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين** / أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الختلي، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط١، ١٤٠٨-١٩٨٨م.
- ٦٨- **سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني** / أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني البصري، تحقيق: موفق عبد الله عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤.
- ٦٩- **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم** / أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط١، ١٤١٤.
- ٧٠- **سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني** / أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي، تحقيق: علي حسن

- علي عبدالحميد الحلبي، دار عمار، الأردن، ط١، ١٩٨٨م.
- ٧١- **سؤالات أبي عبيد الأجرى أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل** / أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط١، ١٤٠٣-١٩٨٣م.
- ٧٢- **سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه** / أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد المعروف بالبرقاني، تحقيق: عبدالرحيم محمد أحمد القشقرى، كتب خانة جميلي، لاهور باكستان، ط١، ١٤٠٤ .
- ٧٣- **سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل** / أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن محمد الضبي الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥)، تحقيق: د. موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤-١٩٨٤م.
- ٧٤- **سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل** / حمزة بن يوسف السهمي القرشي الجرجاني، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٠٤-١٩٨٤م.
- ٧٥- **سنن ابن ماجة** / الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ٧٦- **سنن أبي داود** / أبوداود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، تحقيق: عزت عبيد الدعاس، الطبعة الأولى: ١٣٨٨-١٩٦٩
- ٧٧- **السنن** / أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، تحقيق: عبدالله هاشم يمانى، دار المعرفة، بيروت، ١٣٨٦-١٩٦٦م.
- ٧٨- **السنن الكبرى** / أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر البيهقي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، ط٣، ١٤١٤ - ١٩٩٤م.

- ٧٩- **سنن الترمذي « الجامع الصحيح »** / محمد بن عيسى أبو عيسى الترمذي، أحمد شاكر، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ط ٢، ١٣٩٥-١٩٧٥ م.
- ٨٠- **سنن الدارمي** / أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، طبعة السيد عبد الله هاشم يمانى المدني، ١٣٨٦-١٩٦٦ م.
- ٨١- **السنن الكبرى** / أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق حسن عبد المنعم حسن شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢١-٢٠٠١ م.
- ٨٢- **سير أعلام النبلاء** / محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.
- ٨٣- **شرح علل الترمذي** / عبدالرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: د. همام بن عبدالرحيم بن سعيد، مكتبة المنار، الأردن، ط ١، ١٤٠٧-١٩٨٧ م.
- ٨٤- **شرح مشكل الآثار** / أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٥-١٩٩٤ م.
- ٨٥- **شرح موطأ مالك** لأبي عبد الله الزرقاني / مطبعة مصطفى البابي الحلبي.
- ٨٦- **شعب الإيمان** / أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول
دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ .
- ٨٧- **صحيح ابن خزيمة** / أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٤-٢٠٠٣ م.
- ٨٨- **صحيح مسلم «المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ»** / أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري،

- تعليق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٨٩- **صحيح مسلم بشرح النووي** / محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، مكتبة العلم
- ٩٠- **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط** / الحافظ المحدث أبو عمرو بن الصلاح، تحقيق: موفق بن عبدالله بن عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٨ - ١٩٨٤ م.
- ٩١- **الضعفاء** / أبو نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله بن أحمد، تحقيق: فاروق حمادة، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٣١ - ٢٠١٠ م.
- ٩٢- **الضعفاء الكبير** / أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي دار المكتبة العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م.
- ٩٣- **الضعفاء والمتروكون** / أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١، ١٣٩٦ .
- ٩٤- **الضعفاء والمتروكون** / أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني البغدادي، مكتبة المعارف، تحقيق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط ١، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م.
- ٩٥- **الجواهر المضية في طبقات الحنفية** / أبو محمد عبد القادر بن أبي الوفاء محمد بن محمد بن نصر الله بن سالم أبي الوفاء القرشي الحنفي المصري، بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، بحيدر آباد، ط ١، ١٣٣٢ .
- ٩٦- **الطبقات الكبرى** / أبو عبدالله محمد بن سعد بن منيع البصري البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٦٨ م.
- ٩٧- **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها** / أبو محمد عبد الله بن محمد

- ابن جعفر بن حيان أبو الشيخ الأصبهاني، تحقيق: عبدالغفور عبدالحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤١٢-١٩٩٢م.
- ٩٨- **العلل** / أبو محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الرازي، «ابن أبي حاتم»، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي، مطابع الحميضي، ط ١، ١٤٢٧-٢٠٠٦م.
- ٩٩- **العلل الواردة في الأحاديث النبوية** / أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض، ط ١، ١٤٠٥-١٩٨٥م.
- ١٠٠- **العلل ومعرفة الرجال عن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل**، رواية المروزي/ تحقيق: د. وصي الله بن محمد عباس، الدار السلفية- الهند، ط ١، ١٤٠٨-١٩٨٨م.
- ١٠١- **العلل ومعرفة الرجال - رواية ابنه عبدالله** / أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني الرياض، ط ٢، ١٤٢٢-٢٠٠١م.
- ١٠٢- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري** / بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط ١، ١٣٩٢-١٩٧٢م.
- ١٠٣- **فتح الباري شرح صحيح البخاري** / أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تعليق وتحقيق: عبد العزيز بن باز، ومحب الدين الخطيب، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية ومكبتها، القاهرة، ١٣٧٩.
- ١٠٤- **الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني** / محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، مكتبة الجيل الجديد - صنعاء، ط ١، ١٤٢٣-٢٠٠٢م.
- ١٠٥- **فتوح مصر وأخبارها** / أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن الحكم بن

- أعين القرشي المصري، تحقيق: محمد الحجيري، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤١٦-١٩٩٦م.
- ١٠٦- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة** / أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن الذهبي، تحقيق: عزت علي عيد عطية، وموسى محمد علي الموشى، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط ١، ١٣٩٢-١٩٧٢م.
- ١٠٧- **الكامل في ضعفاء الرجال** / أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني، تحقيق: د. سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ط ٣، ١٤٠٩-١٩٨٨م.
- ١٠٨- **كتاب الضعفاء لأبي زرعة الرازي وأجوبته على أسئلة البرذعي - كتاب «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية»** / تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، ط ١، ١٤٠٢-١٩٨٢م.
- ١٠٩- **كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة** / نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٤-١٩٨٤م.
- ١١٠- **اللباب في تهذيب الأنساب** / عز الدين بن الأثير الجزيرة، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠-١٩٨٠م.
- ١١١- **لسان الميزان** / أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٦ - ١٩٨٦م.
- ١١٢- **لطائف المعارف** / أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي، تحقيق: ياسين محمد السواس، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط ٥، ١٤٢٠-١٩٩٩م.
- ١١٣- **المبدع شرح المقنع** / أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد ابن مفلح الحنبلي، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨-١٩٩٧م.

- ١١٤- **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين** / أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط١، ١٣٩٦ .
- ١١٥- **مجلة المجالس** / عدد رقم ١٦٣٠ .
- ١١٦- **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** / الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، دار الكتاب، بيروت، ط٢، ١٩٦٧م .
- ١١٧- **المجموع شرح المذهب للشيرازي** / أبو زكريا محي الدين بن شرف النووي، تحقيق: محمد نجيب المطيعي، مكتب الإرشاد جدة .
- ١١٨- **المحلى** / أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الفكر .
- ١١٩- **المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص** / محمد بن عبد الرحمن بن العباس البغدادي الذهبي، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، إصدارات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر - دار النوادر، ط١، ١٤٢٩-٢٠٠٨م .
- ١٢٠- **المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي** / أبو الفيض أحمد بن محمد بن الصديق بن أحمد الغماري، دار الكتبي، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م .
- ١٢١- **المدخل إلى الصحيح** / الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن حمدويه النيسابوري، تحقيق ربيع بن هادي المدخلي، دار الإمام أحمد، ط١، ١٤٣٠-٢٠٠٩م .
- ١٢٣- **المدخل إلى معرفة كتاب الإكليل** / أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري، تحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم - بيروت، ط١، ١٤٢٣-٢٠٠٣م .
- ١٢٤- **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله** / الدكتور المهنا، مكتبة الدار بالمدينة المنورة .

- ١٢٥- **مستخرج الطوسي على جامع الترمذي** / أبو علي الحسن بن علي بن نصر الطوسي، تحقيق: أنيس بن أحمد، مكتبة الغرباء الأثرية- دار المؤيد.
- ١٢٦- **المستدرک علی الصحیحین** / أبو عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، حيدر آباد، الدكن الهند، ١٣٤١ .
- ١٢٧- **المستفاد من ذيل تاريخ بغداد** / محب الله أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله بن محاسن البغدادي، «ابن النجار»، تحقيق: د. قيصر أبوفرح، طبع بإعانة وزارة المعارف للتحقيقات العلمية والأمور الثقافية للحكومة العالية الهندية .
- ١٢٨- **مسند أبي عوانة «المستخرج على صحيح مسلم»** / أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٩- ١٩٩٨م.
- ١٢٩- **مسند ابن الجعد** / علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر، بيروت، ط ١، ١٤١٠- ١٩٩٠م.
- ١٣٠- **مسند أحمد بن حنبل** / أبو عبدالله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، الطبعة الميمنية.
- ١٣١- **المسند للإمام أحمد بن محمد بن حنبل** / شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر، ١٣٦٥- ١٩٤٦م.
- ١٣٢- **البحر الزخار المعروف بمسند البزار** / أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد العتكي المعروف بالبزار، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية، ط ١، ١٩٨٨م - ٢٠٠٩م.
- ١٣٣- **المجالس العشرة «الأمالي»** / الحسن بن محمد الخلال، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط ١، ١٤١١- ١٩٩٠م.
- ١٣٤- **المسند** / أبو بكر عبدالله بن الزبير الحميدي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبي، القاهرة .

- ١٣٥- **مسند الروياني** / أبو بكر محمد بن هارون الروياني، تحقيق: أيمن علي أبو يمانى، مؤسسة قرطبة - القاهرة، ط١، ١٤١٦ .
- ١٣٦- **المسند «مسند الشاشي»** / أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي، تحقيق وتخرىج د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٠ .
- ١٣٧- **مسند الشاميين** / أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥-١٩٨٤م .
- ١٣٨- **مسند أبي داود الطيالسي** / سليمان بن داود أبو داود الفارسي البصري الطيالسي، دار المعرفة، بيروت .
- ١٣٩- **المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم** / أبو نعيم أحمد بن عبدالله بن أحمد الأصبهاني، تحقيق: محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧-١٩٩٦م .
- ١٤٠- **مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار** / أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي البستي، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء، المنصورة - مصر، ط١، ١٤١١-١٩٩١م .
- ١٤١- **مشكاة المصابيح** / محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٥-١٩٨٥م .
- ١٤٢- **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه** / أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري الكناني الشافعي، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ط٢، ١٤٠٣ .
- ١٤٣- **المصنف** / الحافظ أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٤٠٣ .

- ١٤٥- **المصنف في الأحاديث والآثار/** أبو بكر بن أبي شيبة عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩ .
- ١٤٦- **المعجم لابن المقرئ/** أبوبكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم الأصبهاني المعروف بابن المقرئ، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل سعد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩ - ١٩٩٨ م.
- ١٤٧- **معجم ابن الأعرابي/** أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد البصري المعروف بابن الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤١٨ - ١٩٩٧
- ١٤٨- **المعجم الأوسط/** أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥ - ١٩٩٥ م.
- ١٤٩- **معجم البلدان/** شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩٩ - ١٩٧٩
- ١٥٠- **المعجم الصغير/** أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، دار عمار، بيروت، عمان، ط١، ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م.
- ١٥١- **المعجم الكبير/** أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الدار العربية للطباعة والنشر- بغداد.
- ١٥٢- **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم/** أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، تحقيق: عبد العليم بن عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة النبوية، ط١، ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م.
- ١٥٣- **معرفة الرجال عن يحيى بن معين رواية أحمد بن محرز**، تحقيق: محمد كامل القصار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٥ - ١٩٨٥ م.

- ١٥٤- **معرفة علوم الحديث** / أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي النيسابوري المعروف بابن البيع، تحقيق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٣٩٧-١٩٧٧ م.
- ١٥٥- **معرفة الصحابة** / أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، تحقيق عادل يوسف العزازي، الطبعة الأولى ١٤١٩-١٩٩٨ م، دار الوطن.
- ١٥٦- **المعرفة والتاريخ** / أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١-١٩٨١ م.
- ١٥٧- **المغني** / أبو محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصالحي الحنبلي، تحقيق: عبد الله التركي وعبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، الرياض، ط ٣، ١٤١٧-١٩٩٧ م.
- ١٥٨- **المغني في الضعفاء** / أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: د. نور الدين عتر.
- ١٥٩- **المقترح في أجوبة بعض أسئلة المصطلح** / مقبل بن هادي الوادعي، أم القرى للطباعة والنشر- القاهرة.
- ١٦٠- **مقدمة ابن الصلاح «علوم الحديث»** / أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرُزُورِيُّ، المعروف بابن الصلاح، تحقيق د. عائشة عبد الرحمن؛ بنت الشاطئ، مطبعة دار الكتب.
- ١٦١- **المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم** / مكتب المطبوعات الإسلامية.
- ١٦٢- **المنتخب من مسند عبد بن حميد** / أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكشي، دار الأرقم.
- ١٦٣- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم** / أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط ٢، ١٤١٥-١٩٩٥ م.

- ١٦٤- **المنتقى شرح موطأ مالك/** أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن ايوب الباجي، تحقيق: محمود شاكر، دار غحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٥ - ٢٠٠٥م.
- ١٦٥- **المنثورات وعيون المسائل المهمات/ محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي .**
- ١٦٦- **منحة المعبود بترتيب مسند الطيالسي أبي داود/** أحمد عبد الرحمن البنا/ مكتبة الفرقان
- ١٦٧- **المؤتلف والمختلف/** عبد الغني بن سعيد الأزدي، تحقيق: مثنى الشمري وقيس التميمي، ط١، ١٤٢٨ - ٢٠٠٧م.
- ١٦٨- **المؤتلف والمختلف/** محمد بن طاهر بن علي بن القيسراني، تحقيق: كمال يوسف الحوت دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١ .
- ١٦٩- **موضح أوهام الجمع والتفريق/** أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، دائرة المعارف الإسلامية، ط١، ١٣٧٨ - ١٩٥٩م.
- ١٧٠- **موطأ مالك/** مالك بن أنس أبو عبد الله الأصبحي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، مصر.
- ١٧١- **الموقظة في علم مصطلح الحديث/** أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط١، ١٤٠٥ .
- ١٧٢- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال/** شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، تحقيق علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي، ط١، ١٣٨٢ - ١٩٦٣م.
- ١٧٣- **نزهة النظر شرح نخبة الفكر/** أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مع النكت على نزهة النظر، بقلم: علي بن حسن بن علي الحلبي الأثري، ط٢، ١٤١٤ .

- ١٧٤- **نصب الراية/** نصب الراية لأحاديث الهداية/ أبو محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، المجلس العلمي، الهند، ط١، ١٩٣٨م.
- ١٧٥- **النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث الصابيح /** صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله العلائي، د. عبد الرحيم القشقري، الجامعة الإسلامية.
- ١٧٦- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان/** أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٧٨م.
- ١٧٧- **هدي الساري مقدمة فتح الباري/** أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محب الدين الخطيب، ومحمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة السلفية ومكبتها، القاهرة، ١٣٧٩.

فهرس محتويات الكتاب

- ٥ - مقدمةُ الطبعةِ الثانيةِ
- ٦ - المقدمة
- ١١ - البابُ الأولُ: مَكَانَةُ الصَّحِيحِينَ عندَ الأُمَّةِ
- ١٣ - تمهيدٌ
- ١٥ - مكانةُ «الصحيحين» عندَ الأُمَّةِ، وتتابعُ نقدِ «الصحيح»
- ١٩ - تلقِّي الأُمَّةِ للصحيحين بالقبولِ والصحةِ
- ١٩ - أولاً: قولُ الحُمَيْدِيِّ في «الصحيحين»
- ١٩ - ثانياً: قولُ ابنِ الصلاحِ في «الصحيحين»
- ٢٠ - ثالثاً: قولُ ابنِ كثيرٍ في «الصحيحين»
- ٢١ - رابعاً: قولُ النوويِّ في «الصحيحين»
- ٢٢ - خامساً: قولُ ابنِ دَقِيقِ العِيدِ في «الصحيحين»
- ٢٣ - سادساً: قولُ الذهبيِّ في «الصحيحين»
- ٢٤ - سابعاً: قولُ العَلائِيِّ في «الصحيحين»
- ٢٥ - ثامناً: قولُ ابنِ حجرٍ في «الصحيحين»
- ٢٦ - فائدة (١)
- ٢٧ - فائدة (٢)
- ٢٧ - تاسعاً: قولُ الشُّوكَانِيِّ في «الصحيحين»
- ٢٨ - عاشراً: قولُ الألبانيِّ في «الصحيحين»
- ٢٩ - حادي عشر: قولُ مُقْبِلِ الوادِعِيِّ في «الصحيحين»
- ٣١ - ثاني عشر: قولُ أحمدَ شاكِرٍ في «الصحيحين»
- ٣٣ - البابُ الثاني: الإمامُ مسلمٌ بنُ الحَجَّاجِ وكتابهُ «الصحيح»
- ما تحت أديمِ السماءِ أصحُّ من كتابِ مسلمٍ بنِ الحَجَّاجِ في علمِ

- ٣٥ الحديث
- ٣٥ - حُفَاظُ الدُّنْيَا أَرْبَعَةً
- ٣٥ - مُسْلِمٌ قَلَّ مَا يَقَعُ لَهُ الْغَلَطُ فِي الْعِلَلِ ؛ لِأَنَّهُ كَتَبَ الْمَسَانِيدَ وَلَمْ يَكْتُبِ
- ٣٦ المقاطيعَ والمراسيلَ
- ٣٦ - قال إسحاقُ بنُ منصورٍ الكوسجِ لمُسلمٍ: لِنِ نَعْدَمِ الْخَيْرِ مَا أَبْقَاكَ اللَّهُ
- ٣٦ للمسلمين
- ٣٦ - أبو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ يُقَدِّمَانِ مُسْلِمًا فِي مَعْرِفَةِ الصَّحِيحِ عَلَى مَشَايخِ
- ٣٦ عَصْرِهِمَا
- ٣٧ عُبَيْدُ اللَّهِ بنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ بنِ يَزِيدَ بنِ فَرْوَحَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي
- ٤٠ مُحَمَّدُ بنُ إِدْرِيسَ بنِ الْمُنْذِرِ أَبُو حَاتِمِ الْحَنْظَلِيُّ الرَّازِي
- ٤٣ مَا بَيْنَ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ
- ٤٤ مَا بَيْنَ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِي وَمُسْلِمٍ
- ٤٤ عَنَايَةُ مُسْلِمٍ بَكْتَابِهِ
- ٤٨ مُسْلِمٌ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَرْطِهِ حَصْرُ الصَّحِيحِ فِي كِتَابِهِ
- ٤٩ الْبُخَارِيُّ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَرْطِهِ حَصْرُ الصَّحِيحِ فِي كِتَابِهِ
- ٤٩ - الْبَابُ الثَّلَاثُ: نَقْدٌ وَدِرَاسَةٌ لِحَدِيثِ صِيَامِ السَّيِّئَةِ أَيَّامٍ مِنْ سُؤَالِ عَلَى
- ٥١ قَوَاعِدِ أَهْلِ الْحَدِيثِ وَأَصُولِ النَّقْدِ عِنْدَ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ
- ٥٣ حَدِيثُ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ رضي الله عنه
- ٥٣ - الرَّوَاهُ عَنْ سَعْدِ بنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عُمَرَ بنِ ثَابِتٍ، عَنْ
- ٥٦ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ
- ٥٦ - ١- إِسْمَاعِيلُ بنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعْدِ بنِ سَعِيدٍ
- ٥٧ - ٢- عَبْدُ اللَّهِ بنُ الْمُبَارِكِ، عَنْ سَعْدِ بنِ سَعِيدٍ
- ٥٨ - ٣- عَبْدُ اللَّهِ بنُ نُمَيْرٍ، عَنْ سَعْدِ بنِ سَعِيدٍ
- ٥٨ - ٤- أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ سَعْدِ بنِ سَعِيدٍ
- ٥٩ - ٥- مُحَاضِرُ بنُ الْمُؤَرَّعِ، عَنْ سَعْدِ بنِ سَعِيدٍ

- ٦٠ - ٦ - وَرَقَاءُ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٦٤ - ٧ - ابنُ جُرَيْجٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٦٤ - فائدة (٣)
- ٦٥ - ٨ - داوُدُ بنِ قيسٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٦٦ - ٩ - أبو بكرِ بنُ محمدِ بنِ أبي سَبْرَةَ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٦٦ - ١٠ - محمدُ بنُ عمرو، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٦٧ - فائدة (٤)
- من أوهامِ العُماريِّ: روايةُ الحسنِ بنِ صالحِ بنِ حَيٍّ، عن سعدِ بنِ
سعيدٍ معلولةٌ
- ٦٨ - ١١ - قُرَّةُ بنُ عبدِ الرحمنِ المَعافريِّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٧٠ - ١٢ - عمرو بنُ الحارثِ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٧٠ - ١٣ - محمدُ بنُ أبي حُميدٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٧١ - ١٤ - القاسمُ بنُ عبدِ الله بنِ عمرٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٧٢ - ١٥ - عمرُ بنُ عليٍّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٧٢ - فائدة (٥)
- ٧٢ - ١٦ - رَوْحُ بنُ القاسمِ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٧٣ - ١٧ - يحيى بنُ سعيدِ الأنصاريِّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٧٣ - ١٨ - حفصُ بنُ غِيَاثٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٧٤ - ١٩ - عبدُ ربِّه بنُ سعيدِ الأنصاريِّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٧٥ - ٢٠ - سفيانُ الثوريِّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٧٧ - فائدة (٦)
- ٧٨ - ٢١ - سفيانُ بنُ عيينَةَ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٧٩ - ٢٢ - أبو جعفرِ الرازيِّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٨٠ - ٢٣ - شجاعُ بنُ الوليدِ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ
- ٨٠ - ٢٤ - أبو أسامةَ حمادُ بنُ أسامةَ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ

- ٢٥ - زهيرُ بنُ محمدٍ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ ٨١
- ٢٦ - عبد العزيزُ بنُ محمدِ الدَّرَاوَرْدِيِّ، عن سعدِ بنِ سعيدٍ ٨٢
- فائدة (٧) ٨٣
- ذكرُ من تابعَ سعدَ بنَ سعيدِ الأنصاريِّ في روايته عن عمرَ بنِ ثابتٍ .. ٨٥
- ١- متابعُهُ صَفْوَانُ بنِ سُلَيْمٍ ٨٥
- حديثُ سعيدِ بنِ سلمَةَ بنِ أبي الحُسَّامِ، عن صفوانِ بنِ سُلَيْمٍ ٨٧
- متابعُهُ صَفْوَانُ بنِ سُلَيْمٍ لاتصحُّ ٨٧
- ٢- متابعُهُ زيدِ بنِ أسلمَ ٨٩
- النظرُ في رواةِ الحديثِ عن عبدِ العزيزِ الدراورديِّ مع ذكرِ قولِ
الحافظين؛ الحافظِ الذهبيِّ وابنِ حَجَرٍ ٩٠
- متابعُهُ زيدِ بنِ أسلمَ لاتصحُّ ٩٤
- ٣- متابعُهُ يحيى بنِ سعيدِ الأنصاريِّ ٩٥
- فائدة (٨) ٩٥
- فائدة (٩) ٩٨
- تدليسُ ابنِ دِحْيَةَ الكَلْبِيِّ ١٠٤
- ٤- متابعُهُ عبدِ ربِّه بنِ سعيدِ الأنصاريِّ ١٠٦
- فائدة (١٠) ١٠٧
- متابعُهُ عبدِ ربِّه بنِ سعيدِ الأنصاريِّ ثابتُهُ ١٠٩
- ٥- متابعُهُ عثمانُ بنِ عمرو بنِ ساجٍ ١٠٩
- متابعُهُ عثمانُ بنِ عمرو بنِ ساجٍ منكرةً ١١٠
- فائدة (١١) ١١١
- دراسةُ المتابعاتِ والشواهدِ الأول: حديثُ ثوبانَ رضي الله عنه ١١٣
- أولاً: حديثُ يحيى بنِ الحارثِ الدَّمَارِيِّ، عن أبي أسماءِ الرَّحْبِيِّ .. ١١٣
- حديثُ يحيى بنِ الحارثِ الدَّمَارِيِّ، عن أبي أسماءِ الرَّحْبِيِّ، عن
ثوبانَ ١١٣

- ١١٣ - ١ - روايةُ الوليدِ بنِ مسلمٍ
- ١١٤ - ٢ - روايةُ ثورِ بنِ يزيدٍ
- ١١٧ - ٣ - روايةُ الهيثمِ بنِ حميدٍ
- ١٢٠ - ٤ - روايةُ إسماعيلَ بنِ عيَّاشٍ
- ١٢١ - ٥ - روايةُ صدقةَ بنِ خالدٍ
- ١٢٢ - ٦ - روايةُ يحيى بنِ حمزةَ
- ١٢٥ - فائدة (١٢)
- ١٢٧ - ٧ - روايةُ محمدِ بنِ شعيبِ بنِ شابورٍ
- ١٢٨ - فائدة (١٣)
- ١٢٩ - فائدة (١٤)
- ثانيًا: حديثُ أبي الأشعثِ الصَّنَعَانِيِّ، عن أبي أسماءِ الرَّحَبِيِّ، عن ثوبانَ .
- ١٣٠
- الثاني: حديثُ أبي هريرةَ رضي الله عنه
- ١٣٤ - ١ - سهيلُ بنُ أبي صالحٍ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ
- ١٣٥ - فائدة (١٥)
- ١٣٤ - ٢ - العلاءُ بنُ عبدِ الرحمنِ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ
- ١٣٧ - أولاً: كلامُ النُّقَادِ في زهيرِ بنِ محمدِ الخُرَاسَانِيِّ والروايةِ عنه
- ١٤٢ - ثانيًا: حالُ العلاءِ بنِ يعقوبَ وصحيفتهِ عن أبيه .
- ثالثًا: وكانت عندَ العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ بنِ يعقوبَ نسخةٌ يرويها عن أبيه، عن أبي هريرةَ .
- ١٤٦
- رابعًا: ما الذي انتقده الأئمةُ على العلاءِ بنِ عبدِ الرحمنِ
- ١٤٧
- ١٥٢ - فائدة (١٦)
- ١٥٧ - فائدةٌ عزيزةٌ (١٧)
- ١٦٤ - ٣ - عبدُ الرحمنِ بنُ أبي هريرةَ، عن أبيه (أبي هريرةَ)
- ١٦٤ - فائدة (١٨)

- ١٦٥ - ٤- الْمُحَرَّرُ بْنُ أَبِي هَرِيرَةَ، عَنْ أَبِيهِ (أَبِي هَرِيرَةَ)
- ١٦٧ - ٥- مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ
- ١٦٨ - ٦- لَيْثٌ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ
- ١٧١ - ٧- أَبُو سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هَرِيرَةَ
- ١٧٢ - الثالثُ: حَدِيثُ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
- ١٧٣ - فائدة (١٩)
- ١٧٨ - الرابعُ: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
- ١٨٢ - فائدة (٢٠): تَوْثِيقُ عَثْمَانَ بْنِ صَالِحِ السَّهْمِيِّ الْمَصْرِيِّ
- ١٩٢ - الخامسُ: حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
- ١٩٤ - السادسُ: حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
- ١٩٥ - السابعُ: حَدِيثُ غَنَامِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
- ١٩٥ - فائدة: (٢١)
- ١٩٨ - الثامنُ: حَدِيثُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
- ٢٠٠ - التاسعُ: حَدِيثُ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
- ٢٠١ - فائدة (٢٢)
- ٢٠٢ - فائدة (٢٣)
- ٢٠٣ - فائدة (٢٤): تَحْرِيفٌ وَقَعَ فِي أَحَدِ الْكُتَابَيْنِ.
- ٢٠٤ - العاشرُ: حَدِيثُ طَاوُسٍ
- ٢٠٦ - حادي عشر: حَدِيثُ عَرِيْفٍ مِنْ عُرْفَاءِ قَرِيْشٍ، عَنْ أَبِيهِ
- ٢٠٧ - فائدة (٢٥)
- ٢١٥ - البابُ الرابعُ: الْقَوْلُ الرَّشِيدُ فِي حَالِ الْأَنْصَارِيِّ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ
- قاعدة: فِي تَضْعِيفِ أَحَادِيثِ رُوِيَتْ عَنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ وَالصَّحِيْحِ عَنْهُمْ مَا يُخَالِفُهَا
- ٢١٨ - فائدة (٢٦)
- ٢٢٣ - فائدة (٢٧)

- ٢٢٦ - مناقشة قول الإمام أحمد والنسائي
- ٢٢٨ - توجيه تضعيف مَنْ ضَعَفَهُ
- ٢٣٥ - اعتذار العراقي وابن حجر
- ٢٣٥ - قاعدة
- ٢٣٧ - فائدة (٢٨)
- ٢٣٨ - فائدة (٢٩)
- ٢٣٩ - فائدة (٣٠): في حال شيوخ شعبة بن الحجاج
- ٢٤٢ - الإمام مسلم
- ٢٤٧ - البَابُ الخَامِسُ تَعْتَبُ مِنْ أَفْتَى بَعْدَ تَخْصِيصِ سُؤَالِ بِصِيَامِ وَنَقْضِ الْفَتْوَى، وَالرَّدُّ عَلَى الْمُقَلِّدِ ابْنِ دَحِيَّةِ الْكَلْبِيِّ
- ٢٤٩ - فتوى الشيخ... في مَجَلَّةِ الْمَجَالِسِ
- ٢٥٣ - نقضُ كلامِ الشَّيْخِ (صاحبِ الْفَتْوَى) وَالرَّدُّ عَلَى الْمُقَلِّدِ ابْنِ دَحِيَّةِ الْكَلْبِيِّ
- ٢٥٤ - الرَّدُّ الْمُجْمَلُ عَلَى الْفَتْوَى
- ٢٥٨ - الرَّدُّ الْمُفْصَلُ عَلَى الْفَتْوَى
- ٢٦٦ - دراسة حديث أبي أمامة رضي الله عنه: «عليك بالصوم، فإنه لا مثل له»
- ٢٧٠ - فائدة (٣١)
- ٢٧٤ - فقه أصحاب كتب السنة من السنن و المصنفات
- ٢٨٠ - «رمضان وستة أيام بعده»؛ من قول النبي ﷺ
- ٢٨٧ - ٢- دعوى التقليد في حكم صيام الست من شوال
- ٢٨٧ - أولاً: الإمام مالك وصيام الستة أيام من شوال
- ٢٨٧ - ١- من جهة الاستدلال بقول مالك
- ٢٩١ - ٢- مناقشة قول مالك وما ذهب إليه
- الحديثُ مَدَنِيٌّ حَفِظَهُ عَبْدُ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدِ الْأَنْصَارِيِّ، وَيُعْرَفُ بِعَبْدِ رَبِّهِ

- المدنيّ ٢٩٥
- ما لم يبلغ مالك بن أنس (ت ١٧٩)؛ بلغ عبد الله بن المبارك (ت) ٢٩٥
- (١٨١) وعمل به ٢٩٥
- ما يراه الكاتب مبهمًا ومُجملاً يراه أهل العلم مُفسرًا ومُبينًا ٢٩٦
- ثانيًا: أبو يوسف وصيام الستة أيام من شوال ٢٩٩
- ثالثًا: الحسن البصري وصيام الستة أيام من شوال ٣٠٢
- الصحابي الجليل أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه وصيام الستة من شوال ٣٠٨
- صيام الستة من شوال من فضائل الأعمال ٣٠٩
- فائدة (٣٢) ٣٠٩
- النص الموقوف على الصحابي الجليل أبي أيوب ٣١٢
- الاستدلال بالتحليل النفسي عودة إلى مدرسة أهل الرأي ٣١٩
- ٣- ادعاء ضعف الحديث، وأن بعض الأئمة غمزّه ٣٢٠
- الاعتداء على صحيح مسلم بالنقد والتضعيف ٣٢٠
- أولًا: هل صحَّ عن سفيان بن عيينة تضعيف للحديث ٣٢١
- نظائره من حديث سفيان بن عيينة ٣٢٤
- ثانيًا: هل ثبت أن مالك بن أنس يضعف الحديث ٣٢٦
- فائدة (٣٣): قاعدة في الجرح والتعديل ٣٢٨
- ثالثًا: أبو الوليد الباجي يُضعف الحديث ٣٢٩
- رابعًا: والآن مع الحافظ ابن دحية الكلبي ٣٣٢
- فائدة (٣٤) ٣٣٣
- ترجمة ابن دحية الكلبي ٣٣٤
- خامسًا: قال صاحب الفتوى: «والعلامة جلال الدين التبانيّ ٣٤١
- سادسًا: هل نُقل عن الحسن البصري غمز في حديث الست من ٣٤١
- شوال ٣٤١

- سابقاً: الإمامُ أحمدُ وحديثُ صيامِ الستِّ من شوالٍ ٣٤٥
- استحبابُ الإمامِ أحمدَ لصيامِ الستِّ من شوالٍ ٣٤٧
- ثامناً: هل ضَعَّفَ البخاريُّ الحديثَ أو أعرَضَ عن إخراجِهِ لِعِلَّةٍ ٣٤٧
- سعدُ بنُ سعيدِ الأنصاريِّ وصحيحُ البخاري ٣٤٩
- فائدة (٣٥) ٣٥٠
- الثقاتُ الذين روى لهم مسلمٌ مسنداً في الأصولِ والبخاريُّ تعليقاً ... ٣٥١
- الخاتمة ٣٦٢
- ١- فهرسُ الأحاديثِ ٣٦٤
- ٢- فهرسُ الرواةِ المترجمين ٣٧٠
- ٣- فهرسُ المصادرِ والمراجع ٣٨٠
- فهرسُ محتوياتِ الكتاب ٤٠٠

تم الصف والإخراج
بمؤسسة الجديد النافع
هاتف: ٥٠٥٤١٠٤٤